قواعد القوة



كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية

ليزلي جيلب

ترجمة: كمال السيد

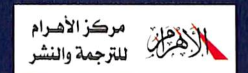
يجيء هذا التقرير الجديد الخلاق عن كيف ينبغى التفكير فى قوة أمريكا واستخدامها فى القرن الحادى والعشرين، من واحد من ألمع العقول الأمريكية فى مجال السياسة الخارجية.

إذ يقدم ليزلى جيلب، مستلهما كتاب ميكيافيللى الكلاسيكى، *الأمير*، مبادئ توجيهية هادية تبين كيف تعمل القوة الأمريكية حقا وكيف ينبغى استعمالها فى عالم اليوم المضطرب، مستندا فى ذلك إلى أربعة عقود من الانغماس والتأثير على نحو استثنائى فى العمل الحكومى وفى المؤسسات البحثية متعددة التخصصات وفى الصحافة. وهو يؤكد أن واشنطن تخاطر بفقد مقومات حياة أمنها القومى- قوتها- ما لم يستعد القادة الأمريكيون الدروس الخاصة بكيف ينبغى استخدام هذه القوة. وعلى خلاف العرف السائد، يحاج جيلب بأن العالم ليس منبسطا، والقوة ليست ناعمة، وأننا لم ندلف إلى عصر ما بعد أمريكا فى الشؤون الدولية. إذ لا تزال الولايات المتحدة حتما هى أقوى بلد فى عالم ما فتئت القوة فيه هرمية الشكل على نحو حاد. لكن الولايات المتحدة ليست القوة المهيمنة، ولا تستطيع أن تملى إرادتها على الآخرين.

ويبين جيلب على نحو مقنع أن قوة أمريكا فى المستقبل ينبغى أن تستند إلى مبدأ عدم الاستغناء المتبادل: فواشنطن قائد لا غنى عنه لأنها هى وحدها التى تستطيع أن تبلور الائتلافات اللازمة لحل المشاكل الدولية الكبرى (وجميع الدول تدرك هذا)، وفى حين أن دولا رئيسية أخرى شركاء لا غنى عنهم لإنجاز المهمة والحقيقة هى: النجاح يتحقق بالعمل معا والفشل يحدث بالعمل فرادى. كذلك، فإن واشنطن ستفشل إذا نسيت أن قوتها لا تزال، كما كانت القوة أيام مكيافيللى، تتعلق بالضغط والقسر، بالجزرة والعصا. إن العقل والقيم والفهم هم الباعث والمحرك، لكنهم ليسوا هم الفعل نفسه. ويقدم جيلب نظرة ثاقبة على انتصارات السياسة الخارجية الأمريكية ومآسيها فى نصف القرن المنصرم. ويعرض القواعد العملية المتعلقة بكيف يمكن ممارسة القوة بصورة فعالة حاليا. إن كتاب *قواعد القوة* يمثل تحديا مثيرا للتفكير بالنسبة لليبراليين والمحافظين على حد سواء، ودعوة لاستعادة المعنى الحقيقى للقوة والدور الجوهرى للحصافة فى حل المشكلات العالمية.

وليزلى جيلب، هو الرئيس الأسبق لمجلس العلاقات الخارجية وكاتب عمود سابق فى *النيويورك تايمز*، حيث نال جائزة بوليتزر للصحافة التفسيرية، وقد عمل أيضا مديرا فى وزارتى الدفاع والخارجية، وهو يعيش فى مدينة نيويورك.





مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

قواعـد
القـوة

رقم الإيداع ١٥٤٠٤ / ٢٠١٣
ISBN 978 - 977 - 320 - 204 - 6

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

قواعد القوة

كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ
السياسة الخارجية الأمريكية

ليزلي جيلب

ترجمة: كمال السيد

Power Rules

How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy

This book has been translated and published with the collaboration of the Arabic Book Program of the US Embassy in Cairo

قواعد القوة

كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية

ليزلي جيلب

بيانات فهارس المطبوعات لدى مكتبة الكونجرس

تمت ترجمة ونشر هذا الكتاب بالتعاون مع
برنامج الكتاب العربى التابع للسفارة الأمريكية بالقاهرة

جودي، جودي، جودي

المحتويـــــات

خطاب لأميرنا المنتخب *ix*

تمهيد *xiii*

الباب الأول: القوة في العالم الجديد

الفصل الأول: الثورة في مجال القوة العالمية ٣

الفصل الثاني: ما يعتبر، وما لا يعتبر قوة ٢٦

الفصل الثالث: القوة في القرن الأمريكي ٤٤

الفصل الرابع: هرم القوة العالمية الجديد ٧٣

الباب الثاني: قواعد ممارسة القوة

الفصل الخامس: الإستراتيجية والقوة: عدم استغناء متبادل ٩٣

الفصل السادس: الاستخبارات والقوة ١٢٢

الفصل السابع: الشئون السياسية المحلية والقوة فى الولايات المتحدة ١٣٨

الفصل الثامن: القوة العسكرية ١٦١

الفصل التاسع: القوة الاقتصادية ١٨٨

الفصل العاشر: قوة تهيئة المسرح ٢١٩

الباب الثالث: السياسة والقوة

الفصل الحادي عشر: قوة السياسة الخارجية ٢٣٧

الفصل الثاني عشر: سياسة الولايات المتحدة وقوتها في الشرق الأوسط ٢٥٥

الفصل الثالث عشر: الضرورة، والاختيار، والتفكير البديهي ٢٧٨

شكر وتقدير ٣٠٣

المراجع ٣٠٧

ببليوغرافيا مختارة ٣١٥

خطاب لأميرنا المنتخب

عندما وجه نيكولو مكيافيللي كتابه عن القوة- وهو الموضوع المفضل للأمراء ورؤساء الوزارات والأساتذة والرؤساء- للأمير لورنزو دي ميدتشي في ١٥١٣، ناشده أن «حدق لأسفل من علياء مركزك سامي المقام نحو هذه البقعة المتواضعة [حيث] ستتعرف على المعاناة الهائلة وغير المستحقة التي أوقعها بي قدري القاسي». كان مؤلف كتاب *الأمير* يلتمس من لورنزو أن يستعيد منصبه الحكومي الضائع. بعبارة أخرى، لقد كانت تحفته الرائعة طلبًا للحصول على وظيفة.

والكتاب الحالي هو أيضًا عن القوة، لكنه ليس طلبًا للحصول على وظيفة. بل إنه حتى قد يحقق مسعاي لتقديم طلب نموذجي لعدم التوظف في الحكومة. لأنني، وأنا أسترعي انتباهك للخطوات الخاطئة على طريق اكتساب القوة والاحتفاظ بها، مثلما فعل مكيافيللي مع أميره منذ نحو خمسة قرون خلت، على يقين من أنني أغضب كثيرين من أصحاب الخطوات الخاطئة، تمامًا مثلما فعل مسئولي القوة. فلم يتعلم المسئولون (ومن يتطلعون لأن يصبحوا مسئولين) بَعدُ، تقدير حتى النصيحة العامة المخلصة والكريمة عن كيفية إصلاح أخطائهم.

كما أن هذا ليس كتابًا محازبًا. إنني ناقد دائم ويمنح فرصًا متساوية. ولقد خدمت أيضًا الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء. بيد أنني أصبحت في السنوات الأخيرة ناقدًا أكثر مني معجبًا بكلا الحزبين. وينطبق ذلك بوجه خاص على جورج دبليو بوش ولكنه ينطبق أيضًا على ويليام جيفرسون كلينتون. فكلا الرجلين وحزباهما جعلاني غير محازب، وإنما فظًا بدرجة ما.

كما أن هذا ليس كتابًا عن كيفية تحويل العالم إلى جنة ديمقراطية تخلو من التهديد وتسودها

السوق الحرة. لقد آمنت طويلا مع مكيافيللي بأن الحالمين يسببون ضررًا أكثر مما يسببونه من خير، ومن ثم خففت حدة حماسي بهذا المثل السائر: «بدون حلم يموت الرجال، وبالحلم يموت رجال أكثر». وأملي أن أقدم إحساسًا واضحًا بالاتجاه، وليس حلمًا.

وهذا الكتاب كما يتعين على أن أعترف لك، يتعلق بالتذكير بأكثر مما يتعلق بالإلهام. فنحن في حاجة إلى التذكرة بالطرق المجربة للتفكير على نحو رشيد في القوة والسياسة. وحيث إنك تتغذى على هذه التذكرة بالحكمة القديمة والمنسية، آمل أنك ستعثر مصادفة على بعض الإلهام المفيد أيضًا- إلهام بشأن ما هو قديم وجديد عن القوة في عالم القرن الحادي والعشرين، وكيفية استخدام مزيج القوة الحالي غير المألوف.

لقد امتدت مسيرتي المهنية عبر ثلاثة عوالم تعد مركزًا للقوة: الحكومة، والصحافة، ومؤسسات البحوث متعددة التخصصات، فقد كنت مساعدًا تنفيذيًا لجيكوب جافيتز، السناتور الجمهوري من نيويورك، ثم أصبحت لاحقًا مديرًا لتخطيط السياسة والحد من الأسلحة في البنتاجون في ظل الرئيس ليندون جونسون، وبعد ذلك عملت كمساعد وزير للشئون السياسية-العسكرية في وزارة الخارجية في ظل الرئيس جيمي كارتر. وفي السنوات التي أمضيتها في العمل في *النيويورك تايمز*، عملت كمراسل للأمن القومي، ومحرر للصفحة المواجهة لصفحة الافتتاحيات، وكاتب عمود في الشئون الخارجية. وعملت على نحو متقطع كزميل أقدم في مؤسسة بروكنجز، ووقف كارنيجي للسلام الدولي، وكلاهما في العاصمة واشنطن، وخدمت كرئيس للمجلس المعني بالعلاقات الخارجية في مدينة نيويورك.

وقد بدأ اهتمامي بالشئون الدولية والقوة عندما حصلت على درجة الدكتوراه من هارفرد تحت إشراف الأستاذين ستانلي هوفمان وهنري كسينجر. ولا تزال نصيحة الأخير الخالدة يتردد صداها في أذني: «لكي تكون عميقًا، من الضروري أن تكون غامضًا» وأخشى أنني سأخيب أمله مرة ثانية في هذا الكتاب.

لقد كتبت هذا الكتاب من أجل ملايين الأمريكيين وغيرهم في شتى أنحاء العالم الذين انتابتهم الحيرة والمرارة عقودًا بشأن الموكب الذي لا ينتهي من أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية المفزعة وباهظة التكلفة، وبشأن الافتقار للتمييز السليم في سياستنا الخارجية. وبالحدس يشعر معظم الأمريكيين بأنه لا بد أن تكون هناك طريقة أفضل- وهم على صواب في ذلك. ويبين لهم هذا الكتاب لماذا هم على حق.

لكنني أوجه هذا الكتاب لك، أيها الرئيس أوباما (ولمن سيخلفونك بالطبع)، تمامًا مثلما كتب مكيافيللي لأميره؛ لأنه حينما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية- حتى في ديمقراطيتنا للقرن

الحادي والعشرين- فإن الرؤساء هم أمراء. ذلك أنك تضع السياسة، وتتخذ القرارات بشأن الحرب أو السلام.

بيد أنه على النقيض من أمراء الأيام الخالية، فإنك أمير منتخب. وذلك يلقي على زملائي المواطنين مسئولية التعرف على العالم بما يكفي وبدائل السياسة ليحكموا عليك.

وفي حين أنك يا سيادة الرئيس المخاطب الرئيسي بهذا الكتاب، فإن القوة هي النجم فيه. اسمح لي بنصيحة أخيرة تتعلق بك وبالقوة قبل أن تشرع في قراءة هذا الكتاب: إن القوة هي قوة. إنها ليست صلبة ولا ناعمة، ولا ذكية ولا غبية وأنت وحدك الذي تستطيع أن تكون صلبًا، أو ناعمًا، أو ذكيًا، أو غبيًا.

تمهـــيد

«ألقى القدر على كاهل أغسطس أن يتخلى عن الخطة الطموح لإخضاع الأرض بأسرها، وأن يفرس روح الاعتدال في مجالس العموم»، هكذا كتب إدوارد جيبون في مؤلفه عن «*تاريخ انهيار الإمبراطورية الرومانية وسقوطها*»، الذي نشر لأول مرة في ١٧٧٦. «كان من السهل عليه، وقد هفت نفسه للسلم بحكم طبعه ووضعه، أن يكتشف أن روما في وضعها الحالي بالإحساس المغالى فيه بالقوة، كان ما تأمله من فرص اللجوء للسلاح أقل مما تخشاه منها؛ وأنه في مواصلة الحروب في أماكن نائية، يغدو مشروعها أكثر صعوبة كل يوم، وتصبح النتيجة محل شك أكبر، والممتلكات محفوفة بمخاطر أكثر، خشية [هكذا وردت] نفعها. وأضافت خبرة أغسطس ثقلاً لهذه التأملات المفيدة، وأقنعته في الواقع بأنه بفضل قوة آرائه الحكيمة، سيكون من السهل تأمين كل امتياز قد تتطلبه سلامة روما وكرامتها من أكثر البرابرة إثارة للرعب».

ولست أستشهد بأقوال جيبون هنا للإيحاء بانهيار الولايات المتحدة وسقوطها، رغم أن هذه الفكرة لا يمكن إغفالها في هذه الأزمنة المضطربة، وإنما أستشهد به لإبراز رأيه بأنه بعد سنوات من الاضطرابات والإفراط في التوسع الإمبراطوري، أعاد الإمبراطور القيصر أغسطس مفهومًا رشيدًا للقوة، إلى القوة الرومانية.

وهدفي الأول في هذا الكتاب هو إعادة القوة إلى القوة الأمريكية، بما يناسب حقائق القرن الحادي والعشرين ومن ثم جعلها فعّالة مرة ثانية. وهدفي الثاني هو استعادة التمييز السليم في ممارسة تلك القوة وصنع السياسة الخارجية الأمريكية.

إن القوة حيوية اليوم كما كانت دومًا لتأمين المصالح الوطنية. وستظل الوسيلة الضرورية لتحقيق كل الغايات الدولية المهمة، والعملة الأساسية في مملكة العالم.

لا تزال هناك قواعد للقوة، وكذلك لا تزال هناك قواعد لكيفية ممارستها على أفضل وجه. وتختلف هذه القواعد عن تلك التي اختطها نيكولو مكيافيللي في كتابه *الأمير* منذ نحو ٥٠٠ سنة خلت، لكنها تتقاسم معها الجذور نفسها في رؤية مختلطة للطبيعة البشرية وإحساس ثابت بأوجه عدم اليقين في عالم شبه فوضوي.

والمشكلة هي أن المعنى الأساسي للقوة قد ضاع، أو الأسوأ، أنه قد اختطفه سائر أطياف الليبراليين والمحافظين في معركة مستمرة وتستهلك الجميع. لقد اختار هؤلاء المقاتلون ساحة معركتهم جيدًا. كانوا يعرفون أن من يحدد القوة أيًا كان هو الذي يسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية. ومثلما يحاجون، فإن القوة أصبحت سلاحًا أيديولوجيًا في الحروب السياسية الداخلية، أكثر منها أداة للسياسة الخارجية.

والمهمة الأولى حاليًا هي إزاحة الدخان واستعادة المناقشات حول القوة من السلابين ومصممي الموضة في السياسة الدولية، الذين استهوت إبداعاتهم بصورة مؤقتة أولئك الذين يبحثون دومًا عن حقائق جديدة وكبيرة. ويعني هذا مقارعة الأصوات القيادية في عصرنا- مشايعو القوة الناعمة والخشنة، حفارو القبور غير الناضجين في أمريكا، والجمهور الذي يرى العالم عولمة صريحة، وواضعو الخطط المنتصرون عادة الذين يطالبون دون توقف بأن أمريكا «يتعين عليها عمل» أشياء معينة بغض النظر عن إمكان تحقيقها.

في واقع الأمر، ليست القوة ناعمة ولا خشنة. إنها ما كانت عليه دومًا- أساسًا جعل الناس يفعلون ما لا يرغبون في فعله، بالضغط والقسر، باستخدام موارد المرء ومركزه. والفكرة هي جعل الآخرين يقلقون مما تستطيع أن تفعله من أجلهم أو تفعله بهم. وهكذا فمن الممكن أن يتدفق وغالبًا ما يتدفق الإقناع والقيم واستخدام العنف إلى القوة، إلا أن القوة في جوهرها، ضغط نفسي وسياسي.

لسنا في عصر ما بعد أمريكا، ولا ندلف إليه. ففي المحل الأول، فإن هذه الملاحظة الشائعة توحي على نحو غير صحيح بأن الولايات المتحدة هيمنت على عصر الحرب الباردة. لكن واشنطن لم تكن سيد ذلك العالم ثنائي القطب، فقد كان الاتحاد السوفيتي هو أيضًا قوة عظمى. وفي المحل الثاني، فإن واشنطن لم تصعد حتى لدور من يتولى التشكيل، ناهيك عن دور الدكتاتور، في الفترة التي مضت سريعة وباعثة على الأمل فيما بين انهيار الاتحاد السوفيتي والوقت الحاضر. قد يكون عصر ما بعد أمريكا الذي طال التنبؤ به كامنًا في الأفق حقًا، إذا تهاوى اقتصادنا وحكومتنا، وإذا واصلنا إفساد سياستنا الخارجية بأعمال خرقاء. لكننا لم نصل لهذا بعد.

إن العالم ليس مسطحًا- أى سطحته العولمة الاقتصادية، وثورة المعلومات، وتكافؤ القوة. وشكل القوة العالمية يتقرر على نحو هرمي- تجلس الولايات المتحدة على قمته، وفي الشريحة الثانية البلدان الكبرى (الصين، واليابان، والهند، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والبرازيل)، وتلي ذلك عدة شرائح نزولاً لأسفل تحت ذلك. وحتى أصغر البلدان تحتل حاليًا جزءًا من الهرم الدولي ولديها بصفة خاصة ما يكفي من القوة لمقاومة الأقوياء. لكن بين كافة الدول جميعها، فإن الولايات المتحدة قوة عالمية حقيقية العالم في متناولها.

واحتلال الولايات المتحدة للقمة، حتى وإن كانت وحدها، لا يمنحها القوة للهيمنة؛ فهناك حاليًا قوة مقاومة ضخمة جدًا تتجول في شتى أرجاء العالم بحثًا عن ذلك. لكن كونها الشاغل الوحيد لسقيفة الهرم العالمي، ليمنحها صفة حاسمة على نحو مطلق: فهو يترك الولايات المتحدة ولديها قوة فريدة لتتولى القيادة، ليس في أي مكان تريده، ولكن في اتجاه حل المشاكل الدولية الكبرى مثل قضايا التجارة والأمن والبيئة. ومعظم البلدان تدرك على نحو جيد أنه إذا فشلت واشنطن في تنظيم العمل بشأن قضية أساسية، فلا يرجح أن يتحقق شيء. وهكذا، فإن القوة على القيادة مستمدة من القوة على حل المشاكل لصالح البلدان الأساسية المعنية.

وليس العالم كما يحاج البعض، عالمًا يخلو من الأقطاب بمعنى أنه ليست هناك تركزات مهمة للقوة. ذلك أن العالم مزيج من القطبية الأحادية والقطبية المتعددة. إن الولايات المتحدة هي القائد الذي لا غنى عنه، فهي الأمة الوحيدة القادرة على القيادة فيما يتعلق بالتهديدات والفرص الأساسية في العالم. ولا يمكن لأحد أن يتشكك على نحو جاد في هذا النوع من القطبية الأحادية. إنها تجعل الولايات المتحدة القوة الأسمى، لكنها لا تجعلها بأي معنى دكتاتور الحرب أو السلام.

ويعني هذا بدوره أن واشنطن لا تستطيع حل المشكلات الكبرى وحدها. فالمرجح ألا يجدي العمل من جانب واحد حتى في الحالات المتطرفة عسكريًا. فعلى سبيل المثال، فإن واشنطن لم تكن تستطيع أن تبدأ القتال في أفغانستان، بدون أن تسمح لها عشرات من البلدان بالطيران فوقها وبقواعد توفر أشكال أخرى كثيرة من التعاون. وهنا يأتي دور القطبية المتعددة: فهناك بلدان رئيسية أخرى- لا تستطيع هي أيضًا أن تحل المشاكل بمفردها أو بالاشتراك معًا- لا غنى عنها بالمثل كشركاء في حل المشاكل.

ويجعل هذا الاعتماد المتبادل الجلي، من عدم الاستغناء المتبادل المبدأ الفاعل الأساسي للقوة في القرن الحادي والعشرين. وفيما وراء النقاش المعقول، فإن هذا يعني: أننا نفشل وحدنا، ولكننا ننجح معًا. إننا في حاجة للآخرين ولدينا القوة اللازمة لقيادتهم لحل المشاكل، وهم بلا ريب

في حاجة إلينا. وللأسف، فإن الاعتراف بعدم الاستغناء المتبادل، لا يضمن العمل المشترك، مع الأخذ في الاعتبار قوى الجذب الانفصالية للسياسة الداخلية ومفهوم المصالح القومية. بيد أنه يضع القادة في الاتجاه الصحيح.

ولا ريب أن هذا المفهوم ليس وصفة لسياسة إضعاف العمل متعدد الأطراف ولا تكديسًا يتصف بالعربدة للأمم الملتزمة بالتقاعس عن العمل بمفردها أو من خلال الأمم المتحدة، بل إنه يشجع واشنطن على أن تشكل ائتلافات للقوة من الدول الرئيسية وذات الصلة التي تستطيع قوتها المجتمعة حل المشكلة المطروحة. وليس هذا ستارًا يخفي العمل متعدد الأطراف عميق الطراز أو شاة في ثياب ذئب، إنه صيغة حصيفة لممارسة القوة بنجاح في القرن الحادي والعشرين.

هناك معركة نهائية وجوهرية يتعين الفوز فيها بغية استعادة قوة القوة الأمريكية: هي نزع أنياب أولئك الليبراليين والمحافظين الذين يضعون قادتنا في موقف حرج بقطع التزامات لا يستطيعون الوفاء بها. لقد تحملت أمريكا أكثر من نصف قرن من هذه الأهداف التي لا يمكن بلوغها. وما زلنا نعيش معها: مثل بناء الأمة في أماكن مثل أفغانستان، حيث لا توجد أمة متلاحمة ولا ريب أنه لا يوجد غريب بقادر على أن يفعل ذلك لها على أية حال، ونشر الديمقراطية في بلدان مثل العراق التي لا تتوافر بها تقاليد للديمقراطية ولا أسس؛ والإصرار على وضع بلدان مثل جورجيا وأوكرانيا تحت جناح الناتو بدون توافر النية ولا القدرة على إرسال القوات حقًا للدفاع عنها. إن الوعود الزائفة والإخفاق هما أكثر الطرق ضمانًا لقتل القوة.

ولا يعني هذا المحاجة بأنه لا توجد أوضاع ولحظات ينبغي فيها للحذر الطبيعي أن يخلي السبيل للالتزام الوطني، وقوة الإرادة الوطنية، والتضحية الوطنية. فذلك هو رد الفعل الوحيد الممكن على الهتلريين والإرهابيين المعاصرين الذي يتعين إقناعهم بعزمنا الذي لا يلين وقدرتنا على هزيمتهم. لكن هذه الدرجة من العزم والتضحية ينبغي الحفاظ عليها فقط للمخاطر الأشد وضوحًا وسوءًا.

وبالنسبة لي، فإن هذه التحليلات والأحكام والوصفات تنبع من العقل السليم. وبالنسبة لي، فإن العقل السليم يحكم كل قضايا القوة والسياسة على خير وجه، دون رفعه لمستوى علم الصواريخ. لكن قادتنا يجدون أنفسهم دومًا وقد جُرّوا بعيدًا عن المسارات العملية بفعل شياطين المبادئ، والعمل السياسي، والجهل بالقوة. إلى الفشل المأساوي.

وختامًا، فإن هذا كتاب يحاول استعادة فاعلية القوة الأمريكية بالقتال في سبيل الحصافة الأمريكية القديمة الجيدة. لم يكن أغسطس أحمقَ لحدٍ يجعله يقتّر على فيالق الجيش الروماني

أو يهمل اقتصاد روما. ولكنه توصل استنادًا إلى مصادر القوة هذه ووضع روما الرهيب في العالم، إلى ضرورة استخدام «قوة آرائه الحكيمة» - مما يعني ضغطه الصارم وإن كان مقيدًا على الآخرين- باعتبار ذلك الوسيلة الأساسية لممارسة القوة وحماية المصالح الرومانية حتى «من أكثر البرابرة إثارة للرعب».

الباب الأول

القوة في العالم الجديد

الفصل الأول

الثورة في مجال القوة العالمية

فيما يلي التناقض المحوري للشئون العالمية في القرن الحادي والعشرين: ربما كانت الولايات المتحدة أقوى أمة في التاريخ، ومع ذلك فإن الاحتمال الأكبر كثيرًا من غيره، هو أنها لا تستطيع أن تنال ما تريد. إن القصة التي امتدت ٥٠٠ عام وصولاً للحالة الحاضرة من الأمور، تكشف القواعد الجديدة والثورية للقوة الدولية وإيقاعها.

لقد سببت كوبا فيدل كاسترو، وهي من أصغر أمم العالم وأضعفها، أسى إستراتيجيًا وسياسيًا مستمرًا للولايات المتحدة، وبقيت لتروي الحكاية لنحو نصف قرن من الزمان. وفي أي عصر سابق، كانت قوة كبرى مثل الولايات المتحدة ستبادر سريعًا بسحق أي جار صغير مزعج وبعنف. لكن تجمل أمريكا بالصبر إزاء كوبا يجسد قصة عميقة لا تحظى بتقدير كاف، قصة إعادة تشكيل القوة الدولية وإعادة توجيهها- وهو ما لا يقل بحال عن أن يمثل ثورة في مجال الشئون الدولية.

وإذا نحينا جانبًا ما هو صواب وما هو خاطئ فلسفيًا، فالحقيقة هي أن كاسترو سخر من كل قواعد الاحترام تجاه القوى الكبرى، خاصة تلك التي لا تبعد عنه سوى تسعين ميلاً. وقد انضم للاتحاد السوفيتي، عدو أمريكا اللدود، في المشاركة في أزمة الصواريخ في ١٩٦٢، وهي بمفردها

أخطر لحظة في الحرب الباردة. وأخيرًا نكأ الجروح بإرسال قواته لمحاربة حلفاء الولايات المتحدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وبالمعايير التاريخية، كان لدى واشنطن مبررات أكثر من كافية للإطاحة بكاسترو. وبدلاً من ذلك، فإن الرؤساء الأمريكيين، واحدًا تلو الآخر، بمن فيهم البعض من أكثرهم تشددًا، قيدوا أنفسهم بجهود ضعيفة لا طائل من ورائها لإشعال ثورات معادية لكاسترو (مثل غزوة خليج الخنازير المنحوسة في ١٩٦١) وخنقه اقتصاديًا. ولم يضطلع أي رئيس أمريكي بصورة جادة بالعمل الوحيد المضمون لتخليص واشنطن من كاسترو- الغزو الشامل لكوبا.

ولا ريب أن دكتاتور كوبا الماهر ساعد على دحر الهجمات بالانضواء تحت الجناح السوفيتي، منتظرًا اتفاق موسكو وواشنطن على أن يعيشا ويتركا غيرهما يعيش في كوبا. لكن نادرًا ما صمدت في الماضي مثل هذه الحماية من بعيد والوعود بكبح الجماح من قبل القوى الكبرى. فتاريخيًا، كان حماة مثل الاتحاد السوفيتي يبيعون عميلاً مثل كوبا بسهولة مقابل صفقة قوة أفضل في مكان آخر.

ولا ريب أن كاسترو شعر بقيود أخرى أعمق على القوة الأمريكية. فقد أدرك بوضوح أن الرؤساء الأمريكيين رغم كل رطانتهم الميالة للقتال، لن يجرؤوا على غزو كوبا بدون وقوع استفزاز جلي، ولا بد أنه فهم أن لكوابح الرأي العالمي والديمقراطية الأمريكية، وكذلك احتمال مقاتلة عصيان وطيد العزم في كوبا، أهمية كبرى وأن ذلك يصدق حتى في ظل أكثر الرؤساء الأمريكيين شراسة.

كانت كوبا كاسترو المستفيدة من التغيرات العميقة في قواعد القوة الدولية وإيقاعها والرمز لها كذلك. وتمتد بذور هذه الثورة بعيدًا في أعماق التاريخ، وترسخت أثناء الحرب الباردة، وتجذرت بصورة كاملة في القرن الحادي والعشرين. وخلال هذه العقود الخمسة تقريبًا، تضاعف عدد الدول القومية، وتوافرت لأغلبها الإرادة السياسية والوسائل الجديدة لمقاومة هيمنة القوى الكبرى. وقد توسعت الاتصالات على النطاق العالمي بصورة أُسية مع تأثير إعلام الشعوب وتحريضها ضد مكائد القوى الكبرى. وانطلقت التجارة العالمية محلقة على نحو غير مسبوق، خالقة مصالح وقيودًا مشتركة على الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وغيّرت الأسلحة النووية، بصورة جذرية، دور القوة العسكرية في المنافسات التقليدية بين القوى الكبرى.

وكان من الصعب التوصل لتحديد راسخ حول الطريقة التي كانت القوة تتغير بها، وما هو القديم والجديد في الشئون الدولية لكن بدأت تظهر ثلاثة أنماط.

أولاً، هروب القوى الأكبر من المواجهات العسكرية المباشرة مع بعضها البعض، بدلاً من اتباع نمطها الراسخ على مرّ الزمن لحل الخلافات عن طريق الحرب. فالأسلحة النووية بشكل خاص جعلت المنازعات العسكرية بين الدول الكبرى شديدة التدمير والخطورة لحد مفرط. كما أصبحت الحرب التقليدية المعتادة مكلفة جدًا، خاصة عندما تولت الحكومات مسئوليات أكبر تجاه رفاهية مواطنيها. وحتى الصقور وجدوا صعوبة متزايدة في تحديد المصالح الوطنية بطريقة تبرر المخاطرة بكارثة حرب نووية.

ثانيًا، إن قوة الدول الضعيفة على مقاومة الدول القوية بدأت تنافس قوة الدول القوية على القيادة- على الأقل في ساحة الدول الضعيفة نفسها. فكثيرًا ما تتحدى الدول الضعيفة الدول القوية مدعومة بقدر وافر من القيود الدولية على الدول القوية- وغالبًا ما لا تتعرض لعواقب وخيمة.

ثالثًا، في حين استمرت المنافسة التقليدية حول ميزان القوى هي سمة الشئون الدولية في القرن الحادي والعشرين، لم تكن المنافسة على المصالح الحيوية ضارية بقدر ما كانت من قبل. ففي الأغلب، اتجهت الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء لمجموعة واسعة متنوعة وجديدة نسبيًا من المؤسسات والأعراف الدولية لحماية مصالحها. وعندما أثبتت أنها غير فعالة أو تتطلب استكمالاً، لجأت معظم الدول إلى نسخ طبق الأصل من توازن القوى القديم.

وترتكن كل أنماط القوة في القرن العشرين هذه إلى اتجاهين تاريخيين مزلزلين وتتلقي الدعم منهما: انهيار جدوى القوة العسكرية وما يصحب ذلك من تصاعد القوة الاقتصادية. ولا تزال القدرة العسكرية- التهديد بالقوة واستخدامها على حد سواء- مهمة للغاية، إلا أن هناك شكوك حاليًا أكثر من الماضي حول استخدامها. وفي الوقت نفسه زادت أهمية المقدرة الاقتصادية، كوسيلة للقوة الدولية وكقيد عليها على حد سواء. وذلك شكل ملغز من القوة، السيطرة عليه أكثر تعقيدًا بكثير من السيطرة على القوة العسكرية المحضة، أصل كل الأدوات الكليلة غير الماضية.

ولا ينفي التأثير الصافي للأنماط الجديدة للقوة والتغيرات الكامنة وراءها في القوة العسكرية

والاقتصادية أهمية القوة، لكنه يكبح استخدامها ويعقده. فلا تزال القوة مهمة أكثر من أي شيء آخر في المعاملات الدولية. ويمكن للأفكار والقيادة ومناشدة العقل أن تحشد الشعوب للثورة على الطغاة وإقناع المواطنين بتقديم تضحيات داخل الدول، لكنها نادرًا ما تؤدي إلى تغييرات في السياسات الحكومية، وسجلها ضعيف في حل الصراعات بين الدول. لا يزال منح المنافع وحجبها، الوسيلتين التوءم للضغط والإكراه، أفضل وسيلتين إن لم تكونا الوحيدتين لجعل الأمور تحدث على الصعيد الدولي. لكن هذه الوسيلة الحاسمة- القوة- لا يمكن استخدامها بصورة فعّالة في القرن الحادي والعشرين بدون فهم كيف تطورت القيود الجديدة على استخدامها.

كان الخط الرئيسي لحكاية الخمسمائة عام الأخيرة- أن الدول المهيمنة لم تعد تهيمن على الدول الأصغر حسب إرادتها- أمرًا غير متصور على ما يبدو في فجر العصر الحديث في القرن السادس عشر، عندما أنشأ الملوك والأمراء النماذج المبكرة لما يعرف حاليًا بالدولة القومية. فقد جمعت لهم غزواتهم قوة شاسعة في شتى أنحاء العالم، حتى وإن بذرت بذورًا أدت في النهاية لخسارة مستعمراتهم الموزعة على نحو واسع والنائية.

لقد لاح فجر الدولة الحديثة في زمن نيكولو مكيافيللي، معلم القوة العظيم. وكان زمنه، من نحو نصف ألف سنة خلت، جدّ مختلف عنه حاليًا، إذ كانت حفنة من الدول القومية في أوروبا قد بدأت فحسب تأخذ شكلها الجغرافي والسياسي الحالي، واتجهت عادة للقوة العسكرية كحكم في المنازعات الدولية، صغيرها وكبيرها. ومع اكتساب هذه الدول القومية الجديدة التفوق في القوة العسكرية، أصبحت هي النجوم الجديدة في سماء أوروبا، وسرعان ما غدت كذلك في سماء العالم أيضًا.

بيد أن إيطاليا مكيافيللي لم تكن أمة أو دولة. كانت شبه جزيرة مرقطة بالمدن الدول، التي كانت عمليًا مجرد مدن. ورغم حجمها الصغير، بقيت أسماؤها حتى الآن بسبب إنجازاتها الفنية العظيمة، وجرائمها، وحماقاتها: من بينها روما، والبندقية، وميلانو، وفلورنسا الأثيرة لدى مكيافيللي. وتآمرت هذه الكيانات مفرطة النشاط والمتناهية في الصغر وتحاربت فيما بينها، حتى لجأ أضعفها، وكان ذلك محتمًا، لأقصى الأصقاع طلبًا للمساعدة من الدول القومية

العملاقة في أوروبا وجاب مبعوثو هذه المدن الدول، إسبانيا وفرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة.

ووضع أمراء إيطاليا من الناحية الإستراتيجية أنفسهم تحت جناح ملوك أوروبا وجيوشهم المرتزقة. وأرسل الملوك جيوشهم لخوض المعارك، واقتضوا ثمنًا باهظًا للحماية التي قدموها. وأصبحت هذه اللعبة الأوروبية عديمة الرحمة تعرف باسم نظام توازن القوى. وكانت الفكرة هي حشد قوة عسكرية فائقة من خلال التحالفات أو صد عدم توازن وشيك من خلال إبرام أحلاف مضادة.

إن النظرية يسهل شرحها لكن تطبيقها كان صعبًا. فحسبما يقول جاريت ماتنجلي المؤرخ العظيم لدبلوماسية عصر النهضة، كان الإيطاليون يؤمنون بأنهم يستطيعون تفادي كارثة لأنهم كانوا يعتقدون أنهم أذكى من كل الآخرين. ويحاج ماتنجلي بأن الكثيرين ظنوا أنهم يستطيعون تعويض افتقارهم للقوة والبراعة العسكرية عن طريق ذكائهم الأسمى وتمكنهم من فنون التفاوض. وربما كان خير تعبير عن الحقيقة في رأي جيرانهم إلى الشمال ورأي مكيافيللي نفسه، القول المأثور لملك بروسيا فريدريك العظيم: «إن الدبلوماسية بغير سلاح مثل حفلة موسيقية بغير معزوفات موسيقية».

وقد وصف ماتنجلي ذلك بأنه حرب الكل ضد الكل: «لقد فُرض الدهاء والتقلب على النظام الإيطالي بفعل عدم الاستقرار السياسي الداخلي في معظم الدول الكبرى، والتوازن الحرج للقوة في شبه الجزيرة، وأساسًا الصراع المستمر لكل دولة ضد الكافة». ولقد كتب ماتنجلي بإسهاب عن أباطرة وملوك وأمراء عصر النهضة وهم يستحدثون قواعد لألعابهم المكلفة والمأساوية». لم يكن لفرنسا حتى في العقد الذي بدأت فيه بغزوها لإيطاليا عصر الدبلوماسية الحديثة، أي سياسة خارجية متماسكة. فقد مضت للحرب لمجرد أنه كان من المفترض دومًا أنه عندما يبلغ شارل الثالث سن الرشد، عليه أن يمضي للحرب. ماذا غير ذلك يفترض أن يفعله ملك شاب عفي خزائنه مملوءة نقودًا ولديه رجال مدججون بالسلاح يأتمرون بأمره؟ كانت الحروب هي شغل الملوك».

ومن نحو عام ١٥٠٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٨، كرس حكام أوروبا ووزراؤهم

وقتًا وموارد للعب مباريات توازن القوة أكثر كثيرًا مما كرسوه للاعتناء برعاياهم. فعلى ما يبدو، لم يكن هناك ما يبهجهم أكثر من الغزو والاستيلاء على أراضي وسكان وموارد جيرانهم، وبذلك يزيدون من ثرواتهم وقوتهم. وعلى الدوام، ولدت حروبهم مظالم أكبر أدت إلى إشعال حروب جديدة. وعندما ثبت أن التحارب على رقعة الشطرنج الأوروبية جد مكلف، وغير حاسم، أو ممل، أنشأ الملوك لوحة شطرنج جديدة مكونة من أراضي مستعمراتهم، وأرسلوا جيوشهم عبر المحيطات والقارات لغزو شعوب في أراض نائية، ليس فقط للتوسع فيما وراء حدود جيرانهم، وإنما أيضًا لبناء إمبراطوريات أكبر.

كانت القوة الدولية هي التعبير النهائي عن القوة، وشكّل التفوق والبراعة العسكريان التعبير الأخير عن القوة الدولية. وقد تبين مكيافيللي هذه الحقيقة البسيطة والوحشية بجلاء تام، مثلما تبينته أربعة قرون لاحقة من القادة الأوروبيين؛ وهذا هو السبب في أن كلماته استمر صداها يدوي في آذانهم. لقد نصح مكيافيللي الحكام بالاستعداد للحرب وشنها ، وإبرام سلام صعب وذكي، ثم الاستعداد للحرب ثانية. وطوال ٤٥٠ سنة، كان هذا هو ما فعلوه بالضبط. لقد ألهمت التجارة الراية وتبعتها على حد سواء، لكن الغزو كان هو اسم اللعبة في العصر العظيم للإمبراطوريات- الغزو الذي ينتهج كغاية في حد ذاته بقدر ما ينتهج للمكاسب الاقتصادية التي يجلبها.

وأخذ نابليون هذه اللعبة لذرى مدمرة جديدة باستكمال مقومات الدولة القومية. فقد كانت الدول القومية بهيموثا[1] سيئ التنظيم، إلى أن استخدم نابليون عبقريته في أداء هذه المهمة. فقد جمع بين الأمة والدولة- السلاح والرجال والموارد ونوع من القومية- في قوة مقاتلة لا تضاهيها أي قوة أخرى بمفردها في ذلك الوقت. ونظرًا لأنه كان أول من فعل ذلك، فقد فتح معظم أوروبا- حتى توحدت أوروبا في النهاية لهزيمته.

وعندما كان نابليون يصل إلى ذروة قوته، بدأت فتوحاته تحدث تأثير الدوامة ليس في أوروبا فقط، ولكن في الأمريكتين كذلك. وساعدت حمى القومية التي أطلقت لها العنان الثورة الفرنسية، على دفع خطط نابليون لتحويل فرنسا إلى بيت القوة في أوروبا. لكن هذه الحمى نفسها هي التي سببت نكبته. فقد اكتشفت الأمم الأخرى إحساسها بالقومية واستخدمته لقتال

---

[1] البهيموث: حيوان وحشي جبار ذكر في التوراة (المترجم).

نابليون من أجل استقلالها. فقد قاومه الإسبان بنجاح في حملات شبه الجزيرة في ١٨٠٨. وفاقه الروس في الصمود رغم أن نابليون استولى على موسكو. كانت القومية قد بدأت تفد إلى أوروبا، ولم تغادرها أبدًا.

وظهرت قوى مشابهة في الأمريكتين. فقبل القرن التاسع بشرت الثورتان الأمريكية والهايتية باتجاهات بعيدة ظهرت في المستقبل. فباسم الاستقلال، هزم جيش جورج واشنطن الرّث أكبر حملة عسكرية أرسلتها المملكة المتحدة، القوة الإمبراطورية العظمى في العالم، إلى الخارج في أي وقت. وبعد بضع سنوات، أجهض عبيد هايتي، باسم الحرية، جيشًا بريطانيًا ضخمًا آخر وتفاوضوا على انسحابه، ولاحقًا، أحبطوا فرنسا الجبارة هي أيضًا. وكانت هذه الهزائم التي أوقعها الضعيف بالقوي- والواقع أنه أوقعها الأضعف بالأقوى تنبئ- بتحولات عميقة في القوة التي بقيت غاطة في هدوء لمدة أخرى امتدت قرنًا ونصف القرن قبل أن تعاود الظهور على السطح. كانت قوة بطش أكبر وأعمق من القوة المستندة للقدرة العسكرية تنز وتتسرب من خلال الصدوع التاريخية، وبدأت تمسك بتلابيب الأحداث العالمية.

وأطلقت حرب ١٩١٤ العالمية العنان لكل الأنماط القديمة والقبيحة من القوى المتحاربة وأضافت لها قوى جديدة، ربما كانت أكثر قبحًا، خاصة بالقومية والأيديولوجية. وفي المقدمات إلى الحرب، خرجت عن السيطرة إستراتيجية توازن القوة، المصممة لكسب مزايا للبعض وحجبها عبر البعض الآخر. فقد تم قتل ملايين الأوروبيين، وجرى طرد أُسر الأباطرة الحاكمة عن عروشها (بل من بلادها)، مما فتح بوابات الفيضان أمام الديمقراطيات والدكتاتوريات المعاصرة، وكذلك أمام عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النطاق العالمي. كانت مذبحة الحرب العالمية الأولى وتكاليفها مذهلة تذهب بالعقول.

ومع استنزاف القوى الكبرى في أوروبا، بدا أن الأطراف الفاعلة في ألعاب القوة ستجبر على التغيير. ولقيت الإمبراطوريات النمساوية- الهنغارية، والعثمانية والألمانية وإمبراطورية رومانوف الهزيمة. وكانت فرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة المستفيدين الاستعماريين الكبار من ذلك. لكن حماس أوروبا للحرب خبا مع الأعداد الهائلة من القتلى في فرنسا والمملكة المتحدة. وأصبحت روسيا القيصرية (الاتحاد السوفيتي) تحت حكم لينين وبدأت تسير على

الطريق لاحتلال وضع القوة الكبرى ثانية، في ظل الحكم الشيوعي. واستسلمت ألمانيا، لكنها لم تقهر مطلقًا واكتسحها التوق إلى الانتقام. لم يكن أى من القوى الفاعلة الكبرى في القارة في وضع يمكنه من خوض حروب كبرى على الأقل لدستة من السنوات. وكفل هذا لمستعمراتها مجالاً لالتقاط الأنفاس، وتنمية الكراهية لمحتليها، والتخطيط للمقاومة، والحلم بإقامة كيانات سياسية جديدة خاصة بها.

كان وودرو ويلسون، رئيس أحدث دول العالم ومن أقواها، قد عقد العزم على أن يفرض حدودًا راسخة على القوة الدولية، خاصة القوة على شن الحرب. واحتل صدارة المسرح في قيادة دول أوروبا التي استنفذت قواها إلى العالم التالى- عالم يتعين فيه على المعتدين أن يفكروا ثلاث مرات في عواقب العدوان، وترفض فيه أنواع جديدة من الدول الحرب في نهاية المطاف. وكان عليه أن يفعل ذلك بطريقتين: أولاً، الأمن الجماعي في مواجهة المعتدين محل توازن القوة الذي لا يمكن الاعتماد عليه، وثانيًا، باختزال الإمبراطوريات العدوانية إلى ما كان يأمل في أن تصبح كيانات ديمقراطية محبة للسلام مكونة من قوميات متجانسة. ربما كان مكيافيللي سيدعوه «النبي المسلح»- وتلك ليست مجاملة من الكاتب الذي يشعر بالقلق من أن مثل هؤلاء الأنبياء قد يندفعون للشوارع كالمجانين. ففي أيام مكيافيللي استولى نبي- كاهن من هؤلاء، هو سافونارولا، على فلورنسا واستهلك المدينة في النهاية في جنونه الديني.

لم يصمد حلم ويلسون في أن تكون الحرب العالمية الأولى هي نهاية كل الحروب لاختبار الزمن. فلم تكن القوى الكبرى في أوروبا مستعدة لممارسة الأمن الجماعي، ولا كانت الولايات المتحدة مستعدة لأن تأخذ على عاتقها مسئولية فرض السلام. وفشل إيمان ويلسون بقوة التقييد التي يفرضها حق تقرير المصير الوطني والديمقراطية، في كبح جماح الطموحات قديمة العهد للقوى الكبرى.

فقد اختلست ألمانيا هتلر ويابان هيروهيتو كل موارد بلديهما لتحويل نفسيهما إلى مُولّدات قوة عسكرية لا يمكن إيقافها. واستطاعتا بالقوة والإرادة العسكريتين، أن يفعلا أي شيء يريدانه تقريبًا. ولكن لحسن حظ خصومهما وإرادتهم، وبسبب أخطائهما الفادحة، لم يكن هذان النظامان الدكتاتوريان لينجحا أطول مما فعلاً. ومن نواح عدة، شكل النصف الأول من القرن العشرين أعلى نقطة في النظام القديم للقوة- أدنى حد من الروادع على قوة الأقوى- وبداية أفوله.

وجاء **أولاً الوعي** بين القوى الكبرى بالمخاطر الجديدة والحاجة لحذر جديد. وأرسى حصار برلين في ١٩٤٨ نموذجا: الاختبار والتهديد السوفيتي الأمريكي المتبادل، لكن مع تجنب المضي للحرب بأي تكلفة. فقد حاصر السوفيت حركة مرور الأمريكيين والحلفاء البرية من المدينة المقسمة. ومن وضع عسكري غير موات على نحو حاسم، رد الغرب بالنقل الجوي وأبقى على حياة الجزء الخاص به من المدينة المقسمة. وعلى نحو سريع بما يكفي، أعادت موسكو فتح الطرق إلى ألمانيا الغربية.

وبتحويل ساحة الاختبار إلى آسيا التي بدت أقل خطورة من أوروبا، أعطى القادة السوفيت الضوء الأخضر لكوريا الشمالية لمهاجمة كوريا الجنوبية، ولاحقًا للتدخل الصيني أيضًا. كان يمكن أن تتصاعد حرب كوريا لتصبح حربًا سوفيتية أمريكية، لكن موسكو وواشنطن تجنبتاها عن قصد.

وكانت أزمة الصواريخ الكوبية في ١٩٦٢ أكثر خطورة حتى من ذلك. فقد فقدت موسكو قدرتها على التحمل وأرسلت سرًا صواريخ إلى كوبا، وأعلنت واشنطن أنها لن تتسامح في ذلك. وفرضت الولايات المتحدة حصارًا بحريًا على كوبا لمنع دخول صواريخ إضافية إلى البلاد. ولم تتحد موسكو السفن الحربية. وانتهت الأزمة السوفيتية الأمريكية المباشرة الوحيدة بتعهدات متبادلة لكبح جماح النفس، واتفاقية بشأن جعل كوبا خالية من الأسلحة النووية، وترتيب سري لسحب الصواريخ الأمريكية من تركيا.

ومنذئذ فصاعدًا، عامل الجباران النوويان الواحد منهما الآخر بأشد الحذر، فلم يقتربا مطلقًا مرة ثانية من توجيه ضربات مباشرة. كانت رطانتهما متطرفة أحيانًا، كما يلائم خصمين أيديولوجين لدودين بصورة عميقة، لكن ذلك استخدم أساسًا لتبرير استمرار تكديس الأسلحة على كلا الجانبين. وقد أنتج هذا، وهو ما عرف بسباق التسلح، توترات مستمرة، لكن لا شيء أكثر من ذلك. وكانت الحروب بالوكالة الأقل اتسامًا بالمواجهة والأقل خطورة في العالم الثالث، هي أقصى ما تمضي إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتصعيد الصراعات، وهو ما لم يكن جدّ بعيد.

لم يحدث مطلقًا من قبل أن أحجمت قوتان كبريان يوجد بينهما مثل هذا التضارب العميق في

المصالح والقيم عن خوض المعارك المباشرة. تخيل أثينا وأسبرطه بدون الحرب البيلوبونيزية، وروما وقرطاجة بدون الحرب البونية، أو فرنسا والمملكة المتحدة بدون أن تكون إحداهما عدوًا للأخرى. ولم تجر الفصول الأخيرة من الحرب الباردة في ساحات المعارك، وإنما في القرارات الحزينة لقادة الحزب الشيوعي في غرف اجتماعات المكتب السياسي في الكرملين. ولم ينته الصراع الذي دام نحو خمسين سنة بين جباري التاريخ بفرقعة وإنما انتهى بأنين ونشيج، وبدون صدام بين قوتيهما اللتين ليس لهما صنو. لقد دمر الاتحاد السوفيتي نفسه. وبقيت أمريكا وحدها على الحلبة.

لقد أدركت القوتان العظميان القانون الأول الجديد للقوة ونحيتا جانبًا المواجهات المباشرة، لكن كلتيهما وكذلك أطراف فاعلة كبرى أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا- فشلتا رغم ذلك في تقدير انهيار قوتهما الخاصة على أراض تقع فيما وراء البحار. فمع سقوط الإمبراطوريات وتحول المستعمرات لدول جديدة، ومع مضي المنافسة السوفيتية الأمريكية إلى الحرب الباردة، ومع محاولة القوتين العظميين السيطرة على الأمم الواقعة في مجال نفوذهما، اصطدمتا في النهاية بجدران صلدة. وواجهتا كلتاهما صعوبة في استيعاب حقيقة أن أممًا صاعدة جديدة قد ولدت من مقاومة سادتها الاستعماريين السابقين، وأنها تعرف قبل كل شيء كيف تقاوم في المستقبل.

وقد اكتشف القادة السوفيت هذا الجدار من القومية مبكرًا في الحرب الباردة، ففي ١٩٤٨، تحدى المارشال تيتو (جوزيف بروز)، الزعيم الشيوعي ليوغوسلافيا، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، جوزيف ستالين، قائد أقوى قوة حتى ذلك الحين في أوروبا- وأفلت بفعلته هذه. فقد أراد ستالين أن يسير تيتو على خطى موسكو. لكن تيتو كان يحظى بتأييد شعبي ورفض أوامر ستالين. وهدد ستالين وجعل حياة تيتو أكثر صعوبة، لكنه في الأساس ترك المسألة تمر لغياهب النسيان.

ويبدو أن المملكة المتحدة تلقت الرسالة بشأن الحدود الجديدة على القوة عندما قبل البرلمان البريطاني في ١٩٤٧ استقلال الهند (وباكستان) جوهرة تاج إمبراطوريتها. وبعد مقاومة

وتأجيل، وأحيانًا قتال، منح البريطانيون الاستقلال لمستعمراتهم السابقة الأخرى، واحدة تلو الأخرى، عبر العقود التالية.

وفي حين كانت المملكة المتحدة واقعية بشأن رغبة مستعمراتها في الاستقلال، فقد ذهلت فرنسا عندما قبل الجنرال فو نجوين جياب وقوات فيت منه في ٧ مايو ١٩٥٤، استسلام القوات الفرنسية المحاصرة في مدينة ديان بيان فو في مستعمرة الهند الصينية الفرنسية. لقد تقاتلت القوات الفرنسية وقوات فيت منه في ذلك الوادي لمدة خمسة وخمسين يومًا. وفي النهاية، نضبت عزيمة فرنسا على القتال للاحتفاظ بالسيطرة على الهند الصينية.

ولأول مرة في التاريخ، هزم جيش متمرد بدون دولة جيش قوة عظمى في معركة ضارية في التحام وثيق. فقد حشد «هو شي منه» وجيشه قوات جديدة معادية للاستعمار وقومية وظفر بمساندة الشعب الفيتنامي. ولو كان القادة الفرنسيون قد تحلوا ببعد النظر، لاستطاعوا قراءة الفنجان وبدأوا في تفكيك إمبراطوريتهم، لكنهم لم يكونوا مستعدين بعد للقيام بذلك. كان لا بد لهم من أن يقاتلوا ويخسروا لسنوات في إفريقيا.

ثم جاءت أزمة قناة السويس في ١٩٥٦. فقد انضمت المملكة المتحدة إلى فرنسا وإسرائيل لغزو مصر لاسترداد السيطرة على قناة السويس وتلقين جمال عبد الناصر، القائد المعلى للقومية العربية، درسًا. ولكن واشنطن وموسكو لم تقبلا بذلك. فقد هدد الرئيس دوايت أيزنهاور حلفاءه بعقوبات اقتصادية قاسية. وسحبت لندن وباريس قواتهما وتعرضتا لإذلال عميق. كانت السويس نقطة تحول فارقة. فقد قدمت لأمثال عبد الناصر في المستقبل، رسالة فحواها أن العالم سيساندهم في مواجهة سادتهم الاستعماريين. وحذرت قادة الإمبراطوريات الاستعمارية من أن حلفاءهم لن يساندوا حروبًا استعمارية واسعة النطاق.

وما لا ينبغي نسيانه هو أنه عندما أطاح ناصر بالملك فاروق في ١٩٥٢، كانت تلك هي المرة الأولى منذ القرن السادس قبل الميلاد التي يحكم فيها مصري الجنسية مصر. كان هذا بمثابة نبوءة حيث تولى قادة وطنيون آخرون تدريجيًا السلطة على شعوبهم، وحلوا محل المهراجات المحليين، وزعماء القبائل، ونواب الملوك الأجانب الذين كانوا من مخلفات الإمبراطوريات العثمانية والبريطانية وغيرهما. وجاءت مع الاستقلال والحكم الذاتي، الإرادة في مقاومة الاحتلال والضغط العسكري الأجنبي على حد سواء.

وفي عالم ما بعد الاستعمار هذا، بدأت الولايات المتحدة وكل الأمور تقف في صفها. فقد كان لديها بصفة عامة سجل طيب في معارضة الاستعمار. وكانت مستعدة لمساعدة الدول الجديدة على الحفاظ على استقلالها من خلال الأمم المتحدة، وبرامج المعونة الاقتصادية، والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي. وكانت الولايات المتحدة، وكانت هي نفسها مستعمرة سابقة، تمثل بالنسبة لمعظم الدول المستقلة حديثًا، الحرية والفرص. لكن منافسة الحرب الباردة ومخاوف الأمريكيين من الشيوعية سرعان ما طغت على هذه الدوافع الأولى. وهكذا بدأ عذاب واشنطن في العالم الثالث.

فقد رأت واشنطن أن يد السوفيت وراء كل هَبّة تقريبًا في العالم الثالث. ولذا أطاحت بحكومات منتخبة بطريقة حرة قيل إنها موالية للشيوعية في أماكن مثل جواتيمالا وإيران، وغرست بغير قصد بذور الاضطرابات في المستقبل. كما ساندت واشنطن دكتاتوريات كثيرة بدت هي البديل الوحيد للشيوعية. وبصفة عامة، كانت السياسة الأمريكية هي ملء الفراغ الذي ينشأ عن رحيل القوى الاستعمارية ومحاربة التوسع المحتمل للقوة السوفيتية هناك ولكن إلى جانب هذه القصص المحزنة على الدوام، حققت الولايات المتحدة نجاحات حقيقية في مساعدة كوريا الجنوبية وتايوان على التطور إلى ديمقراطيتين مزدهرتين.

وبالطبع، حدثت النكبة الأكثر مأساوية بالنسبة للولايات المتحدة، في نفس المكان الذي أجبرت فيه فرنسا على الركوع على ركبتيها- فيتنام. هناك كان أول تذوق مميت تعانيه أمريكا لحدود قوتها. وفازت فيتنام الشمالية. وأعلن نيكسون أن الولايات المتحدة ستصبح «عملاقًا مثيرًا للشفقة لا حول له ولا قوة». وحتى الآن يحاج كثيرون حول ما إذا كانت واشنطن تستطيع أن تكسب الحرب باستخدام قوة أكبر والاستمرار في طريقها. ولكن حتى لو سادت الولايات المتحدة في ميدان المعركة لمدة أطول من الزمن، يبدو أنه من المؤكد أن الأمريكيين كانوا سيتعبون من الاستمرار في خوض هذه «الحرب التلفزيونية» (أول حرب أمريكية تعرض على شاشات التلفزيون في وقت العشاء كل ليلة)، وأن هانوي ستلعق جراحها، وتستأنف القتال، وتفوز في النهاية. لقد استهلت الحرب الجدل حول حدود قوة الولايات المتحدة الذي لا تزال أصداؤه تتردد. لكن تظل الحقيقة هي: أن قسمًا ضئيلاً متخلفًا من أمة تسمي فيتنام الشمالية منعت أقوى قوة عسكرية في التاريخ من أن تفعل ما تريد.

وسرعان ما حلت لطمة ثانية بالولايات المتحدة، جاءت هذه المرة من الطرف الآخر لآسيا، في إيران. ففي أواخر ١٩٧٩، احتجز الثوار الإسلاميون اثنين وخمسين رهينة أمريكية وأبقوهم في مجمع السفارة الأمريكية. كان ذلك اعتداء وحشيًا تمت إدانته على النطاق العالمي تقريبًا. بيد أن سوء إدارة الرئيس جيمي كارتر للأزمة، عمّق إحساس أمريكا بالعار وصورتها العنينة. وتم الاحتفاظ بمعظم الرهائن الأمريكيين لمدة ٤٤٤ يومًا، وأصبح ذلك تذكرة يومية بضآلة القوة التي تتمتع بها أكبر دولة على دولة أقل قوة.

وفي ١٩٧٩، واجه الاتحاد السوفيتي فيتنام الخاصة به في أفغانستان. فقد انهمرت القوات السوفيتية على ذلك البلد لمساندة حكومة شيوعية، خوفًا من أن يخضع بغير هذا للنفوذ الغربي. وخسر الجيش السوفيتي المتبجح أمام المغاوير الإسلاميين والقبليين. وانسحبت القوات السوفيتية التى كانت تعتبر من أفضل القوات في العالم، في ١٩٨٩. وسقطت الإمبراطورية السوفيتية في شرقي أوروبا أمام مظاهرات الشوارع في وقت لاحق من العام نفسه، وفي ١٩٩١ اختفى الاتحاد السوفيتي نفسه.

وبحلول نهاية الحرب الباردة، ربما كان قد بدا أن القوتين العسكريتين الرئيسيتين في العالم قد تعلمتا بعض الدروس بشأن حدود قواتهما المسلحة- رغم أن الزمن أثبت عكس ذلك. لكن لم يكن هناك مجال للشك في أن القوتين قد تعلمتا أن تخشيا الحرب ضد بعضهما البعض. فقد استوعبتا درس هذا الخطر الجديد جيدًا بحيث أحجمتا كلية عن مهاجمة إحداهما الأخرى وتدميرها- على الأقل بصورة مباشرة- لأكثر من ستة عقود، من ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر، وإن كان ذلك في ظل عدم وجود أي تهديد جاد يلوح في الأفق. ربما كانت هذه أطول فترة من السلام بين القوى الكبرى في التاريخ الحديث.

ولكن توازن القوة كان نمطًا قديمًا لم يعمر أكثر من جدواه. فطوال الحرب الباردة وفيما بعدها، التمست أمم كثيرة مساعدة الولايات المتحدة باعتبارها قوة موازنة للتهديدات الإقليمية. وفي بعض الأحيان، تطلعت لبعضها البعض وللدول الكبرى الأخرى لإلزام الولايات المتحدة حدّها.

وبقي الأوروبيون الشرقيون والغربيون على حد سواء قريبين للولايات المتحدة كثقل موازن

لروسيا. إذ كانت روسيا لا تزال هي الدب الكبير المجاور. وبالمثل، أرادت أمم آسيوية وجود أمريكا وقوتها لكبح ما اعتبرته مبكرًا صينًا آخذة في الصعود. لقد كانت الحقيقة وما زالت هي أن هذه الدول تعتبر الصين تهديدًا أكبر كثيرًا من تهديد أمريكا. وبالمثل، تشبثت بلدان الشرق الأوسط بأمريكا، لحمايتها من عراق صدام حسين وأخيرًا من إيران.

وتشهد حقيقة أن مثل هذا العدد الكبير من البلدان مستمر في لعبة توازن القوة، على استمرار مركزية القوة- مهما قال قادة هذه الأمم بالعكس من ذلك. لم تبدل أي تغييرات في أنماط القوة وقوانينها المزايا التي يكفلها تلاعب البلدان بالأصدقاء ضد الخصوم، بل أحيانًا بالأصدقاء ضد الأصدقاء.

واليوم ربما كانت المرة الأولى في التاريخ التي لا تكون فها العلاقات والقضايا المثارة بين القوى الكبرى- الصراع في سبيل توازن دولي، أو تميز دولي، أو هيمنة دولية- هي مصدر خراب النظام الدولي وجدول أعماله وسبب نهايتهما. فالتركيز لا ينصب حاليًا على منافسات القوى الكبرى وصراعاتها، وإنما على عدم الانتشار النووي، والإرهاب، وتغير المناخ، والطاقة، وتشكيلة واسعة من القضايا الاقتصادية الدولية. بالطبع إن الطريقة التي تتطور بها العلاقات بين الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والهند والدول الأوروبية الكبرى، حاسمة، لكن المستوى الراهن من المنافسة والصراع منخفض نسبيًا بالمعايير التاريخية. ويلقي هذا بدوره عبئًا على القوى العالمية الكبرى في الإبقاء على الصراعات فيما بينها قيد السيطرة.

ومع دخول العالم تسعينيات القرن الماضي، لاحت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة وربما أقوى دولة في التاريخ، بالمقاييس المطلقة والنسبية على حد سواء. فقد قزّمت في مجال القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، معاصريها وكل إمبراطوريات الماضي على حد سواء. فلم تكافئ أي أمة أخرى القدرة العسكرية الأمريكية، وقوتها التدميرية، أو اقتصادها الضخم والمتقدم تكنولوجيا وما هو في متناولها على الصعيد العالمي. لم تكن الهوة مطلقًا أكبر من ذلك بين قوة الأمة القائدة وجميع الأمم الأخرى، بل لم تحتل أي أمة مكانة ثانية قريبة من ذلك. فقد كانت روما تواجه قرطاجة والقبائل الجرمانية. وكان العثمانيون يواجهون الأوروبيين.

وواجهت فرنسا نابليون، البريطانيين وفي النهاية واجهت دولاً أوروبية أخرى كثيرة. وفي حين سيطرت المملكة المتحدة على المحيطات العالمية، فقد فاقتها ألمانيا في القوة البرية. وخلال الحرب الباردة، واجه الاتحاد السوفيتي وأمريكا بعضهما البعض. ربما احتلت روما لفترة قصيرة والصين لفترة أطول نوعًا ما مرتبة تعلو معاصريهما كثيرًا، لكن لم يسد أي منها العالم كله.

وقد بدا أن حرب العراق الأولى تؤكد الهيمنة الأمريكية. فقد حشد الرئيس جورج إتش دبليو بوش الحلفاء وطرد قوات صدام حسين من الكويت بسرعة وحسم. وبدا أن واشنطن تستطيع أن تفعل ما تريد في عالم ما بعد الحرب الباردة. لقد عادت الأيام الخوالي الطيبة لتحكم القوي في الضعيف، ليس باعتبارها تراجيديا أو كوميديا، وإنما كعصر للبطولة، أو هكذا بدا. لم تكن هناك أي أمة أو كتلة توازن ثقل الولايات المتحدة.

واختمرت الاضطرابات في البلقان، لكن الرئيس بوش الأول لم يعتبر هذا اختبارًا للقوة الأمريكية، ولم يكن له شأن بذلك. ومع انهيار يوغوسلافيا، تصاعدت إبادة الصرب لمسلمي البوسنة والكروات. ولم تفعل أوروبا والأمم المتحدة شيئًا للرد على ذلك، وبدا الأمر وكأن إبادة الأجناس أمر مسموح به في العصر الأمريكي.

وتضخم الإحساس بأن أمريكا لا حول لها ولا قوة أو أنها لا تبالي في مواجهة مثل هذه الكوارث الإنسانية لمدة أبعد عندما انزلقت الصومال لحرب أهلية ومجاعة مدقعة. ففي البدء لم يفعل بوش شيئًا، ثم انضم في ١٩٩٢ إلى جهود الأمم المتحدة للإغاثة بقوة عسكرية صغيرة. ووسع الرئيس بيل كلينتون الوجود الأمريكي، وانخرط في الحرب الأهلية، وفقد حفنة من الجنود في كمين، وبعد ذلك سحب الفرقة الأمريكية والعار يغلفه في ١٩٩٤، وخفتت الهمسات المتنامية عن افتقار أمريكا للإرادة بتأثير العمل القوي الذي قام به كلينتون في النهاية في البوسنة واتفاقات دايتون لوقف المذابح هناك.

وكانت الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علامة الطريق الثانية. فقد أشعرت أمريكا نفسها فجأة بأنها معرضة لثلاثة تهديدات جديدة- الإرهاب، والدول الفاشلة، وأسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية. وسرعان ما جاء بلدان، هما أفغانستان والعراق، ليجسدا هذه التهديدات. وكان الرئيس جورج دبليو بوش ليتصدى للوضع فيهما كلتيهما بالقوة، إلا أن الأمة، إن لم يكن الرئيس نفسه، سرعان ما تذكرت حدود القوة الأمريكية في مثل هذه المغامرات.

في البدء، قام بوش بالأمر الصحيح بالتصدي للهجمات الإرهابية عن طريق الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان، مأوى إرهابيي القاعدة الذين هاجموا أمريكا. وخلال أسابيع، هربت طالبان من العاصمة كابول، إلى الجبال مع القاعدة. وفي خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٢، شن هجومًا على «محور الشر»- العراق وإيران وكوريا الشمالية. كانت هذه البلدان قد أصبحت حينذاك أهدافه الأساسية. وفي الوقت نفسه، فشل في تدمير طالبان والقاعدة في أفغانستان، وبحلول ٢٠٠٦، أخذا يعودان. ووجدت أمريكا نفسها مرة ثانية غارقة في حرب غير حاسمة في بلد متخلف آخر.

وفي ٢٠ مارس ٢٠٠٣، هاجم بوش العراق لأن صدام كما أصر على القول، كان يملك أسلحة للدمار الشامل وأنه منخرط في الإرهاب على نحو عميق. وخلال أسابيع، سحقت القوات الأمريكية قوات صدام وأطاحت به، واستولت على بغداد. وبعدئذ، وكما هو الحال دائمًا، ارتكبت الأخطاء: فقد تقاعس بوش عن تقديم القوات الكافية للحفاظ على الحد الأدنى من الأمن، وتم حلّ القوات العراقية، وأساءت سلطة الاحتلال الأمريكي إدارة الوضع السياسي.

وكما حدث في أفغانستان، نشب عصيان مروع، يتكون هذه المرة من الموالين لصدام المهزومين، ومقاتلين أجانب من القاعدة اندفعوا إلى العراق لمساعدتهم، والميليشيات الشيعية. ومما زاد من محنة واشنطن، أن بوش لم يجد أي أسلحة للدمار الشامل، وبذلك تقوض المبرّر الأساسي للحرب وأُرسى الأساس لتحول في المبرر إلى هدف يتطلب أكثر بكثير لتحويل العراق إلى ديمقراطية للاقتصاد الحر. وبتكلفة في الدم والأموال أكبر مما أهدر في أفغانستان، فقد استطال القتال سنوات كثيرة دون أن تبدو له نهاية واضحة في مرمى البصر. وكان من المحتم أن يتهاوى التأييد الشعبي السابق للحرب ويتحول إلى مجادلات وشكوك ومطالب بالانسحاب، ثم يستقر في ٢٠٠٨ مع انخفاض القتال والإصابات. ومرة ثانية، كان على مؤيدي الحرب أن يواجهوا الدرس المحوري للأعوام الخمسين الأخيرة- وهو أن القوة العسكرية وحدها، مهما كان مدى حسمها في مواجهة الجيوش التقليدية والقوات المتمترسة، لها حدود قاطعة. فقد تطلب التوصل إلى حلول وسط وترتيبات سياسية مع الخصوم السابقين من السنة والشيعة، لكي يبدأ حقًا التحول في الموقف بالعراق رأسًا على عقب، أو ما بدا كذلك، في ٢٠٠٩.

أما بالنسبة لإيران وكوريا الشمالية، الدولتين الأخريين في محور الشر، فقد مضت كلتاهما في زيادة قدراتهما النووية، رغم تهديدات إدارة بوش. فقد فجرّت كوريا الشمالية نبيطة نووية، رغم أنها كانت قد وافقت في مرحلة ما على الحد من برامجها النووية مقابل ضمانات أمنية ومعونة اقتصادية من الولايات المتحدة، في صفقة بدا أنها تنهار في أواخر ٢٠٠٨. وواصلت إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

وفيما يتعلق بأفغانستان، سرعان ما خفت الهجوم العسكري الذي كان مفاجئًا وحاسمًا في البدء، وأصبحت القوات الأمريكية وقوات الناتو غارقة في الوحل في حرب ضد طالبان. كانت جهود أمريكا العسكرية الممتدة والمكلفة في أفغانستان والعراق قد طفقت تقترب من أن يكون لها تأثير متناقض هو تقويض احتمال استخدام أمريكا للقوة العسكرية في أي مكان آخر- ضد طهران أو بيونج يانج، مثلاً. ولنذكر هذا التناقض بصورة صارخة: لقد هزمت العسكرية الأمريكية جيوش طالبان وصدام بسهولة، فقط لتغوص في مستنقع حركات العصيان، ثم لترى تأييد القوة العسكري يتآكل في الداخل، مما يسفر عن تزايد الشكوك في الخارج حول مصداقية القوة العسكرية الأمريكية. وعند هذا الحد، تحدى العصيان في العراق، وطالبان، وإيران وكوريا الشمالية جميعها قوة الولايات المتحدة وأفلتت من العقاب أو جعلت أمريكا تدفع ثمنًا عاليًا جدًا.

لا تزال القوة العسكرية مهمة، وفي بعض الأحيان تكون مهمة بقدر كبير، مثلما حدث في حرب الخليج الأولى وفي البلقان، وربما في دفع الليبيين إلى إجراء المفاوضات بشأن السلاح النووي بعد غزو أمريكا للعراق. لكن لم يبق الأمر كما كان. فمن الناحية التاريخية، كان للقوة العسكرية عادة تأثير موضح على العلاقات بين الدول، وأدت على نحو قاطع أو أساسي إلى تسوية الأمور بطريقة أو بأخرى. فقد كان القادة يعرفون ما عليهم توقعه. لقد أدركوا أن بلدًا قوته أسمى سيسود على نحو دائم تقريبًا. ولكن مع تحرك العالم صوب القرن الحادي والعشرين، بدأ هذا اليقين يخفت، أحيانًا بصورة حادة. فلم تعد القوى الكبرى قادرة على الاعتماد على نجاح القوة مثلما فعلت في الماضي. فقد تشوشت جدوى القوة، وعقّد ذلك بصورة حادة حسابات استخدام القوة.

وإضافة لذلك، فإنه مع ذبول فاعلية القوة العسكرية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت تتعاظم القوة الاقتصادية – أو القدرة على تغيير السياسات مقابل التجارة والمعونة والخبرة والاستثمار. وسيعيد هذا التغير بدوره ترتيب أنماط القوة ويفرض قيودًا جديدة على القوى الكبرى. وسيصبح في الوقت نفسه أداة قوة للقدرة الاقتصادية وقيدًا جديدًا على استخدامها للقوة.

ومع بلوغ القرن العشرين نهايته، وجد الأقوياء أنفسهم يصطدمون بمجموعة متوسعة دومًا من التعقيدات والقيود على قوتهم: قوة القومية التي لا تقاوم، والعدد المتضاعف من الدول الجديدة، والأعراف والمؤسسات الدولية الجديدة المكرسة لحماية الدول الصاعدة، والثورة في مجال الاتصالات على النطاق العالمي، والمطالب السياسية والاقتصادية الداخلية في الدول الكبرى، والأنواع الجديدة من التهديدات، والصراعات الجديدة الأكثر صعوبة في تسويتها، والصراعات المتجذرة في المنازعات القديمة داخل الدول الجديدة.

لقد جعلت القومية الضعيف أكثر قدرة على مقاومة القوي. فقد أزاحت القوى الكبيرة القادة القبليين والتقليديين المحليين بسهولة، ولم يكن معظمهم يحظى بولاء كبير من رعاياهم أو بموارد كبيرة. ولكن في منتصف القرن العشرين، سعت الشعوب في شتى أنحاء العالم على نحو متزايد للظفر باستقلالها والحق في إقامة دولها الخاصة بها. كانت الشعوب الخانعة من قبل قد أصبحت مستعدة على نحو متزايد للتضحية بأرواح لا تعد ولا تحصى ولأن تفعل كل ما هو ضروري، ومهما اقتضى من الزمن، للظفر باستقلالها والحفاظ عليه.

وزاد عدد الدول الجديدة بصورة مثيرة: ففي البدء، كان هناك اثنان وثلاثون عضوًا في عصبة الأمم. وبلغت العضوية الأصلية للأمم المتحدة واحدًا وخمسين بلدًا. وبحلول ١٩٧٥، ارتفع العدد إلى ١٤٤، ثم بلغ قمة قدرها ١٩٢ في ٢٠٠٦. ولا ريب، أن قلة قليلة جدًا من الدول الجديدة كانت تضم مجموعة عرقية، دينية، أو قبلية واحدة متلاحمة، وكانت جميعها تقريبًا تضم خليطًا. وكفل تكوينها المختلط عمليًا نشوب صراعات داخلية أو قمع داخلي، وحروب أهلية، وأحيانًا انفصال دول جديدة- بل انفصالات جديدة في النهاية.

كما اكتشفت الدول الجديدة حماية جديدة ضد الأقوياء في الأعراف، والقانون الدولي،

والمؤسسات الدولية. وغطت نفسها بالهيبة القانونية للسيادة، ومبدأ القانون الدولي الساري منذ قرون الذي قرر حقوق هذه الكيانات في الوجود وأن تكون لها السلطة الأسمى داخل حدودها. وإذ حظيت البلدان الكبرى بنعمة السيادة قرونًا، فإنها لم تكن في وضع يسمح لها بإنكار هذه الحقوق على الوافدين الجدد.

كما نزعت الأمم المتحدة إلى تقديس السيادة. وبصفة عامة ساندت الولايات المتحدة، التي اشتهرت بحمايتها لسيادتها الخاصة، أعراف الأمم المتحدة الخاصة بالسيادة. كانت هناك استثناءات عارضة، مثلما حدث عندما ذعرت واشنطن وآخرون بصفة خاصة من انتهاك الدول لحقوق الإنسان وساعدوا في إستصدار قرارات الأمم المتحدة المناسبة التي تدعو لعمل دولي لتصحيح الأوضاع. وروج كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة لمبدأ جديد للتدخل الإنساني عندما تسيء النظم الحاكمة معاملة شعوبها وترتكب أعمال إبادة. لكن وجهات النظر الإنسانية هذه لم تسد.

وأصبح مجلس الأمن، وهو المؤسسة الرئيسية داخل الأمم المتحدة المختصة بشئون الأمن، قيدًا إضافيًا على استخدام القوة العسكرية، خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. واعتبرت الدول الأضعف، وانضمت لها في ذلك دول كثيرة أعضاء في مجلس الأمن مثل روسيا والصين وفرنسا، مجلس الأمن وسيلة لكبح جماح القوة الأمريكية، وسعت لتقوية المجلس باعتباره المصدر العالمي الوحيد لمشروعية استخدام القوة. ولم يوفر المجلس هذه النعمة إلا بصورة نادرة وتحفظ. فعلى مر السنين، لم يعتمد المجلس سوى حفنة من التدخلات العسكرية، رغم أنه كان يوافق عادة على عمليات حفظ السلام. فقد قاومت الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة بانتظام وعناد استخدام القوة ضد أي دولة عضو، على الرغم من انتهاكاتها، الداخلية أو الخارجية، مخافة أن تقع الفأس يومًا ما على رأسها بسبب أخطاء مماثلة.

كذلك عرقل نمو وسائل نشر الأخبار الدولية التي تصل فورًا لكل أنحاء العالم، ممارسة القوى الكبرى للقوة. فقد أصبحت المعلومات، أكثر منها في أي وقت مضى على الإطلاق، تتوافر في التو واللحظة، وأدت هذه الظاهرة بالمثل إلى تشكيل فوري للرأي العام العالمي، عادة لمعارضة تكتيكات الدول الكبرى لاستخدام الذراع القوية. ففي أزمنة أسبق، كانت القوات الاستعمارية

تستطيع قتل الآلاف في بلدان بعيدة ولا يحاط الرأي العام بذلك إلا قليلاً. واليوم، فإن قصف بيت واحد بقنبلة أو معاناة الأطفال من الجوع بسبب العقوبات الاقتصادية، يملآن شاشات التلفزيون والكمبيوتر في شتى أنحاء العالم خلال ساعات، إن لم يكن دقائق.

كذلك توصلت الدول الأضعف إلى طرق غير مكلفة نسبيًا لمعارضة قوة عسكرية أسمى. وتشمل مُعادلات القوة هذه كما أصبحت تسمى، حرب المغاوير والإرهاب، وكذلك التهديد باستخدام أنواع بدائية من أسلحة الدمار الشامل. ويمتلك كثير من مثل هذه الدول بالفعل البراعة التكنولوجية لصنع أسلحة كيماوية وبيولوجية بل نووية. ويصعب عادة اكتشاف مثل هذه البرامج، ومن ثم يصعب القضاء عليها. وربما كان الأمر الأكثر أهمية، هو أن القوى الكبرى قد أصبحت على وعي حاد بأوجه تعرضها للمعاناة من جراء هجمات تشنها دول أضعف وإرهابيون مسلحون بأسلحة الدمار الشامل.

كما وجدت القوى العظمى نفسها مقيدة حاليًا كما لم تكن أبدًا من قبل بفعل سياساتها الداخلية واحتياجاتها الاقتصادية الخاصة بها. وحتى وقت قريب يرجع لثلاثينيات القرن الماضي، لم تكن أكثر الديمقراطيات الصناعية تقدمًا تولي سوى اهتمام ضئيل بالصحة والتعليم والرفاهية بالنسبة لشعوبها. وحاليًا، تتنافس هذه الاحتياجات على الموارد مع ميزانيات الدفاع. وفي أوروبا، خسرت المدافع بعد الحرب الباردة لصالح الزبد، لكن ذلك لم يحدث في الولايات المتحدة.

كما تتعرض القوى الكبرى لتحدي تهديدات كثيرة في القرن الحادي والعشرين- تهديدات تنبع حاليًا من داخل الأمم بأكثر مما تنبع مما بينها. فمن قبل كانت القوة الدولية تتصدى أساسًا لأعمال تضطلع بها الدول وراء حدودها ضد دول أخرى. وحاليًا تصدر التهديدات عادة من دول تؤوي إرهابيين، أو تستحدث أسلحة الدمار الشامل، أو تتفكك أوصالها ببساطة وتغدو دولاً فاشلة. ويقتضي التصدي لمثل هذه التهديدات القيام بمهمة مكلفة ومرهقة هي احتلال بلد بدلاً من مجرد هزيمة جيشه في ساحة المعركة.

وقد اعتدلت قوة أمريكا في العالم لمدى أبعد نتيجة لتحقيق أهدافها الدولية: تنمية الديمقراطيات، والأسواق الحرة، والتجارة الحرة، والقانون الدولي، وتقرير المصير الوطني. لقد ناصرت أمريكا هذه الأفكار، والمفارقة أنها عادت لتقيد أمريكا نفسها.

إن هذه القصة عن جاليفر الأمريكي العظيم الذي يقيده أقزام ليليبوت، وقصة القيود المتزايدة على القوى الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية، قد اجتذبت كثيرًا من المؤلفين. ففي سبعينيات القرن الماضي، أثار البروفسور ستانلي هوفمان من هارفرد الجدل بطريقة رائعة حول انفجار القومية، والسيادة، والقانون والأعراف الدوليين. وفي أواخر السبعينيات أثبت البروفسوران جوزيف ناي وروبرت كيوهان، وهما من هارفرد أيضًا، كيف زاد التكافل الاقتصادي والسياسي الجديد من هذه القيود.

لماذا العودة لهذا التاريخ الذي رُوي كثيرا؟ لأنه بقدر عدد المرات التي رُوي فيها، فإنه لم يؤثر كثيرًا في سلوك الزعماء الأمريكيين. فأصحاب الخط المتشدد مستمرون في تجاهل ونسيان، أو حتى الاستخفاف بوجود حدود على القوة، وهم يواصلون القول بأنه مع الإرادة والرؤية الوطنيتين الصحيحتين، تستطيع الولايات المتحدة القيام بأي شيء. والأمريكيون مستمرون في غرامهم بهذه الرطانة. وفي بعض الأحيان يبدو أن الأرواح الأرق حاشية ترتكب الخطأ المقابل. فهم يقولون إن الحدود على القوة الأمريكية كبيرة إلى حد يجعل أمريكا عديمة الحول والقوة عمليًا، ويحاجون بأن واشنطن لا يمكن أن تحمي نفسها إلا من خلال التفاهم والحب والحوار. وكلا الطرفين على خطأ.

وأحيانًا يقبل أصحاب الخط المتشدد حدود القوة نظريًا، فقط لينكروا وجودها عندما تهم فعلاً. وقد حدث هذا مرارًا وتكرارًا في القرارات الأخيرة بشأن العراق. فقد كان المحافظون متشككين في قدرة أمريكا على الانخراط في بناء أمة، ومع ذلك فقد حاولوا القيام بذلك تمامًا في العراق وأفغانستان. وأحيانًا يسلمون بالفكرة العامة للحدود، لكن لينكروا تطبيقها على القضية المطروحة، مثل إطلاق تهديدات جوفاء ضد إيران. وبعد ذلك هناك من يدعون أنهم يفهمون الحدود على استخدام القوة قبل أن يتسلموا مناصبهم التي انتخبوا لها، فقط ليتجاهلوا هذه الحدود فور تسلمهم للمناصب وتحت ضغط سياسي ضار. لقد فعل كلينتون هذا عندما وسع عملية الإغاثة الإنسانية في الصومال واشتبك في حرب وحشية في هذا البلد. وأحيانًا يعترف الزعماء بهذه الصورة في جلساتهم الخاصة، لكنهم ينكرونها في العلن، لأنهم يعتقدون أن الاعتراف بوجود حدود على القوة الأمريكية سياسة سيئة. ففي ١٩٩٣، طرد كلينتون تقريبًا بيتر

تارنوف وكيل وزارة الخارجية، الذي تحدث عن حدود القوة الأمريكية في دردشة مع المراسلين الصحفيين. إذ يبدو أن عددًا من رؤسائه شعروا بالقلق من أن مجرد الإشارة للحدود يعرض الإدارة لاتهامات بأنها ليبرالية أكثر من اللازم ومن ثم عازفة عن أن تمارس القوة الأمريكية. ومن السهل في العمل السياسي في واشنطن الخلط بين الحدود والعنّة. والإقرار بالحدود يعتبر مرادفًا للإقرار بالضعف. وعمليًا يعتبر القول بأن الولايات المتحدة قد تكون عاجزة عن القيام بأي شيء تريده، أمرًا معاديًا لأمريكا.

بل يضل أحيانا المستنيرون بشأن القيود الطريق في مسعاهم خلف قضايا كبرى، خاصة قضاياهم. إذ يصر الليبراليون، وحاليا المحافظون أيضًا، على أن أمريكا يتعين عليها استخدام قوتها لإضفاء الصبغة الديمقراطية على العالم. وقد انضم ليبراليون كثيرون إلى بوش في اندفاعته الأولى لجلب الديمقراطية للعراق وللعالم العربي. وفي نهاية المطاف، كسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة وهي تمتطي حاليًا قمة التاريخ ويعلن الكثيرون أن الوقت الحالي هو وقت الأفعال العظيمة.

ويواصل الأمريكيون زللهم بطريقتين أساسيتين في التفكير في قوتهم الحالية: فأولاً، ينكر البعض الحدود كلية ويتشبث بالخيال الجامح عن القدرة الكلية الأمريكية. وثانيًا، يسلم آخرون بالحدود ويؤكدون العنّة الأمريكية. ويقترف المحافظون الخطأ الأول، ويقترف كثيرون من الليبراليين الخطأ الثاني. لكن الولايات المتحدة ليست قادرة كليا ولا عنينة كليا. والقيود الداخلية والدولية على القوة لا يمكن إغفالها، كما أنها ليست عصية على التذليل.

فمنذ مولد الدولة القومية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت القوة الدولية أبسط كثيرًا. إذ كانت تتعلق بالتهديد بالقسر أو استخدامه، وفي العادة أجدى التفوق العسكري بأكثر كثيرًا مما أخفق. فقد كانت القوة العسكرية هي مُزيّت الشئون الدولية، تحل بعض المشاكل في حين تخلق مشاكل جديدة. وحاليًا، فإن ممارسة القوة في عالم مليء بالقيود عمل أكثر تعقيدًا- مثلما يجسده استمرار كوبا في البقاء على بعد تسعين ميلاً من شواطئ أكبر قوة في التاريخ.

يتعين على القادة الأمريكيين أن يتوقفوا عن تجاهل حقول الألغام الدولية مستخفين بها أو الاندفاع إليها مباشرة. فهذه الفخاخ والشراك لن تختفي. إنها تمثل حاليًا سمات عصية دائمة للمشهد الدولي- وفي حين أنها تكبح القوة، فإنها لا تقيدها بالأصفاد.

يستطيع الزعماء الأمريكيون أن يتعلموا العمل في ظل هذه الحدود ومن حولها وبذلك يعززون القدرة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. عليهم البدء باستعادة المعنى الحقيقي للقوة، المعنى الذي ضاع في المستنقع الفكري والسياسي للصراع بين المحافظين والليبراليين. كما يتعين عليهم أن يتوصلوا لفهم التوزيع الجديد للقوة الدولية، الأمر الذي سيكشف عما هو قابل للتحقيق وكيف يمكن تحقيقه على حد سواء.

الفصل الثاني

ما يعتبر، وما لا يعتبر قوة؟

في الجزء الأول من مسرحية شيكسبير هنري الرابع، يعلن المحارب والمتبجح جليندوير للبطل هوتسبار، «أستطيع أن أدعو الأرواح من العمق الشاسع». ورد عليه هوتسبار بقوله: «لماذا، إنني أستطيع ذلك، ويستطيع أي شخص أن يفعل ذلك، لكن هل سيأتون عندما تدعوهم؟».

ومثل جليندوير، قام القادة الأمريكيون بقدر كبير من الاستدعاء بدون أن يأتي أحد، أساسًا لأنهم لا يفهمون المعنى الجوهري للقوة.

إن القادة السياسيين وخبراء السياسة يدركون أن القوة هي العملة البلاتينية في العالم الدولي، وأنه بدونها لا يمكن تحقيق سوى القليل، أو لا شيء على الإطلاق. وهم يعرفون أنه أيًا كان من يفوز في معركة تعريف القوة في واشنطن، يسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية. لذلك فإنهم يتقاتلون على ذلك، بضراوة عادة.

وتنطوي المداخل في هذه الصراعات المعجمية على قوة الأفكار، وقوة القيادة، وقوة الشخصية، وقوة الإقناع، وقوة القيم والمعتقدات، وقوة المثل، وقوة كيس النقود، وبالطبع قوة القسر العسكري الصرف. وفي السنوات الأخيرة، تحدث المشاركون في هذه الصراعات أيضًا عن القوة الخشنة، والقوة الناعمة، والقوة الذكية، والقوة الغبية- عندما يشيرون إلى خصومهم. وهذه الخيارات الكثيرة تستدعي إلى الذهن كل مصادر السعادة الفكرية الواردة في قائمة مطعم صيني.

هناك عروض ليبرالية تنزع إلى تعريف القوة على أنها تستند إلى فهم للآخرين، وللقيادة، وللاتصالات، وللمبدأ، وللقيم، وللإقناع، والعقل. وعادة ما يعتبر الليبراليون أن إكراه الآخرين أمر مغالى فيه وبمثابة هزيمة للذات، أو كملاذ أخير سيئ. ويبدو الأمر تقريبًا كما لو أنهم يؤمنون بأن واشنطن تملك من القوة الدولية القدر الذي يمكنها من إقناع الآخرين بأن رغبات أمريكا وقيمها تماثل أو يجب أن تماثل رغباتهم وقيمهم، وأنه إذا ما تم فهم ذلك على النحو الصحيح، فإن كل الخلافات يمكن حلها بالعقل. سيصدم الليبراليون من فظاظة هذا الوصف، ولكن اعتمادًا على تجربتي داخل الحكومة وخارجها على حد سواء، أقول إن هذه في الأساس هي الطريقة التي يرون بها القوة، في صميم أفئدتهم.

وينزع المحافظون الأمريكيون لإعطاء المصلحة الذاتية القومية الأسبقية على المبادئ العالمية (رغم أن أنصار ريجان والمحافظين الجدد يؤكدون هذه المبادئ أيضًا)، ويغلبون الضغط على الإقناع. إنهم يؤمنون بأن الأسلوب الأمريكي هو الأسلوب السليم، وأن خصوم أمريكا إما أنهم مخطئون أو أشرار، وأن كون المرء معقولاً ويتفاوض، يعني أن تتلاعب به عادة أياد خسيسة وغير جديرة بالثقة. وللتعامل مع عالم صعب المراس ومليء بالتهديدات، فهم يحددون القوة أساسًا باعتبارها القدرة العسكرية والخوف الذي يمكن أن يولده استخدامها في نفوس أعدائنا. وعلى خلاف الليبراليين، لا يشعر المحافظون بالضيق من صورتهم العنيدة المتسلطة هذه، الواقع أنها تعجبهم.

ونموذجيًا يقدم المعتدلون قليلاً من العمود أ، ولمسة من العمود ب، وحفنة من العمود جـ- بدون أيديولوجية شاملة وبدون تأثير يذكر على الحوار السياسي. وعادة ما لا يبلي المعتدلون بلاء حسنًا في الخنادق السياسية، ويذوي تميزهم ورقتهم في الشجار. وهم يحجمون عادة عن الأخذ بإستراتيجية شاملة، رغم أنهم يؤكدون الحقائق والبراجماتية الرشيدة، وذلك فضل يذكر لهم. لقد شاهدتهم وهم يخسرون عددًا لا يحصى من المناظرات السياسية- في البدء ولفترة. إنهم ليسوا جيدين في تعبئة أفكارهم من أجل الاستهلاك الشعبي، كما أنهم ليسوا دعاة جيدين لمعتقداتهم. إنهم جد معقدين ولا يعرفون كيف يجعلون التعقيد أكثر بساطة. بيد أنهم على مر السنين يفوزون عادة بسبب إهمال غيرهم- بعد سنوات من إخفاقات السياسة المكلفة التي تسبب فيها الليبراليون والمحافظون الأكثر دوجماطيقية.

لقد كانت المناظرات بشأن القوة هي المادة الخام للحملات الرئاسية وكذلك لمعارك ضارية تم خوضها على الصفحات المواجهة لصفحات الافتتاحيات في شتى أنحاء الأرض، وفي عهد أحدث لم تكن مجرد أمثلة على المقارعة البلاغية، فقد اتهم جيمي كارتر هنري كسينجر (ومن خلاله، ريتشارد نيكسون) بالتضحية بالقيم الأمريكية الحقيقية على مذبح التعبير الساخر عن توازن القوة (على الرغم من أنني عندما حاورت كارتر على نحو غير رسمي وليس للنشر باعتباري مراسلاً *لنيويورك تايمز* في نهايات الانتخابات الأولية للديمقراطيين في نهاية ١٩٧٦، وسألته عمن يعتقد أنه أقدر مفكر في السياسة الخارجية في البلاد، رد قائلا: «كسينجر»). إذ يرى كارتر أن القوة هي القيم. وقد اتهم رونالد ريجان جيمي كارتر بأنه أعلى أفكارًا غامضة عن حقوق الإنسان على المصالح الوطنية وأنه كان ساذجًا وضعيفًا عندما يتعلق الأمر بكلّابات القوة السوفيتية. فبالنسبة لريجان، كان التفوق العسكري هو صميم القوة، رغم أنه أضاف القيم لاحقًا إلى جعبته. وشن بيل كلينتون هجومًا ساحقًا على جورج دبليو بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر الثالث، لواقعيتهما الجبانة والمعادية لأمريكا في مواجهة التهديدات التي تعرضت لها الإنسانية في البلقان وفي إفريقيا، ومع ذلك فإنه لم يفعل شيئًا في أي من الساحتين لسنوات طويلة. كانت القوة الدولية عند كلينتون هي أساسًا القوة الاقتصادية. وقد هاجم جورج دبليو بوش فريق كلينتون لاستنزافه قوة أمريكا العسكرية في محاولات لا طائل من ورائها لبناء الأمم ولتصديه الضعيف لحكام دكتاتوريين مثل صدام حسين، ومع ذلك فقد اضطلع بوش بأكبر مشروعين لبناء الأمة في التاريخ. وكان بوش الثاني يرى أن القوة هي إرادة استخدام القسر والبقاء في السلطة. بيد أنه أيًا كانت العيوب الفكرية في مفاهيمهما عن القوة، فإن هذه المفاهيم ساعدت كل هؤلاء الرجال على الاستيلاء على البيت الأبيض.

إن دورة تعريفات الكسب والخسارة مألوفة: فالقسر يثبت أنه مكلف جدًا وغير فعّال بالنسبة لرئيس ما، ويخلعه منافس عن مقعده بالدعوة للحوار والقيم، والعكس بالعكس. وفي نهاية المطاف، فإن المحافظين والليبراليين على حد سواء يلحقون الضرر بسياسة الولايات المتحدة الخارجية بسوء تفسير وفهم ما يؤثرونه بهذا الإعزاز- طبيعة القوة نفسها.

إن القوة هي جعل الناس أو الجماعات يفعلون ما لا يرغبون في القيام به. إنها تتعلق بالمناورة بموارد المرء ووضعه لفرض القسر سيكولوجيًا وسياسيًا.

ومن السهل الخلط بين القوة في العلاقات الشخصية أو داخل الأمم وبين القوة فيما بين الأمم. فمع الناس وداخل البلدان، يمكن ممارسة القوة عادة عن طريق قوة الشخصية، والقيادة، والقيم، والإقناع وما إلى ذلك. وهناك بصفة عامة قيم ومصالح مشتركة في هذه المسارح على نحو أكبر كثيرًا منه في الشئون الدولية، ومن ثم فإن سياسة خذ وهات يمكن احتواؤها والتحكم فيها نسبيًا ومن ثم تكون فعالة تمامًا. وفيما بين الدول حيث لا يوجد سوى إطار مشترك ضئيل، تتخذ القوة بالضرورة شكلها الأكثر حدة ويكون تطبيقها صعبًا ومعقدًا. إن قول «لا» أكثر سهولة. وفي الشئون الدولية، نادرًا ما يجدي الإقناع والقيادة، والقسر يمكن ملاقاته بقسر مضاد، خاصة في الفترة الحالية. ففي العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، تستدعي القوة مزيدًا من الضغط والإكراه عما يقتضيه استخدامها في السياسات المحلية والعلاقات الشخصية.

وقبل أن يتطور العالم إلى الحالة الحالية بزمن طويل وحتى قبل ظهور فجر معاهد البحوث متعددة التخصصات، أدرك القدماء الطبيعة المتميزة للشئون الدولية. فقد دامت الإمبراطوريتان الصينية والرومانية زمنًا أطول كثيرًا من الإمبراطوريات التي تبعتهما، وكان ذلك راجعًا في كلتا الحالتين إلى إدراك قادتهما الكامل لثراء القوة والحشد الواسع من الأدوات والتقنيات المتاحة لممارستها. كانوا خبراء بصفة خاصة في استخدام تفوقهم في الموارد وتحقيق النجاحات لإلقاء الرعب في قلوب خصومهم واستمالتهم. وسمح لهم هذا بدوره بتجنب التطبيق المستمر للأشكال الأكثر تكلفة من القوة، مثل القوة العسكرية. لقد راكمت الصين وروما موارد وقوة هائلة، ولم تضيعا أبدًا الفرصة لتذكير الجميع بتفوقهما. ومع ذلك، فقد أحجمت كلتاهما قدر استطاعتهما عن سحق رعاياهما في البلاد التي فتحتاها عسكريًا، وجعل هذا الإحجام هاتين الإمبراطوريتين تحكمان بسهولة وتكلفة قليلة نسبيًا. وكررت المملكة المتحدة هذه الإستراتيجية بحذافيرها، أكثر مما فعلت أي من الإمبراطوريات اللاحقة.

لم يفكر أحد في القوة باجتهاد وبصيرة وإتقان بأكثر مما فعل الصينيون والرومان القدماء. فقد نظروا للقوة من زوايا كثيرة: باعتبارها القدرة على إلحاق الأذى أو منح المنافع، وباعتبارها قوة دفع لإنجازات تتم مستقبلاً، وباعتبارها عظمة للمشروعية والسلطة، وباعتبارها سمعة، وباعتبارها تفوقًا ثقافيًا، وباعتبارها قوة عمياء، وحددوا درجات استخدام القوة بما يناسب كل

وضع، وأدركوا أن عليهم معاملة البعض بدهاء أكثر من غيرهم. لكن الأمر الأشد أهمية هو أنهم نادرًا ما غاب عن فطنتهم الجوهر النفسي والقسري للقوة، والمهارات المطلوبة لاستخدامها. وللأسف، فإن تأثير الفكر الصيني على الفكر الغربي كان ضئيلاً، حتى القرن التاسع عشر.

واكتشف الرومان معظم هذا بأنفسهم، دائمًا بمساعدة من اليونان القديمة. ومثلهم مثل الصينيين، تفادى الرومان استخدام كلمة واحدة تعبر عن القوة، ليسيطروا على دائرة واسعة من السلوك السياسي. وأدرك الرومان، مثلهم مثل الصينيين أيضًا، أن القوة العسكرية هي دعامة كل أنواع القسوة، وربما اعتمدوا عليها بأكثر مما فعل الصينيون. كما بذلت روما قصارى جهدها لممارسة القوة بحشد وافر من الأشكال حتى تجنب إمبراطوريتها التكاليف الباهظة للحرب قدر الإمكان. وهناك رقم واحد يوضح هذا العزم والقصد بجلاء صارخ: فقد بلغت القوة البشرية العسكرية لروما في ذروتها ٣٧٥ ألف جندي لا غير في فيالقها لتوفير الأمن لإمبراطورية تمتد من بريطانيا لفارس. ولضمان أن تكون القوة هي دائمًا الملاذ الأخير، كانت روما تمنح دائمًا حرية سياسية واسعة لمعظم الممالك التي غزتها؛ وحكمت أساسًا من خلال سلطة ومنزلة المسئولين الرومانيين، من خلال قبول القانون الروماني، وبالحث على الامتثال لقوانينها من خلال عروض ماهرة بمنح المواطنة والألقاب الرفيعة لرعاياها.

لم يستطع ورثة التقاليد الرومانية أن يستقروا تحديدًا على ما تعنيه القوة. ففي الإنجليزية استخدموا الكلمة كاسم، رغم أن جذورها الممثلة لأصولها وتاريخها التصق بالفعل اللاتيني (*Potere*) «أي يكون قادرًا على». واعتمدت اللغات الرومانية (الناشئة عن اللاتينية) أشكالاً مختلفة استنادًا إلى الكلمة اللاتينية، لكنها أبقت على معناها. وأصبحت الكلمة في اللغتين الإسبانية والبرتغالية (*poder*)، وفي الإيطالية (*Potere*)، وفي الفرنسية (*Pouvoir*). وحسبما جاءت في *قاموس أوكسفورد الإنجليزي*، فإن الكلمة شقت في البدء طريقها إلى إنجليزية العصور الوسطى في ١٢٩٧ باعتبارها (*Poer*). وفي القرن الرابع أضيف حرف (W) لتنطق (Power). لكن طوال هذا كله، كان من المفهوم أنها تعني «القدرة (*ability*)» كاسم و«يكون قادرًا (to be able)» كفعل. وفي القرن الخامس عشر، لاذ معناها بالفرار في شكل صور مثل قوة الله، قوة الطبيعة، والقوة الروحية. ربما كان مؤلفو ذلك الزمان يسعون إلى التعبير عن ظاهرة تتجاوز قدرات الإنسان، ومن ثم أعطوا للكلمة نفسها صفات خفية غامضة.

وبصفة عامة، كانت الكتابات الغربية عن القوة مبهمة وغير محددة، مثلما هي حاليًا، وكانت بمثابة تأمل أقل في معناها، وإجلال أكبر لسطوتها أو إدانة دينية لخصائصها الباعثة على الفساد. ومع ذلك، فإن رجلاً واحدًا وصفها بمضاء وعلى نحو باق.

كان هذا الرجل هو نيكولو مكيافيللي، الذي كسا في كتابه *الأمير* عظام كلمة (*Potere*) لحمًا، ومنحها خصوصيتها وواقعها الملموس- بدون أن يذكر كثيرًا كلمة (Power) نفسها. فعنده، فن أن يكون المرء أميرًا، أو فن السيطرة على القوة واستخدامها، يعني أن يكون المرء قادرًا على حماية الدولة، وإبرام التحالفات عند الاقتضاء، وغزو الدول الأخرى وحكمها. وللقيام بهذا، نصح مكيافيللي الأمير بأن كل ما يتعين عليه عمله هو تعلم فن الحرب. ولكي يفعل الأمير ما يتعين عليه، فإن دولته تحتاج لأسلحة جيدة وجنود مدربين جيدًا على حد سواء. كما أن خزينة مملوءة بالأموال تعد مفيدة هي الأخرى. وكلما قل اعتماد دولته على غيرها في هذه المساعي الحربية، زادت القوة التي يحوزها. والواقع أن القوة الكبرى مرادف للاكتفاء الذاتي في الحرب. كتب مكيافيللي يقول: «إن الأمير ينبغي ألا يكون له أي هدف آخر، ولا أي فكر آخر، ولا أن يعتبر أي شيء آخر فنًا له سوى الحرب، وأوامرها وانضباطها؛ لأن ذلك هو الفن الوحيد المهم بالنسبة لمن يتولى القيادة».

ومن الواضح أن مكيافيللي لم يكن يشعر بأنه كان مجبرًا في الواقع على أن يحدد القوة، لكن جوهرها بدا واضحًا له ولمعاصريه- أي الاحتفاظ بالمقدرة والوحدة في الداخل، لكي يدافع المرء بنجاح عن حلبته، وليكون قادرًا على التهديد بالحرب وشنها بنجاح. وبشرت هذه الأقوال المأثورة عن العلاقة بين الحكم والحرب بذكاء، بأعمال الملوك والملكات والأمراء والرؤساء طوال ٤٥٠ سنة تالية.

وعلى مر القرون، شكل كتاب *الأمير* كتابًا لوصفات القوة. (تجاهل النقاد تفكير مكيافيللي الأكثر إسهابا في كتابه المعنون *مقالات عن ليفي*، الذي وضع فيه الأخلاق والسلوك القويم في موضع القلب من الحياة السياسية للحاكم والمحكوم على حد سواء). وخلال معظم التاريخ الأوروبي والأمريكي، كان من الشائع إدانة وصفات مكيافيللي للقوة- فقط ليتم الأخذ بها بعد ذلك. لم يكن له منافس، فيما عدا توماس هوبز في القرن الثامن عشر. ولا بد أن معظم الفلاسفة الآخرين قد اعتبروا أن الموضوع لا يتسم بالأخلاق بل غير مسيحي نوعًا ما، أو خشوا من أن أستاذ

فلورنسا قد قال بالفعل كل ما هو ضروري حول هذا الموضوع. إن تعريف مكيافيللي للقوة يسمو عاليًا فوق كل التعريفات الأخرى في الغرب: فقد كانت القوة عنده: التفوق العسكري، والقسر، والتهديد المقنع بالقوة.

وفي حين أن البريطانيين لم يفعلوا الكثير لإلقاء الضوء على أدبيات القوة، فإنهم رغم ذلك أقاموا إمبراطورية وصلت من القنال الإنجليزي إلى إفريقيا، والهند، وأستراليا، ونيوزيلندا، بل كان لهم موطئ قدم في الصين، وحافظوا عليها. بالطبع، كان الجيش والبحرية البريطانيين تهديدًا قائمًا دومًا بالنسبة للحكام من أبناء البلاد، ولم يستطع السكان المحليون مطلقًا أن يتخلصوا من الخوف من «الرجال العظماء الذين يتغذون على لحم البقر، أصحاب الوجوه الحمراء والمعاطف الحمراء» كما وصفهم جورج أورويل في *أيام في بورما*، حيث كانت القوات البريطانية تقوم بمسيرات في شوارع ماندا لاي. لكن الأمر الحيوي على نحو مماثل بالنسبة للحكم الطويل والناجح للبريطانيين، تمثل في قدرتهم على استمالة الحكام المحليين، عن طريق منح الثروات، ومن خلال التجارة، وعن طريق تحويلهم للمسيحية وأنجلزتهم، وبمنحهم قانون إنجلترا العام. ومثل الإغراء الذي قدمه الرومان لرعاياهم بتحويلهم لمواطنين رومانيين، أغوى البريطانيون الحكام المحليين في البلاد التي فتحوها بأن جعلوهم يمثلون باعتبارهم سادة بريطانيين.

وكانت إمبراطوريات كبرى حديثة أخرى – السوفيتية والألمانية واليابانية– طموحة على نحو لا يهدأ واعتمدت بصورة كلية تقريبًا على القوة العسكرية والترهيب، ولم تدم طويلاً. وصمد السوفيت وقتًا أطول من غيرهم جزئيًا لأن الأيديولوجية الشيوعية حظيت بجاذبية معينة في بعض البلدان لفترة.

وربما كان أفضل تعريف لأسلوب عمل القوة الأساسي، وإن لم يكن أكثرها فصاحة، هو الذي قدمه عالم السياسة الكبير روبرت دال من جامعة ييل الذي كتب في مقالة كلاسيكية في ١٩٥٧ إن «مفهوم القوة» هو: «أن (أ) يفوق (ب) قوة لحد أنه يستطيع جعل (ب) يفعل شيئًا لن يفعله في غير هذه الظروف». ويحدث هذا في تفسير دال، عندما يضغط (أ) بنشاط على (ب) أو لأن (ب) يتوقع الضغط ومن ثم يخشاه. وجوهر المسألة هو الضغط على (ب) ليتصرف على عكس

إرادته أو رغبته، أي يغير سلوكه. ولا ريب أن دال لم يعن بالضغط، الإقناع، وهو الأمر الضروري في عملية فكرية أو عاطفية. كما أنه لم يوح بأنه يقصد القسر، وهو عمل مادي.

إن القوة هي مصارعة فكرية. وهي مستمدة من اكتساب قوة فعالة سيكولوجية وسياسية أو ميزة عن طريق استخدام الموارد (الثروة، القدرة العسكرية، السلع الأساسية... إلخ)، والوضع (كموازن جغرافي في إقليمي، أو حام سياسي)، وكذلك الحفاظ على قوة العزم والوحدة في الداخل. وتتجسد هذه العوامل في عملية يقنع بها (أ) (ب) بأن (أ) قادر على أن يساعده أو يضره وسيفعل ذلك، وعلى أن يمنحه المتعة أو الألم، وتخفيف الصعوبات التي يواجهها أو زياداتها- مهما تكلف (أ) هو نفسه. وهكذا تتباين القوة مع كل علاقة وتغيير في كل وضع. ويتعين تنميتها وتشكيلها في كل وأي وضع، وستتباين في الزمان والمكان. والأمر الحاسم هو أنه يتعين عى القابضين على السلطة أن يحرصوا لأقصى حد على مصداقيتهم، وعلى أن يؤخذوا مأخذ الجد، في الداخل والخارج على حد سواء.

إن القابضين على القوة يجمعون مواردهم- أصولهم الاقتصادية والعسكرية، والرأي العام المحلي والعالمي، والوحدة وقوة التصميم محليًا، ووضعهم الدولي- ويحزمونها في أقوال وأفعال. وبهذه الأقوال والأفعال، يخلقون انطباعًا عن العواقب المحتملة التي سيعانيها الآخرون، وكذلك يقدمون لهم دلالة منذرة بخسائرهم ومكاسبهم المحتملة. والقوة التي تخطط وتمارس على نحو سليم، تؤثر في مجتمعات الآخرين وحكوماتهم بغية تقوية الحلفاء وإضعاف الخصوم. فالممارسة الناجحة للقوة تتطلب مهارة وفنًا كبيرين. والحظ يساعد كذلك.

ويتعين حتى على أعظم الفنانين أن يكدسوا أولاً لوازم دنيوية مثل الألوان والفرشات الجيدة، أو الصلصال، والحال كذلك بالنسبة للقوة. فلا تستطيع الأمم أن تلعب لعبة القوة بدون توافر الموارد المطلوبة، وكلما زادت القوة كثرت الموارد التي تتطلبها. لن تكون هناك مقدونيا أخرى- دول ضعيفة لديها إسكندر أكبر أسطوري- تستطيع أن تغزو العالم. فمنذ صعود الدولة القومية الحديثة في القرن السادس عشر، ارتكنت القوة إلى قاعدة اقتصادية قوية، وعلى تمكّن راسخ من التكنولوجيا العسكرية وصناعة الأسلحة، وعلى إرادة شعبية موحدة، وعادة إلى قيادة قوية. ومن هذه الموارد، يشيد القابضون العظام على القوة، قوتهم.

ولكن قاعدة القوة هي أمر أكبر كثيرًا من مجرد جمع الموارد: فهي تعتمد على نوع هذه الموارد

وطبيعتها- أي الاكتفاء الذاتي النسبي للأمة، والقدرة على التكيف فور أن يبدأ صراع القوة ويرد المعرضون للضغط، ضغطًا بضغط. إن الموارد لا تقيس سوى الأصول الثابتة، في حين أن الأمر المهم بصورة حاسمة هو كيفية صمود هذه الأصول بمجرد أن تبدأ المصارعة. وهكذا، فإنه عندما خفضت الدول العربية إمدادات النفط العالمية في ١٩٧٣، مما جعل الأسعار ترتفع محلقة لعنان السماء لإجبار واشنطن على الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات، كان لدى الولايات المتحدة احتياطيات كافية من النفط وقيادة قادرة على أن تقنع الأمريكيين بدفع أسعار أعلى للغاز، على حد سواء.

كذلك فإن القوة نسبية. إنها ليست ثابتة بين أمة وأمم أخرى. إنها تتوقف على العلاقة الدقيقة بين البلدان المعنية. وبصفة عامة، تتمحور العلاقة حول عاملين: فجوة الموارد الثابتة والديناميكية، ونوع العلاقات التي يفرضها قادة الدول. ومن الواضح، أن القادة الأمريكيين لهم ثقل أكبر في مواجهة نيكارغوا وتايلند، عنها في مواجهة الهند أو روسيا. تأمل العلاقة بين القادة البريطانيين والفرنسيين وبين جورج دبليو بوش. إن المملكة المتحدة وفرنسا متساويتان تقريبًا في الموارد، لكن دعم رئيس الوزراء توني بلير لبوش، مقارنة بانتقاد الرئيس جاك شيراك له، جعل بلير في موقف أقوى للتأثير على بوش.

والقوة تتحدد حسب المواقف أيضًا، بمعنى أنها تعتمد على الظروف الدقيقة بمجرد أن يبدأ الشدّ والجذب. فللمملكة العربية السعودية نفوذ في واشنطن بسبب اعتماد أمريكا عليها في النفط وبسبب الاستثمارات السعودية في أمريكا. ولكن عندما تنشأ تهديدات للرياض، مثلما حدث عند غزو صدام للكويت، أصبحت حاجة السعوديين للحماية الأمريكية اعتبارًا غالبًا. بل دفع السعوديون حصة ضخمة من فاتورة الحرب. وهناك مثال حديث آخر هو العلاقة بين أوزبكستان «والدول الستانية الأخرى» (الدول الجديدة في آسيا الوسطى، الجمهوريات السوفيتية سابقا) والولايات المتحدة في بداية الحرب في أفغانستان في ٢٠٠١. فقد كانت هذه الدول الستانية في حاجة إلى واشنطن لموازنة موسكو وبكين، وكانت واشنطن في حاجة لنفطها وغازها. لكن عندما قرر جورج بوش الثأر من طالبان والقاعدة باعتبارهما مرتكبي تفجيرات ١١ سبتمبر، وغزو أفغانستان، مال الميزان لصالح الدول الستانية. فقد كان بوش في حاجة إلى قواعد جوية ولوجستية في الدول الستانية لخوض الحرب، وفي المقابل كظم انتقاده لقادتها الدكتاتوريين.

ومن هذا، يتضح أيضًا أن القوة تستند إلى موقف المرء في الشئون الإقليمية والدولية. فالدول الصغيرة تخشى بصفة عامة الدول الأكبر كثيرًا، لكنها تخشى البعض أكثر مما تخشى غيره. ولهذا، فإنها تتطلع للأقل تهديدًا طلبًا للحماية وتدفع ثمنًا ما لتلك الحماية. وحاليًا تحظى الولايات المتحدة، بشكل ما، بنعمة اعتبارها أقل شرًا من دول كثيرة تواجه جيرانًا مثل إيران وروسيا.

كذلك يتعين على القابضين على السلطة أن يكونوا ضليعين في مجال المهارات الشخصية وفن المناورة. إن فنان القوة المحنَّك يبدأ دائمًا بحشد التأييد الشعبي في الداخل أو على الأقل ما يوهم بذلك فبدون ذلك التأييد المحلي، يستطيع خصم أن يجبره على خوض معارك في الداخل بدلاً من خوضها في الخارج. وفي مثل هذه الأحوال، يتعين على الرؤساء أن يقنعوا نظراءهم في الخارج بأنهم يملكون شخصيًا، الإرادة الكافية للتغلب على افتقارهم للتأييد في الداخل.

وفي بعض الأوقات تتطلب البراعة الفنية، سمعة عن الاتسام بالمثابرة وإمكان الاعتماد عليها، مثلما توافر لفريق ترومان في تحديد التزامه بالدفاع عن أوروبا بعد ١٩٤٥. وفي أوقات أخرى، تستدعي البراعة الفنية الصفة المقابلة تمامًا: عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات المرء. فقد حاول الرئيس نيكسون إقناع موسكو وبكين وهانوي خلال حرب فيتنام بأنه يمكن أن ينتابه الجنون: أي أنه قادر على استخدام الأسلحة النووية لتفادي الهزيمة. ولم يفلح ذلك، لكنه كان نهجًا مثيرًا للانتباه.

وفي كل الأوقات، يتعين على فنان القوة أن يبني مصداقيته ويحافظ عليها. يجب أن يقنع الآخرين بما يجاوز أي شك في أنه سيفعل ما يقول وأنه يستطيع ذلك، أي أنه سيقوم بالأعمال التي يعد بها ويلمح إليها، حتى ولو بتكلفة كبيرة، يتحملها هو شخصيًا وتتحملها بلاده. وقد استخدم جورج دبليو بوش القوة العسكرية جزئيًا ليؤثر في الآخرين ويقنعهم بأنه وقد فعل ذلك مرة، يمكن الاعتماد على أنه سيفعلها المرة تلو الأخرى. ولو كان قد ظفر بالنصر في أفغانستان والعراق وحافظ على ذلك، لكرّس بين يديه قوة كبرى. بيد أنه وكما كان متوقعًا تمامًا، غاص في الوحل في كلا المكانين وقوض مصداقيته الخاصة بصورة خطيرة. وواجه كلينتون مشكلة مماثلة في صربيا. لم يكن الصرب يظنون أنه سيلجأ في أي وقت للقوة تجاه البوسنة أو كوسوفو، لأنه تراجع عن مثل هذا العمل مرات كثيرة من قبل.

وقد دعم جيمس بيكر الثالث، وزير خارجية جورج دبليو بوش، سمعته كابن عاهرة وضيع سيفعل كل ما هو ضروري ليحصل على ما يريد. وكانت هذه السمعة محورية في نجاح إقناع معظم الدول الجديدة التي كانت سوفيتية من قبل، في نهاية الحرب الباردة بأنه من الأفضل لها أن تعيد الأسلحة النووية المخزونة في أراضيها إلى موسكو- وإلا فإن الولايات المتحدة لن تحميها من الدب الروسي. وبطريقة أو بأخرى، استطاع حتى بيل كلينتون تحقيق النتيجة نفسها في جعل أوكرانيا وكازاخستان غير نوويتين.

وأخيرًا، حسنًا يفعل القادة الأمريكيون إذا أدركوا أن القوة تتقلص عندما تساس بطريقة سيئة. فالحروب الفاشلة وذات النهايات المفتوحة تضعف القوة. والتهديدات غير المنجزة توهن القوة. كذلك، فإن الأخطاء والتغيير المستمر للمسار يحطان من قيمة القوة.

وإغراء التفكير في اللجوء للقسر العسكري باعتباره قوة لا يقاوم تقريبًا، مثلما فعل مكيافيللي وآخرون في السنوات والأيام الخوالي. فالمؤكد أن القسر يبدو مثل القوة من زاوية أنه يجعل الآخرين يفعلون ما لا يرغبون في القيام به. لكن الحرب نفسها عمل مادي في الأساس، في حين أن القوة هي في الأساس عمل نفسي وسياسي.

بالطبع هناك أماكن يتداخل فيها الأمران، لكن التمييز بينهما أمر جدير بعناء الحفاظ عليه. فمن الضروري أن يترسخ في أذهان القادة أنه يتعين عليهم ألا يمضوا لحروب مكلفة غير مضمونة النتائج إلا بالنسبة للأمور الحيوية بعد أن تفشل قوتهم. ويقتضي الأمر أن يركزوا، خاصة القادة الأمريكيين، على استنفاد كل إجراءات الإقناع قبل أن يضغطوا على الزناد. إن الفرق بين القوة والقسر ضئيل ويجب أن يبقى القادة متيقظين للبحث عن وسائل خلاقة للحصول على ما يريدون بالضغط والإكراه، بعيدًا عن التضحيات المالية والبشرية الكبيرة التي تقتضيها الحرب. ذلك أن الحرب تمثل حجمًا من التكاليف والعواقب يختلف كلية عن أي ممارسة للقوة أو مصارعة سيكولوجية يمكن تصورها. فإن غاب هذا الخط عن أبصار القادة، فإنهم سينزلقون بسهولة أكبر كثيرًا نحوها ونحو عالم خطر من الحروب مع كل نتائجها التي لا يمكن حسابها.

ولا يعني أي من هذا القول أن القسر والقوة ليسا مرتبطين بصورة وثيقة بطرق كثيرة. فأولاً، يمكن للقادة استخدام قدرة عسكرية رهيبة- نتاج الإنفاق والاستثمار في التكنولوجيا، والتنظيم،

والقيادة، وما إلى ذلك- لإرسال إشارات القوة بكلمات أو بدونها. ثانيًا، يمكن فور نشوب القتال، إصابة أهداف معينة أو عدم إصابتها، وأن تطلق أسلحة بعينها نيرانها أو لا تطلقها، لإرسال رسائل واضحة عن أخطار ومنافع أخرى قد تعود على البلد المستهدف. لكن القادة سيكونون بلهاء إذا نسوا أنه في زمن الحرب، فإن استيعاب مثل هذه المناورات والإشارات الماهرة عادة عن طريق دكتور سترانجلاف[1] أسهل من تنفيذها بواسطة الأعداد الضخمة من الموتى، وأن السيطرة على الحرب أو إنهاءها يثبت عادة أنهما أمران مراوغان. ثالثًا، بالطبع أن التهديد بالقسر هو المصدر الرئيسي للقوة. فهدف التهديد هو إقناع الخصوم بأنه يتعين عليهم إعادة النظر في سلوكهم وإلا واجهوا آلامًا رهيبة. إن التهديدات تتعلق بإثارة القلق- وهو العاطفة الأساسية للتطبيق الناجح لسيكولوجية القوة. ورابعًا، وأخيرًا، فإن القادة يستطيعون تحويل الانتصارات العسكرية لقوة وهم يفعلون ذلك. إن الغزو والفتح بتكلفة معقولة يمكن أن يفيدا كتحذير لأعداء المستقبل مما قد يحلّ بهم.

وتظل السمعة التي تؤكد القدرة على كسب الحروب بتكاليف معقولة من أشد الأدوات السيكولوجية إقناعًا في ترسانة القوة. ولكن ثبت المرة تلو الأخرى أن القادة معرضون لخطر أن تجرفهم الحروب. إذ تتطلب سيكولوجية القوة السيطرة والمناورة الحريصة. والحروب بحكم طبيعتها ذاتها غالبًا ما تتصاعد خارجة عن السيطرة، بتكاليف وعواقب ترتفع محلقة لما يجاوز أي توقعات أو تنبؤات معقولة. بالطبع، إن المهمة الوحيدة الأكثر اتسامًا بالتحدي، هي الموازنة بين تكاليف ومكاسب المضي إلى الحرب مقارنة بالاستمرار في مناورات للقوة أكثر دهاء وتعقيدًا قد لا تتيح آفاقًا كبيرة للنجاح.

لقد أصبحت هذه الحسابات التقليدية للحرب والسلام معقدة بصورة متزايدة من جراء تنامي أهمية العوامل الاقتصادية الدولية. فالنمو الضخم في تواتر وحجم مبادلات الأعمال والمبادلات المالية على النطاق العالمي، يستحق بلا ريب أن يوصف بأنه ثورة. لكنه ثورة في الاقتصاد أكثر منه في السياسة أو الإستراتيجية. وهو لم يستبعد قواعد القوة ولم يغيرها كلية. والأحرى هو أن الأهمية الجديدة للعوامل الاقتصادية تغيّر حسابات القوة، وتجعلها أكثر

[1] فيلم للكوميديا السوداء، أنتج عام ١٩٦٤ (المترجم).

تعقيدًا، وتمنح للمفارقة وسائل تأثير للأقوى مثلما تمنحها للأضعف. لكن ينبغي أن يقر في الأذهـان أن الاعتماد المتبادل الناجم عن ذلك لم يقض على مخاطر الحرب، أو حتى يقللها بقدر يمكن قياسه. لقد أوقعت القبائل والأمم عادة معظم المذابح بمن تبادلوا معهم طويلاً جلود الحيوانات والأدوات الصغيرة، مثلما علم الأوروبيون الجنس البشري.

وبعد كل هذا، فإن الأنماط الاقتصادية الجديدة بدأت بالفعل تشغل اهتمام المسئولين عن قوة الدولة. إن المعاملات الاقتصادية، مثل المعونة والتجارة والاستثمار، وكذلك العضوية في مؤسسات اقتصادية دولية، قائمة لتحقيق منافع اقتصادية وسياسية متبادلة. ولكن عندما تضطلع الحكومات بمثل هذه الأنشطة، فإنها تقصد في الغالب الأعم الضغط والقسر والمكافأة، أو خلق الظروف اللازمة لقسر وضغط لاحقين. وتستطيع الحكومات أن تمنح هذه الفرص أو تحجبها أو تقدم شروطًا أفضل أو أسوأ، ومن ثم تدرج المعاملات المالية في علاقة القوة. وبالطبع، فإن اقتصادًا قويًا نابضًا بالحياة يعد في حد ذاته مصدرًا للقوة، مثله مثل القدرة العسكرية.

فتستخدم البلدان المنتجة للنفط العرض وتحديد الأسعار كأداتين للقوة، لكن ذلك يتم أساسًا لتحقيق أمور اقتصادية وليس أمورًا تتعلق بالسياسة الخارجية. بيد أنه، عندما تفرض قوى كبرى مثل الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية لتحرم بلدًا ما من تشكيلة متنوعة من المعاملات الاقتصادية، فإن ذلك يكون لأهداف تتعلق بالسياسة الخارجية والإستراتيجية على نحو دائم تقريبًا. وحتى ما يسمى المعونة الإنسانية المقدمة للبلدان الفقيرة من الولايات المتحدة وبلدان أخرى، لها مهمة مزدوجة باعتبارها وسيلة لتقوية تأثير المانحين بشأن أمور أخرى. وقد أصبحت العوامل الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى متأصلة في علاقات القوة، وبدأ القادة فحسب في تحديد كيفية جعلها تخدم غايات أكبر كثيرًا تتعلق بالإستراتيجية وبالقوة.

والسياسة والدبلوماسية هما الأقوال والأفعال التي يتم بهما التعبير عن القوة. إنهما وسائل للإشارة إلى ما هو معرض للخطر ولعرض الحوافز الإيجابية والسلبية، وعندما تتم صياغتهما جيدًا، فإنهما يرسيان طريقًا لحل الخلافات. فعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة والقوى الكبرى المماثلة لها في العقلية طفقت تعرض على إيران حشدًا من المنافع التي يمكن أن تحظى بها مقابل التخلي عن برنامجها النووي، وكذلك عقوبات ستتحملها إن أبقت على ذلك البرنامج.

وحتى الآن لم يثبت هذا المسار أنه جذاب بما يكفي أو أنه مرعب على نحو ملائم. ويعتقد البعض أن السياسة تتطلب توسيع نطاق الجزر والعِصِي؛ ويظن آخرون أن العصي وحدها ستفيد. وبالمثل، فإن واشنطن توصي البلدان العربية بما يتعين عليها عمله إن أرادت أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل. ويدعوهم هذا المسار للاعتراف بدولة إسرائيل والتعهد بتقديم مبالغ جادة من المعونة للفلسطينيين.

إن السياسة والدبلوماسية ليستا قوة بحد ذاتهما. ولكن إن درستا جيدًا، يمكنهما المساعدة في تطبيق القوة- تمامًا مثلما أن السياسة السيئة قد تقوضها. إن الإعلانات السياسية عالية المستوى هي المحل الأول الذي تنظر إليه البلدان لقياس كيف ستمارس واشنطن قوتها.

وفي حين يضل المحافظون الطريق إلى معنى القوة عندما لا يولون آذانًا مصغية سوى لصوت المدافع، فإن الليبراليين يتجاوزون الواقع عندما يسترشدون بأفئدتهم. وتجاوز الليبراليين الواقع لا يحدث في معظم المجتمعات، أو بصفة خاصة بين قادة معظم البلدان. لقد كان ذلك في الأساس ظاهرة أنجلو أمريكية، وفي أمريكا أدت الأفئدة إلى الخلط بين القوة وأبناء عمومتها- الأفكار، والقيم، والثقافة، والقيادة والإقناع.

ولمنع إصابة قرائي من الليبراليين بالأزمات القلبية، فإنني مستعد لأن أسلم أنا أيضًا بسهولة بأنني أحب الأفكار والقيم والثقافة والقيادة والإقناع. ولكن في حين أن هذه يمكن أن تدعم تطبيق القوة أو تضرّ به، فإنها لا تمثل القوة في الواقع الدولي، إلا في أشد الظروف اتسامًا بالطابع الاستثنائي. إن قادة الأمم الأخرى، المقيدين كما هو الحال دومًا بمصالحهم وسياساتهم، لن يفعلوا أي شيء لا يريدون فعله لأنهم أصبحوا معجبين بقيمنا أو لأن القادة الأمريكيين نجحوا في تقديم حجج فكرية لم تطرح من قبل تتسم بأناقة ساحقة ومذهلة.

كانت هناك أوقات بعد الحرب العالمية الثانية حازت فيها المثل الأمريكية قوة للجذب. فقد أعجبت الدول الصاعدة الجديدة الخارجة من نير الاستعمار بإعلان الاستقلال، ونجاح الاقتصاد الأمريكي والأسلحة الأمريكية، والسياسة الأمريكية المعادية للاستعمار. وانجذب كثيرون إلى صف واشنطن في تلك السنوات. بيد أنه لا يمكن إنكار أن معظم الدول الجديدة ظلت محايدة بين الاتحاد السوفيتي الشمولي الشيوعي وأمريكا الديمقراطية الحرة. ومع امتداد

أجل الحرب الباردة، فقدت الولايات المتحدة مزيدًا من الأرضية الأيديولوجية بسبب تأييدها للنظم الدكتاتورية في الحرب ضد الشيوعية، وخاصة بسبب حرب فيتنام وجاء وقت لاستعادة الشباب والحيوية عندما لعبت المثل الأمريكية دورًا واضحًا في ثورة دول شرقي أوروبا على الاتحاد السوفيتي المحتضر. لكن يجدر تذكر أن هذه الهبات كانت تتعلق بانهيار السلطة السوفيتية، وفقر الشرق مقارنة بالغرب، بأكثر مما تتعلق بجاذبية المثل الأمريكية.

ربما كانت هناك لحظة انتصار أخرى عندما ظهر الأمريكيون باعتبارهم القوة العظمى الوحيدة الباقية، وهو موقف يعني افتراضًا أن تفوق مثلهم وقيمهم ومجتمعهم وحكومتهم- انتصار للحرية والرأسمالية. لكن سرعان ما انقضى هذا التفوق عندما بدأ كثيرون في شتى أنحاء العالم يساوون بين مناصرة أمريكا للعولمة وبين مخطط تنفيذ الجشع الأمريكي. وأضعفت الحرب في العراق لمدى أبعد الإعجاب الدولي بالمثل الأمريكية. ونتيجة لذلك، يوجد حاليًا انقسام ضخم بين قيم الولايات المتحدة وقيم أجزاء كثيرة أخرى من العالم، مذكرًا بأسوأ الانقسامات الدينية في التاريخ.

وإنني أعتقد بالفعل أن أمريكا لديها قيم جيدة، أكثر نبلاً بكثير من تلك الموجودة في معظم البلدان. لكن أمريكا مثلها مثل أي دولة كبرى، عليها مسئوليات تتعارض مع هذه المثل. وقد وبخني دبلوماسي صيني بقسوة أخيرًا بشأن مثل هذه المعايير المزدوجة لأمريكا، ورددت عليه بالقول: «ليس لدينا معايير مزدوجة، بل لدينا معايير رباعية. ذلك هو قدر كل دولة عظمى، مثلما يتعين عليكم أن تروا أنتم بأنفسكم».

والقيم مثلها مثل الأفكار لا تنتقل جيدًا ومن ثم يصعب على الحكومات أن تترجمها لقوة. وفي المحل الأول، ليس الأمر كما لو أن أمريكا لديها توافق وطني في الرأي على القيم. قيم من التي ينبغي تصديرها- قيم من: هنري كسينجر، بوش الأب أو الابن، جيمي كارتر، أو بيل كلينتون؟ ربما تقاسم الأمريكيون ذات مرة القيم على نطاق واسع، لكن ذلك العصر الذهبي مضى منذ زمن بعيد. وفي حين أن كل الأمريكيين تقريبًا قد يتفقون على الفضائل الأساسية للحرية والمساواة والتسامح والديمقراطية، فإنهم يختلفون اختلافًا واسعًا فيما بينهم حول ما إذا كان يتعين دعم هذه القيم في الخارج وكيف- بقوة السلاح أو بقوة المثل، بتنظيم انتخابات سريعة أو بفترة طويلة الأمد من التطور السياسي. ثانيًا، إنه حتى لو اتفق الأمريكيون، فإن بلدانًا أخرى تولي أوزانًا

مختلفة لنفس القيم. بالإضافة إلى أن معظم هذه المجتمعات تعلق أهمية على الأمن الاقتصادي أكبر مما تعلقه على القيم السياسية. إن هوة فاصلة تفرق بين المثل الأمريكية عن فصل الدين عن الدولة وبين المثل الإسلامية عن الحكم الديني. ويصدق الأمر نفسه على دور المرأة في المجتمع.

بل إن الاحتمال بعيد في معاملة الثقافة كمصدر للقوة، ناهيك عن اعتبارها وسيلة لممارسة القوة. والمسلم به أن هناك جمهورًا ضخمًا في الخارج للموسيقى وعروض التلفزيون والأفلام الأمريكية، وأن جحافل تشتري الملابس الأمريكية بل ربما تقبل على الأدب الأمريكي. لكن الحكومة الأمريكية لا تسيطر على الموسيقى والأفلام. وبالرغم من أن الأمريكيين يزهون بأنفسهم لتعدد ثقافتهم وتسامحهم، فإن كثيرين في شتى أنحاء العالم لا يشاركونهم هذا الرأي. ربما يحمل الأجانب الذين يدرسون في أمريكا عند عودتهم لبلادهم معهم نوعًا من الفهم لنا ولثقافتنا. وبرامج تبادل الطلاب المستندة لهذا الأمل تستحق تأييدنا.

دعونا نثمّن ونجل بسرور أي حسن نية يأتي من عوامل الجذب هذه، لكن يتعين علينا أيضًا أن نتجنب الوهم بأن الولايات المتحدة تمارس القوة في هذه العملية.

وتصدق أوهام مماثلة على القيادة في الحلبة الدولية. والقيادة- المستمدة من الشخصية، والكاريزما، والرسالة، والقوة السياسية والظروف- يمكن عادة أن تكون حاسمة في حشد الرأي العام داخل البلدان. كذلك، فإن القيادة تنجح أحيانًا داخل البلدان في إلهام المواطنين بأن يفعلوا ما لن يفعلوه في ظروف مختلفة. وقد نسق فرانكلين روزفلت وريجان بفاعلية الدعم الشعبي لتحقيق أقصى تأثير. إذ يخشى المشرعون بل حتى الصحافة معارضة رئيس يحظى بالشعبية، لذا فإن القيادة في الداخل يمكن أن تنتج قوة في الخارج.

لكن القيادة على الصعيد الدولي أمر مختلف تمامًا، ومن الصعب التوصل لأمثلة عن دول قدمت تنازلات لم تكن تقدمها في ظروف أخرى، لمجرد تأثير قيادة دولة أخرى. ربما كان وودرو ويلسون استثناء ضئيلاً في هذا. فقد أشعل الحماس بين الأوروبيين لعصبة الأمم، التي كان حماس القادة الأوروبيين لها قليلاً في البدء. وحظي الرئيس كينيدي بسحر شخصي وشعبية كبيرين، وكان بلا ريب محل إعجاب في بلدان أخرى كثيرة. ولكن من الصعب إثبات أن مثل هذه الاستجابات العاطفية أدت إلى تنازلات من قبل الحكومات الأخرى. ومن الصعب لأقصى حد حتى بالنسبة لقائد عظيم لأحد البلدان أن يقود من الخارج قائد بلد آخر، وأن يصارعه من

الخارج في أمور سياسة بلده. لماذا يتعين على القادة الأجانب أن تتزلزل أقدامهم بفعل كاريزما الرؤساء الأمريكيين بأكثر مما يخرج الرؤساء الأمريكيون عن مسارهم بفعل سحر قادة أجانب؟

ربما يأتي أكبر تحد في التفكير في القوة باعتبارها قسرًا وضغطًا سيكولوجيين، من دعاة القوة باعتبارها إقناعًا. ولكن تمامًا مثلما أن القوة ليست قسرًا، فإنها ليست إقناعًا. فإن كانت جذور القوة سيكولوجية، وإذا كان القسر في جوهره ماديًا، فإن الإقناع هو في الأساس عملية فكرية وعاطفية. إنه يعادل تغيير تفكير الآخر بالحجج والحقائق ومناشدة مشاعر مثل التعاطف أو الحنو.

إن الإقناع أو ما أدعوه إقناع الآخرين بأنك تدرك مصالحهم خيرًا منهم، يجدي أحيانًا في العلاقات الشخصية، وأحيانًا بصورة عارضة في السياسات المحلية، ولكنه لا يجدي على الساحة الدولية إلا في أحوال نادرة. إن القادة يدركون جيدًا مصالح بلادهم الحيوية. وهذا الإدراك تشكل على نحو نموذجي في نيران العمل السياسي الداخلي. كما يدرك القادة أن هناك ثمنًا باهظًا يتعين دفعه عندما يلحقون الضرر بهذه المصالح الحيوية.

إن الأمريكيين يحاولون دوما إقناع الآخرين بالكف عن قتل بعضهم البعض وأن يستمتعوا بالمنافع الاقتصادية وبالأمن الذين يوفرهما السلام. وبعد عدة قرون، سادت هذه المقولة بلا ريب في أيرلندا الشمالية. بيد أن هناك أمثلة لا تعد ولا تحصى عن أن الإقناع والتفكير السليم ليسا مقنعين. وترد إلى الذهن هنا حالات البوسنة وكوسوفو والصومال وكشمير ودارفور ورواندا. فهذه الشعوب تفتقر إلى الثقة في بعضها البعض وتتبادل الكراهية، وافتقاد الثقة يقضي على الإقناع في كل الأحيان. والواقع أنه يصعب التوصل إلى أمثلة في الشئون الدولية قضى فيها الإقناع على مخاوف القائد على قوته الأساسية وبقائه السياسي.

وحتى في الجامعات، وهي ما يسمى قلاع العقل، من الصعب اكتشاف أمثلة لأساتذة يغيرون تفكيرهم، ناهيك عن تفكير الآخرين، نتيجة مناقشة ترتكن للعقل. والواقع أنه أصبحت هناك ضرورة ماسة لمحاولة الإقناع والاحتكام للعقل قبل اللجوء للقوة والضغط، فذلك أمر حسن وجيد. ويمكن أن يكون مفيدًا في بناء المساندة المحلية والدولية لاتخاذ إجراءات أقوى في المستقبل.

هناك زمان ومكان لممارسة الدائرة الكاملة للقوة والإجراءات المرتبطة بالقوة، تتراوح من

محاولة الإقناع إلى تقديم الحوافز أو اللجوء لاستخدام القوة. لكن نتائج محاولة اتباع هذه الوسائل الثلاثة جميعها غير مرضية. وبصفة عامة، فإنه إذا أردنا تحقيق أي شيء على الحلبة الدولية، وإذا أردنا حلّ المشاكل، فإن الأمر يقتضي استخدامًا فعالاً للقوة. وممارسة القوة نفسها بنجاح كما رأينا، أمر يزداد صعوبة وهذا هو السبب في أن فهم القوة على نحو صحيح أصبح أكثر أهمية عنه في أي وقت مضى. لقد تصارعت كل إدارة أمريكية منذ ١٩٤٥ حول كيفية التفكير في القوة وممارستها، ولم تكن حدود المعركة مرسومة بوضوح في أي وقت عنها حاليًا.

الفصل الثالث

القوة في القرن الأمريكي

نادرًا ما يوقف الأمريكيون الجدل حول كيفية ممارسة القوة في عالم بغيض. واستمرت المشاحنات من هاملتون وجيفرسون حتى أتشيسون وكينان إلى كراوتهامر وناي دون انقطاع، ودون حل، ودون إلهام في أغلب الأحوال.

وقد خفق نموذجان أصليان للسياسة الأمريكية دومًا في أفئدة الأمريكيين، وأحيانًا في نفس الفؤاد بعينه- الكسندر هاملتون الواقعي عنيد الرأي، وتوماس جفرسون الفيلسوف المثالي. فقد ابتدعا ما أصبح يعرف بالحرب الأهلية في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، المشهورة بصرامتها الأيديولوجة، ووحشيتها السياسية، وطول عمرها التاريخي. وألهمت المعارك التي دارت بين أنصارهما سياسات خارجية تعاني من الشيزوفرينيا، وانتصارات ومآسٍ في الخارج، مع صراع البلد لكي يقرر كيف يحدد الأهداف الأمريكية في العالم وكيف يفكر في القوة الأمريكية.

وعاشت أفكارهما بأشكال لا تعد ولا تحصى لأكثر من قرنين من الزمان. وقد انبثق مستشارا الرئيس ترومان اللامعان، دين أتشيون وجورج كينان، كلاهما من القالب الذي شكله هاملتون.

كانا محترفين، لم يكونا ميالين للأهواء المثالية، ولكن كانا محاطين بمؤمنين حقيقيين مهووسين بهاملتون وجفرسون. كان الرئيس أيزنهاور من أنصار هاملتون على الرغم من أن وزير خارجيته جون فوستر دلاس بدا جفرسونيًا متحمسًا وهاملتونيًا عاقد العزم على حد سواء، لا يماثل الرئيس جورج دبليو بوش الذي جاء بعده بخمسة عقود. وكان للرؤساء فيما بينهما تبايناتهم التآمرية الخاصة بهم.

وطوال العقدين الأخيرين على الأقل، كانت ذرية جفرسون وهاملتون يمكن التعرف عليها بالكاد. وحاليًا يظهر الجفرسونيون في الاتحاد الضعيف بين الليبراليين والمعتدلين في حين يحتشد الهاملتونيون في تحالف غريب من الناحية الفلسفية من المحافظين والمحافظين الجدد. لكن تأثير المجادلين الأصليين لا يزال في الإمكان اكتشافه في أنصار القوة الناعمة- استخدام الإقناع والقيم- وجمهرة القوة الخشنة الذين يناصرون استخدام القوة وتنفيذ إرادة أمريكا وقوتها الباقية أبد الدهر.

لم يكن هاملتون، وزير خزانة واشنطن، وجفرسون الرئيس الأمريكي الثالث يستطيعان أن يكونا أبعد مما كانا عن بعضهما في نهجيهما. فقد ضغط الأول من أجل تدعيم القاعدة الاقتصادية والعسكرية لأمريكا من أجل المواجهات المحتمة مع العالم، بغية حماية المصالح الأمريكية. ودعا الأخير إلى سياسة للولايات المتحدة مصممة لترويج المثل الأمريكية في الحرية والديمقراطية. وطالب دين أتشيسون وزير خارجية ترومان بالتفاوض من موقع القوة وتشكيل شروط الاتفاق تقريبًا- أو عدم التفاوض كلية. وكان جورج كينان، مخطط سياسته الرئيسي، أكثر نزوعًا لمحاولة حل الخلافات عن طريق التفاوض وآمن بأن مصير الأمم يعتمد أساسًا على نجاحاتها أو إخفاقاتها. ويؤكد كاتب الأعمدة الصحفية تشارلس كراوتهامر حاليًا أن القوة تمارس على خير وجه باستخدام القسر وبإرادة لا تهتز لإعلاء المصالح الأمريكية. ويري البروفسور جوزيف ناي من هارفرد أن العالم يحركه المثل الذي تضربه قيم أمريكا، وقدرتها على الإقناع والتطبيق الهادئ لقيادتها.

ونادرًا ما مال هؤلاء المفكرون ومن اتفقوا معهم للوصول لحلول وسط فيما بينهم. فقد كانت المعركة

بينهم ولا تزال مباراة يأخذ فيها الفائز كل شيء. ويفسر هذا كل التأرجحات كثيرة التواتر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة واستمرار عدم اليقين والبلبلة حول كيفية استخدام القوة الأمريكية.

كان هاملتون كثيرًا ما يحاضر معاصريه حول نعمة اتباع المسار الكلاسيكي لحماية المصالح الأمريكية: أولاً، جعل الولايات المتحدة اقتصادًا مزدهرًا، ثم تحويلها إلى قوة عسكرية كبرى. وأكد هاملتون أنه ليس هناك أي طريق آخر لحماية المصالح الأمريكية في عالم أناني بغيض. وتشبثت قلة من الأمريكيين المتلهفين إلى بناء أمة قارية ضخمة بأسس سياسة القوة التي أرساها هاملتون، رغم أن غالبية معاصريه كانوا يفضلون المثل السامية لجفرسون. كان جفرسون يؤمن بأن العالم لا بد أن يتبع أمريكا إذا اتبع الأمريكيون مُثلهم التأسيسية عن الحرية والمساواة. وعزف الأمريكيون عن كلمات لهاملتون مثل «المصلحة الذاتية» و«القوة». لقد تلمظوا[1] كونهم جدّ أوروبيين بطعم العالم الجديد. وتبدو اللغة والأفكار الأساسية جد مماثلة للغة وأفكار مفكري العالم القديم، ولولع القارة الأوروبية بالحروب الدائمة، التي سعى معظم الأمريكيين للهروب منها. وقد حمل ثيودور روزفلت راية هاملتون إلى القرن العشرين، رغم أنه عبر عن نفسه أحيانًا برطانة جفرسون. لكنه اشتهر في الخارج بأنه باني «الأسطول الأبيض العظيم» لإعلان أمريكا قوة كبرى. وكانت فكرة وودرو ويلسون عن جعل العالم مكانًا آمنًا للديمقراطية وحل المنازعات من خلال عصبة الأمم، ملائمة لصورة أمريكا عن نفسها، وإن لم تتفق مع سياساتها الانعزالية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على أن تهرب من الصراعات السياسية لأوروبا والاتحاد السوفيتي. وأرهقت المجادلات التي دارت حول سياستنا الخارجية حدود القاموس السياسي بأسلاك شائكة مثل «شيوعي» و«خائن وردي اللون» و«ليّن إزاء الشيوعية» و«مثير للحروب» و«مهادن» و«متهرب».

كان هناك شيء ما حول موضوع الأمن القومي يؤثر على أعصاب أمريكا. كان يتجاوز مجرد البقاء إلى التساؤل عن أين كنا وما نطمح أن نكون عليه. كان الأمن القومي أكثر من مجرد سياسة، كان هوى مشبوبًا جاء للمقدمة بأفضل ما لدى الأمة وأسوأ ما لديها.

---

(١) أي: صار هذا الكلام متداولاً كثيرا فيما بينهم.

وفي حين كان الخطاب العام بشأن السياسة الخارجية يتجه إلى ما هو فارغ، خبيث، بل أحيانًا تشهيري، كانت هناك أوقات سطع فيها الجدل- داخل الحكومة وبين دائرة صغيرة لكنها كانت تنمو باستمرار من خبراء السياسة الخارجية- بالإشراق البراجماتي الأمريكي، عندما قدم بعض من أذكى المفكرين بعضًا من نظريات السياسة الخارجية. خذ مثلاً دين أتشيسون وجورج كينان، المهندسين المشاركين في وضع إستراتيجية أمريكا الرائعة فيما بعد الحرب لاحتواء الاتحاد السوفيتي وجعل العالم مكانًا أفضل وأكثر أمانًا من خلال مؤسسات رائعة مثل مشروع مارشال، والناتو (كعكة كينان هنا)، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.

ولو كانا شخصيتين في فيلم لهوليوود، لأوضحت الفروق في مظهرهما الاختلافات في رأيهما: فقد بدا أتشيسون في كل تفاصيله مثل قائد لواء بريطاني متفاخر تكتمل صورته بشارب مسرحي مقلوب لأعلى يبرز عن طريق المغايرة مع بذلته مزدوجة الصدر المفصلة بصورة متقنة، مما يزيد من وجوده الآسر. كذلك كان كينان يفضل المظهر التقليدي، لكن من نوع لا يسرف في الزخرفة ويبرز سلوكه المتواضع ورهافة ودقة كتاباته. كان أتشيسون المحامي اللامع متأهبًا دومًا للمعارك الفكرية، ولم يتحاشاها كينان الدبلوماسي اللامع أبدًا.

لقد صاغ هذان العملاقان مناقشة راقية ومتقنة للسياسة، على الأقل في الدوائر الحكومية. وعدّل كلاهما آراءه على مرّ الوقت ومع تغير الظروف، كما يجدر بمفكرين جادين. وفي معظم الأحوال، اتفقا على أهداف وقف توسع القوة السوفيتية وأخيرًا الإطاحة بالنظام السوفيتي، وتعمير أوروبا واليابان بعد الحرب، وزيادة قوة أمريكا، واختلفا على الوسائل أو القوة المطلوبة لتحقيق هذه الغايات النبيلة.

منح كينان سياسة الاحتواء الأمريكية الأساسية عمقًا جديدًا في برقية طويلة حظيت بإعجاب كبير أرسلها من موقعه الدبلوماسي في موسكو في ١٩٤٦. وقد نشرت غفلاً من الاسم في مجلة *شئون خارجية*، وأصبحت تعرف بمقالة «إكس» لأن ذلك هو ما نشر مكان اسم كاتبها. كتب أن الاتحاد السوفيتي لا بد أن يحاول توسيع نطاق هيمنته، لكنه سيتراجع إذا قابلت الولايات المتحدة هذا التقدم بضغط مضاد، ذلك لأنه لن يدفع الصراع إلى حد المواجهة، كما كان يعتقد أن بسبب قوة أمريكا المسلم بها وبسبب أن الهدف الغالب للسوفيت كان هو الحفاظ على السلطة في

الداخل. وفي رأي كينان، أن القادة السوفيت لم يكونوا ليخاطروا بمواقعهم في الداخل من أجل تحقيق مكاسب في الخارج. وتنبأ بأنه إذا مارست واشنطن الضغط المضاد، الضروري وليس المبالغ فيه، فإن موسكو ستنهار من الداخل في نهاية المطاف، وتقع ضحية لا محالة لفسادها، وعدم كفاءتها، ووحشيتها، وتناقضاتها الداخلية، وعيوبها الأساسية. ونادرًا ما راهن أتشيسون على ما إذا كانت الإمبراطورية السوفيتية ستنهار من الداخل وكيف، ربما كان يعتقد أن الحرب بين الدولتين العظميين كانت حتمية، لكنه لم يرد الجهر بهذا.

كان أتشيسون وكينان كلاهما يؤمنان بمحورية القوة الاقتصادية- والمثير للاهتمام أن الأول كان في هذا أكثر إيمانًا بذلك من الأخير. فقد كانا كلاهما يريان أن رفاهية البلدان تجعلها أقل تعرضًا لخطر الشيوعية وللضغوط من السوفيت. واعتبر كلاهما أن سخاء أمريكا الاقتصادي عشر منه إحسان وتسعة أعشار استثمار عملي في الأمن القومي الأمريكي. بيد أنهما فيما عدا ذلك تقاتلا: أتشيسون من ذرى المؤسسة وكينان من أيكة الوسط الأكاديمي.

وفي حين حاج كينان بأن موسكو كانت «تستعصي على منطق العقل»، فقد مضى ليؤكد أنه «ليس هناك سبب، من الناحية النظرية، يحول دون إمكان احتوائنا للروس لما لا نهاية بمواجهتهم بثبات وكياسة بقوة أسمى في كل منعطف». ودعا «للمناورة بقواتنا السياسية والعسكرية بطريقة تجعل الروس يواجهون دومًا قوة عسكرية». ولا ريب أن أتشيسون لم يجد كثيرًا ينازع فيه بشأن المعنى الصريح لهذه الكلمات.

ولكن كينان احتج بأنه أسيء فهمه، وبحلول ١٩٤٩، شجب بقوة إدارة ترومان علانية بسبب كونها تتجه للمواجهة بصورة مفرطة وتفاقم دونما ضرورة التوترات مع موسكو. وحاج بأنه إذا تفاوضت الولايات المتحدة مع السوفيت على تقليل التوترات والعداء المتبادلين، فإن السوفيت سيردون بالمثل. وأكد أن «الكلب»، في إشارة لموسكو لا يبدي في الوقت الراهن أي علامات على العدوانية. وأفضل ما يمكننا عمله بلا ريب هو أن نحاول أن نرسخ فيما بيننا نحن الاثنين الافتراض القائل بأن الأسنان ليس لها أي جدوي بالنسبة لعلاقتنا المتبادلة». كان كينان يريد أن يركز بدلاً من ذلك على حماية مجالات حيوية معينة، مثل أوروبا الغربية، وبهذه الطريقة يُبقي على السوفيت محبوسين في إطار مجال نفوذهم في شرقي أوروبا.

وفي حين أنه لم يكن أي من الرجلين جازمًا بشأن الرد على الضغوط السوفيتية، فقد فضل كينان القوة الدبلوماسية والاقتصادية والسيكولوجية على النقيض من تركيز أتشيسون المفرط على القوة العسكرية والاقتصادية. فقد حذر كينان في حديثه في ١٩٤٩ إلى مجلس العلاقات الخارجية من أنه «يتعين علينا الإحجام بقدر ما يمكن عن جعل الخط الحالي الفاصل بين الشرق والغرب خطًا صلبًا وسريعًا ويجب أن نتخرط باستمرار في المفاوضات مع الروس، حتى وإن تعيّن علينا الاعتراف بأنهم سيستهلكون وقتًا لا موجب له، وإننا لا يمكن أن نأمل في تحقيق النجاح على مدى سنين». وقبل ذلك بعام، كان قد مضى بعيدًا إلى حد المحاجة بأن القوى الغربية ينبغي أن تسحب قوات احتلالها من ألمانيا، وبذلك توحّد ألمانيا، مركز الحرب الباردة، وتتحاشى انقسام أوروبا، وبذلك تقلل التوترات مع الكرملين. ولحسن الحظ، فإنه لم يعاود هذا المسار من التفكير. كما أنه لم يتردد عام ١٩٥٠ في تأييد استخدام القوة العسكرية في كوريا، وعندما ألمح دخول الصين إلى تورط السوفيت، ساند بالكامل رد فعل أتشيسون القوي.

ورغم أن أتشيسون كان يحبذ في البدء الارتباط بالسوفيت، بل أيد خطة لتقاسم التكنولوجيا النووية معهم، إلا أنه سرعان ما بدأ التحرك في الاتجاه المعاكس. فقد رأى أن المفاوضات لا جدوى منها وساذجة على نحو متزايد. وأعلن أنه: «لا يمكنك الجلوس مع [السوفيت]». وانتهى للإيمان بأن مفتاح التعامل مع موسكو هو إنشاء «أوضاع للقوة» في كل أنحاء العالم. «إذ يمكنك أن تضبط سلوك [الأيديولوجية]، ويمكنك استغلالها لتحقيق أغراض مفيدة، ويمكنك هزيمتها، لكن لا يمكنك الجدال معها».

وبحلول الوقت الذي أصبح فيه أتشيسون وزيرًا للخارجية في ١٩٤٩، أصبح إعطاؤه الأسبقية للقوة العسكرية قبل الدبلوماسية سياسة أمريكية رسمية. وقد دعم هو وحلفاؤه انتصارهم في دراسة لمجلس الأمن القومي أصبحت معروفة باسم (NSC-68). وقد رأت هذه الوثيقة المؤثرة أن هناك تهديدًا سوفيتيًا متناميًا لمصالح الولايات المتحدة على النطاق العالمي. وحاج مؤلفوها بأنه يتعين على أمريكا أن تصد هذا التهديد بأن تزيد قدراتها العسكرية – التقليدية منها والنووية – زيادة هائلة- وبإرساء «أوضاع للقوة» في شتى أنحاء العالم. وبمجرد تحقيق كل ذلك، لا بد أن «تعترف [موسكو] بالحقائق».

وبعد سنوات، تشاحنا للمرة الأخيرة حول فيتنام. فقد عارض كينان التورط الأمريكي من البداية. ورأى، عن صواب، أن القادة الأمريكيين لم يكونوا يعرفون شيئًا عن فيتنام، وعن ثقافتها وماضيها الاستعماري، أو بصفة خاصة عن القوة الهائلة للوطنية الفيتنامية. وبالنسبة له، كانت فيتنام في الأساس إلهاء عن المسرح الأساسي لتصفية الحساب في أوروبا. وخلص إلى أن الولايات المتحدة لا بد أن تغرق في الوحل في الهند الصينية وأن تخسر. ومنذ فترة مبكرة، رأى أتشيسون أن فيتنام أقل أهمية كبلد حي وأكثر أهمية باعتبارها مربعًا حيويًا على لوحة الشطرنج الإستراتيجية، حيث كانت روسيا والصين تختبران القوة والإرادة الأمريكيتين، وحيث يتعين على واشنطن أن تسود أو تعاني من عواقب إستراتيجية. ولكن بحلول ١٩٦٨، انتهى أتشيسون إلى الإيمان بأن الحرب قد خُسرت، وحوّل موقفه بصورة مثيرة وحث الرئيس ليندون جونسون على وقف خسائره.

لقد أثْرَتْ المنازعات بين كينان وأتشيسون المناقشات الداخلية، وصمدت السياسات التي أنتجاها طوال الحرب الباردة. وكانت مقاومة أتشيسون للمفاوضات مع موسكو هي عين الصواب في السنوات الأولى من الحرب الباردة- حيث لم يكن انهيار أوروبا الغربية وعناد موسكو سيفضيان إلا إلى تقديم تنازلات أمريكية من جانب واحد. وعند هذا الحدّ، كان يتعين أن ينصب التركيز على مساندة الأصدقاء. كما ضغط أتشيسون وله الحق من أجل استعادة القوة العسكرية للولايات المتحدة. لكن كينان كان على صواب أيضًا، في تأكيده حرص السوفيت ونفورهم من المخاطر العالية، إذا ما عرفوا أن واشنطن ليست خصمًا يمكن التغلب عليه. والأهم هو أنه كان على صواب في إصدار تحذيرات من التدخل في العالم الثالث الذي سيلهي القوة الأمريكية ويضعفها حتمًا. كذلك كان على حق في الإصرار على دور الدبلوماسية، خاصة مع نمو القدرة العسكرية مع تأكيد السوفيت لمكانتهم. وأخيرًا وجدير بالذكر، أن هذين العملاقين في مجال السياسة اتفقا على أن القوة الأمريكية تتم ممارستها على نحو أفضل من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل مشروع مارشال والبنك الدولي، التي تستطيع واشنطن أن تستخدم فيها قوتها للقيادة في حين تقلل مقاومة الأتباع لأدنى حد.

وفتح تبادل الآراء الراقي بين أتشيسون وكينان الطريق أمام إدارة أيزنهاور لتمر بمرحلة شيزوفرنيا، مع تجاوزات في الرطانة والبلاغة من قبل وزير الخارجية جون فوستر دلاس، من ناحية، والأعمال الحذرة للغاية من قبل الرئيس من ناحية أخرى.

كان دلاس وجهًا عامًا للإدارة وعبّر عن رطانة الحكومة الأكثر اتسامًا بالمواجهة- داعيًا إلى «رد [القوة السوفيتية] على أعقابها» من شرقي أوروبا. لم يكن دلاس يستطيع تحمل لغة مبدأ ترومان عن الاحتواء، والتي تعني ضمنًا في رأيه قبول وجود موسكو في قلب أوروبا. لم يكن أيزنهاور يحب رطانة دلاس، ولم يحبها حلفاء أمريكا، لكن أيك أطلق العنان لدلاس. ربما اعترف بأن رطانته هدأت أعصاب جمهوريي الجناح اليميني أصحاب الصوت الحاد. لكن أيزنهاور نأى بنفسه عن ضغط دلاس الملح لتحدي موسكو في أوروبا؛ بل رفض مساعدة الثوار الهنغاريين في ١٩٥٦ خشية إشعال حرب أوسع.

لم يكن أيزنهاور يحب لا الحرب ولا الشيوعيين. فقد جعلته خبرته العسكرية الواسعة حريصًا وعزوفًا عن حقه إزاء استخدام القوة العسكرية، فيما عدا التهديدات واضحة المعالم. وجعلته تجربته مع موسكو متشككًا عن صواب بشأن التوصل لحلول وسط بشأن مطالبها المغالى فيها. لذا، فإنه نادرًا ما امتشق الحسام ونادرًا ما راهن حتى النهاية. لم يغامر بعقد مؤتمرات القمة حتى قرب نهاية ولايته الثانية.

ومرة واحدة فقط هي التي أكد فيها أيزنهاور القوة الأمريكية تجاه السوفيت والصينيين، وكان ذلك في بداية إدارته. فقد كان عازمًا على إنهاء الحرب الكورية وجعل الشيوعيين يعرفون أنه مستعد لاستخدام الترسانة النووية الأمريكية. كان للولايات المتحدة السبق والتفوق النووي، وناور أيك بهذه الميزة. لكنه ربط تهديداته بحلول وسط لوقف إطلاق النار أيضًا. وكان تأكيده الوحيد الآخر للقوة ضد حلفاء أمريكا نفسها، فرنسا والمملكة المتحدة لوقف غزوهما لقناة السويس في ١٩٥٦.

وقد أقام أيزنهاور سياسته للأمن القومي على سند من ثلاثة عناصر إستراتيجية. كان أولها هو العمل السري ضد الحكومات الممالئة للشيوعيين في العالم الثالث، وبالذات في إيران في ١٩٥٣، وجواتيمالا في ١٩٥٤. والثاني هو أنه أكد، فيما سمي بمبدأ أيزنهاور، عزمه على حماية

مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالمعونة الاقتصادية والتدريب العسكري. لم يضغط للحصول على قواعد دائمة ونشر القوات. وثالثًا، استحدث سياسة للدفاع عرفت باسم «النظرة الجديدة»، ركزت على الإنفاق المتواضع وردع الحروب بدلاً من التكديس الحاشد للأسلحة التي يتم شن الحرب بها.

كان أيزنهاور يعارض عسكرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وحيثما استطاع ذهب لأبعد مدى للتهدئة من التوترات، مثلما فعل عندما شعر الأمريكيون بالذعر من إطلاق السوفيت لسبوتنيك في ١٩٥٧. فبدلاً من أن يستخدم هذا التقدم المبهر لتبرير زيادات جمة في الإنفاق العسكري دعا الأمريكيين لإنفاق المزيد على تعليم الرياضيات والعلوم. كما لم يكن يرغب في إهدار القوة الأمريكية في حروب برية في آسيا. فأحل مستشارين عسكريين أمريكيين محل القوات الفرنسية في الهند الصينية، لكنه لم يرسل قوات أمريكية مقاتلة. لقد كانت السمة المميزة لأيزنهاور هو أنه حذر من هيستيريا العداء للشيوعية وميزانيات البنتاجون المغالى فيها على حد سواء، مثلما فعل في خطاب الوداع عندما حذر زملاءه المواطنين من التأثير غير الملائم للمجمع العسكري– الصناعي. فقد كان أيزنهاور يرى أن القوة الأمريكية يتعين أن تدخر وألا تستخدم إلا على نحو مقتصد، عند الاقتضاء.

وقد اتهم **الرئيس كينيدي** ادخار أيك للقوة الأمريكية بأنه أدى إلى خسارة مكانة أمريكا وقوتها في العالم. وحاج بأن التهديد السوفيتي كان آخذًا في التصاعد، وأن أيزنهاور لم يفعل الكثير لإجهاضه. فقد تعهد بأن يجعل أمريكا «تتحرك ثانية» في الداخل والخارج وجرّب خلال ولايته الوجيزة كل أدوات القوة تقريبًا، وحقق نتائج متضاربة جدًا، وبدا أنه لم يجد منطقة للراحة إلا بعد أزمة الصواريخ الكوبية في ١٩٦٢.

ففي البداية، انكب على استعادة القوة الأمريكية بخليط من الزيادات الضخمة في الإنفاق على الدفاع والمراهنة على الدفاع والمراهنة على عقد مؤتمرات للقمة مع نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء السوفيتي. وسرعان ما سافر إلى فيينا لحضور مؤتمر قمة مع خروشوف، وبنفس السرعة

ندم على ذلك. فقد أحس عن حق بأن خروشوف يعتبره خصمًا يسهل التغلب عليه وغير متمرس. وفيما يتعلق برغبته في إظهار قوة الولايات المتحدة وعزيمتها، سرعان ما تحول ذلك لإخفاق تام في ١٩٦١ بغزو خليج الخنازير في كوبا.

لكن كينيدي، الحساس دومًا لتأثير الإخفاق على القوة، استرد هيبته بعد ذلك بسنة، في ١٩٦٢، بإدارته لأزمة الصواريخ الكوبية، حيث كان الاستعراض الأوحد والأكثر إشراقا للقوتين العسكرية والدبلوماسية الأمريكية في تاريخ الحرب الباردة. فقد حشد بتمكّن التفوق البحري والجوي حول كوبا ودعّم ذلك بتوليفة من الدبلوماسية العامة المتشددة والدبلوماسية الخاصة المرنة. وأتبع هذا النصر بالشروع في مفاوضات جريئة مع موسكو لحظر التجارب النووية على سطح الأرض.

بيد أنه مقابل مكانته التي استعادها حديثًا، لم يستطع كينيدي إصلاح الوضع المتدهور في الهند الصينية- وردّ على نحو غريب بأن قطع على نفسه التزامات عميقة إزاء فيتنام، ثم قال إن الخلاص يرجع للفيتناميين، ثم زاد قوات الولايات المتحدة هناك، ثم ادعى أنه قللها. وعند لحظة اغتياله، كان موقف أمريكا العالمي مرتفعًا لعنان السماء، مؤكدًا مهارة الرئيس الديناميكي الكبيرة في اجتذاب الناس في شتى أنحاء العالم؛ وهي جاذبية لم يعش طويلاً كي يستغلها. كما أرسى مبدءًا عسكريًا بشأن مسار أكثر مصداقية، بتقليل اعتماد أيزنهاور على القدرة النووية والبدء في زيادة القوات التقليدية (غير النووية) الأمريكية. وكل هذا وضع الولايات المتحدة في موقف أفضل لكي تهدد وتقاتل على حد سواء.

استطاع كينيدي أن يفلت بفعلته في إرسال إشارات متضاربة بشأن فيتنام؛ لأن الوضع هناك لم يكن قد وصل إلى حد اليأس الذي يكون الخيار الوحيد فيه هو تصعيد الحرب أو مواجهة إذلال الهزيمة. ولم يتوافر للرئيس جونسون ذلك الترف حيث هددت مكاسب الشيوعيين النصر الذي تحقق. وفي حين كان كينيدي مشغولاً بتعزيز القدرة العسكرية لأمريكا، فقد كانت قائمة بالفعل وجاهزة للاستخدام من قبل جونسون. وبحلول ١٩٦٥، وجد الرئيس الذي حلم بأن يترك بصمته في الداخل ببرامجه لإقامة «المجتمع العظيم»، نفسه واقعًا في شرك حرب لا مهرب منها- مع تركز كل قوة بلده تقريبًا على تلك البقعة الضئيلة في آسيا.

كنت مديرًا لتخطيط السياسة والحد من الأسلحة في مكتب وزير الدفاع خلال العامين الأخيرين لولاية جونسون، ١٩٦٧-١٩٦٩. وما إن بلغت الثلاثين، صرت جزءًا من كادر خبراء الأمن الوطني غير المتمرسين بالخبرة الذين جندهم للبنتاجون وزير الدفاع روبرت مكنمارا، المهندس الرئيسي للتورط الأمريكي في حرب فيتنام. لم أشعر مطلقًا بمثل هذا التوتر والضغط في أي موقع توليته طوال حياتي. فقد كانت أمريكا تمضي في طريقها لنشر أكثر من ٥٠٠ ألف من الجنود رجالاً ونساء في مسرح الحرب، بوفيات فاقت في النهاية ٥٠ ألفًا، وعددًا لا يحصى من الجرحى، وأمة مقسمة بصورة حادة بشأن تورطنا في جنوب شرق آسيا. كانت قلة من بيننا – نحن المدنيين- في البنتاجون من بين القلة في جهاز الأمن الوطني تطالب بوقف أمركة الحرب والبدء في المفاوضات. وبالكاد كان ذلك موقفًا للحمائم، ولكنه في المناخ الملتهب بين المعادين للشيوعية وللتهدئة في واشنطن، وجدنا أنفسنا عادة مستهدفين ومعرضين للمعاناة دائمًا.

وفي الوقت نفسه، استمر جونسون في زيادة تورط الولايات المتحدة عسكريًا، واضعًا كل مكانة الولايات المتحدة وقوتها تقريبًا في فيتنام، ولم يبق سوى القليل لأي شيء آخر. وحصّل كل فواتيره لدى الأصدقاء والحلفاء وقدم لهم كل أنواع المحاباة مقابل مساعدتهم له في فيتنام. كانت الولايات المتحدة تحمي الكثيرين منهم، وجاء وقت السداد، رغم أنه لم يسدِّد الكثير. كان الخوف متسلطًا على جونسون من أن يفقد الحرب، ولم يبق له سوى القليل من الوقت والقوة لشئون العالم الأخرى.

كانت فيتنام تتويجًا لعقود من التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها حول عالم المستعمرات السابق. فبمجرد حرمانهم من مستعمراتهم السابقة، لم يكن حلفاؤنا الأوروبيون يريدون دورًا بارزًا في العمليات العسكرية الكبيرة، أو لم يكونوا يريدون أي دور فيها. وفي الوقت نفسه، كان الحلفاء قد طفقوا ينفرون على نحو متزايد من المواجهات الخطيرة مع موسكو في أوروبا. واستحدث حلفاء أمريكا موقفًا معارضًا بحدة تجاه القوة الأمريكية- ففي الوقت الذي يعتبرونها فيه أمرًا مسلمًا ويعتمدون عليها، يشعرون بالقلق أيضًا من أنها قد توقعهم في المتاعب مع جارهم المتغطرس إلى الشرق، الاتحاد السوفيتي. وبحلول نهاية ولاية جونسون، كانت القوة الأمريكية تغرق في فيتنام.

وتمثلت عبقرية الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره هنري كسينجر، في ترك الضحية يغرق ببطء في حين يوجهون انتباه العالم صوب اتجاه آخر- للعرض الأشد إبهارًا واتسامًا بالطابع المسرحي للقوة الأمريكية على الإطلاق. فسواء عن قصد أم لا، أطالوا أمد حرب فيتنام، ربما بأمل النصر، ولكنهما لم يتوقعاه، وانصب محور تركيزهما الأساسي على استهلال الفترة التي كانت أكثر نشاطًا واتساعًا في رقعتها من الدبلوماسية كثيفة الاتصالات مرتفعة الرهانات في التاريخ الأمريكي. وفي مقابل هذا، دفع الرئيس والأمة ثمن فضيحة ووترجيت الجَيَشان الاجتماعي المحلي العميق.

لقد وصل أستاذا الإستراتيجية للبيت الأبيض بوجهة نظر تقول إن قوة الولايات المتحدة آخذة في الانخفاض، وإن الأمريكيين فقدو عزيمتهم على أن يظلوا قوة كبرى. وللتغلب على أوجه الضعف هذه، صمما مسرحًا للدبلوماسية، عرضًا لا يتوقف بأجراس وصفارات: وآمنا بأنة إذا أبهرت دبلوماسيتهما العالم ونجحت، لاستعادا قوة أمريكا المفقودة.

لا ريب في أن نيكسون وكسينجر حققا الكثير- ولا ريب في أنهما عرفا كيف يبالغان في إنجازهما غير العادي. فقد غاليا في الحديث عن الضعف الأمريكي وإرهاق الحرب ليجعلا صراعهما للتغلب عليهما يبدو عملاً بطوليًا فذًا. وهناك فضل آخر يرجع إليهما، هو أنهما عرفا أيضًا كيف يجعلان الانتصارات الدبلوماسية تشبه بطولات هرقل، رغم أن هذه البطولات تركت مشاكل أساسية بدون حل.

ومرة ثانية، فإنه يرجع إليهما أنهما كانا أستاذين في استخدام توليفة من المرايا والمخاوف بطريقة خلاقة، على الأقل خارج الهند الصينية. ولن نذكر سوى ثلاثة من أكبر انتصاراتهما: بدء العلاقات المثير مع الصين، ومحادثات الحد من الأسلحة واسعة النطاق والجريئة مع موسكو، والعمل الفذ لإبرام تسوية بين مصر وإسرائيل بعد انتصار إسرائيل في حرب يوم كيبور في ١٩٧٣. وقد أعطى الانفتاح على الصين لواشنطن وسيلة تأثير قوية على كل من موسكو والصين، ورسخت انعطافات نيكسون وكسينجر ومعاملاتهما في الشرق الأوسط المتقلب مكانة الولايات المتحدة باعتبارها المفاوض الوحيد للسلام المقبول من كل الأطراف في الإقليم.

والواقع، أن فريق نيكسون وكسينجر رسما بالتفصيل نوعًا جديدًا لقاعدة القوة الدولية للولايات المتحدة- قاعدة تضرب بجذورها في موقف أمريكا الفريد باعتبارها الأمة الوحيدة

التي يتعين على كل خصومها أن يعملوا معها. وأعطت هذه الإستراتيجية للولايات المتحدة هالة جديدة بأنه لا يمكن الاستغناء عنها، لكنها كانت بدورها نذيرًا بالهزيمة عندما تعلق الأمر بفيتنام في نهاية المطاف في ١٩٧٥. فقد تنبأ تقريبًا كل خبير في السياسة الخارجية (بمن فيهم هنري كسينجر بصفة خاصة) بأن سقوط سايجون سيطلق العنان لكارثة إستراتيجية بالنسبة إلى واشنطن، تعجل بسلسلة من الأحداث التي ستؤدي حتمًا إلى سقوط حلفاء أمريكا مثل أحجار الدومينو أمام الشيوعية السوفيتية، بفعل التداعي. لكن لم يرد أي بلد في آسيا أن يرى أمريكا مثبطة الهمة ومستنزفة؛ لأن آسيا كانت تدرك بوضوح محورية ولايات متحدة قوية بالنسبة لأمن المنطقة ومستقبلها الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن نيكسون وكسينجر تركا السياسة الخارجية الأمريكية على هيئة جيدة على نحو معقول، فإن جيمي كارتر لم ير الأمر بهذه الطريقة. ففي رأيه أن نيكسون بالغ في أهمية العلاقات السوفيتية الأمريكية وبخس أهمية الروابط بين الشمال والجنوب- العلاقات مع العالم النامي. وربما كان الأمر الأكثر بيانًا لذلك، هو أن كارتر كان يؤمن بأن نيكسون وكسينجر فشلا كلية في اللعب بأقوى ورقة لدى أمريكا وهي قوتها: قيمتها ودورها كنصير سبّاق لحقوق الإنسان.

بيد أنه رغم ذلك، كان لكارتر على الدوام عقلان يفكران له بشأن قوة أمريكا: زبجنيو برجنسكي الماكر الباتر إزاء السوفيت، وهو مستشاره للأمن القومي بولندي المولد، والآخر صاحب نهج المحامي المثالي سيروس فانس، وزير خارجيته. كان يختار رأي أحدهما، ثم الآخر، لكنه نادرًا ما دمج رأي الاثنين معًا في سياسة شاملة متماسكة. وترك الرجل الذي كان سيصبح الرئيس السابق الأكثر صراحة الجميع حيارى بشأن ما إذا كان سيمارس القوة الأمريكية وكيف.

لقد عملت مع فانس كمساعد لوزير الخارجية للشئون السياسية العسكرية، وكنت مسئولاً عن محادثات الحد من السلاح السوفيتية الأمريكية، ومبيعات الأسلحة التقليدية، وكل الأمور المتعلقة باستخدام القوة. ولم يهتز وفائي لفانس مطلقًا، لكن آرائي كانت أقرب لآراء برجنسكي. وفي وزارة الخارجية، ألقيت على عاتقي مسئولية تقليل مبيعات الأسلحة، على الرغم من حقيقة أنني كنت قد نشرت توًا مقالاً في مجلة *شئون خارجية* يقول إن زيادات مبيعات الأسلحة «أداة

كبرى» لسياسة الولايات المتحدة وقوتها. ووجدت نفسي عندئذ أضغط من أجل إبرام اتفاقيات للحد من الأسلحة مع موسكو، حتى وإن كنت أعتقد أن محادثات الحد من الأسلحة لا يمكن أن تحقق الكثير لأنه لا أحد من الجانبين كان مستعدًا لتقديم الكثير. وفضلت نشر قنبلة النيوترون المشهورة بسوء السمعة (تفجير نووي يمكن أن يدمر الحياة الإنسانية، لكنه يبقى على المباني سليمة)، ليس لأنني كنت أعتقد أنها ضرورية من الناحية العسكرية، ولكن لأن السوفيت كانوا قد نشروا توًا صواريخ جديدة وطفقوا يحاولون منع قيامنا بتحديث قدرات الناتو بأي طريقة. كنت أعتقد أنه لا يمكن السماح لموسكو بأن تعترض على هذا النحو على قراراتنا العسكرية. واستمرت هذه المفاوضات مع موسكو، وقل أخذ حلفائنا لكارتر مأخذ الجد شيئًا فشيئًا. وبحلول ١٩٨٠، انتهيت أنا نفسي إلى التصويت لصالح رونالد ريجان وتفضيله على كارتر.

كانت المعركة الأساسية في سنوات كارتر تدور بين أستاذ جامعة كولومبيا ومحامي وول ستريت. ورغم أن برجنسكي بزّ أتشيسون في مشاعره العاطفية المعادية للسوفيت، وأن فانس تجاوز إيمان كينان بقوة الاقناع، فإن برجنسكي وفانس وقفا بشأن معظم القضايا متباعدين لمدى أبعد من تباعد مساعدي ترومان. لكنهما تقاسما التزام كارتر بالنهوض بحقوق الإنسان، التي أصبحت محورًا لسياسة كارتر الخارجية. فقد نبعت هذه السياسة من إيمان فانس بأن نيكسون وكسينجر شردا جد بعيد عن القيم الأساسية الأمريكية، وأن مناوراتهما الدبلوماسية افتقرت إلى أي تماثل مع ثقل الموازنة الأخلاقي. كانت الشريحة العليا من فريق كارتر تعتقد جميعها أن رفع راية حقوق الإنسان عاليًا سيعيد قيادة أمريكا المعنوية والأخلاقية على الصعيد الدولي ويمنح واشنطن تأثيرًا متجددًا في كل مكان تقريبًا حيث يربط الناس أمريكا مرة ثانية بالأمل في حياة أفضل وأكثر ديمقراطية. ولكن في حين أعادت حملة حقوق الإنسان أوراق اعتماد أمريكا الأخلاقية والمعنوية، فإنها نزعت أيضًا إلى تقويض سعي كارتر لإبرام اتفاقيات مع القيادة السوفيتية، وأثارت قلق كثيرين من حلفاء أمريكا التقليديين، مثل إيران والسعودية، اللتين شعرت أنظمتهما الاستبدادية بأن رطانة كارتر سامية التفكير تهددها.

ومما زاد الوضع تعقيدًا، أن الانفصال بين فانس وبرجنسكي ضخمه أتباعهما في الإدارة بل فاقمته أيضًا الانحيازات الجديدة بشأن السياسة الخارجية في البلاد نفسها. فقد مضى

الديمقراطيون لمدى أبعد يسارًا في حين زاد الجمهوريون بعدًا نحو اليمين. كانت فيتنام هي التي أطلقت العنان لهذا التغيير، فقد عارض معظم الديمقراطيين بقوة سياسة فيتنام في سنوات جونسون ونيكسون، وساندها معظم الجمهوريين. ولكن في تحول محوري، هرب الديمقراطيون المحافظون الحانقون- الذين عرفوا لاحقًا باسم المحافظين الجدد- إلى حيث وجدوا رفقاء روحيين من أصحاب الخط المتشدد. وأضفت هذه الهجرة التجانس على الأحزاب السياسية التي كانت متضاربة من قبل وقللت التداخل الذي كان قد سمح بوجود درجة من المحازبة الثنائية. وضاق المجال السياسي للمناورة وللوصول لحلول وسط بصورة حادة، وولد عصر المحازبة الجديد ٧/٢٤.

والواقع أن الأرضية المشتركة لعصر كينان- أتشيسون اختفت، وأصبح الجانبان يتصادمان حينذاك بصورة حادة بشأن كل شيء. فقد اعتبر المحافظون السوفيت أقوى وأخطر منهم في أي وقت مضى. وطالب الليبراليون بمزيد من الحد من الأسلحة، في حين كانوا يشجبون مبالغات المحافظين. وضغط فانس من أجل الوصول لمزيد من الحلول الوسط المتبادلة مع موسكو. وصب برجنسكي، الذي لم يعارض التفاوض مع موسكو، جام غضبه على الحلول الوسط، لإيمانه بأن موسكو ستسلم لو أبدت واشنطن ثباتًا وإصرارًا أكبر، فإن فشل هذا ولم يتوصل الطرفان لاتفاق، فليكن الأمر كذلك.

كان كارتر يميل لأحدهما، ثم للآخر، وكان ميله في معظم الأحيان صوب فانس- حتى غزا السوفيت أفغانستان وأخذ الإيرانيون اثنين وخمسين أمريكيا رهائن في طهران. وغيرت هاتان اللطمتان كارتر من رجل استهل مجموعة من أكثر مجموعات مفاوضات الحد من الأسلحة طموحًا جرت في أي وقت مع موسكو، إلى رئيس لا يريد التفاوض مع موسكو إطلاقًا. كما أعلن مبدأ كارتر، الذي نص على أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي قوة بأن تسيطر على الخليج الفارسي.

ومع ذلك، فإن كارتر لم يستطع أن يقرر نوع القوة الذي ينبغي استخدامه في هذه الأوضاع. ففي أفغانستان، اتخذ موقفًا متشددًا، وكثف إمداد المتمردين الإسلاميين الذين يقاتلون السوفيت بالسلاح. ولكنه في إيران لم يتخذ إجراء عسكريًا ضد آسرى الرهائن الإيرانيين ولم يهدد بذلك،

إضافة إلى فشل جهوده لإغاثتهم. وبشر تأرجح كارتر لمدة أربع سنوات بين عدم ثقة برجنسكي في السوفيت وتأييد فانس الذي لا يهتز لمحادثات الحد من الأسلحة بالأسلوب الجديد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة- حيث يتأرجح الرؤساء من الخط المتشدد للخط الناعم، ومن الناعم إلى المتشدد، من التهديد إلى تقديم التنازلات والنكوص سريعًا وعلى نحو مندفع.

ومثلما شعر كينيدي أنه مُسير لاسترداد الأرض التي فقدت بسبب إحجام أيزنهاور في الشئون الدولية، دخل رونالد ريجان البيت الأبيض وهو مقتنع بأن تذبذب كارتر لم يؤد إلا إلى توسيع السوفيت لقوتهم العسكرية وتحدي المصالح الأمريكية مجابهة. وعلى الفور، أمر بزيادة جمة في إنفاق البنتاجون، تجاوزت ما خصصه لها كينيدي، وتصلب في كل مواقف الولايات المتحدة في المفاوضات مع السوفيت. كان ريجان يضع نفسه في موقف يجعله يقدم أقصى المطالب، وإذا رفض السوفيت هذه المطالب، بدا مستعدًا بالكامل للعيش بدون اتفاقيات السلاح برمتها. كان يعتقد أن الحرب الباردة كانت تصل لذروتها، وكان هدفه هو تعظيم قوة الولايات المتحدة لتحقيق أقصى الأهداف ضد موسكو، ولم يترك سوى القليل من الوقت أو الموارد لأي شيء آخر.

وكثف ريجان تعزيزاته العسكرية وأكدها بقذائف خطابية، مثلما حدث عندما أسمى القوة العظمى السوفيتية «إمبراطورية الشر». لقد كانت شرًا، لكن لم يحدث أبدًا أن قال أي رئيس الحق ولو على نفسه. إذ كان ذلك يدفع حلفاءنا الأوروبيين، سريعي الانزعاج دائمًا، إلى الاهتياج والقول بأن ريجان يمثل تهديدًا للسلام أكبر من تهديد السوفيت له. وظلت وحدة الحلفاء معلقة في الميزان إلى أن حسّن ريجان علاقاته مع موسكو في أواخر إدارته.

وقد دافع أنصار ريجان المؤرخين المخلصين ليصوروا الانهيار السوفيتي بعد تركه منصبه بأنه كان ثمرة لإستراتيجيته المتشددة: أي الإستراتيجية التي كثفت التسليح الأمريكي لدفع السوفيت لتكثيف الإنفاق على التسلح في اقتصاد ضعيف بما يدفع موسكو إلى الإفلاس الاقتصادي، وأخيرًا إلى الانهيار السياسي. لكن وزن الأدلة يبين أن السوفيت لم يحاولوا مجاراة الزيادات العسكرية لريجان، لأنهم لم يستطيعوا ذلك. فقد كان اقتصادهم يغرق بالفعل من جراء عقود من سوء الإدارة والفساد، وتسببت هزيمتهم في أفغانستان في تقويض نفوذهم. ومن ثم، فإن النظام السوفيتي تهرّأ أساسًا من الداخل، تمامًا مثلما تنبأ كينان بحدوثه.

لكن أنصار ريجان المخلصين يتجاهلون عادة النصف الآخر من إستراتيجيته، بمجرد أن أصبح انتصار أمريكا في الحرب الباردة جليًا. فقد عمل ريجان على إبرام اتفاقيات حد من الأسلحة أكثر تأثيرا مع نظيره السوفيتي، ميخائيل جورباتشوف. فقد نحّا الزعيمان كلاهما مستشاريهم المتشددين، والتقى جورباتشوف بريجان في موقع يزيد على منتصف الطريق. ولبخس قيمة هذا الموقف، كان كثيرون من مستشاري ريجان يفقدون رباطة جأشهم من جراء المودة المتبادلة بين الزعيمين.

ومع تكشف هذه الدراما السوفيتية الأمريكية التاريخية للعيان، ارتكب ريجان بعض الأخطاء الأخيرة في استخدامه للقوة الأمريكية في أماكن أخرى. فقد ركز انتباهه على تغلغل السوفيت في أمريكا الوسطى وتحرك سريعًا ضد حلفاء موسكو في نيكاراجوا والسلفادور. وأنفق ٤ مليارات دولار في السلفادور وحدها، على تقديم الدعم العسكري والاقتصادي خلال الحرب الأهلية، وشن برنامجًا عسكريًا سريًا ضخمًا لمحاربة حكومة الساندنيستا المتعاطفة مع الشيوعيين. وبعد أن حظر الكونجرس تقديم مزيد من المساعدات لمتمردي الكونترا في نيكاراجوا، اعتمد ريجان برنامجًا غريبًا وغير قانوني لإرسال الأسلحة للإيرانيين، الذين كانوا حلفاء للإرهابيين الذين يحتجزون رهائن أمريكيين في لبنان، مقابل أموال تدفع نقدًا، حولها ريجان بعد ذلك للكونترا في نيكاراجوا. كان فريق ريجان مصرًّا على محاربة الشيوعية- حتى على حساب بيع الأسلحة لبلد، هو إيران، مرتبط بالإرهاب وبذلك أرسى سابقة خطيرة لتبادل الأسلحة مقابل الرهائن. وفي خطوة خاطئة أخرى سابقة في ١٩٨٢، أرسل ريجان فرقة صغيرة من المارينز إلى لبنان. وبعد ذلك بأكثر من عام، قاد إرهابيون انتحاريون في ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣، شاحنة محملة بالمتفجرات لترتطم بثكنات المارينز في بيروت، وتقتل ٢٤١ جنديًا. وفجأة لم يعد الرئيس يعتبر أن ما يتم في لبنان عملية لحفظ السلام، بل حربًا أهلية، وأراد أن يهرب منها سريعًا. وبعد ذلك بأربعة أشهر، وبدون أي جهد جديد جاد لاصطياد القتلة أو إنزال العقاب بهم، وبعد أن كان يعتبر لبنان حيوية للمصالح الأمريكية، أعاد نشر المارينز الباقين. لم يدرك ريجان وفريقه أن لبنان كان يمثل أول لطمة إرهابية في عصر جديد- وتركوا الإرهابيين يفلتون بفعلتهم.

بيد أنه قام بالعمل الصحيح والحاسم بعد ذلك، في ١٩٨٦، عندما شن ضربة جوية مباشرة على رجل ليبيا القوي معمر القذافي. وكان ذلك انتقامًا لهجوم إرهابي رعاه الليبيون على جنود الولايات المتحدة في برلين. ونجا القذافي، لكن ابنته قتلت. ويحتمل أن هذه التذكرة بالقوة الأمريكية ربما تكون قد أسهمت في قرار القذافي أخيرًا بتغيير سياسته بصورة جذرية.

وبنظرة للوراء، نستطيع أن نرى أن ريجان بدأ على غرار كينيدي نوعًا ما: طنطنة صخّابة وتكثيف للإنفاق العسكري لدحر تفوق سوفيتي مفترض، أعقبتها ردود أفعال سلبية من كل أنحاء العالم، ليليها هجوم دبلوماسي. ربما أسّس الأول للأخير، لكن ذلك أمر متروك للمؤرخين ليقرروه. لكن ينبغي عدم السخرية من احتمال أن ريجان كان يدرك ما كان يفعله. لقد أجريت معه حوارات عدة مرات لمجلة *النيويورك تايمز*، وأقنعني بأنه كان يدرك أن خشونته كفلت له القوة اللازمة للوصول لحلول وسط. أو مثلما صور لي جيمس بيكر المسألة بقوله: «لقد كان الرئيس بمثابة طالب في كلية أيوريكا يحصل في شهادته على الدرجة الثالثة الممتازة، لكنني لم أر مطلقًا مساومًا أفضل منه».

وقد بدأ جورج دبليو بوش من حيث توقف ريجان- وتفوق عليه بخطة مدروسة جدًا لممارسة قوة أمريكا الدبلوماسية المكتشفة أخيرًا لإنهاء الحرب الباردة بسلام. وكان أداؤه هو وفريقه رائعًا. فمع حفاظ القادة السوفيت على إمبراطورية وبلد بشق الأنفس، بدا أن لدى الولايات المتحدة القوة اللازمة لإملاء شروط الهزيمة. لكن لو كان بوش قد حاول القيام بذلك، لبالغ بصورة سيئة في تأكيد قدراته. وبدلاً من ذلك، سعى إلى تشكيل شروط السلام. ورتب بصفة خاصة لانسحاب القوات السوفيتية من قلب أوروبا- بدون أن يجعل ميخائيل جورباتشوف عديم القوة. ولو كان بوش قد حاول أن يفلس بنك التفاوض وجعل جورباتشوف يدفع ثمنًا غاليًا، لكان من المؤكد تقريبًا أن يقاوم الزعيم السوفيتي الأخير.

وقد سخّر بوش وجيمس بيكر وزير خارجيته، وبرنت سكاوكروفت مستشاره للأمن القومي، قوتهم الدبلوماسية لكي يتم تجميع الأسلحة النووية التي كانت مخزونة من قبل في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي، في الأرض الروسية. كما عملوا مع السوفيت على إجراء انتخابات

في نيكاراجوا، أدت إلى هزيمة حلفاء السوفيت هناك، الساندنيستا. وبدأوا عملية واعدة، وإن كانت قصيرة الأجل، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، شملت تقريبًا كل الأطراف في المنطقة، وكذلك أطرافًا خارجية مهمة. لقد أدرك بوش وبيكر وسكوكروفت أن الولايات المتحدة لديها القوة، ليس للإملاء، وإنما لجعل الأشياء تحدث من خلال الدبلوماسية.

وظهر إيمانهم بتحقيق أهداف الولايات المتحدة عن طريق الحدّ من تلك الأهداف في أشد صوره أناقة في تناولهم لحرب الخليج الأولى. فلطرد جيش صدام حسين من الكويت، تأنوا في عملهم، وحدّوا من أهدافهم للحصول على مباركة من مجلس أمن الأمم المتحدة وتجميع ائتلاف مثير للإعجاب على حد سواء. وكان قرارهم مثيرًا للجدل آنذاك، مثلما هو حاليًا. وسواء كانت دعوتهم خطأً أو صوابًا، فقد أبقوا على تحالفهم الواسع متماسكًا، بما في ذلك العرب، ورسخوا مكانة الولايات المتحدة كقوة دبلوماسية وصانع سلام لا يمكن الاستغناء عنه على النطاق العالمي.

وكان نجاح فريق بوش أقل في فهم وتناول قضايا الدول الفاشلة أو الآخذة في الفشل مثل يوغوسلافيا السابقة والصومال. فلم يروا أن لأمريكا مصلحة واضحة المعالم في هذين البلدين. ولم تثر قلقهم التقارير الواردة عن معاناة البشر الواسعة، والصور التي تفطر القلوب للاجئين والفقر، ولا اكتساب سمعة عن عدم الاهتمام. كما لم يدركوا أن هذه الحروب الأهلية البغيضة، يمكن أن تصبح ساحة تفريخ للإرهابيين. وأدرك برنت سكاوكروفت مستشار بوش للأمن القومي، أنهم يدلفون لعصر من التحديات الجديدة ودعا لإقامة «نظام عالمي جديد». لكن الفكرة لم تثمر شيئًا. وكان أداء فريق بوش أفضل في تنويم مشاكل العالم القديمة بدلاً من إثارة مشاكل جديدة. واستوعبوا الطريقة التي تتعين بها ممارسة القوة في عالم أكثر تعقيدًا، لكنهم لم يتوصلوا لفهم المشاكل الجديدة التي كان العالم يواجهها.

وتجاهل بيل كلينتون كثيرًا من مساعي الدبلوماسية حتى أواخر ولايته. وقد جاء لقائي الأول مع كلينتون عندما كان حاكمًا لأركنسو وكنت محرر الصفحة المواجهة لصفحة الافتتاحيات في *التايمز*. هاتفته تليفونيًا لمناقشة موضوع عن البنية التحتية، وأذهلني بمعرفته وتحليله. وبعد نحو ساعة، قاطعته في النهاية قائلا: «إذن، هل ستعد الموضوع من أجلي؟» فرد: «نعم، لكن ماذا تريد مني أن أقوله؟».

كان كلينتون يستطيع أن يبهر أي زعيم عالمي بمعلوماته وقوة تعبيره. لكنه نادرًا ما بدا مرتاحًا وهو يمارس القوة سواء في الداخل أو الخارج. ربما كان يعتقد أنه مع نهاية الحرب الباردة وبعد أن أصبحت أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة، فإنه يستطيع أن يهرب من لعبة التاريخ القبيحة الخاصة بسياسات القوة. ويبدو أن آلة التفاؤل قد نثرت سحرًا وبهاء على الملعب الرياضي: فقد بدا الإنترنت مؤهلاً لإطلاق العنان لكميات غير مسبوقة من المعلومات التي ستجعل الناس في كل مكان يحققون الحرية في نهاية المطاف، بل الثروة في الخاتمة. بدا أن العولمة جاهزة لضمان الديمقراطية، والسلام، والازدهار للجميع. وبالتالي، ركز كلينتون على القضايا المحلية لجعل الاقتصاد الأمريكي والمجتمع الأمريكي في صدارة أولوياته. وقد قال شعار حملته الانتخابية كل ذلك: «إنه الاقتصاد، أيها الأغبياء!». وأخضع السياسة الخارجية للسياسة الداخلية، والقوة العسكرية للقوة الاقتصادية، ومن ثم تتراجع من مكانها المبرّز خلال الحرب الباردة إلى مقعد خلفي، بغرض فهم الآخرين، والإقناع الودي، ونشر القيم والثقافة الأمريكيتين، وتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة. وبدا أن التهديدات المنذرة بكارثة للأمن القومي قد ذهبت مع الريح. ولم يبد ضروريًا وضع إستراتيجية شاملة لقوة الولايات المتحدة. ومع نشوب المشاكل، كان كلينتون يستطيع ببساطة إعداد الوجبة المطلوبة من القوة الأمريكية، حسب الطلب.

ولو كان هناك أي نمط متسق لجهود كلينتون، فهو أنه تفادى الطلقات الدولية وأبقى تركيزه منصبًا على كل من الاقتصاد العالمي والأمريكي على حد سواء. وفي متابعة لسياسة بوش، وقع في ١٩٩٢ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، التي زادت التجارة بين الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا. كما رفع التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ إلى مستوى القمة. وفي ١٩٩٥، انضمت الولايات المتحدة لمنظمة التجارة العالمية، التي ترمي إلى تقليل الحواجز التجارية وحل المنازعات التجارية بين معظم الدول في العالم. وكلفت كل من النافتا ومنظمة التجارة العالمية كلينتون ثمنًا باهظًا بين أنصاره الديمقراطيين الذين حاجوا بأنه يضع العمال الأمريكيين في وضع غير موات ويقوض قدرة أمريكا على المنافسة في اندفاعه نحو العالم المعولم الجديد. وقد ضغط لتوسيع التجارة مع الصين وآسيا الصاعدة بصفة عامة. وشيد قوة اقتصادية مذهلة، لكنه لم يستخدمها أبدًا لأغراض إستراتيجية.

وفيما يتعلق بالتعامل مع الدولة الفاشلة أو الآخذة في الفشل، كان كلينتون نموذجًا لارتباك كارتر وعدم اتساقه. فقد هاجم بوش بعنف لعدم مبالاته بالفظائع الإنسانية في الصومال والبوسنة، فقط ليتبع خطاه بالاندفاع نحو تفادي التدخل العسكري. والواقع أنه بدأ يضغط من أجل تخفيض قوات الولايات المتحدة في الصومال وشدد النكير على الأمم المتحدة لكي تتولى المسئولية هناك. لكن حينذاك، وبعد عدة نكسات عسكرية، أضاف قوات أمريكية خاصة للمزيج الموجود هناك ووسع مهمتهما وقد تم تضليله لتشمل اصطياد وقتل قادة الحرب الصوماليين. وعندئذ، وبعد أن تعرضت بعض القوات الخاصة لكمائن، سحب القوات الأمريكية بأسرها.

وبعد ثلاث سنوات من المبررات لعدم فعل أي شيء بالنسبة لعمليات الإبادة التي ارتكبها الصرب في البوسنة، اتخذ كلينتون في النهاية إجراءً عسكريًا ودبلوماسيًا فعّالاً. ربما كان استخدام القوة المحدود والبتار والدبلوماسية اللامعة لريتشارد هولبروك أكبر لحظات الفخار في السياسة الخارجية لكلينتون. ودعمت معالجة الرئيس اللاحقة للحرب الأهلية في كوسوفو الإحساس بأنه يعطي الأولوية لمشاكل الدول الفاشلة في العصر الحديث. ثم جاء فشله في أن يعمل على وقف الإبادة في رواندا، وتلك هي الوصمة التي يتعذر محوها في سجل كلينتون في السياسة الخارجية.

كما لم يلق كلينتون بثقله لمحاربة الدول المارقة والإرهاب. لقد قال إن صدام كان يخطط لقتل الرئيس السابق بوش، ثم ضرب بغداد بإحساس من الواجب بعدد قليل من صواريخ كروز لمدة يوم. وفي ١٩٩٨، قصف العراق بالقنابل لمدة أربعة أيام بعد أن اعترض صدام عمل مفتشي الأمم المتحدة. ولا ريب في أن هذه الأعمال قد تركت صدام – وميلوسوفيتش أيضًا – مقتنعين بأن كلينتون عاجز عن أن يكون جادًا بشأن استخدام القوة الحقيقية. وعندما حاول الإرهابيون تفجير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣، وضربوا لاحقًا السفارات الأمريكية في إفريقيا، لم يفعل شيئًا على الإطلاق لمدة خمس سنوات، حتى في ١٩٩٨، عندما أمر بشن هجوم صغير بصواريخ كروز ضد أفغانستان والسودان. وأظهرت هذه الإجراءات الشاذة والمفتتة والضعيفة أن كلينتون ليس لديه أي فهم لطبيعة التهديد الإرهابي العالمي ومدى ضخامته، ناهيك عما يتعين عمله إزاءه.

بيد أن كلينتون لم يتردد في اغتنام الفرص السانحة لحل المنازعات. فقد سمح على نحو

حكيم للإسرائيليين والفلسطينيين بأن يتفاوضوا بصورة مباشرة وسرًا في أوسلو، ثم لعب دور المضيف الناجح لتوقيع الاتفاقات المبرمة بينهم في مرجة البيت الأبيض. وانقض على الوضع في هايتي في ١٩٩٤، بما يكفي لاستعادة النظام الدستوري هناك، ولكن ليس لحل المشاكل الأكبر والأهم. وفي ١٩٩٨، لعب دور صانع السلام الناجح في أيرلندا الشمالية.

ولكنه بعد ذلك، وفي أيام محاق رئاسته، اضطلع على نحو غريب بأكثر المفاوضات بعدًا في مدى تأثيرها مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك مع الكوريين الشماليين. كان ذلك غريبًا لأنه لم يكن قد تبقى له سوى أسابيع على انتهاء ولايته ومن ثم لم يكن يستطيع تسخير القوة الأمريكية لإبرام اتفاقيات، ناهيك عن القوة لإلزام سلفه بها.

وترك كلينتون منصبه وهو محبوب أكثر منه مهاب الجانب: والواقع، أنه لم يكن مهاب الجانب على الإطلاق. ربما كان الاستثناء الوحيد هو بلغراد، التي تلقت العقاب العسكري الذي تستحقه تمامًا بسبب البوسنة وكوسوفو على حد سواء. لا ريب في أن الناس في شرقي أوروبا كانوا معجبين به لوضعهم تحت حماية الناتو. وبصفة عامة، فقد أحب الزعماء والناس في شتى أنحاء العالم كلينتون وأمريكا كلينتون، لكنهم نادرًا ما فعلوا ما كان يريده أو يطلبه. إن المشاعر الإيجابية- وكذلك الاقتصاد الأمريكي القوي- لا يترجمان مطلقًا لقوة إستراتيجية.

وإذا كان كلينتون قد آمن بأن الألفية الجديدة تعني أن الولايات المتحدة تستطيع التخلص من سياسات القوة، فإن الرئيس جورج دبليو بوش كان يعتقد أنها تعني أن الولايات المتحدة يمكنها أن تهيمن على سياسات القوة. كان الأول يأمل في ألا يضطر للقتال، وكان الأخير يؤمن بأنه يستطيع حينذاك أن يقاتل ويفوز. وفي حين اعتقد كلينتون أنه يتعين عليه التركيز على الأبعاد الاقتصادية في الشئون الدولية وتفادي القوة بقدر الإمكان، فإن بوش سرعان ما خلص إلى أن التهديد بالحرب وشنها يمثلان استجابة لكل صلوات أمريكا طلبًا للأمن. كان كلينتون مدركًا أنه يستهل عصرًا جديدًا من القوة غير المتسمة بالقسر. وظن بوش أنه مع اختفاء الاتحاد السوفيتي وبقاء أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة أصبح هو المستفيد من العصر الذهبي الجديد للقوة العسكرية الأمريكية.

لقد آمن بوش وكوندوليزا رايس مستشارته للأمن القومي أولاً ووزيرة خارجيته بعد ذلك، بأن أكبر أخطاء كلينتون تمثلت في تركيز القوة الأمريكية على قضايا ليس لها شأن يذكر مثل البوسنة والصومال وكوسوفو، في حين تغاضى عن التهديدات الجديدة الناشئة عن قوى كبرى صاعدة مثل بكين وموسكو. وفي تفكير إدارة بوش، كانت هذه القوى الكبرى هي الوحيدة التي تستطيع إلحاق الضرر بالولايات المتحدة، لكن الفريق كان يضيف دائمًا صدام حسين بقدر كبير، في جلساته الخاصة. وكان ينتظر الوقت المناسب للكشف عن هذا السر الصغير.

لكن الفريق نحى جانبًا هذه النظرية المدروسة جيدًا والغريبة عن توازن القوى بين القوى الكبرى، عندما نفذ إرهابيو القاعدة ضربتهم في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، أصبح ينبغي إخضاع كل القوى «لمحاربة الإرهاب». وبدعم هائل على النطاق العالمي، أمر بوش القوات الأمريكية في أفغانستان بإزالة القاعدة والإطاحة بمضيفها طالبان في كابول. وقبل اكتمال هذه المهمة ربط ١١ سبتمبر بالعراق، بدون أي أدلة تقريبًا، مصرًّا على أن صدام كان قريبًا من التوصل للقدرة على صنع الأسلحة النووية، وهاجم العراق. وسرعان ما أطاحت القوات الأمريكية بطالبان وصدام، ثم وجدت نفسها واقعة في شراك حركات عصيان مستمرة لم تكن متأهبة لها.

كان بوش قد حذر العراق، إلى جانب إيران وكوريا الشمالية في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في ٢٠٠٢ عن «محور الشر». كانت جميعها دولاً مارقة عقدت عزمها على تطوير أسلحة نووية وعلى مساعدة الإرهابيين، وكان يتعين على واشنطن أن توقفها كما أكد. ولكن حتى بعد أن غزا العراق، واصل بوش تهديده لطهران وبيونج يانج، لكن الورطة التي وقع فيها في العراق أضاعت قوة تهديداته. وواصلت إيران وكوريا الشمالية برنامجهما النووي، وعدّل بوش لاحقًا خطه - وقد تم تجاهل تهديداته- ليقول إن الدبلوماسية ينبغي إعطاؤها الفرصة لحلّ هذه المشاكل وإن الدبلوماسية تستغرق وقتًا. لم يسحب تهديداته مطلقًا من على المائدة، لكن الأمريكيين وغيرهم بدوا أكثر قلقًا تجاهها من الإيرانيين أو الكوريين الشماليين.

كما لم يتنصل بوش مطلقًا من مبدأ البنتاجون المعلن القائل بأن الولايات المتحدة أعدت نفسها للقيام بعمل عسكري استباقي ضد أي دولة تراها تهديدًا جادًا لها. وقد أثار إعلان

هذا المبدأ في ٢٠٠٢ عاصفة من الحرائق. ولم يكن سبب قلق الكثير في الداخل والخارج هو أن الولايات المتحدة لديها مثل هذه القدرة وهذا المبدأ، ولكن أن إدارة بوش اختارت إعلان ذلك على الملأ- بكل ما ينطوي ذلك عليه من أوجه غموض مخادعة وتهديدات تلقى في وجوه الآخرين مباشرة. فقد بدأت الهجمات الاستباقية بدون توافر دليل راسخ على وجود تهديد وشيك للأمن القومي الأمريكي، مثل حرب وقائية، حيثما وعندما تشعر واشنطن بالتهديد. وبعث مبدأ العمل الاستباقي برسالة عن القصد، وحدد خطاب «محور الشر» أهداف هذه الرسالة.

وحتى السنة الأخيرة من ولاية بوش أو ما إلى ذلك، كان يؤكد سلطاته الواسعة كقائد أعلى للقوات المسلحة ومارس سيطرة كاملة تقريبًا على الكونجرس من خلال الأغلبية الجمهورية الطيّعة. لم يكن أحد في أمريكا بقادر على ردع بوش عن إدارة السياسة الخارجية الأمريكية كما يهوى، ولم يفعل أحد ذلك.

لقد فشل بوش وكلينتون لأسباب متعارضة تقريبًا. فقد كان كلينتون محبوبًا ولكنه لم يكن مرهوب الجانب، لكنه ليس محبوبًا لدى الآخرين بالقدر الكافي لتنفيذ أوامره. وكان بوش مرهوب الجانب لكنه غير محبوب، لكنه لم يكن مرهوب الجانب بالقدر الكافي ليخضع له الآخرون. بيد أنه لم يكن الجانب الذي يقف فيه كلينتون ولا الجانب الذي يقف فيه بوش ليتخلى عن معتقداته الأساسية عن القوة. وعزفت الفرق الموسيقية المتضاربة- خلال انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية.

وكان الصراع بين باراك أوباما الديمقراطي وجون ماكين الجمهوري يغلف النكهة، وليس الجوهر الدقيق، للأعوام الخمسين السابقة من المجادلات المحلية حول السياسة الخارجية الأمريكية ومعنى الثورة الأمريكية. وعلى المستوى العام، عكست خلافاتهما الصراع الراسخ بين الديمقراطيين الذين يدافعون عن القوة الناعمة، والجمهوريين الذين نادوا بالقوة الصلبة. وعلى المستوى العام، لم تتمثل النتيجة لا في التوضيح ولا في التنوير. ولكن فيما وراء الستار، ربما كان يتطور شيء ما يحتمل أن يكون مفيدًا لسياسة الولايات المتحدة، تبادل للرأي أكثر حذقًا ومهارة، وفق خطوط أتشيسون وكينان على نحو أكبر.

وكما حدث عادة في الماضي، لم يدر الصراع الحقيقي بين الديمقراطيين الليبراليين دعاة الخط الناعم وبين المحافظين الجمهوريين أصحاب الخط المتشدد، بل كان بين المعسكر الذي

يجمع ما بين الليبراليين والمعتدلين الذين ينتسبون في نواح عديدة إلى البروفسور جوزيف ناي من جامعة هارفرد (الذي خدم في إدارتي كارتر وكلينتون) والمعسكر الذي يجمع ما بين المحافظين والمحافظين الجدد الذين ينتسبون إلى تشارلس كراوتهامر، صاحب العمود الصحفي في *الواشنطن بوست* الفائز بجائزة بوليتزر الذي هزّ محافظي القمة بذكائه الحاد. وقد بدأ كلاهما بفرضية صحيحة تقول إن الولايات المتحدة تحتل حينذاك قمة جبل السلطة بمفردها، وإنها روما العصر الحاضر، ثم تباعدت بينهما السبل وتفرقت.

لقد بدأ ناي جولته الأخيرة من النقاش الجاري بكتابه الصادر في ٢٠٠٤ بعنوان *القوة الناعمة*. كان ناي معتدلاً وبراجماتيًا مشهورًا، ولكن من المثير للاهتمام أنه أخذ على نحو لا يمكن تفسيره موقفًا في كتابه يندرج بوضوح ضمن التقاليد الليبرالية. وأكد أن هناك ثلاثة طرق لتحصل على ما تريد من الآخرين: «أحدها هو تهديدهم بالعِصِي؛ والثاني بأن تدفع لهم بتقديم الجزر، والثالث هو أن تقنعهم أو تستميلهم، حتى يريدوا ما *تريده*. فإذا أمكنك جذب الآخرين، حتى يريدوا ما *تريده*، فإن ذلك يكلف أقل كثيرًا مما تكلفه العِصِي والجزر». وحاج بأن القوة الناعمة «ليست هي القسر ولا المال» ولا الجزر ولا العِصِي، وهو ما *قصره* على القوة الخشنة. وبدلاً من ذلك، فإنها تهدف إلى «توليد التعاون»: عن طريق «الجذب نحو قيم مشتركة، والعدالة والواجب المتمثلين في تحقيق تلك القيم».

وفي مراحل مختلفة، صاغ ناي *تفكيره* على النحو التالي: القوة الناعمة «هي استمالة الناس بدلاً من إكراههم». وأخيرًا، فإن «القوة الناعمة تقوم على القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين». وعندئذ «تكون المصداقية والمشروعية هما كل ما يتعلق بالقوة الناعمة».

ومع تطور فكر ناي، أضاف الاقتصاد إلى جعبة القوة الناعمة، سواء مورست باعتبارها جزرًا أو عِصِيًا. أي أنه بعبارة أخرى، أدخل القسر الاقتصادي من الباب الخلفي، لكنه استمر يدعوها فتنة جاذبة. ثم أضاف اللمسة الأخيرة للقوة الناعمة- القوة العسكرية. «إن البراعة والكفاءة العسكريتين يمكنهما أحيانًا خلق قوة ناعمة. فقد استثمر حكام دكتاتوريون مثل هتلر وستالين أسطورة عدم القابلية للقهر والحتمية لبناء هيكل من التوقعات وجذب الآخرين لقضيتهما. ومثلما قال أسامة بن لادن: إن الناس ينجذبون إلى حصان قوي بأكثر مما ينجذبون إلى حصان ضعيف».

وتبدو القوة الناعمة حاليًا، وكأنها تعني كل شيء تقريبًا. فهي تنطوي على البراعة العسكرية (والتي يفترض تجليها في عمل عسكري) وكل أنواع المعاملات الاقتصادية التي تتضمن منح الأموال أو حجبها بغرض القسر، وكذلك البدائل القديمة- القيادة، والإقناع، والقيم، واحترام المؤسسات والقانون الدوليين. ربما يعاني أنصار القوة الناعمة مشاكل في التوصل إلى أمثلة لا تقوم على القسر لجعل الأمم الأخرى تفعل ما لا تود أن تفعله. وعلى أية حال، فإن ما قدمه ناي وآخرون في النهاية كان أكثر واقعية وأقرب إلى مواقف المعتدلين مما كانوا قد بدأوا به.

وفي فترة أحدث، شكّل ناي فريقًا مع المحافظ ريتشارد أرميتاج واشتركا في تأليف «القوة الذكية»، وهو تقرير نشره مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة. بالطبع إن القوة الذكية ليست هي القوة الخشنة ولا الناعمة، لكن توليفة من النوعين. لكن مفهومهما هو في حقيقته جمع ميكانيكي وليس مزجًا عبقريًا بين الفكرتين، وهو يميل بوضوح إلى جانب القوة الناعمة. لقد كتب ناي وأرميتاج يقولان: إن «المشروعية محورية بالنسبة للقوة الناعمة»، ثم يضيفان: «والمشروعية تستطيع أيضًا أن تقلل المعارضة- والتكاليف- الناجمة عن استخدام القوة الخشنة عندما يتطلب الأمر ذلك. إذ يمكن لمناشدة ما لدى الآخرين من قيم ومصالح وتفضيلات، في ظل ظروف معينة، أن تحل محل الجزر والعِصِي».

إن ناي وأرميتاج ليسا بالدقة من الليبراليين الذين تنتفض سيقانهم ويتحلقون حول أوراق اعتماد السياسة الخارجية. إنهما براجماتيان وواقعيان، مهما كانت صيغتهما الجديدة عن القوة غير مصقولة. لكن تشارلس كراوتهامر وكثيرين من المحافظين كانوا ميّالين للسخرية من أي شخص يختلف معهم ولو بصورة طفيفة. إن ذلك لا يرتقي بالمناقشة العامة، لكنه يكفل لهم ميزة ما.

بالطبع إن كراوتهامر لم يكتب مطلقًا كتابًا بعنوان *القوة الخشنة*، لكنه لا يجد حرجًا في تجنيد القوة العسكرية والتهديدات العسكرية وإرادة القوة الوطنية ليرى من خلال التحديات نهاية ظافرة، أو في أن يعارض المساومة مع أي شخص يراه شيطانًا. وقد حاج بأن أمريكا كانت «القوة المهيمنة في العالم» ومن ثم فقد كانت «في وضع يمكنها من إعادة تشكيل الأعراف، وتغيير التوقعات وخلق حقائق جديدة. كيف؟ بإظهار الإرادة التي لا تعرف الاعتذار ولا التغيير». وأسمى

الذين دعوا إلى دبلوماسية متعددة الأطراف «طوباويين لا رجاء فيهم». لقد كانت الولايات المتحدة على حق ولها الحق في العمل من جانب واحد.

وفي حالة إن غابت الفكرة عن أي شخص، كان يؤكد ما يلي: «إن أي استقرار ننعم به حاليًا [في العالم] يرجع للقوة الساحقة للولايات المتحدة وتهديدها الرادع». ولإظهار إعجابه بتلك القوة كتب يقول: «إن معظم الأمريكيين لا يعرفون حتى أن قواتنا الخاصة تستطيع أن تمتطي ظهر حصان، وأن تُركّب ليزر على دبابة وتراها وهي تدمرها قاذفة قنابل آتية من ميسوري... إن القوة والعزم اللذين أبدتهما أمريكا في أفغانستان قد أدهشا العالم بصورة عميقة حقًا. ولاحظ أن آخرين، مثل اليمن، سيسلكون سلوكًا حسنًا من الآن فصاعدًا، ولن يأتي كبحهم لجماح أنفسهم «من حب أمريكا، وإنما يأتي من خوف عميق واحترام تكشف أخيرا». فإن لم يساير حلفاء أمريكا الأوروبيون ذلك، فإنه ينبذهم. «سندعهم يمسكون معاطفنا، لكنهم لن يغلّوا أيدينا».

وفيما يتعلق بالتعامل مع طغاة مثل صدام الذين كانوا يطورون أسلحة نووية، فإنه يعارض الدبلوماسية بثبات، خشية من ألا يسفر ذلك سوى عن اتفاقيات لا قيمة لها وعن خداع. وعند كراوتهامر، فإن المسار الآمن الوحيد للعمل هو تغيير نظام الحكم أو الإطاحة بالزعماء الأشرار. كانت رسالة كراوتهامر لصدام، وللإيرانيين، وللكوريين الشماليين واضحة لا لبس فيها «لن يُنزع سلاحكم فقط، بل ستتم الإطاحة بعروشكم». لم يكن لديه إيمان كبير، إن كان لديه شيء منه أصلاً، بما أسماه «الردع التقليدي»- فالعمل العسكري وحده هو الذي يبشر بالأمان. وبالنسبة لتحرك أمريكا بمفردها، قلل كراوتهامر من المخاوف التي يثيرها ذلك: «إن العمل الجديد من جانب واحد يحدد مصالح أمريكا فيما يجاوز كثيرًا الدفاع عن النفس الضيق. وهو يحدد بصفة خاصة مصلحتين أساسيتين، كلتيهما عالميتين: مدّ نطاق السلام بالحفاظ على الديمقراطية والإبقاء على السلام عن طريق العمل كعنصر موازنة للملاذ الأخير. والبلدان الأخرى «ستتعاون معنا»، أولاً بدافع مصالحها الخاصة، وثانيًا بدافع الحاجة والرغبة في الاستفادة من العلاقات مع القوة العظمى العالمية. والمشاعر الحارة وغير الواضحة تأتي ثالثًا بعد مسافة كبيرة».

وهناك فكرة أخيرة عن ناي وكراوتهامر- وهي المفارقة الأخيرة في الواقع- يجب ألا تغيب عن الأنظار. فقد أيّد كلاهما معظم تدخلات الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين. والواقع

أن كراوتهامر فعل ذلك عددًا من المرات أقل مما فعله ناي لأنه عارض التدخلات الإنسانية في البوسنة والصومال. وفي حين يتعارك خبراء السياسة الخارجية عادة مع بعضهم البعض بشأن السياسة، فقد نزعا إلى السير خلف الرؤساء للحرب.

وقد اتفق اليسار واليمين معًا في مجال آخر أيضًا في الأزمنة الحديثة- في مجال النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية: وهو ما أصبح حاليًا مرادفًا للفضيلة والأخلاق. وتقليديًا، كان الليبراليون يحتلون المنزلة الأعلى، لكن بدءًا بريجان في أواخر الثمانينيات، بدأ المحافظون أيضًا يحلقون تحت هذه الشارة. فقد انضم إليهما بحماس كثيرون من المحافظين الجدد خلال سنوات كلينتون. لذلك شهد القرن العشرون مقالات مثل تلك التي كتبها الليبرالي ايفو دالدر والمحافظ الجديد روبرت كاجان، التي أعلنت الحاجة إلى تحالف من الديمقراطيات (بيرو، كوريا الجنوبية، أمريكا، جنوب إفريقيا كقلة على سبيل المثال) لإعلاء القيم والمصالح الديمقراطية. وأخيرًا اكتشف المعادون للواقعية من كل الألوان موطنًا مشتركًا لهم.

لا يزال معسكرا هاملتون وجفرسون، إلى جانب نسلهما من دعاة القوة الناعمة والخشنة أحياء وفي حالة جيدة دون أن يمسهم سوء. إنهم محترفون أذكياء حَسنو الاطلاع وموهوبون، ومحاربون مدربون. كما يواصلون تمثيل نبضي أحشاء السياسة الخارجية الأمريكية- قوة الحب وحب القوة، الناعمة والخشنة. إن الأمريكيين لا يريدون قوتهم نيئة، إذ يتعين أن تكون كالطعام السوتيه المزوج في أفضل القضايا. لكن الأمريكيين يحبون الإحساس بأن بلدهم قوي، وأن قادتهم سيتفقون في تحويل العالم إلى مكان أفضل وأكثر أمانًا.

لم ينل أي من الفريقين قوته بطريقة مباشرة. وطالما استمر هذان التقليدان، بكل مثالبهما، يسيطران على المناقشة العامة، فإن قوة أمريكا العالمية الضخمة ستظل مقيدة وعرجاء. لكن هناك بعض الضوء في هذا النفق.

لقد أضعفت إدارة كلينتون، رغم نجاحاتها العارضة، مدرسة جفرسون للقوة الناعمة بدرجة كبيرة. وأضعفت ولاية جورج دبليو بوش على نحو شامل الثقة في كتيبة هاملتون للقوة الخشنة. ورغم أنهم كانوا يعدون بمستقبل أفضل للمناقشة، فإن الواقعيين من تشكيلة ترومان-

أتشيسون، مثل السيناتورين جوزيف بايدن، وسام نان والواقعيين الجمهوريين مثل كسينجر وبيكر وسكوكروفت يحظون بفرصة أكثر عدلاً للاستماع إليهم مرة ثانية. وما يجمع هؤلاء الواقعيين أكبر مما يجمع بين الليبراليين والمحافظين في حزبيهما الخاصين. وستستفيد السياسة الخارجية الأمريكية إذا ساندوا بعضهم البعض بدرجة أكبر وساندوا حزبيهم بدرجة أقل.

هناك انفتاح حاليًا لتدعيم مفهوم القوة الأمريكية وعملياتها. والخطوة الأولى هي التوصل لإدراك واقعي للهيكل الجديد للقوة الدولية وتوزيعها. والثانية هي اكتشاف كيف تعمل في ظل التوزيع الجديد للقوة والحدود التي يفرضها ذلك على قوة أمريكا التي لا تزال رهيبة.

الفصل الرابع

هرم القوة العالمية الجديد

القوة الدولية ليست ثابتة، أو متساوية، إذ يقع نصيب الأسد من القوة في أعلى شريحة تشغلها الولايات المتحدة على نحو غير متناسب، والشريحة الثانية تشغلها القوى الكبرى. لكن القوة مبعثرة أيضًا دون ذلك بدرجات غير مسبوقة ومعقدة. وكانت النتيجة هي أكداس من المآزق الخطيرة، التي لا يمكن إصلاحها إلا بنهج جديدة لتنظيم القوة وإدارتها.

لقد عاد القائلون بنهاية التاريخ مرة ثانية. فمنذ عشرين سنة خلت قالوا إن التاريخ قد انتهى لأن أمريكا انتصرت على الاتحاد السوفيتي، مما ترك أمريكا مهيمنة لا تنازعها أي أمة أو أيديولوجية. لقد اختتم التاريخ لأن الولايات المتحدة تستطيع حاليًا أن تملي ذلك ببساطة. ولم تمض سنوات طويلة، إلا وأخذ أنصار ما بعد التاريخ يحاولون إثبات حجتهم بسبب مناقض. فهم يقولون إن التاريخ انتهى لأن العالم قد لحق بالولايات وبذلك سطّح القوة وساوى بينها. ويجادلون بأن الولايات المتحدة ليست قريبة من القوة الكافية في القرن الحادي والعشرين، لكي تصنع التاريخ وتشكل الأحداث الكبيرة، وتحل المشاكل الدولية الكبرى.

لكن القائلين بنهاية التاريخ مخطئون: فالتاريخ مستمر لأن القوة وصراع القوة مستمرين في حكم الحلبة الدولية، ولأن مصير الأمم والشعوب لا يزال معلقًا في الميزان. لا يزال التاريخ

خاضعًا لخدعه وأسراره المعتادة، بما في ذلك مزيج مخادع من أشكال القوة وأدواتها. وهذا الظرف يدفعنا لاستخلاص ما هو الجديد والقديم في العمل السياسي الدولي وكيفية ممارسة القوة في هذا العالم الذي تتكشف خفاياه دومًا. لكن ليس هذا ما نفعله لتشكيلة من الأسباب.

لم يكن هناك في أي وقت شيء يشبه عالم هذا القرن، والتغييرات يمكن أن تكون مثيرة للارتباك. وعدم اليقين صارخ بشكل خاص مقارنة بالاستقرار النسبي للحرب الباردة وتوازن القوة الذي كان يمكن الاعتماد عليه والذي كان قائمًا في أوروبا من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، عندما لم تتعرض المناورات الاستعمارية للاضطراب إلا بشكل عارض على أيدي نابوليون وهتلر. وقد أعرب ليس آسبن، وزير دفاع بيل كلينتون الأول الذي طفق يعد المعارك، عن حنقه على صعوبة التحكم بزمام الأحداث كالآتي: «حتى الخبراء لا يستطيعون تنظيم ما يجري هناك».

وزاد فهم ما كان يجري في العالم التباسًا من جراء عدة استعارات مطابقة للعصر لكنها مضللة بشأن هيكل القوة الدولية وتوزيعها. أحدها هو أن كثيرين كانوا يصرون على أن العالم مسطح. ولكن في حين أنه تسطح نوعًا ما لا ريب في ذلك، فالغالب الأعم هو أنه لم يقترب من أن يكون مسطحًا في أي موضع. ورغم أن القوة أكثر تشتتًا حاليًا عما كانت في أي وقت سابق، فإن تباينات القوة لا تزال شاسعة وصارخة. والاستعارة الثانية، هي أن البعض يحاج بأن العالم غير قطبي. بيد أنه من الأكثر دقة النظر إلى العالم باعتباره خليطًا مزيدًا من القطبية الواحدة والقطبية المتعددة- مع وجود الولايات المتحدة وحدها على القمة بشكل واضح، ووجود دول أخرى كثيرة تملك درجات وأنواعًا متباينة جدًا من القوة.

إن عالم اليوم ليس مسطحًا ولا غير قطبي، لكنه هرمي: تقف فيه الولايات المتحدة وحدها في القمة، بقدرات عالمية على القيادة رهيبة وفريدة، لكن ليس لها القوة التي تمكنها من السيطرة. إذ ترتص تحتها شرائح عديدة من الدول، مع بقاء معظم القوة مركزًا في الشرائح العليا بين عدد قليل نسبيًا من الدول.

وهذا التوزيع للقوة في العالم واضح لحد ما، لكن ما هو غير واضح هو كيفية استخدام القوة بفاعلية في هذا السياق الهرمي، وحيد القطب، متعدد الأقطاب. لذلك فإن قلة من الدول لديها القوة لجعل الأمور تحدث، وكثير منها لديها القوة على التأجيل والمقاومة. وفي عالم كهذا يصبح

من الصعب بصفة خاصة حل المشاكل الكبرى مثل مآزق التجارة، والانتشار النووي، والإرهاب، والاحترار العالمي. ويطول أمد قرح كثيرة وتحدث التهابات. كذلك، فإن كثيرًا من أشد المشاكل خطورة يتفجر داخل البلدان، بعيدًا عن متناول يد حتى أقوى البلدان. إن معظم الأشكال أقل حساسية للقسر العسكري عتيق الطراز والحاسم، وأكثر إذعانًا لتأثيرات القوة الاقتصادية والدبلوماسية الأقل ظهورًا للعيان والأشد بطئًا. والمثير للاهتمام، أن مشاكل كثيرة تستمر لأن البلدان التي تمكنت من أسباب القوة أخيرًا في آسيا ليست مستعدة بعد لاستخدام قوتها الجديدة بنفس الإقدام الذي نشرت به أوروبا من قبل قوتها الهائلة. وبالنسبة لواشنطن، تتطلب ممارسة القوة جيدًا في هذا العالم فهمًا عميقًا وخلاقًا لأبعاد القوة هذه، بدءًا بالهرم من منتصفه.

وتقف الولايات المتحدة في هرم القوة الجديد باعتبارها البلد الوحيد القادر على القيام بعمل دولي وتولي القيادة في كل قضية كبرى تقريبًا. بيد أن هناك أوضاعًا قليلة تستطيع فيها واشنطن أن تسود بغير مساعدة. إذ توجد حاليًا حالات خطيرة قليلة كحالة بنما يستطيع فيها الرئيس شن هجوم، والانتصار بصورة حاسمة خلال أسابيع، وإقامة حكومة جديدة وصديقة. وفيما يتعلق بالانتصارات الدبلوماسية، فإن جعل ليبيا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل نتج عن رغبة العقيد معمر القذافي الخاصة في الحصول على مجال لالتقاط الأنفاس اقتصاديًا بقدر ما ينتج عن الضغط الأمريكي.

ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي شك في منزلة أمريكا السامية. فاقتصادها يبزّ كل الاقتصادات الأخرى فرادى ولا يفوقه سوى الاتحاد الأوروبي بأسره. إن الصين والهند ستستغرقان عقودًا للحاق به، هذا إن لحقتا به أصلاً. وفي حين أن لأمريكا حاليًا منافسين في التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، فإنها لا تزال القائد في هذه المجالات أيضًا. ويتجاوز تفوقها العسكري كثيرًا مزاياها الاقتصادية. إذ أنفقت الولايات المتحدة على قواتها المسلحة في ٢٠٠٨ قدر ما أنفقته الدول الصناعية الكبرى الأخرى مجتمعة. والأكثر بيانًا هو أنها تقع في منزلة وحدها من زاوية التكنولوجيا العسكرية القابلة للاستخدام- مزيج المعدات والبرمجيات والتنظيم. وعلى الجبهة الدبلوماسية، فإن كل الدول تقريبًا تتجه لواشنطن، راضية أو غير راضية، بغض النظر عما إذا كانت ستتبع واشنطن في نهاية المطاف أم لا. والولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع

العمل في أي مكان عمليًا على أي جبهة عسكرية، اقتصادية، أو دبلوماسية. وفي معظم أرجاء العالم، فإن الولايات المتحدة هي الضامن الوحيد لتوازن القوة الإقليمي: بالنسبة لآسيويين كثيرين في مواجهة الصين، وبالنسبة للأوروبيين في مواجهة روسيا، وبالنسبة للعرب السنة في مواجهة إيران الشيعية. وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن تفوق أمريكا يتعرض حاليًا للمنازعة المنتظمة من قبل خبراء في السياسة ومجتمع الاستخبارات الخاص بنا. فقد قدرت دراسة للمخابرات في أواخر ٢٠٠٨ أن الولايات المتحدة فقدت وضعها المهيمن، وبات من المرجح أن تصبح خلال خمس عشرة سنة مجرد الأولى بين قوى كبرى ندّ لها. لكن هذه الدراسة لم تثبت حقًا الادعاء القائل بأن الولايات المتحدة لم تكن مهيمنة حقًا في أي وقت ولا تفسر ما الذي تستطيع الولايات المتحدة عمله في العقد القادم لتجنب خسارة قدرتها المركزية على القيادة، وهي جوهر قوتها في القرن الحادي والعشرين، كأمر مغاير لأي عصر سابق عن الهيمنة الأسطورية.

ويشير ثقل الأدلة المتوافرة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال على قمم سلسلة الغذاء العالمية ولها قدرات فريدة على القيادة فيما يتعلق بأهم القضايا الدولية وأكثرها صعوبة- والتي تتراوح بين الانتشار النووي والأمن إلى قضايا التجارة، وقضايا البيئة، والدول الفاشلة، وقضايا الصحة مثل فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز والجائحات الوبائية. ولا تستطيع أي دولة أخرى أن تلعب هذا الدور، ولا تستطيع أي مجموعة من الأمم الأخرى أن تلعبه.

وتتكون الشريحة الثانية من البلدان من الصين، واليابان، والهند، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والبرازيل بالكاد فحسب. إنني أدعوهم الرؤساء الثمانية، أو مجموعة الثمانية فحسب. فإذا كانت واشنطن هي القائد الوحيد، فإنهم هم الرؤساء أو المديرون المتصرفون في مملكة العالم. وبصفة عامة يتعين أخذ آرائها في الاعتبار على النطاق الدولي وبشأن كثير من المسائل الإقليمية، لكن اقتصاداتهم وقدراتهم العسكرية لا تسمح لهم بالقيام بأدوار حاسمة أو قيادية، سواء فرادى أو بصورة جماعية. وهم لا يخدعون أنفسهم بالتفكير بأنهم ندّ للولايات المتحدة. فهم في مناحٍ كثيرة، قوى إقليمية أكثر منها قوى دولية. لكن كل منهم يملك ما يكفي من القوة لتقديم دعم جوهري للجهود المشتركة مع الولايات المتحدة ولاعتراض أعمال واشنطن أو عرقلتها بصورة خطيرة.

وقد قللت الدول الثماني جميعها الفجوة الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة وهي تتنافس

حاليًا مع أمريكا على كثير من الجبهات الاقتصادية. لقد كانت أوروبا الغربية واليابان مؤثرتين من الناحية الاقتصادية لبعض الوقت، لكن اقتصادهما ليسا ديناميكيين مثل اقتصاد أمريكا. وفيما يتعلق بالصين والهند والبرازيل وروسيا، فهي لم تتقدم للصدارة إلا أخيرًا جدًا من زاوية التجارة والاستثمار. ويغالي الخبراء عادة في تقدير قيمة اقتصاداتها وقوتها الاقتصادية؛ بسبب ديناميكيتها وجدتها النسبية كأطراف اقتصادية فاعلة. فعلى سبيل المثال، بلغ اقتصاد الصين مقيسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ثمن نصيبه في أمريكا بتقديرات ٢٠٠٧، وكانت كل المقاييس الباقية أصغر. ورغم كل العلل الاقتصادية الحالية لأمريكا، فإنها لا تزال أكبر وأفضل سوق ونموذجًا للاستقرار النسبي، وللإمكانيات المستمرة للاستثمار. إن واشنطن، وليس الدول الثماني، هي التي لا تزال تمسك بزمام القيادة في منظمات مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

ومن الناحية العسكرية، فإن مجموعة الثماني لا تندرج ببساطة في شريحة القوة الأولى. وهي لا تستطيع منفردة أو بصورة جماعية أن تنشر أو تدعم عملاً عسكريًا كبيرًا فيما وراء حدودها. فالولايات المتحدة هي الوحيدة التي تستطيع ذلك. وجميع هذه الدول لديها أسلحة نووية، فيما عدا اليابان والبرازيل وألمانيا. ولا يمكن هزيمة الصين وروسيا داخل وطنيهما بالأسلحة التقليدية، وعلى هذا الأساس نفسه، فإنهما لا يستطيعان استخدام قوات غير نووية حاسمة إلا على حدودهما أو بالقرب منها.

والقوة الدبلوماسية لمجموعة الثماني مستمدة أساسًا من اقتصاداتها، وبصفة خاصة من علاقاتها التجارية والاستثمارية. ذلك أن حجم اقتصاداتها يمنحها دورًا كبيرًا في المفاوضات الدولية المعنية بالتجارة والطاقة والبيئة. كما أن أنشطتها المالية والتجارية تجعلها حيوية بالنسبة لنجاح العقوبات الاقتصادية. ولنطرح المسألة ببساطة، نقول إنه بدونها لا يمكن أن تكون هناك أي عقوبات اقتصادية فعالة. فإذا كانت بورما لا تزال تستطيع الاتجاه للصين طلبًا للدعم الاقتصادي، فإن قادتها الدكتاتوريين يستطيعون البقاء رغم مقاطعة كل الدول الأخرى تقريبًا. إن واشنطن تستطيع أن تجعل الحياة الاقتصادية صعبة على إيران عقابًا على سعيها وراء الأسلحة النووية، ولكن ما دامت إيران تستطيع المتاجرة مع روسيا والصين وألمانيا واليابان، فإنها ستظل قادرة على البقاء. كما لا يستطيع أي قدر من الضغط الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي

على كوريا الشمالية غلّ أيدي بيونج يانج عن برنامجها النووي ما دامت الصين إلى جانب بيونج يانج. كما تستفيد دول كثيرة من مجموعة الثماني دبلوماسيًا من امتلاكها حق الفيتو باعتبارهم أعضاء دائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة.

ومن هذه المجموعة، فإن لدى الصين الإمكانية الأكبر في أن تصبح قوة عالمية. وحتى في الوقت الحاضر، فإن لها نفوذًا كبيرًا في كثير من بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية بسبب قدرتها على شراء الموارد المحلية والقيام باستثمارات محلية. بيد أنه إجمالاً، لا تلعب الصين ولا باقي مجموعة الثماني دورًا نشيطًا في الدبلوماسية على النطاق العالمي. إنها في معظم الأحيان توجه ضربات مضادة لواشنطن ومن يجلس في البيت الأبيض أيًا كان وتشتكي منهما- ويكون لها أحيانًا ما يبرر ذلك. وهي في الأساس تنتظر من واشنطن تنظيم العمل الذي تعتقد أنه يتفق مع مصالحها.

وهناك ثالثًا، شريحة ضيقة من الدول المنتجة للنفط- الدول التي تضخ النفط والغاز- التي تشمل السعودية وإيران ودول الخليج الصغيرة وفنزويلا ونيجيريا (ومن الواضح روسيا أيضًا). وقوتها مستمدة من حصتها الكبيرة من إمدادات النفط والغاز العالمية وتأثيرات أرباحها على الاستثمار. إنها في الأساس دول تمكّن من أسباب القوة، تساعد في جعل الأشياء تحدث في الداخل والخارج. فالسعوديون استطاعوا استخدام أموالهم لشراء الأسلحة للمجاهدين الأفغان لمحاربة السوفيت. وتستطيع إيران تمويل متطرفي حزب الله في لبنان. ويستطيع الرئيس هوجو تشافيز تمويل شعبيته في الداخل والقاء بضعة من دولارات البترول على مؤيديه المحتملين المحتاجين في أماكن أخرى.

لا تزال إيران منتجًا رئيسيًا، لكنها بلد أكبر وأشد فقرًا من معظم جيرانها العرب، ومن ثم فإن قوتها تكمن في أنها مُصدّر وليس مستثمرًا. وتندرج روسيا في هذه الشريحة الثالثة أيضًا (وكذلك في الثانية)، فهي حاليًا ثاني أكبر منتج للنفط وأكبر منتج للغاز في العالم وتحول أرباحها لاستثمارات في أوروبا. ولدى نيجيريا إيراد وفير من النفط ومشاكل ساحقة في الداخل.

والدول التي تتمكن من أسباب القوة في شريحة النفط تتشبث في معظمها بعدّ أرباحها وليس باستغلال مواردها للمساومة السياسية. وأحيانًا تحدث الدول العربية المنتجة للنفط ضجيجًا لتشجيع البلدان الغربية واليابان على أن تصبح أكثر تعاطفًا مع مطالب الفلسطينيين.

كما شرعت موسكو في استعراض عضلاتها المستمدة من الطاقة واستخدامها في الجبهات الدبلوماسية. وإجمالاً، فإن موارد هذه البلدان من النفط وأموالها السائلة أكسبتها إصغاء الجميع لها والاستماع على نحو جاد لمخاوفها. وقد ظل ذلك حقيقيًا، حتى في أزمة ٢٠٠٨ المالية التي شهدت انخفاض أسعار النفط. وكان الافتراض السائد، ولا يزال، هو أن تلك الأسعار سوف ترتفع مرة ثانية مع تعافي الاقتصادات الوطنية.

وتتكون الشريحة الرابعة من دول متوسطة المستوى لها إمكانيات متوطنة محليًا في معظمها باعتبارها أطرافًا فاعلة إقليميًا. وتشمل هذه المجموعة المكسيك، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وباكستان، وكوريا الجنوبية، وتايوان. ومعظمها يبعد كثيرًا للوراء عن الشرائح العليا الثلاث من الناحية الاقتصادية. ولدى البعض منها مثل باكستان وكوريا الجنوبية قدرة عسكرية جوهرية للدفاع عن النفس. فإن نشبت مشكلة في ساحتها الخلفية- أفغانستان بالنسبة إلى باكستان وكوريا الشمالية بالنسبة لكوريا الجنوبية- فسيكون لها صوت مهم في المفاوضات الدبلوماسية الإقليمية، لكنه عادة ليس صوتًا حاسمًا. ولا تزال واشنطن هي المفاوض القيادي الذي لا يمكن الاستغناء عنه بشأن كوريا الشمالية وأفغانستان. ورغم أن لتايوان حجم ملائم من الاقتصاد، فإنها ستستمر في الاعتماد على أمريكا في أمنها- وسيكفل هذا العامل لواشنطن دورًا كبيرًا في القضايا المتعلقة بتايوان. وتمارس باكستان، ولديها هي الأخرى أسلحة نووية، سيطرة أساسية على شئونها الخاصة، سواء كانت قضايا داخلية أو محاربة طالبان داخل حدودها، على الرغم من اعتمادها على أمريكا اقتصاديًا. وقوة إسلام آباد في هذه المجالات مستمدة من حجم باكستان، وموقعها، وتقدمها التكنولوجي في مجالات عسكرية محددة، ولكنها مستمدة أيضًا للمفارقة، من تعرضها للمعاناة من الإرهابيين أو المتطرفين. فأوجه الضعف هذه تتيح لها أن تهرب من جهود البنتاجون لدفعها بخشونة نحو الإصلاحات الداخلية.

وتضم الشريحة الخامسة- والتي يمكن تصنيفها بأنها دول مسئولة- ما يصل إلى خمسين دولة، صغيرة وكبيرة، تمتد في كل أنحاء الخريطة ومعظمها يعد مواطنًا عالميًا مسئولاً مثل سويسرا والنرويج وسنغافورة وبوتسوانا وتشيلي. ويستطيع معظمها في الأساس العناية بنفسه وتركز على احتياجاتها الخاصة، لكنها لا تقطع كثيرًا من أسباب القرب مع القوى الكبرى. وهي بصفة عامة لا تطرح مطالب أو تقدمها.

وتشمل الشريحة السادسة- قاطني الدور الأسفل أو دول المشاكل- نحو خمس وسبعين دولة تعاني من درجات مختلفة من الفوضى السياسية والاقتصادية، أو كلتيهما. وتضطر الفوضى والصراعات الداخلية فيها، بلدان الشريحة الثانية أن ترسل لها قواتها أحيانًا (أفغانستان، والبوسنة)، وأن تقدم لها إغاثة إنسانية أحيانًا (بنجلاديش واندونيسيا بعد الكوارث)، وأن تمارس أحيانًا ضغوطًا دبلوماسية لمقاومة انتهاك حقوق الإنسان (بورما وزمبابوي). وهي لا تحظى باهتمام كبير من لدن القوى الكبرى إلا عندما تتفكك داخليًا أو تتعرض لتهديد من الجيران. وتشمل الأمثلة السودان، وتشاد، وجمهورية الكنغو الديمقراطية، والبوسنة، وأفغانستان، وأوزبكستان، ونيكاراجوا، وبورما. وكثير منها مسارح لحروب أهلية ولعمليات تطهير عرقي، كما تؤوي هذه الدول إرهابيين، وتنخرط في عنف يمارس عبر الحدود، ويهزها بقوة انهيار اقتصادي، وتنتج لاجئين ومشاكل صحية لها القدرة على التأثير على الآخرين. ولهذه الدول صوت دولي بل قوة متواضعة عندما تصبح محنها تهديدًا للآخرين مثلما يحدث عند السماح لها بالمطالبة باستحقاقات في موارد دولية. فقد طالب البعض منها، مثل سيراليون التي أنهت أخيرًا حربًا أهلية، بمساعدات خارجية لحفظ السلام ومساعدات اقتصادية للحيلولة دون استئناف القتال، وحصلت على ذلك. والبعض منها، مثل دارفور في السودان، حيث الوضع مرّوع، يمس أفئدة البشر في الغرب أو يطلق عنان الخوف من الإرهاب، لكنه لا يرتقع ليصبح أكبر من موضوعات سياسية محزنة في بلدان الشريحة العليا.

كما تستخلص الأمم المندرجة في الشرائح الأخيرة العديدة مقادير ضئيلة من القوة من الممارسة الشائعة حاليًا للدبلوماسية متعددة الأطراف حيث تسود ممارسة توافق الرأي. ولها صوت في محافل دولية مثل تلك المتعلقة بالتجارة العالمية، والاحترار العالمي والصحة. وذلك لأن الاستثناء في هذه الحلبات متعددة الأطراف هي أن كل أمة يجب أن تكون طرفًا فاعلاً وموقعًا على الاتفاقيات الخاصة بها. وعادة ما تساعد المنظمات غير الحكومية على إضافة وزن إلى آراء بلدان الشريحة الدنيا هذه.

وتتكون الشريحة السابعة والأخيرة من القوى الفاعلة غير الحكومية، وهي تشمل المجموعات المناصرة لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، والإرهابيين، والإعلام العالمي، ودوائر الأعمال الدولية، وهي باقة متباينة بصورة ضخمة من المصالح والأعمال، وهي عادة تعمل بطرق مناقضة

لمصالح بعضها البعض. وهي حاليًا متداخلة بصورة كاملة مع الحكومات، والمجتمعات، والأفراد في كل أنحاء العالم وتعمل على نطاق عالمي. ومن الصعب قياس مدى تأثيرها، لكنها توجد في كل مكان وتستطيع عادة إعلان رأيها على الأقل بشأن القضايا الكبرى ولها صوتها عند استخدام خبراتها.

إن منظمات غير حكومية كثيرة عملت طويلاً داخل البلدان، لكنها لم تبلغ أبدًا ما تؤهله لها أعدادها ونفوذها الحاليان. وتضخم الاتصالات العالمية والإنترنت من وقع آرائها أيضًا. ربما لم تقارب قوة أي مشروع أعمال في القرن الحادي والعشرين ما كان لدى شركة الهند الشرقية من قوة، لكن هناك حاليًا عشرات الآلاف من مثل هذه الشركات، صغيرة وكبيرة. ولهذه الشركات تأثير كبير على القضايا التي تمسها مباشرة. وسيكون من الفحش إيراد قائمة بالمجموعات الإرهابية والمتطرفة بين المنظمات غير الحكومية، بيد أنها رغم ذلك تعد قوى فاعلة غير حكومية لها أهمية حاسمة.

خلاصة القول، إن توزيع القوة في الهرم أشبه بشيء كهذا: للولايات المتحدة منفردة القدرة على القيادة، ولكن ليس للإملاء على وجه القطع، وتستطيع الشريحة الثانية، مجموعة الثمانية أن تكون شركاء أساسيين لواشنطن أو معوقين حاسمين لمساعيها. ولدى كل الدول الأخرى في الطبقات الأخرى درجات مختلفة بصورة حادة من القدرة على المقاومة أو المساعدة أو التسبب في الضرر في قيامها بأدوار ثانوية. وهناك نقطة أخيرة بشأن هذا الهرم: على الرغم من أوجه التباين الضخمة في النفوذ ومزايا القوة المستمرة للشرائح العليا، فإن المنظومة بأسرها تنزع نحو الركود والتراخي عن العمل، والشد والجذب.

بعبارة أخرى، هناك بعض الأسباب القوية وراء الاستنتاجات الخاطئة لدى جمهرة القائلين بأن العالم مسطح. لقد كانوا على صواب في إلقاء الضوء على عدد وافر من التحولات التاريخية التي أعادت تشكيل توزيع القوة العالمية وتكوينها- التحول الجغرافي للقوة من أوروبا إلى آسيا، وتناقص مكانة القوة العسكرية وما صاحبها من تصاعد القوة العسكرية، وما صحب ذلك من تشظي القوة المصحوب بتزايد التكامل بين الدول، والنمو السريع في التهديدات الناتجة من داخل الدول وليس فيما بينها. ويتمثل خطؤهم في استنتاجهم عن عملية تحقيق التساوي لآماد متطرفة.

وقد مكنت هذه العملية دولاً كثيرة من أسباب القوة بعد أن كانت لا شأن لها من قبل. لكنها لم تقض بأي مقياس على أوجه التباين الجوهرية في القوة نفسها- ناهيك عن محوريتها- وقوة الولايات المتحدة.

إن الانتقال الجغرافي للقوة من أوروبا لآسيا هو أكثر هذه الظواهر جلاء. لقد حكمت أوروبا بيت الدجاج لنحو ٥٠٠ عام، عسكريًا واقتصاديًا. وتضم آسيا حاليًا أكثر اقتصادات العالم ديناميكية- خاصة الصين والهند وأجزاء من جنوب شرق آسيا. وتنافس القدرات العسكرية للصين واليابان أو تبزّ قدرات البلدان الأوروبية الكبرى. بالطبع إن لدى روسيا والمملكة المتحدة وفرنسا أسلحة نووية، لكن الصين والهند وباكستان لديها أيضًا هذه الأسلحة.

والمفارقة هي أن هذا الانتقال في القوة نزع إلى تضخيم قوة أمريكا العالمية بدلاً من أن يقللها. وهذا يرجع إلى أنه بحلول وقت كتابة هذا الكتاب، أخذ الآسيويون يلعبون دورًا دبلوماسيًا مؤكدًا لمكانتهم العالمية أقل من دور الأوروبيين. لقد مارست القوى الكبرى في أوروبا تاريخيًا قوتها على أساس عالمي. وحتى في الوقت الراهن، ومع شحوب قوتها بدرجة كبيرة، لا تزال تبذل ذلك الجهد وتستحق مقعدًا في معظم طاولات المفاوضات. بيد أن الآسيويين ألقوا في الغالب الأعم بثقلهم في آسيا، وركزوا على القضايا الاقتصادية. وعمومًا، تحجم الصين واليابان، الدولتان الآسيويتان القادرتان على التدخل في أماكن بعيدة، عن التورط في الصراعات فيما بين الدول في القارات الأخرى وعادة ما تنأيان بنفسيهما عن السياسات الداخلية للدول البعيدة. وكانت الهند أكثر حذرًا من بكين في السعي وراء النفوذ في الصراعات البعيدة. وإضافة لذلك، فإن تجمعات آسيا والمحيط الهادئ لا تزال في مهدها وتأثيرها أقل من الاتحاد الأوروبي ومنتسبيه.

بالطبع إن أوروبا تستطيع أن تلقي بثقلها على نحو أشد على ميزان القوى في المستقبل إذا استحدث الاتحاد الأوروبي الآخذ في التوسع دومًا سياسة دفاعية واقتصادية وخارجية موحدة. إذ سيظل البريطانيون والفرنسيون بصفة خاصة يصرون على استقلال سياستهم. وفي الوقت نفسه، فإن الدبلوماسية الأوروبية تميل إلى أن تكون رخوة وتتجه لرد الفعل.

وربما خلال عقد أو أكثر، قد تشعر الدول الآسيوية الكبرى بأنها أكثر أمانًا على جبهاتها الداخلية وتسمح لأنفسها بترف الانخراط بدرجة أكبر فيما يتجاوز قارتها. بيد أنه في الوقت الحالي، فإن أوروبا أضعف وآسيا حذرة تتركان لواشنطن مجالاً أوسع للحركة.

ومع تحول جغرافية القوة، تغير كذلك تكوينها. فالقوة الدولية أصبح لها مذاق اقتصادي أكبر منه في أي وقت مضى وبعد دبلوماسي معزز، وكذلك مكون عسكري أقل. لا ريب في أن القوة الاقتصادية كانت مهمة دومًا وشكلت الأساس لكل القوة الخارجية تقريبًا. لكن القوة العسكرية كانت بطاقة زيارة رئيسية، في حين تخصصت الدبلوماسية في إبرام التحالفات أو التحالفات المضادة، ووضع اللمسات النهائية على الانتصارات أو الهزائم. لقد مضت القوى الكبرى للحرب لاكتساب أراض وثروات. وعلى النقيض من ذلك، قصرت الحكومات عملها الاقتصادي أساسًا على حماية التجارة وجمع الجزية من خصومها المهزومين. ومضت البنوك الخاصة والتجار يشقون طريقهم الخاص، بمعرفتهم طالبين من الحكومات أن تسديهم معروفًا عند الاقتضاء. وفي الغالب الأعم، فإن الإمبراطوريات والأمم لم تتخرط في اقتصادات بعضها البعض وحياتها الاقتصادية اليومية بقدر ما تفعل حاليًا. لقد توسعت دائرة المعاملات الاقتصادية بين الدول بصورة هائلة.

وحاليًا، فإن القوى القومية تجد التعبيرات المشتركة بينها لأقصى حد في صفات الدولة كمشتر، وكبائع، وكمقرض، وكمقترض، وكمستثمر، وكمبتكر، وكمحسن. ودور الحكومة في هذه الأنشطة جوهري حاليًا في معظم البلدان. بيد أن النشاط الاقتصادي إجمالاً يستهدف تحقيق غايات اقتصادية، والقوة الاقتصادية تستخدم لاستخلاص الامتيازات الاقتصادية. وبالطبع فإنه من وقت لآخر، وحسب نوع القضايا المطروحة، تربط الحكومات الأهداف الاقتصادية بالأهداف الإستراتيجية والخاصة بالتجارة الخارجية. ومحور التركيز الأساسي للدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين سينصب على المعاملات الاقتصادية، في حين ستنتظر القوة العسكرية إلى أن يحين وقت العمل.

وتسمح معظم الحكومات بقدر كبير من عمليات الأخذ والعطاء مع الأمم الأخرى ومشروعات الأعمال الخارجية، بل إنها تبدي بعض التسامح مع النكسات على مائدة المفاوضات الاقتصادية- خاصة مقارنة بانعدام التسامح الذي تبديه إزاء المنازعات المتعلقة بالأمن. وتلتزم الأمم بنشاطات بعضها البعض الاقتصادية حاليًا بدون اللجوء للحرب أو للتهديدات العسكرية. ويبدو أن الأمم تقبل بسهولة نسبية، وإن لم يكن برضا تام، التكافل والاعتماد المتبادل وما يصاحبه من صعود وهبوط اقتصادي.

لا تزال واشنطن تحتل صدارة الاقتصاد العالمي، في أدوار متباينة لكل من القائد والمساوم، المورد والمستهلك، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي على النطاق العالمي، وأقرب شيء إلى مدير الاقتصاد العالمي. وبهذا تقع على عاتقها مسئولية أولية لإدارة أنظمة التجارة والاستثمار الدولية، وهي تمسك بمفاتيح الاقتصاد الدولي، من خلال عضويتها في كيانات مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. ومن الصعب تخيل أمم أخرى تحفر طريقها للخروج من فتورها الاقتصادي أو حتى لتحقيق الازدهار بدون دعم الولايات المتحدة، وموافقتها، وقيادتها.

وقد نازع كهنة نظرية انهيار القوة الأمريكية في هذه المقولات لبعض الوقت، وفعلوا ذلك بعنف أكبر بعد أن تضخمت الأزمة الاقتصادية في أمريكا في ٢٠٠٨. فقد اعتبروا الأزمة برهانًا على تعمق التلف الاقتصادي الأمريكي وحاجوا بأن الاقتصادات الجديدة في العالم، مثل اقتصادات الصين والهند والبرازيل، ستنعزل عن الكارثة المالية الأمريكية. وطوروا نظرية الفصل، أي أن هذه الاقتصادات الجديدة قد راكمت احتياطيات ضخمة من العملات من أرباح التصدير وأقامت نظمًا مصرفية قوية وأنها ستنجو من الإخفاق التام للائتمان في أمريكا بل ستزدهر نسبيًا. وأكدوا أن الأزمة أظهرت أن التحول الكبير في القوة الاقتصادية العالمية قد حدث. لكن هذه التأكيدات بالانهيار ثبت أنها ضعيفة ومهتزة بالفعل:

فأولاً، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي ربما كان الأكثر تضررًا من زلزال ٢٠٠٨ الاقتصادي، فإن الآخرين لم يكونوا محصنين وعانوا بنفس السوء تقريبًا. ثانيًا، لم يجد المستثمرون من كل أنحاء العالم ملاذًا في هذه العملات الجديدة وإنما وجدوه في الدولار للمرة الثانية، فلم يعتبر أي اقتصاد آخر أو أي عملة أخرى آمنًا أو أكثر أمانًا من اقتصاد أمريكا وعملتها. ثالثًا، لم يمسك أي زعماء غير أمريكيين، قدامى وجدد، من كل الدول عمليًا بزمام القيادة لتنظيم عملية إنقاذ عالمية، وإنما اتجهوا إلى واشنطن، وإلى واشنطن وحدها. لقد كانت إدارة بوش التي كانت تجثو على ركبتيها فعلاً من الناحية السياسية، هي التي تصدرت الصفوف لتنسيق تخفيض سعر الفائدة العالمي. وكان بوش البطة العرجاء، وليس القادة الصينيين أو الهنود أو الأوروبيين هو الذي استدعى الرؤساء ورؤساء الوزراء من أكبر عشرين اقتصادًا في العالم لعقد مؤتمر طارئ في واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٨. رابعًا وربما الأكثر دلالة، إن قادة الاقتصادات التي تمكنت من أسباب القوة أخيرًا لم يسارعوا بالتجوال مطالبين باستبدال واشنطن كقائد

اقتصادي، ناهيك عن المطالبة بهذا الموقع لأنفسهم. لم يكونوا يريدون تحمل هذه المسئولية، ولم تكن لديهم القوة أو الموقع للقيام بها. إنهم يعرفون خيرًا من مصممي الموضة الأمريكيين أنهم لا يستطيعون أن يقوموا بدور القيادة هذا. إن ما يريدونه وما سيفعلونه هو أن يكون لهم حضور وصوت على كل مائدة اقتصادية دولية، بما يتفق مع وضعهم الجديد.

لقد صدمت الأزمة المالية هرم القوة بأكمله، بما في ذلك مقعد أمريكا الوحيد على القمة نفسها، وأعادت هزّ ميزان القوة الاقتصادية. وأصبح وزن أمريكا أقل نوعًا ما، كذلك كان الحال بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية. إن عددًا من الاقتصادات العملاقة الجديدة أقوى كثيرًا من الناحية النسبية والمطلقة على حد سواء. لكنها فرادى ومجتمعة، لا يستطيع أي منها مسايرة أمريكا في قوتها ومركزها الاقتصاديين إجمالاً، ولا أن يحل محل واشنطن كقائد اقتصادي عالمي. لا يزال الهرم صامدًا، رغم استمرار الأزمة، ولا تزال أمريكا- بكل محنها الجديدة- هي القائد الاقتصادي الوحيد للعالم في المستقبل المنظور.

ومع تناقص أهمية القوة العسكرية إلى جانب قصر أجلها وآثارها الحاسمة عادة، ومع صعود القوة الاقتصادية بأجلها الطويل ونتائجها الأكثر تعقيدًا، فإن الساحة الدبلوماسية الشاملة أصبحت مكدسة بغير نظام بصورة بالغة وأكثر تعقيدًا وتتسم بالمآزق عادة. ويبدو أن هناك قدرًا غير مسبوق من الدبلوماسية في مجموعة متنامية دومًا من جداول الأعمال- لكن مع تحقيق نتائج ضئيلة. ويبدو أن الرغبة في تقديم تنازلات بغية الوصول إلى اتفاقيات قد وهنت. وبدلاً من ذلك، تنحو الحكومات حاليًا نحو التعايش مع المنازعات والخلافات وتعمل على أساس كل حالة مخصصة على حدة. إن الزعماء السياسيين أكثر عزوفًا عن تقديم التنازلات ما لم يكن الحل الوسط ضروريًا لموقعهم السياسي في الداخل. ويبدو أن الاستنتاج الصحيح هو أن توزيع القوة وتكوينه المتغير قد تباطأ بل عقد عملية تسوية الخلافات.

إن صعود الدبلوماسية متعددة الأطراف إلى قمة التشكيلة الثنائية التقليدية، قد أقام حواجز إضافية تعترض الدبلوماسية الناجحة. ويقتضي الأمر سوق ما بين ١٠٠ و٢٠٠ أمة تقريبًا حاليًا إلى توافق في الرأي حول كل الموضوعات الساخنة، مثل التجارة والصحة. لا شيء في التاريخ يقارب الضخامة الحالية والتعقيد الحالي للدبلوماسية متعددة الأطراف. ومثل كل التغيرات الأخرى في تملك القوة وتكوينها، فإن ذلك يبطئ من حل الصراعات.

كذلك اختنقت قوة الأقوياء بفعل درجة غير مسبوقة من الاعتماد المتبادل بين الدول. والاعتماد الاقتصادي المتبادل أمر محسوس. ويتبدى مثال دال على ذلك في العلاقة الاقتصادية الأمريكية الصينية المعقدة: فبسبب نمو الصين الاقتصادي، فإنها تعتمد على الصادرات لأمريكا، وتعتمد أمريكا على استخدام الصين أرباحها لشراء الأوراق المالية الأمريكية لتمويل وارداتها. أو انظر لاعتماد الغرب على نفط الشرق الأوسط، وحاجة المنتجين العرب للحماية العسكرية الغربية وفرص الاستثمار الآمن نسبيًا. لكن ظروف كون البلد مرتبطًا بغيره بصورة معقدة تتبدى أيضًا في الأمن القومي. فبصفة خاصة، فإن بعضًا من نظم قذائف أمريكا ونظم اتصالاتها المتقدمة بها أجزاء مصنوعة في دستة من البلدان المختلفة، بما في ذلك بلدان أقل اتسامًا بطابع الصداقة مع واشنطن.

إن الاعتماد المتبادل يعني أن الصفقات تستغرق وقتًا أطول وإكمالها أصعب منه منذ عقود مضت. إذ تطول المسائل وتمتد. وعلى النقيض من الآمال المشرقة وموسيقى الكمان التي تصحب أنخاب الترحيب بالعولمة عادة، نزعت هذه الظاهرة إلى تجميد علاقات القوة وإدامة الوضع القائم. وعلى النقيض من ذلك، فإن المنفعتين الأساسيتين للاعتماد المتبادل هما أن بلدانا كثيرة أصبحت أكثر ثراءً، ولم تعد الأمم تقتل بعضها البعض بسبب منازعاتها.

والاعتماد المتبادل، منظورًا إليه من زاوية القوة فحسب، دعَّم تَشظِّي القوة. وحتى الدول الصغيرة والمتوسطة لها دور قليل تقوم به، حتى وإن كان مجرد قوة قول لا فيما يتعلق بشئونها الخاصة. إن تشظي القوة هذا هو الذي جعل العالم يبدو مسطحًا للعين المجردة.

وأخيرًا، فإن القوة الدولية يمددها ويضائلها مصدر جديد لأكثر التهديدات خطورة للأمن والسلام الدوليين. وتنبع هذه التهديدات حاليًا من داخل الدول بأكثر مما تنبع فيما بينها. وهذا يجعل التصدي للتهديدات أكثر صعوبة ومحاربتها أشد مشقة. لقد كان من السهل طرد جيش صدام حسين من الكويت. وفيما بعد، كان من السهل نسبيًا هزيمة طالبان الأفغانية على أرض المعركة واحتلال كابول وضرب جيش صدام واحتلال بغداد. وجاءت المآزق فيما بعد، من حركات العصيان داخل أفغانستان والعراق.

وأصبحت أكثر التهديدات إثارة للقلق تنبع حينذاك من الإرهابيين الذين يحصلون على أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بأكثر مما تنبع من الجيوش الوطنية التقليدية. إن دولاً

مثل إيران يمكن أن تفقد الحروب وترد لاحقًا عن طريق الإرهابيين في عقر دار الدول المنتصرة. وتستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل نظريًا تدمير القدرة النووية لإيران لتجدا نفسيهما تواجهان هجمات إرهابية على ترابهما الوطني. وقد تتفكك دول ضعيفة وتصدّر مشاكلها للجيران القريبين والبعيدين، أو قد تتمكن دول أضعف مثل كوريا الشمالية من الحصول على أسلحة نووية وتغيّر ميزان القوة بهذا العمل المفرد. وذلك هو السبب في أن الحصول على الأسلحة النووية أو حتى على الأسلحة ذات الصلة بها، من قبل إيران مثلاً، يعتبر مكافئًا عصريًا لعمل من أعمال العدوان. أو قد تنهار دولة وتغرق جيرانها باللاجئين وكوارث أخرى، كما يحدث عادة في إفريقيا.

إن ما شاهدناه هو أنه إذا ظن قادة هذه الدول الضعيفة أن الأغراب يحاولون إملاء أوامرهم أو التدخل في قضاياهم الداخلية، لزادوا جنوحًا. ولا غرو في أنهم يحددون القضايا الداخلية بطريقة واسعة وفضفاضة جدًا- تمتد من كيف يحكمون مواطنيهم إلى قرارهم بالسعي للحصول على أسلحة نووية. وإلزام واشنطن للقادة الأجانب بالكف عن مضايقة جيرانهم أسهل من جعلهم يخففون الوطأة على شعوبهم. إن الصين ستعمل مع واشنطن بشأن الأسلحة النووية في كوريا الشمالية، لكنها ستعير أذنًا صماء للشكاوى من انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية داخل حدودها.

إن هرم القوة ينطوي على كل هذه التغييرات، لكن الآثار الشاملة بعيدة تمامًا عن أن تكون خطية ومستقيمة. وتكشف نظرة معينة أخيرة على الهرم وجود تيارين متقاطعين متنافسين: أحدهما هو التشظي المتزايد للقوة في الشرائح الوسطى والدنيا، والآخر هو تركزها المتزايد في الشرائح الأعلى. وستكون كيفية إدارة صناع السياسة لهذين التيارين المتقاطعين، خاصة في الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية، عاملاً من العوامل الأشد حسمًا في تحديد الموضع الذي سيأخذنا إليه التاريخ تاليًا.

وقد بدأ التيار الأول، وهو تشظي القوة، على نحو جاد بعد الحرب العالمية الثانية مع تضاعف عدد الدول القومية وحماسها الوطني الجديد المتقد لمقاومة الضغوط الخارجية. ويحاج الخبراء ويختلفون حول ما إذا كانت هذه الظاهرة خيرًا أم شرًا، ويبدو أن الإجابة تتوقف على أين يجلس المرء. فبالنسبة للدول التي تمكنت أخيرًا من أسباب القوة، فإنها تبدو نعمة. فلم تعد القوى

الكبرى قادرة على إجبارها بمثل السهولة التي كان ذلك يحدث بها من قبل. وبالنسبة للمهتمين ببعض التشابه مع النظام العالمي، فإن تجزؤ القوة ينتج عالمًا يغرق في مأزق. إذ يصبح من الصعب بصورة متزايدة حل المشاكل وتسوية الصراعات.

إن هذا التشظي، وهو ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ ومحملة بعواقب غير مرئية، تذهب بألباب صناع السياسة والخبراء. فقد أصبحوا جد مستغرقين فيما كان يحدث في وسط هرم القوة وفي أطرافه الأدنى بحيث استخفوا بشيء ما فعال بقدر مساو على الأقل: التيار الذي يتطور عند القمة.

لقد طفقت القوة تتركز أكثر فأكثر في الشرائح الثلاث العليا من الهرم. وكان لا بد أن تكون القوة الأسمى للولايات المتحدة عند القمة نفسها واضحة تمامًا للجميع. فقد بينت الحقائق العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بما يجاوز أي شك أن الولايات المتحدة كانت هي القائد الوحيد للعالم بالنسبة للمشاكل الكبرى، وإن لم تكن قوة مسيطرة. لكن هذه الحقائق حجبها ما تصوره معظم الناس رطانة وأعمالاً من جانب واحد من قبل الرئيس جورج دبليو بوش. لقد نزع هذا العمل من جانب واحد إلى عزل أمريكا، وبذلك قلّص قوتها. ففي عهد بوش، لم تكن هناك عادة قيادة لكي تتبعها الأمم. ولم يحقق كلينتون ما هو أفضل على جبهة القيادة العالمية، رغم أنه كان أقل اتجاهًا للعمل من جانب واحد وأقل عزلة من بوش. وعلى أية حال، فإن أيًا منهما لم يفهم طبيعة القوة الأسمى لأمريكا ودورها الفريد في القيادة، ومن ثم فشلا- كلاهما- في الاستفادة من ذلك.

كما لم تتبين مجموعة الثمانية في الشريحة الثانية للقوة الدور الجديد الذي كانت تستطيع أن تلعبه، في ضوء مصالحها وقوتها الجديدتين. لقد أدركت أن لديها قوة جديدة، خاصة الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل. لكن القادة في بكين ونيودلهي وموسكو وبرازيليا لم يخدعوا أنفسهم بشأن قوتهم مقارنة بقوة واشنطن. لقد أدركوا أن قوتهم تزاحم قوة أمريكا لكنها لا تساويها. وعلى خلاف دعاة العالم المسطح في أمريكا، لم يبالغوا في تقرير قوتهم ومداها. والواقع أن معظمهم قصر السبيل ولم يقاتل في سبيل ما اعتبره بنفسه مصالح جديدة له في إدامة النظام العالمي. كان رهانهم أكبر على الشئون الاقتصادية العالمية، وأدركوا أن ذلك كان يتطلب قدرًا لائقًا من الاستقرار العالمي. ولكن من بين الثمانية- الصين، والهند، والبرازيل، واليابان، وفرنسا، وألمانيا،

وروسيا، والمملكة المتحدة- كانت هناك قلة تريد ممارسة قوتها في التطبيق لمساعدة الآخرين في حل المشاكل أو تسوية الصراعات. كما لم تميز بلدان الشريحة الثالثة، أساسًا البلدان الغنية بالنفط مثل السعودية ودول الخليج، نفسها في هذه المجالات. ومن ثم انجرفنا جميعنا جيئة وذهابًا خلال العقدين الأخيرين.

وكان صناع السياسة والمحللون يتخبطون في تيار التشظي هذا، الجديد والمهم بصورة حاسمة، ولم يركزوا بالقدر الكافي على تيار تركيز القوة. وكانت عاقبة سوء الحكم هذا هي الأخطر: فقد قوت تأثيرات تيار اللامركزية الباعث على نشوء المآزق. وحيث إن القادة السياسيين بدوا غير واضحين وغير متيقنين بشأن كيفية استخدام قوتهم لحل المشاكل، فقد تجاهلوا الأمر واستسلموا لذلك- ومن ثم تعمقت المشاكل نتيجة لذلك. وفي التحليل الأخير، فقد فشلنا جميعنا في التفكير بطريقة خلاقة في كيفية تجميع القوة بطريقة منتجة على قمة الهرم لتحقيق الأهداف.

إن هرم القوة يكشف المشكلة المأزق التي كنا نعايشها وكذلك الحل السياسي لها. فالحل هو إقامة التعاون داخل الشريحتين العلويتين بصفة خاصة. والسجل مليء تمامًا بهذا.

فعندما تريد واشنطن ومجموعة الثمانية تصحيح خطأ خطير، فإنها تستطيع ذلك. فقد كان غزو صدام للكويت تهديدًا للنظام العالمي، ومن ثم اجتمعوا معًا بنجاح لطرد قواته. وعندما تريد الإطاحة بتهديد خطير مشترك، فإنها تستطيع القيام بذلك. تأمل التقدم الذي حققته معًا خلال التعاون المعني بعمليات المخابرات وعمليات إنفاذ القانون ضد الإرهابيين. وإذا أرادت محاربة تهديد الانتشار النووي، فإن لديها الوسائل الفعالة اللازمة لذلك. فعن طريق إقامة جبهة دبلوماسية متحدة، دفعت غالبية دول مجموعة الثمانية كوريا الشمالية، وهي من أكثر البلدان عنادًا وتصلبًا في الرأي في العالم، على طريق سياسي يفضي لوقف برنامجها النووي. وبشأن إيران، حيث لم تكن موحدة بما يكفي، لا تزال القضية النووية الخطيرة تمثل مأزقًا.

والواضح أن هناك عراقيل على طريق مثل هذا التعاون، ليس أقلها السياسات الداخلية لهذه القوى الكبرى وكيف يتصور كل منها مصالحه الوطنية الخاصة به. ومن الواضح أن التعاون يبدو طيبًا، وهو طيب، لكن تحقيقه صعب ومكلف عادة. لكن السبب الغالب للتعاون واضح: ذلك أنه السبيل الوحيد لحل المشاكل المشتركة. ولدى أمم الشريحة العليا القوة اللازمة للنجاح إذا أعادت التفكير في كيفية تدبر قوتها.

والخطوة الحاسمة بالنسبة لواشنطن هي أن ترى هذه الفلسفة- تسيطر على هرم القوة وتعيد ألتفكير في كيفية استخدام القوة في هذا السياق وحيد القطب ومتعدد الأقطاب. ويعني هذا صياغة إستراتيجية شاملة متماسكة، وتلك خطوة ضرورية ومعذبة نادرًا ما يتخذها قادتنا. وهي تعني استحداث فهم حقيقي ومعرفة حقيقية بأساليب العمل السياسي الداخلي في البلدان الأخرى؛ ومعرفة ما نستطيع أن نطلبه على نحو معقول من خبراء المخابرات لدينا؛ والقيام بأداء أفضل في إدارة أساليب عمل السياسة الخارجية في أمريكا، والتوصل لعلاج أفضل للأشكال الجديدة للقوة العسكرية والاقتصادية الخاصة بالسياسة الخارجية. ويتطلب ذلك منا إعادة تعلم الصلة بين القوة والقواعد الجديدة لممارسة القوة.

الباب الثاني

قواعد ممارسة القوة

الفصل الخامس

الإستراتيجية والقوة:
عدم استغناء متبادل

الإستراتيجية الجيدة- تحديد أهداف وأولويات قابلة للإنجاز، معرفة موارد قوتك الخاصة، وتحديد تسلسل التحركات- نقطة بدء جوهرية لممارسة القوة. وعندما تفعل ذلك، سترى عبث العمل من طرف واحد وضرورة تشكيل ائتلافات للقوة لحل المشاكل.

لقد ارتبك عدد وافر من الأمريكيين عندما أعلن القادة الأمريكيون عن القوات القادرة لصدام حسين في العراق وللرئيس محمود أحمدي نجاد في إيران. لم يكونا قويين جبارين. ووصفهما بذلك مبالغة في قوتهما، وفي نفس الوقت تقليل من قدر القوة الأمريكية. ويمكن العثور على سابقة غير سعيدة لكنها موحية بالدلالات في سنة ١٩٦٠. وكل هذه حكايات عن كيف ينبغي عدم وضع إستراتيجية عن طريق التخلي عن القوة.

لقد كانت «فجوة القذائف» هي العنوان الرئيسي الذي يمتد بعرض الصفحة الذي يعاد نشره عادة في الصحف في تلك السنة، حسبما انتقد جون كينيدي مرشح الرئاسة الديمقراطي، إدارة

أيزنهاور القائمة حينذاك على سماحها للاتحاد السوفيتي بكسب التفوق على الولايات المتحدة في عدد القذائف الباليستية بعيدة المدى ذات الرؤوس النووية. وقد أسهم هذا الاتهام في تحقيق انتصار كينيدي الضئيل على ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس أيزنهاور، في الانتخابات. والواقع أنه *كانت* هناك فجوة في القذائف: فحسب بعض التقديرات كان للاتحاد السوفيتي أقل من عشرة منها، في حين كان العدد في الولايات المتحدة يعد بالآلاف، دون ذكر تميز أمريكا الشاسع بالمثل في عدد القاذفات بعيدة المدى ذات القدرات النووية. ولا يزال من غير المؤكد حتى الآن ما إذا كان بيان كينيدي غير الدقيق المبالغ فيه قد صدر عن مجرد الجهل أو نتيجة حسابات سياسية متشائمة. أيًا كان، فإنه لم يصحح الواقعة إلاّ بعد أن فاز في الانتخابات- بعد أن وقع الأذى بالفعل.

والواقع أن كينيدي كان محقًا في تلاعبه بتصويره لموسكو في دور الساحر في إستراتيجية أوز. فقد أعطى السوفيت قوة مجانية، قوة لم يملكوها ولم يستحقوها، وهم يختبئون خلف ستارهم الحديدي، حاجبين أوجه ضعفهم، ومستمرين في التحدث بصخب كما لو كانوا ندًا لأمريكا أو أكثر تفوقًا منها.

وكان البرهان على أن السوفيت يستخدمون إستراتيجية ساحر أوز هو أنهم لم يصرخوا مكذبين «فجوة القذائف». لم يقولو مطلقا «رويدك، انتظر لحظة. إننا في وضع غير موات، ونحن نجاهد فحسب للحاق بكم!». على النقيض من ذلك، تبنى نيكيتا خروشوف رئيس الحزب الشيوعي أسطورة «فجوة القذائف» وتصرف كما لو أن السوفيت كان لهم التفوق حقًا، وحذر الغرب علانية قائلاً: «إننا سندفنكم». كانت خطة اللعب السوفيتية تتمثل في إخفاء دونيتهم، وتوفير مواردهم المحدودة، وتحويل طاقات الولايات المتحدة نحو الدفاع عن أصدقاء وحلفاء ضعاف، بل بلوغ مستوى أعلى من القوة في شرقي أوروبا، والقيام بدور القوة العظمى.

كانت القوة المجانية التي أسبغتها واشنطن عليهم هبة. فقد كان السوفيت يدركون أن يدهم ليست هي الطولى، ومن ثم فعندما أعلن الأمريكيون تفوق السوفيت العسكري، وقدموا لهم القوة على صحن كبير، كان السوفيت جد سعداء بالمساعدة المقدمة لهم. وظلت الصحون تتوالى- تمامًا مثلما توالت على صدام وأحمدي نجاد، اللذين أخذا القوة هما أيضًا واغتذيا عليها.

ولإثارة القلق بشأن الاتحاد السوفيتي بين مواطنيهم، أعلن دعاة التشدد الأمريكي الفجوة تلو الأخرى: في مجال الدفاع بالقذائف، والقدرة على توجيه الضربة الأولى بالقذائف الباليستية العابرة للقارات، والطائرات المقاتلة، بل الأكثر إقناعًا في مجال الرعاية الطبية. وأعتقد أن معظم المتشددين كانوا يدركون أن الاتحاد السوفيتي ليس الأكثر تفوقًا من الناحية العسكرية. فقد كان التفوق الأمريكي ضخمًا لحد أنهم لم يكونوا واعين به. لكنهم آمنوا بحماس أن الأمريكيين لن يدفعوا مصروفات إضافية للدفاع بدون أن يكونوا بلهاء مذعورين. كانوا شبه مسعورين بشأن الإبقاء على الأمريكيين واقفين على أطراف أصابعهم لمقاتلة الشيوعية ولم يبد أنهم يبالون بما إذا كانوا يمنحون السوفيت قوة مجانية. وحاليًا يعتقد المتشددون أن مبالغاتهم في قوة صدام وأحمدي نجاد كانت ضرورية لتبرير الهجوم العسكري عليهما.

وقد تورطت شخصيًا في معارك حول توازن القوة الأمريكية والسوفيتية طوال مسيرتي المهنية داخل الحكومة وخارجها. وقد وسمت هذه القضية أكثر من أي قضية أخرى، الناس في واشنطن بأنهم إما ممن تنزف قلوبهم دمًا أو من الواقعيين العمليين العنيدين. وأثرت غضب المتشددين لأنهم توصلوا، وهم على صواب، إلى استنتاج أنه يتعين عليهم الظفر في هذا القتال بالظفر في معارك أخرى. فإن استقر في الأذهان أن لموسكو تفوقًا عسكريًا، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تنفق المزيد على الدفاع وأن تكون أكثر صرامة في الخارج لإحباط نزعة المغامرة لدي السوفيت لإضعاف أمريكا. وعندما استحثثت جيمس شيلزنجر حول هذا الموضوع خلال ولايته لوزارة الدفاع في ظل الرئيس فورد، رد قائلاً: «حسنًا، افترض أن السوفيت ليس لديهم التفوق العسكري في واقع الأمر، ولكنه موجود في تصورهم». ورددت على ذلك بقولي: «إننا نحن الذين خلقنا هذا التصور». ويفعل المتشددون الأمر نفسه حاليًا مع إيران. ذلك أن مبالغتهم في التهديد الإيراني ترسي الأساس لرد مغالى فيه، وهو ما يعتقد المتشددون أنه أمر ضروري، ولا يمكن بلوغه إلا بالمبالغة في التهديد.

لقد استنزفت موسكو موارد أمريكا وقتها في كل أنحاء العالم لما يربو على أربعين عامًا وبقيت مستمرة في اللعبة أطول مما كان يبدو ممكنًا على أساس مواردها الفعلية الخاصة بها. لقد سادت الولايات المتحدة لأسباب كثيرة، ليس أقلها مجتمعنا الحر، واقتصادنا المتفوق بصورة

شاسعة، وإستراتيجيتنا للاحتواء. وبالمثل تستنزف الموارد الأمريكية حاليًا في أفغانستان والعراق، ولا يمكن لواشنطن أن تسير في الاتجاه نفسه بالنسبة إلى إيران.

ليس هناك شيء أكثر محورية بالنسبة لممارسة القوة من الإستراتيجية الجيدة، وليس لدى الولايات المتحدة إستراتيجية كهذه حاليًا. وبدون هذا لن يكون هناك معنى للأهداف القابلة للتحقيق ولن تكون هناك خطة لممارسة القوة بفاعلية وإصابة قوة الخصوم بالعطب. وتشمل العروض الحالية ما يلي: نسمع عن تحالف للديمقراطيات (رغم أن الأساس قليل لعملها المشترك)، وعن قيادة واشنطن أحيانًا وتركها الآخرين يقودون أحيانًا أخرى (من غيرها يستطيع أن يقود وبشأن أي القضايا؟) وعن التواطؤ سرًا مع روسيا والصين، وعن عدم العمل مع من سيصبحون خصومًا في أي الأحوال، وعن العمل متعدد الأطراف (الجمع بين الأضداد)، وعن ترك الأمور لأمم متحدة قوية (وهي فكرة مسلية، حتى في رأي مسئولي الأمم المتحدة). والواقع أن معظم هذه الإستراتيجيات المقترحة مترهلة لدرجة توضح أن معنى الإستراتيجية نفسها قد خرج عن السياق.

إن الكلمة اليونانية لكلمة إستراتيجية هي (*Strategos*) وتعريفها على أنها «المنصب أو قيادة رئيس» كان بناءً ضيقًا للغاية لما تأمله نيكولو مكيافيللي في *الأمير*. فهو لم يستخدم كلمة إستراتيجية بل تحدث بدلاً من ذلك طوال مخطوطته عن كيفية تحقيق النجاح، وقد استند هذا بدوره بصورة دائمة تقريبًا إلى وضوح الأهداف، وقوة الإرادة، والقيام بكل ما هو ضروري لتحقيق الأهداف، واستخلاص الطاعة. ثم مضى ليقدم قواعد كثيرة لتحقيق ذلك، أولها التمكن من فن الحرب وإفقاد الخصوم السياسيين توازنهم.

وفي النهاية فقد أضفت فرنسا نابليون على الإستراتيجية معناها الحالي باعتبارها فن ومهارة تعظيم موارد المرء لتحقيق أهدافه المرغوبة. وقد أعلى هنري كسينجر، أستاذ القوة في القرن العشرين، أهمية الإستراتيجية فوق كل ما عداها. كتب يقول: إن «التاريخ يبين أن التفوق في مبدأ الإستراتيجية كان هو مصدر النصر على الأقل بقدر ما كان التفوق في الموارد مصدرًا لذلك... لذلك فإن مفتاح المبدأ السليم هو الفهم الصحيح لعناصر تفوق المرء، والقدرة على استخدامها أسرع من الخصم».

كان كسينجر معجبًا بأوتو فون بسمارك بصفة خاصة، وهو مهندس الإمبراطورية الألمانية وأول مستشار لها (من ١٨٧١ إلى ١٨٩٠). فقد كان هدفه هو توحيد الألمان، رغم معارضة القوى الكبرى في أوروبا واحتمال أن يفرض ذلك عليه محاربتها. لكنه كان يدرك جيدًا أن بروسيا الصغيرة لا تستطيع أن تكشف هدفها النهائي أو أن تواجه كل أعدائها مرة واحدة.

كان حلمه هو إقامة ألمانيا موحدة تقف على قدم المساواة مع روسيا، والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وفرنسا، والمملكة المتحدة. لكن الإمبراطور في فيينا - الذي كان يمسك بالسيطرة على عدد من الحشود الجرمانية صعبة المراس- لم يرد هو ولا الأباطرة الأوروبيين ألمانيا موحدة. فقد كان هؤلاء الحكام يفضلون كيانًا غير منظم لا تصدر عنه تهديدات في الوسط الجغرافي لأوروبا. والأكثر من هذا، أن الحكام المحافظين في موسكو وفيينا ارتجفوا من أي شخص يشعل النزعة القومية فيما بينهم، خشية أن تصبح نارًا تلتهم أسرهم الملكية المصنوعة من ورق مقوى. ولتوحيد مختلف الإقطاعيات الجرمانية تحت حكم ملك بروسيا، كان بسمارك في حاجة إلى مخطط للتغلب على قوة هذه الإمبراطوريات الراسخة وشكوكها، ووسيلة لاستثمار مصادر قوة بروسيا، ألا وهي تلاحمها السياسي وجيشها الراقي.

وسرعان ما وجدت العبقرية الدبلوماسية البروسية وسيلة التأثير اللازمة، بأن استغلت عجز هذه الإمبراطوريات المرهقة عن الحشد ضد أي شيء يمثل تهديدًا وشيكًا ومباشرًا ومنذرًا بكارثة. ومن ثم درّج بسمارك استخدام القوة البروسية وفق ذلك: فأخفى رغبته في إقامة إمبراطورية ألمانية وأبقى تهديداته دون العتبة الإمبراطورية كثيرًا. ونسج شبكته بأن عزل على نحو متسلسل كل خصم بطريقة دبلوماسية، مستفزًا كلاً منهم ليبدو معتديًا، ثم أطلق العنان لجيشه البروسي غير العادي، الذي سحق أعداءه في ضربات موجزة حادة. وأتاح هذا لبروسيا استيعاب قطعة صغيرة محدودة من الأراضي الإستراتيجية بعد الأخرى بدون أن تهدد بقاء أي من الأباطرة. فحصل بسمارك أولاً على موافقة فيينا في شن حرب على الدانمرك في ١٨٦٤ وبذلك حصل على الدوقيتين الألمانيتين شليسويج وهولستين. ثم هدأ روسيا وفرنسا في ١٨٦٦ وهو يستثير فيينا لحسم الأمور في ميدان المعركة، دافعًا الإمبراطور فرانز جوزيف إلى الخضوع وفكّ قبضته على جنوبي ألمانيا لصالح بروسيا. وأخيرًا ضربت بروسيا الجيوش الفرنسية وأذلتها سريعًا، وألحقت

الإلزاس واللورين التي كان يهيمن عليها الفرنسيون ضد رغبات بسمارك (كان يخشى من نزعة الانتقام الفرنسية)، وفي هذا كانت موسكو وفيينا متفرجتين تم إلهاؤهما وكانت لندن مستغرقة في شئون مستعمراتها. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تم تتويج ملك بروسيا إمبراطورًا لألمانيا كذلك.

لقد أنشأ بسمارك مصدر قوة وإلهام اقتصادي وعسكري في قلب أوروبا، لكنه لم يحاول عندئذ أن يشق طريقه عنوة عند جيرانه بتفوقه الذي كان قد توصل إليه أخيرًا. كان يخشى عن حق من أنه إذا تجاوزت ألمانيا حدودها، فإن الآخرين سيتوحدون ويهزمونها. وقد اعتقد خلفاؤه أن بإمكانهم الهيمنة على جيرانهم الأوروبيين وأن يفلتوا بفعلتهم، لكنهم بدلاً من ذلك دمروا الإمبراطورية الألمانية وأوروبا نفسها.

ويبدو عادة أنه من السهل وضع الإستراتيجية، لكن لا شيء أكثر من ذلك صعوبة، خاصة في القرن العشرين، بحشده المثير للارتباك من مراكز القوة والتحديات العالمية العصية على العلاج. ويشعر الأمريكيون بالإحباط وعدم الفهم عندما يناصرون غيرهم ويرون قوة بلادهم المسهبة وهي تخذل المرة تلو الأخرى. ويحدث هذا لأنه لم يوضح أحد اللبّ الإستراتيجي الذي يحقق تناغم الحقائق المعقدة للقرن العشرين مع احتياجات المصالح الوطنية الأمريكية في نظرة متبصرة موحدة وبسيطة، نظرة تعكس الحقائق العالمية الجديدة وتوفر مبدءًا تنظيميًا للعمل على حد سواء.

إن عناصر الإستراتيجية مألوفة على نطاق واسع، ومع ذلك فنادرًا ما يتم بلوغها. ويبدو أن الانضباط المطلوب لفحص كل الافتراضات والموازنة بين كل الخيارات يستغرق دائمًا وقتًا طويلاً مما يحول دون التصدي للحصة اليومية من الأخطاء والشعور باضطراب كبير حتى يصبح الوقت متأخرًا.

ويبدأ المشروع الإستراتيجي بتحديد الأهداف، ووضع تصور عن سيناريوهات حالة الكابوس، وتقييم كل التهديدات، والمشاكل، والفرص. وينبغي اختزال كل ذلك إلى أهداف وأولويات قابلة للتحقيق، وإلى مفاضلة بين الأهداف، ويجب أن تكون هناك مراعاة صارمة للقوة المتاحة لتحقيق الغايات، والتي تتطور بقدر جيد من تقييم واقعي رابط الجأش لأوجه قوة كل الأطراف وأوجه

ضعفهم- وفي المحل الأول أوجه قوة المرء وأوجه ضعفه الخاصة. ويصعب وضع إطار لهذا، بل والأكثر صعوبة الجمع بينها.

ولا تزال هناك خطوتان أشد صعوبة، وهما أقل وضوحًا بكثير عن غيرهما ووضع تصور عنهما أكثر اتسامًا بالتحدي. إحداهما، هي عملية «الباب الأول»: مهمة تقرير ما يتعين عمله أولاً لجعل كل الأعمال اللاحقة أكثر سهولة. والثانية، هي معرفة «مصدر القوة»، بمعنى أي العوامل ستوفر القوة في الأوضاع العامة والخاصة على حد سواء. ويمكن من كل هذا استخلاص اللب الإستراتيجي، أو العنصر الجوهري للإستراتيجية الذي سيلهم المشروع كله ويحركه.

ومن الواضح أن الخطوة الأولى هي تحديد أهداف يمكن تحقيقها. ويبدو ذلك سهلاً، لكنه ليس كذلك. والاتجاه الغالب دائمًا هو ذكر أسمى الأهداف، وأكثرها جاذبية وأعظمها. من لا يطالب بالسلام العالمي ووقف الصراعات في كل مكان؟ لماذا نعرض أنفسنا للانتقاد الداخلي المتأهب للانقضاض على أصحاب الركب المرتعشة المستعدين للوصول لحل وسط حتى قبل أن تبدأ المساومة؟ للأسف، إن الأهداف العظيمة وغير الواقعية لا يمكن إلقاؤها بسهولة في القمامة ليلاً فلا يلاحظ ذلك سوى القطط. إنها تكدس دوائر مناصرة لها وتصبح راسخة الجذور. لكن ينبغي محاربتها لأنها تنتج على الدوام مأزق في أحسن الأحوال وهزيمة مكلفة في أسوئها.

وعلى النقيض من ذلك، توفر الأهداف القابلة للتحقيق مجالاً للمناورة في الداخل وتسمح بتركيز قوة الأمة بشكل براجماتي أكبر في الخارج. لقد افتقرت واشنطن إلى القوة اللازمة لتحويل العراق إلى جنة ديمقراطية ذات سوق حرة. ولكن مما يمكن تصوره أنه لو كانت واشنطن قد ركزت طاقاتها الهائلة ببساطة على توفير أمن لائق في العراق وعلى تحقيق الاستقرار في البلاد، لاستطاعت الوصول لهذا الهدف الأكثر تواضعًا بالفعل. كانت واشنطن تستطيع ببساطة إيقاف ممارسة موسكو لقوتها الجديدة وفشلت، أو كانت تستطيع محاولة بناء علاقة إستراتيجية جديدة مع موسكو وتكبح جماحها بهذه الطريقة- وكانت لديها بعض فرص النجاح.

وإجمالاً، فإن الأهداف القابلة للتحقيق تؤدي للإنجاز، والإنجاز يؤدي للقوة وحتى إلى بلوغ مزيد من القوة. والأحمق هو شخص يحدد مشكلة ما بطريقة لا يمكن معها حلها. فإن لم يمكن حلها، فلا ينبغي استمرار السعي وراءها. وإذا كان الإخفاق في السعي وراءها يكشف أوجه ضعف

كبرى، إذن يتعين عليك أن تبحث عن النجاح في مكان آخر، حيث تستطيع أن تحقق الأهداف وتستخدمها لتعويض فشلك. بالطبع إن المثل الكبير على هذا هو دبلوماسية كسينجر الثلاثية لإخفاء الهزيمة في فيتنام.

ثانيًا، إن الإستراتيجية تقتضي تحديد الأولويات وإجراء مفاضلات بين الأهداف. لكن الأسلوب الأمريكي هو الرغبة في تحقيقها كلها. إذ تريد واشنطن أن تضغط أوروبا على الفلسطينيين للوصول إلى حل وسط مع إسرائيل، لكنها ترفض منح الأوروبيين دورًا مسئولاً في المفاوضات. ولا يمكن أن تحصل على الأمرين معًا. وتريد واشنطن نشر منظومة الدفاع بالقذائف في بولندا رغم اعتراضات روسيا، وتريد أيضًا استخدام مساعدة روسيا بشأن إيران. وغالبًا لن تستطيع القيام بالأمرين. إن تحديد الأهداف بنظام ما قابل للتحقيق هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التلاحم بين السياسة والقوة. وبدون ذلك، تعمل القوة لأغراض متضاربة وتفشل.

وتحديد أولويات واقعية قابلة للتحقيق يتيح أيضًا للقادة فرصة التمييز بين ما هو حيوي بصورة مطلقة وبين ما هو مهم فحسب، وبين ما هو هامشي. ومن الواضح أن كل القوة والموارد محدودة، وأنه يتعين إجراء اختيارات بين أهداف متضاربة. ومع ذلك، فإنه للغرابة أن السياسيين والنقاد والعالمين ببواطن الأمور على حد سواء يعلنون عمليًا أن كل حدث عالمي هو أزمة تاريخية، ويجرّون الرؤساء إلى حالة من الفوضى لا لزوم لها. وقد حدث هذا مرارًا وتكرارًا في العالم الثالث خلال الحرب الباردة، عندما كانت واشنطن تطبق مبدأ هو أن أي مكان نستطيع أن نشرب فيه الماء يمثل مصلحة حيوية. وعلى النقيض من ذلك، كان السوفيت حريصين بصورة تدعو للإعجاب في إنفاق قوتهم المحدودة. وفي حين كان القادة الأمريكيون يعلنون بصورة روتينية أن تسعة أعشار الكرة الأرضية «حيوي» بما يؤهله للحصول على الحماية العسكرية الأمريكية، حددت موسكو إقليمًا واحدًا باعتباره إستراتيجيًا (الكلمة التي استخدموها بدلاً من حيوي)، ألا وهو شرقي أوروبا.

إن أولويات السياسة الخارجية، عندما يتم شرحها علانية وترويجها لدى العامة، تكفل للرئيس فرصة طيبة لتوفير الوقت والموارد، أهم سلعتين وأكثر السلع قيمة في ممارسة القوة. على الرؤساء أن يوفروا القوة للتحديات الكبيرة. قارن قرار بوش بغزو العراق قبل أن يسيطر

على أفغانستان بإستراتيجية ترومان بإغداق الموارد فحسب على أوروبا الغربية واليابان ويدرك القادة الصينيون الحاليون أهمية الأولويات ولا يسمحون لأي شيء أن يحرف انتباههم عن النهوض بنموهم الاقتصادي الداخلي والحفاظ على الاستقرار المحلي.

ثالثًا، يتعين على القادة أن يقيّموا بحرص أوجه قوة أمتهم ذاتها وأوجه ضعفها، وكذلك أوجه قوة حلفائهم وخصومهم وأوجه ضعفهم. أين مواطن قوتك ومواطن ضعفك، وأين مواطن قوة وضعف الآخرين؟ إن الانفتاح الأمريكي مصدر قوة وقابلية للتأثرعلى حد سواء. كيف يمكن تقليل الجانب السلبي من الشفافية لأدنى حد؟ هل وجه الضعف الأساسي لدى خصوم أمريكا مثل الصين أو إيران يتمثل في اقتصادهما أو في افتقارهما للمشروعية الداخلية؟ كيف يمكن استغلال أوجه الضعف هذه بدون أن يتسبب ذلك في إثارة منازعات أكبر؟ ما الذي يمثل تهديدًا أمريكيًا له مصداقيته؟ هل كان جورج بوش، على سبيل المثال، يؤمن حقًا بأن تهديداته لكوريا الشمالية ستوقف برنامجها لتطوير أسلحتها النووية، فإن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا قام به؟ إذا كان الاستخدام الناجح لقوة الولايات المتحدة سيستغرق وقتًا، كما يفعل في الأحوال الطبيعية، كيف يمكن لرئيس اكتساب ذلك الوقت في بلد يصبر صبر طفل عمره عامين فحسب؟

أماالخطوة الرابعة في وضع إستراتيجية فتتطلب إبداعًا أكثر حتى من الخطوات الثلاث الأولى: وهي تتعلق باختيار التسلسل السليم للتحركات صوب تحقيق الأهداف الذاتية، وبصفة خاصة، تقرير أي من الأبواب الكثيرة لحل المشاكل ينبغي فتحه أولاً. يقول كثيرون إنه في المشاكل العويصة يتعين عليك عمليًا أن تفتح أبوابًا كثيرة بقدر الإمكان في نفس الوقت. لكن في التطبيق، نادرًا ما يمكن عمل ذلك.

وعادة، فإن دفع أهم باب أولاً يجعل فتح الأبواب الأخرى أكثر سهولة. تأمل حالة الصين. ليس لواشنطن أي قوة خاصة للضغط على بكين للحد من تكديسها الحالي للأسلحة أو التوقف عن تهديد استقلال تايوان. لكن واشنطن تستطيع تعزيز علاقاتها الاقتصادية المتبادلة، وبهذه الطريقة تقوي تأثيرها الرئيسي على بكين. وسيتيح هذا بدوره للبيت الأبيض أن يدير على نحو أفضل منازعات الأمن الخطيرة. أو تأمل حالة دارفور فقد بُذلت جهود كثيرة لإقناع كل الأطراف- الحكومة السودانية، وحلفائها، والمتمردين- بتقديم وعود بحسن التصرف. لكن

المذابح التي ارتكبت ضد المجموعات الإفريقية من أصل غير عربي في دارفور تحركها الحكومة العربية المسلمة في الخرطوم، ولن يتم إنجاز شيء حتى تقتنع تلك الحكومة بأنها ستدفع ثمنًا باهظًا لاستمرارها في مسار القتل هذا. وربما يكون تقرير أن الخرطوم هي الباب الأكثر حسمًا وتركيز كل الجهود عليه هو الأمل الوحيد في الوصول إلى حل.

وأحيانًا يشير إجراء «الباب الأول» إلى خوض المعارك الأسهل التي يمكن كسبها بسهولة قبل خوض المعارك الأكثر صعوبة. والفكرة هي بناء النجاح والقوة. فعلى سبيل المثال، ربما ينبغي أن تكون الخطوة الأولى في دارفور هي كسب تأييد الأوروبيين والصينيين للضغط على الخرطوم. وهناك أحوال يتعين فيها الانضمام للمعارك الأشد شراسة من البداية. فعلى سبيل المثال، كان على واشنطن على وجه القطع أن تجري تعديلات على إستراتيجيتها السياسية في العراق- مثلاً، بتنمية العلاقات مع المتمردين السنة- قبل أن يمكن للأمن العسكري ترسيخ أقدامه. وبالمثل، أراد ريتشارد نيكسون وهنري كسينجر أن يبرم الرئيس المصري أنور السادات اتفاق سلام مع إسرائيل، وأدركا أن الباب الأول نحو سلام مستقر هو أن تعيد حكومة إسرائيل سيناء إلى سيطرة مصر، لتستعيد مصر شرفها وكرامتها بعد هزيمة عسكرية أخرى.

والخطوة الخامسة في وضع إستراتيجية هي فهم المصدر الحقيقي لقوة المرء الشاملة بوضوح كامل، وكذلك قوته في كل ظرف على حدة. فلم يدرك الرؤساء من أين تأتي القوة الأمريكية على وجه الدقة. لقد فهم الرئيس نيكسون أن ترسيخ قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يتطلب إثبات أن أمريكا وحدها هي التي تستطيع تشكيل اتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر. واليوم فإن القوة الأمريكية تنبع إلى حد كبير من أن الولايات المتحدة هي قوة الموازنة الإقليمية الأخيرة في كل أنحاء العالم- في آسيا ضد الصين، وفي الشرق الأوسط ضد إيران، وفي أوروبا ضد روسيا.

إن الإستراتيجية الجيدة يمكن أن تسفر عن نتائج غير عادية. ومع ذلك، فإن أغلب المسئولين المحنكين في الحكومة يمكن أن يشهدوا على صحة ما يلي: أن القادة قليلاً ما يقومون بذلك. وعندما تحل الكوارث، كما يحدث باستمرار، فإنها تترك المسئولين وهم يتساءلون: «لماذا لم نفكر عميقًا في إستراتيجيتنا قبل أن نبدأ السير في هذا الطريق؟»

وأتذكر أحد الاجتماعات الأخيرة التي حضرتها في مجلس الأمن القومي خلال إدارة كارتر. كان هدفه هو الإعداد لزيادة الرئيس القادمة لكوريا الشمالية. وقمنا بالفحص السريع لنصف

دستة من القضايا مثل الأسلحة النووية وحقوق الإنسان، وبحثنا الخيارات بالنسبة لكل منها، مع تعبير كل عضو من كبار العاملين عن تفضيلاته. واستغرق الوقت المعتاد وهو ساعتان ونصف الساعة. وعندما انتهى، تحرك الاثنى عشر أو ما إلى ذلك من الأشخاص صوب الباب، ليجدوا وزير الدفاع هارولد براون يعترضهم. كان واقفًا ويده ممسكة بمقبض الباب، يحدّق في السقف وقال: «هل تعلمون أننا لم نناقش سياستنا تجاه كوريا». فلم تثر القضية الأساسية مطلقًا، ناهيك عن مناقشتها بحرص وأناة. وانسل الجميع.

وعندما كنت مساعدًا لوزير الخارجية للشئون السياسية والعسكرية كنت أهيب دائمًا برئيسي، وزير الخارجية سيروس فانس أن يلقي خطابًا عن الإستراتيجية أو السياسة. كان الوقت لا يزال مبكرًا في إدارة كارتر، لكننا كنا محاصرين بالفعل بالنقاد الذين قالوا إننا لا نعرف ما نفعله. كنت أعتقد أن فانس يستطيع بصورة مقنعة أن يبين لنقادنا في الداخل والخارج أن الإدارة كان لديها في الواقع سياسة خارجية. وأخيرًا، وبعد أن شعر فانس بالإحباط نتيجة تكرار توصياتي، انتهرني رغم طبعه الرقيق قائلا: «إن السياسة هراء». وبقدر ما كنت أحترم الرجل، وسأظل أحترم ذكراه، لا أعتقد أن السياسة هراء. إنها جوهرية بالنسبة لإستراتيجية ناجحة لإدارة الشئون الخارجية الأمريكية.

لقد فهم القادة الأمريكيون، أحيانًا، كيف يضعون إستراتيجية، وفي ثلاث مناسبات حاسمة، صمموا إستراتيجيات باهرة حققت إسهامات كبيرة في كسب الحرب الباردة.

فقد ركز الرئيس هاري ترومان على إستراتيجية مساعدة الحلفاء بأكثر مما ركز على الاستجابة للقوة العسكرية السوفيتية. ثم كانت هناك إستراتيجية نيكسون- كسينجر الخاصة بانتزاع النصر من فكي الهزيمة بإظهار قوة أمريكا الدبلوماسية الفريدة. وأخيرًا، كانت هناك إستراتيجية جورج دبليو بوش، وجيمس بيكر، وبرنت سكاوكروفت بتقوية خصم ما لتسهيل استسلامه.

وقد ميزت إستراتيجية فريق ترومان العصر الذهبي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهي مجيدة في تاريخنا مثلها مثل وضع الآباء المؤسسين للدستور. وكان القرار الرئيسي لفريق ترومان

هو عدم التفاوض مع موسكو من موضع ضعف بل التركيز بدلاً من ذلك على بناء أسس القوة. فمع تسريح أمريكا قواتها بعد الحرب العالمية الثانية، حظي السوفيت بتفوق حاشد في القوات التقليدية. ووضعهم هذا في مزاج يرفض الحلول الوسط. وكانت الخطوة الثانية هي اكتشاف أن أكبر نقاط معاناة أمريكا بعد الحرب كانت هي أيضًا أعظم مصادر قوتها المحتملة، بصفة خاصة احتمال أن تدعم ألمانيا واليابان الأمن الأمريكي. لذا استخدم ترومان المجال الذي يبدو تفوق أمريكا فيه جليًا، وهو قوتها الاقتصادية، للمساعدة في إنهاض هذه البلدان الممزقة اقتصاديًا وتحقيق استقرارها سياسيًا. وكانت هذه العملية لبناء ألمانيا واليابان تدريجيًا هي «الباب الأول» لترومان، وكانت قابلة للتحقيق وكان لدى الولايات المتحدة الوسائل الاقتصادية اللازمة للقيام بذلك، وأقنع ترومان الكونجرس بأن يدفع فاتورة مشروع مارشال. لم تطلب الولايات المتحدة تعاون السوفيت للقيام بهذا، كما لم يتعين عليها أن تصل لحل وسط مع موسكو لتحقيقه. كانت تستطيع أن تقوم بهذه الأعمال وحدها وبمعرفتها. وكانت الخطوة الأخيرة هي إتمام وإنشاء مؤسسات دولية جيدة يمكن من خلالها ممارسة القوة الأمريكية. وشملت هذه المؤسسات، الناتو، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. فمن خلال منظمات ما بعد الحرب الجديدة هذه، تستطيع أمريكا أن تقود وأن تحدد الاتجاهات، لكن الآخرين يستطيعون أنه يكون لهم رأيهم المؤثر. لم يؤمن ترومان وفريقه للأمن القومي بأن العمل متعدد الأطراف سيؤدي إلى إجراءات ضعيفة، على النقيض من ذلك، كانوا مقتنعين بأن هذا كان هو السبيل لممارسة القوة على نحو أشد فاعلية- وكانوا على حق. وإجمالاً، فقد أدرك فريق ترومان أن قوة أمريكا في المستقبل المنظور ستستند إلى قدرتها على تقوية الأصدقاء وحمايتهم، وليس على هزيمة الخصوم.

كان على نيكسون وكسينجر أن يتصديا لمشكلة لم تكن مألوفة من قبل بالنسبة للأمريكيين: احتمال الهزيمة. فقد حاولا تفادى الهزيمة في فيتنام، لكنهما ربما تبينا أنها حتمية. ومع ذلك، فقد رفعا الرهان بأن أعلنا مرارًا وتكرارًا أن الهزيمة الأمريكية ستحول الولايات المتحدة إلى «عملاق يستحق الرثاء لا حول له ولا قوة». وقد استهدفت هذه الصورة المرعبة وصم خصومهما في الداخل بأنهم انهزاميون وإسكات مطالب الكونجرس بانسحاب سريع للقوات الأمريكية.

كان معظم خبراء السياسة الأمريكية يؤمنون بنظرية تداعي أحجار الدومينو، التي تقول بأن الفشل في وقف العدوان في مكان ما، وهو عادة مكان صغير نوعًا ما، سيؤدي إلى تحديات أوسع نطاقًا وأكثر خطورة في أماكن أكثر أهمية. وقد دعمت الخبرة المستمدة من الحرب العالمية الثانية نظرية تداعي أحجار الدومينو هذه: فقد انتزع هتلر وهيروهيتو بلدانًا صغرى دون عقاب دولي، وعملت هذه الخبرة على إقناعهما بأن القوى الغربية ليس لديها الجَلَدْ اللازم للقتال وجرأهما على طلب المزيد. كذلك فإن سيكولوجية القوة تقف بجانب أصحاب نظرية القوة، فلا ريب أن التهدئة وسهولة الانقياد يشجعان المتنمرين ويحبطان الأصدقاء.

لم يكن نيكسون وكسينجر ليرضيا بانتظار سقوط أحجار الدومينو. وبدلاً من ذلك، وصفا ونفذا تصورًا لسيرك دبلوماسي مبهر مكون من ثلاث حلبات- سيرك يفقد تأثير الهزيمة الوشيكة في فيتنام مَضاءه ويلهي عنه، في حين يؤكد قوة أمريكا الدبلوماسية التي لا تضارع.

كانت الحلبة الأولى دبلوماسية ثلاثية مع كون الولايات المتحدة المحور بين الاتحاد السوفيتي والصين. إذ كانت الولايات المتحدة هي التي تستطيع أن تقوم بدور المحور. كانت بكين وموسكو على خلاف مع بعضهما البعض أكثر من خلافهما مع واشنطن، ولم يكن أي منهما سيسمح للآخر بأن يقوم بدور المحور. لم يظفر نيكسون بتنازلات كبيرة من أي منهما بشأن أي قضية، خاصة فيتنام. لكنه أثبت أن واشنطن هي العملاق الأول بين العمالقة الثلاثة في العالم. ومثلما كتب كسينجر في مذكراته، فقد كانت مهمة واشنطن الأولى هي تحقيق «نجاح رائع جلي» للشعب الأمريكي والجمهور العالمي في هذه اللحظة من لحظات المحن الوطنية- وقد فعل ذلك على وجه الدقة.

ثانيًا، وضع نيكسون وكسينجر الدبلوماسية الأمريكية موضع العرض في الشرق الأوسط. فقد تحركا سريعًا لاستغلال حرب يوم كيبور التي كانت جارية في ١٩٧٣، بعد أن هاجمت مصر إسرائيل، وحيث كانت إسرائيل قد طفقت تكتسب اليد الطولى. فقد قرر نيكسون وكسينجر وقف إعادة الإمداد العسكري الأمريكي لإسرائيل، وبذلك حصلا على وسيلة قوية للتأثير على القدس وكسبا امتنان القاهرة. وبعد أيام، عندما كانت القوات الإسرائيلية تحاصر بقايا الجيش المصري، ضغط نيكسون وكسينجر على إسرائيل بألا تسدد الضربة الأخيرة. وأذعنت إسرائيل

لهذا الطلب، وبذلك رفعت واشنطن إلى منزلة منقذ مصر ومخلصها. أما بالنسبة لإسرائيل، فلم يكن لديها بديل سوى أن تبقى لصيقة بالولايات المتحدة، حليفها الوحيد. لقد ناور نيكسون وكسينجر بنجاح لإقامة توازن سيكولوجي بين الطرفين. وللمرة الأولى، لم يتم تدمير دولة عربية بصورة كاملة على أيدي إسرائيل، واستطاعت أن تحتفظ بما يكفي من الكبرياء للتفاوض. ومن جانبهم، استرد الإسرائيليون صوابهم من جراء نكساتهم المبكرة وكانوا أكثر استعدادًا للتفاوض هم أيضًا. واستخدم الأمريكيون وسيلة التأثير التي تمضي في اتجاهين للتوسط في انسحاب إسرائيلي من صحراء سيناء المصرية وأن يحققوا في نهاية المطاف معاهدة سلام بين هذين العدوين اللدودين. لم تكن لا مصر ولا إسرائيل لتعهدا بهذا الدور لأي بلد آخر أو مجموعة من البلدان، في أي وقت أو منذ ذلك الوقت، وحتى إن فعلتا ذلك، لم يكن أحد يستطيع أن يحقق أي شيء.

وكانت الحلبة الثالثة من السيرك الدبلوماسي في آسيا نفسها. فقد أدرك نيكسون وكسينجر فورًا أنه كلما استفادت الصين من حرب فيتنام، زادت رغبة البلدان الآسيوية في عودة أمريكا وحمايتها لهم- وأن هذه الرغبة كانت هي مفتاح قوة الولايات المتحدة في المنطقة. فقد كانت الولايات المتحدة بالنسبة إلى آسيا هي البلد الوحيد القادر على اعتراض القوة الصينية في المستقبل، ونظرًا لأنها نائية جدًا، فإنها تعد البلد الوحيد الذي يستطيع الآسيويون أن يثقوا بأنه سيفعل ذلك بدون أن يستخلص منهم مزايا بدون مبرر. لم تكن معظم البلدان الآسيوية تريد أن تكون الولايات المتحدة هي الخاسر وأن تبدو بلا حول ولا قوة. واستغل نيكسون وكسينجر هذه المخاوف والرغبات وهما يؤكدان مجددًا التزامات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة وزيادة المعونات العسكرية للأصدقاء فيها. وبعد أربع سنوات من انتشال طائرات مشاة البحرية الأمريكية الهليكوبتر لآخر الأمريكيين من على أسطح السفارة الأمريكية في سايجون، لم تنازع سوى القلة في حقيقة أن وضع الولايات المتحدة في آسيا ربما كان أقوى منه في أي وقت مضى.

والمثال الثالث للتألق الإستراتيجي للولايات المتحدة حدث عندما بدأ الاتحاد السوفيتي يتفجر من الداخل، عندما اكتشف الرئيس بوش الأول، وجيمس بيكر وزير الخارجية، وبرنت سكاوكروفت مستشار الأمن القومي أن الطريقة الأكثر فاعلية والأقل خطورة لإرساء أساس للزعيم السوفيتي

جورباتشوف، لكي يفكك إمبراطوريته في شرقي أوروبا والاتحاد السوفيتي نفسه كانت تلميع مجده وقوته. فقد جعلاه بطلاً عالميًا وبذلك منحاه القوة لكتابة رثاء أمته وإمبراطوريته.

ومع ترنح القوات السوفيتية وهي تتجه نحو كارثة في أفغانستان في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت موسكو تفقد سيطرتها على شرقي أوروبا، وأخيرًا فقدت سيطرتها على مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي. وحث مقاتلو الحرب الباردة بوش وبيكر وسكوكروفت على استغلال ميزاتهم لأقصى حد وتحويل الإمبراطورية السوفيتية إلى ديمقراطية على الطراز الغربي. بعبارة أخرى، فقد طالب دعاة الانتصار الكامل بألا تضيع الولايات المتحدة لحظة من لحظات تفوقها الواضح. لكن نيكسون وبيكر وسكوكروفت رأوا عن حق أنهم يستطيعون تحقيق هدفهم النهائي- تفكيك مجال النفوذ السوفيتي، وفي خلال بضع سنوات أخرى الاتحاد السوفيتي نفسه – دون حصار السوفييت في ركن يمكنهم أن يحفروا بكعوبهم أو حتى يردوا الضربة. وظل قلب القوة السوفيتية – قواتها العسكرية - سليمًا لم يمس في هذه المرحلة، واحتفظ قادة الحزب الشيوعي بسيطرتهم الداخلية، كان الحزب والجيش لا يزالان في وضع يسمح لهما بإحكام سيطرتهما والعصف بالمعارضة في شرقي أوروبا وداخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي على حد سواء. كان يمكن أن يشكل ذلك مذبحة، ولكن كان في إمكانهما القيام بذلك، ولم يكن بوسع الولايات المتحدة الكثير لدحر ذلك.

وبدلاً من ذلك، استخدم بوش وبيكر وسكوكروفت قوة الولايات المتحدة لدفع جورباتشوف وتوجيهه، لكنهم فعلوا ذلك من وراء الستار. وفي العلن، بدا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يضعان نهاية للحرب الباردة معًا. لقد جعل بوش جورباتشوف يبدو مثل زعيم عالمي وبطل بدلاً من أن يبدو باعتباره خاسرًا، وبهذه الطريقة جعله أقل عرضة للمعاناة من قبل الرجعيين السوفييت. ومن ثم سمح جورباتشوف شيئًا فشيئًا، بالتفكيك السلمي للإمبراطورية - وإعادة توحيد ألمانيا- بدون إطلاق طلقة واحدة. كانت تلك إستراتيجية للدبلوماسية التعاونية على نطاق غير مسبوق.

في السنوات العشرين الأخيرة، تعرضت غالبية الجهود المبذولة لوضع إستراتيجية شاملة للولايات المتحدة لسلسلة كاملة من أوجه القصور، من عدم الكفاية إلى تدمير الذات. لكن كانت هناك لحظات قليلة واعدة أيضًا.

كان أعضاء هيئة المستشارين من الخبراء في إدارة جورج دبليو بوش يدركون جيدًا أنهم يحتاجون لشيء ما أكثر من الدبلوماسية العفوية والمخصصة لحالات بعينها للتصدي لعالم يطفح بالمجهولات والقيود المتزايدة دومًا على القوة الأمريكية. ومضى زمانهم عندما خسر بوش الرئاسة إلى بيل كلينتون في ١٩٩٢، غير أنه كان من الواضح إلى أين يتجهون: دبلوماسية ثنائية حساسة مع موسكو، أمن يستند لائتلاف كما تجسد في العدد الكبير من الحلفاء الذين تجمعوا في حرب الخليج الأولى ضد صدام، والتي تحققت بمكرمة إضافية من مباركة الأمم المتحدة له، وأخيرًا عملية سلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط استهلوها في مدريد في ١٩٩١.

وكانت العناصر الثابتة في إستراتيجيتهم هي تحديد أهداف يمكن تحقيقها (رغم أنهم لم يفهموا الشرق الأوسط بشكل صحيح)، وقيادة أمريكية واضحة وقوية، واستعداد لمراعاة آراء الآخرين، وتفضيل قوي للعمل المشترك مع قوى رئيسية أخرى. لم ينحرفوا مطلقًا عن إيمانهم الأساسي بأنهم لا يستطيعون تحقيق أي من أهدافهم المهمة وحدهم. كان بوش يمضي في كل الاتجاهات الصحيحة بإستراتيجيته الجديدة لما بعد الحرب الباردة.

لم يرفض كلينتون هذه الأفكار بالقدر الذي يمكن به الظن أنه لم يكن في حاجة لسياسة خارجية على الإطلاق. فمع ذهاب الاتحاد السوفيتي وبقاء الصين بعيدة للوراء، لم يكن كلينتون وفريقه للسياسة الخارجية يعتقد أن أمريكا تواجه تهديدات جدية. فأمريكا كما تدل على ذلك أعماله، كانت تستطيع تحمل عبء التركيز على نفسها لأول مرة منذ ١٩٤١. وحيث إن السياسة الخارجية لن تؤدي إلا إلى الإلهاء عن الأولويات المحلية، فإنه من الأفضل الإقلال من السياسة الخارجية ومن الورطات الخارجية.

لا ريب أنه كانت لكلينتون إنجازاته الدولية، وكان بعضها مثيرًا للإعجاب الكبير: التسوية النهائية لصراع البوسنة في دايتون، إتمام المفاوضات بشأن سحب الأسلحة النووية من عدة جمهوريات سوفيتية سابقة وإعادتها للتراب الروسي والسيطرة الروسية، والحد من برنامج كوريا الشمالية النووي وتجميده، وتطبيع العلاقات مع فيتنام، ومساعدة المملكة المتحدة في التوصل إلى السلام في أيرلندا الشمالية، والعمل على قمع الأزمة المالية في المكسيك وفي الشرق الأقصى.

إلا أنه فقط لم تكن هناك إستراتيجية شاملة، إلى جانب إيمانه بقدرات العولمة على العلاج وتحقيق الشفاء. وهكذا تظهر نجاحات كلينتون باعتبارها أحداثًا منعزلة لا تؤدي لأي مكان ولا تقوي القوة الأمريكية. لم يكن مؤيدو كلينتون وكذلك المسئولون السابقون في إدارته يحبون سماع ذلك، لكن القادة في شتى أنحاء العالم عابوا عليهم ذلك بشدة سواء لسلبيتهم في أوضاع كثيرة أو لافتقارهم التام لإستراتيجية شاملة على حد سواء.

لقد جاب جورج بوش المدن مطلقًا نيرانه الراعدة على سياسة كلينتون الخارجية: عدم بناء الأمة والتركيز على روسيا والصين. وفي البداية نادرًا ما ذكر فريق بوش الإرهاب أو العراق إن ذكرهما أصلاً، رغم أننا نعرف أن العراق كان يشغل باله كثيرًا. وعفا أمريكيون كثيرون عن الخلط بشأن السياسة الخارجية لأنهم كانوا يثقون بفريق بوش المحنك من الخبراء، بما في ذلك ديك تشيني، وكولن باول، ودونالد رامسفيلد.

وأصبح سجل أعمالهم نظيفًا بعد ١١ سبتمبر. فعقبها على الفور، حدد بوش الإرهاب، وأفغانستان، والعراق باعتبارهم الأعداء الرئيسيين، وحلوا محل الصين، وأقسم بوش على تدمير هؤلاء الأعداء- بمساعدة الدول الأخرى إن أمكن، ومنفردًا إذا اقتضى الأمر، وعن طريق القوة المسلحة. كان ذلك بمثابة حمله صليبية تجسد التفوق العسكري للولايات المتحدة. واتخذ بوش الخطوة المعهودة بإعلان أن الولايات المتحدة تحتفظ بحق المبادأة بضرب البلدان الأخرى ومن ثم حق شن حروب وقائية، بغض النظر عما إذا كان هناك تهديد مباشر بات وشيكًا على الولايات المتحدة أم لا. وبموافقة داخلية، أرسل القوات الأمريكية لمحاربة طالبان والقاعدة في أفغانستان. ثم هاجم العراق، بحلفاء قليلين نسبيًا، وهدد بالهجوم على دولتين صاعدتين يشتبه في إنتاجهما أسلحة نووية، إيران وكوريا الشمالية. لم يكن هناك أي قصور في الوضوح الإستراتيجي: إن قوة أمريكا ستنمو خارجة من فوهات المدافع. ومع التسامح، فإن ذلك كان كارثة.

وحتى وهذا الاضطراب يستهلك إدارته، قام بوش بعدد من الأشياء أظهرت أنه لم يفقد كل صوابه. فقد توصلت إدارته مع المملكة المتحدة لاتفاقية من أهم الاتفاقيات بعيدة المدى في عصر ما بعد الحرب الباردة: إبرام اتفاق يتيح لليبيا إعادة الانضمام للمجتمع الدولي والأسواق العالمية مقابل التخلي عن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وقبول تفتيش كامل الأركان لضمان امتثالها.

كما استهل بوش برنامجًا للمعونة بعيد النظر وحاشدًا لمكافحة الإيدز في إفريقيا، الذي أكسبه تأييدًا واسع النطاق فيها. ومتأخرًا جدًا، قاد الائتلاف متعدد الأطراف الذي عقدته الصين للتفاوض على خطوات تضع حدًا لبرامج كوريا الشمالية النووية، مع تفتيش ملائم، مقابل امتيازات اقتصادية ودبلوماسية. وفي هذه المناسبات التي عمل فيها بصورة جيدة وتوصل لحلول وسط مع الآخرين، كانت النتائج واعدة بدرجة أكبر- وفي المحل الأول دالة على ما يمكن أن تكون عليه الإستراتيجية القادرة على البقاء، حتى وإن لم تثمر المحادثات مع بيونج يانج مطلقًا.

وإذا لم تتوصل واشنطن إلى التمكن من السيطرة على إستراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين، فإن بلدانًا أخرى ستفعل، وستحصل الصين على الميدالية الذهبية لأفضل إستراتيجية بينها. لقد كان هدف بكين واضحًا وبسيطًا: الاحتفاظ بحكم الحزب الشيوعي وضمان أنه لن يتم تحديه داخليًا أو خارجيًا وجعل ذلك مستحيلاً. وتبدو تلك مثل الإستراتيجية السوفيتية، لكنها تختلف في الواقع بثلاث طرق حاسمة. فأولاً، إن الصين ترى أن اقتصادًا مفتوحًا نسبيًا وآخذًا في النمو هو خير طريقة للاحتفاظ بالسيطرة الداخلية، في حين احتفظت موسكو بالسيطرة الداخلية عن طريق القسر والترويع بدون منافع اقتصادية فعلية تعود على العامة. لقد أرست الصين الضوابط الاقتصادية للنهوض بالتوسع، لكنها تحدت حتى الآن القول المأثور القديم بأن فتح أبواب الفيضان الاقتصادي يضعف حتمًا السيطرة السياسية. ولا تشعر بكين بالقلق من المعارضة بسبب التعاسة المحلية واسعة النطاق من جراء الفساد الحكومي وعدم المساواة الاقتصادية الشاسع بين سكان الصين.

ثانيًا، في حين ركزت إستراتيجية الاتحاد السوفيتي على القوة العسكرية، تدور إستراتيجية الصين حول القوة الاقتصادية. إن قوة موسكو كانت تكمن في قدرتها العسكرية ومهارتها في إثارة حروب التحرير في نصف الكرة الجنوبي لإزعاج الولايات المتحدة وإلهاء القوة الأمريكية. وفي حين تزيد الصين قدرتها العسكرية، فإنها تلجأ لاستخدام القليل من القوة العسكرية أو لا تلجأ لاستخدامها إطلاقًا فيما وراء حدودها، وهي في الواقع شديدة الانتقاد لواشنطن لقيامها بذلك. وبدلاً من إبراز أسلحتها أو أيديولوجيتها، كان الاقتصاد هو أداة القوة التي يكثر استخدام الصين لها- كمشتر وكبائع وكمستثمر.

ثالثًا، ومرة أخرى خلافًا للاتحاد السوفيتي، تود الصين أن تبدو مثل «واحد من الأولاد» وألا تكون جدّ مرئية وهي تقذف بثقلها وقوتها في كل مكان. ولكنها تتوقع في الوقت نفسه معاملتها باعتبارها قوة كبرى، وهو ما أصبحت عليه. وبمعنى ما، فإن الصين تقوم بدور القوة الكبرى غير الأمريكية، وتفرض مطالب قليلة على الآخرين، ونادرًا ما تعنفهم، وتعلي دائمًا العمل متعدد الأطراف. فقد حسنت علاقاتها مع جيرانها، وخففت المنازعات على الأراضي، ونهضت بمنطقة للتجارة الحرة. وتسعى إلى إقامة جوار سلمي بغية التركيز على التحديات المحلية الكبيرة. ولم ترسل قوات مقاتلة للخارج منذ الغزو غير الناجح لفيتنام في ١٩٧٩. كما لم تهدد باستخدام القوة، إلا عندما يثير قادة تايوان أحيانًا موضوع إعلان الاستقلال عن الصين.

بالطبع إن حل اللغز الإستراتيجي للصين أسهل كثيرًا من حل لغز أمريكا. إذ يشعر قادة بكين بالقلق على أمر واحد- الاحتفاظ بالقوة والسلطة في الداخل، أساسًا من خلال اقتصاد قوي وتحقيق ذلك الهدف من خلال التوسع في التجارة وضمان الحصول على النفط وغيره من الموارد. كما يعتمدون على القمع السياسي وجاذبية الدعوة القومية. وقد قدمت الدورة الأوليمبية في ٢٠٠٨ مثالاً دراميًا للأمرين.

وعلى خلاف القادة الصينيين، يشعر الرؤساء الأمريكيون بالقلق من كل شيء. وعلى النقيض من ذلك، فإن الصين لا تستخدم قوتها لحل المشاكل العالمية؛ بل تستغل بدلاً من ذلك مشاكل الآخرين، خاصة مشاكل واشنطن، مثلما حدث عندما استغلت إصرار أمريكا على ادعاءاتها وعملها من طرف واحد، وتقوم بدور الدولة الكبرى الوسيط بين الدول «الضحية» والولايات المتحدة.

ونظرًا لأن القوة الاقتصادية الصينية هائلة بقدر أكبر من قوتها العسكرية أو الدبلوماسية، فإنها تدع القوة الاقتصادية تقوم بمعظم عملها الدبلوماسي. وعلى خلاف واشنطن، تستخدم الصين قوتها الاقتصادية أساسًا لأغراض اقتصادية وليس لاستخلاص تنازلات سياسية من الآخرين.

وعلى غرار الصين، فإن روسيا الحالية واضحة بشأن إستراتيجيتها ومصدر قوتها. فقد سعى الرئيس فلاديمير بوتين وخليفته ديمتري ميدفيديف لإعادة ترسيخ النزعة الاستبدادية

وحكم الفرد التقليديين في روسيا، لتدمير أو تقليص المعارضة السياسية، واستعادة «الاستقرار» الداخلي، ولتتويج هذه الأهداف بإعلان دور روسيا كقوة عظمى. وفي حين كان الاتحاد السوفيتي القديم قوة اقتصادية صغيرة جدًا وقوة عسكرية ضخمة، فإن لروسيا حاليًا قوة عسكرية متواضعة وقوة اقتصادية متنامية تستند إلى ثروات من النفط والغاز. فروسيا هي أكبر منتج في العالم للغاز الطبيعي وثاني أكبر منتج للنفط. ولدى روسيا القدرة على التهديد بالقوة أو باستخدامها فعلاً على حدودها ضد الجيران الضعفاء، مثلما فعلت مع جورجيا في أغسطس ٢٠٠٨.

إن إستراتيجية روسيا الحالية تقوم على أربعة مصادر للقوة: ثروة من الطاقة، ومبيعات متخصصة في الخارج، وحق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة، وتفوق عسكري على حدودها. فأولاً وقبل كل شيء، تكدس روسيا ثروتها الوطنية من خلال صادرات النفط والغاز، وتستخدم الأرباح لشراء مشروعات أعمال أجنبية، خاصة في أوروبا، أساسًا في مجال الطاقة. وعلى خلاف بكين، تستعرض روسيا قوتها في كل أنحاء العالم ساعية للفت الأنظار، مطلقة تهديدات برفع أسعار النفط وتقليل المتاح منه للجيران. وعمومًا، فقد نجحت روسيا في ذلك حتى وقوع الكساد الاقتصادي في ٢٠٠٨. كما لم تتردد روسيا في استغلال الطاقة لتحقيق أهداف سياسية. إن هذه الأمة طفقت تعيد بناء قوتها. ثانيًا، تبيع روسيا كثيرًا من التكنولوجيا النووية التي يشتد الطلب عليها والأسلحة التقليدية لبلدان مثل إيران. لقد احتل الروس باستمرار مكانة عالية بين مصدري الأسلحة والتكنولوجيا النووية في العالم. ثالثًا، إن لروسيا مقعدًا دائمًا في مجلس أمن الأمم المتحدة وما يرتفق من حق الفيتو. وحيث إن دولاً كثيرة تتجه لمجلس الأمن، فإن حاجتها لتفادي الفيتو الروسي يوفر لموسكو قوة دبلوماسية واسعة المدى. رابعًا، إن قادة هذا البلد سيذكّرون العالم بأن لهم اليد العسكرية الطولى على الدول المجاورة- وقد أصبح ذلك واضحًا بعد غزو روسيا لجورجيا في ٢٠٠٨. وبهذه الإستراتيجية، يزداد الإصغاء لصوت موسكو وتحظى بالانتباه على المسرح العالمي.

خلاصة القول، إن الصين وروسيا قوتان عظميان يوليهما الآخرون الاهتمام، ويحاول الآخرون استرضاءهما، لكنهما ليستا قائدين عالميين بأية حال.

وأخيرًا وليس آخر، هناك الأوروبيون وأداتهم المختارة لممارسة القوة العالمية، وهي الاتحاد

الأوروبي. إن للأوروبيين مصلحة غالبة في تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي كاف لإدامة رفاهيتهم الداخلية ونظم الدعم الاجتماعي التي تمثل عبئًا باهظًا. لقد أجبرت التكاليف الضخمة لهذه البرامج الأمم الأوروبية على إجراء تخفيضات جمة في الإنفاق العسكري والتركيز في إستراتيجيتها على الاقتصاد والدبلوماسية. ومصدر قوتها هو سوقها الداخلية الشاسعة، وهي حاليًا أكبر سوق عالمية. لكنها لم تستغل على نحو كاف الإمكانيات التي يتيحها هذا، لأنها فشلت في توحيد سياستها الخارجية أو إستراتيجية الأمن بها.

وحيث إنها فرادى وجماعة ظلّ لما كانت عليه عسكريًا هي نفسها من قبل، فإن إستراتيجيتها تركز على حماية مصالحها الاقتصادية وعلى الدبلوماسية، أي على أن تعرض نفسها باعتبارها حارسة على المؤسسات الدولية، والقانون الدولي، والمعاهدات الدولية، والأمم المتحدة، والعمل متعدد الأطراف. وقد ناورت لتحتل مركزًا للقيادة باعتبارها نصيرًا لهذه المنظمات والمفاهيم بالنسبة للدول الأضعف. وبهذه الوسائل، لا تزال الدول الرئيسية في أوروبا أطرافًا فاعلة في أهم الساحات الدبلوماسية، لكنها ليست القائد.

وبالنسبة للولايات المتحدة، اقترب الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ذات مرة من إدراك كنه الإستراتيجية وفحواها. ففي ٥ ديسمبر ١٩٩٦، وبمناسبة تعيينها وزيرة للخارجية، طورت أولبرايت بإسهاب فكرة أن الولايات المتحدة «دولة لا غنى عنها» للعالم التي كان كلينتون قد طرحها فقالت توًا: «كما يشهد تاريخ هذا القرن وقصة حياتي، فإن الولايات المتحدة هي حقًا كما قال الرئيس الدولة التى لا غنى عنها في العالم. إنها مهمتنا المشتركة، بمساعدة الأصدقاء من شتى أنحاء العالم ومساعدة الرب، أن نحافظ على هذا المعيار الذي يدعو للفخار في السنوات القادمة مباشرة وفي القرن التالي». وعادت لنفس الموضوع مرة ثانية في فبراير ١٩٩٨، في حوار في التلفزيون قائلة: «إذا كان علينا استخدام القوة، فذلك لأننا أمريكا. إننا بلد لا غنى عنه. إننا نقف مرفوعي الهامة. ونرى لمدى أبعد في المستقبل».

ومن ناحية، كان ذلك مجرد عبارة موسيقية مثل عبارة بوش وسكوكروفت الموسيقية عن «النظام العالمي الجديد»- ولكن من ناحية أخرى، كان كلينتون وأولبرايت يمضيان في الاتجاه

الصحيح، نحو فكرة أن للولايات المتحدة دورًا فريدًا تلعبه في الشئون الدولية. لكن لم يصف أي منهما مطلقًا الطبيعة المحددة لذلك الدور بالضبط أو كيف تكون الولايات المتحدة «لا غنى عنها» ولماذا. وفي مرحلة ما، كانت أولبرايت تقصد أن الدور الأمريكي هو دور من يفرض التنفيذ بالقوة. ثم أشارت إلى «مهمتنا المشتركة، بمساعدة أصدقاء من شتى أنحاء العالم». ومضت أولبرايت على هذا المنوال لتصبح صوتًا بناءً في محاولة صياغة دور الولايات المتحدة في الشئون الدولية.

وقد أصبح ذلك حاليًا صيغة مبتذلة تقريبًا عندما يشير القادة وخبراء السياسة الأمريكيون للولايات المتحدة باعتبارها بلدًا لا غنى عنه ويمضي البعض لمدى أبعد ويقولون إنه يتعين على واشنطن أن تتعاون مع الآخرين، وأن «تصغى» إليهم، وأن «تضع آراءهم موضع الاعتبار». بيد أنه لم يمض أحد إلى المدى الكافي ويذكر نتيجة طبيعية واضحة مترتبة على ذلك، ألا وهي، أن من يتعين علينا أن نتعاون معهم هم أيضًا لا غنى عنهم بالنسبة لنا، وبنفس القدر أيضًا.

ومن ثم كانت هناك نجفة كريستال تبرق معلقة في السقف، تمثل المبدأ العملي المحوري في هرم القوة: مبدأ عدم الاستغناء المتبادل. ويعبر المبدأ عن جوهر القوة الدولية في القرن الحادي والعشرين- وهو أنه مهما كانت قوة الولايات المتحدة، فإنها لا تستطيع النجاح في حل مشكلة كبرى أو تدبرها بدون تعاون البلدان الكبرى الأخرى (مثل الصين والهند وروسيا وألمانيا والمملكة المتحدة) كشركاء كاملين، وأن هذه البلدان متزايدة القوة لا تستطيع أن تنجح في حل مشكلات أساسية بدون أمريكا. إننا نسبح معًا أو نغرق فرادى. ذلك أمر لا ريب فيه ولا جدال حاليًا. وحتى بوش غيّر موقفه، وانضم إلى ائتلافات لوقف الجهود النووية لكوريا الشمالية وإيران بل قادها. ولكن في حين أن قبول عدم الاستغناء المتبادل هو بداية الحكم بشأن ممارسة القوة الدولية، فإنه ليس نهاية القصد.

فمن الجوهري بالمثل فهم الأدوار التي ينبغي أن يلعبها القائد والشريك. وقد عبر برنت سكاوكروفت عن هذه الفكرة جيدًا في ٢٠٠٧، بقوله: إنه «لم تبد... أي قوة أو كتلة أخرى... القدرة على حشد المجتمع العالمي للاضطلاع بالمشروعات الكبرى للعصر الراهن. إننا، الولايات المتحدة، نعمل كعامل حفاز... والعالم لن يقبل هيمنة الولايات المتحدة- ولكن بدون قيادة الولايات المتحدة لا يمكن تحقيق الكثير».

إن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يستطيع أن يتولى عملية القيادة فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى العالمية، لأسباب كثيرة: إن قدرتها الاقتصادية والعسكرية أكبر كثيرًا من قدرات القوى الكبرى الأخرى فرادى ومجتمعة. وعدم ثقة معظم البلدان بالولايات المتحدة أقل كثيرًا من عدم ثقتها ببعضها البعض. ولا يزال معظم البلدان في كل مناطق العالم يعتبر الولايات المتحدة مصدر التوازن في جيرتها وكذلك الحامي من التهديدات الإقليمية المحتملة. وتلك هي أوجه القوة، والخصائص الفريدة والوضع الدولي المتميز الذي تحظى به واشنطن على كل مائدة دولية تقريبًا- ومنه تستمد دورها الفريد في القيادة.

ولكن فهم *السبب* في أن الولايات المتحدة هي القائد الوحيدة لا يفسر *كيف* تستطيع أن تقود. ويبرز الاستنتاج الذي توصلنا إليه واضحًا: في عالم اليوم، لا ريب في أن القيادة لا تعني الهيمنة. ذلك أن دولاً أساسية أخرى لن تخضع، ولا يتعين عليها أن تفعل ذلك، فلديها القوة اللازمة للمقاومة، مثلما يفعل معظم الدول، كبيرها وصغيرها. كما أن القيادة لا تعطي واشنطن قوة تأثير خاصة لإقناع الآخرين بأن أمريكا تفهم مصالحهم بأفضل مما يفعلون. وللقيادة بنجاح، يتعين على الولايات المتحدة أن تساعد في حل المشاكل- سواء تعلقت بالتجارة، أو الإرهاب، أو البيئة، أو الإغاثة الإنسانية، أو صراعات الأمن. والسبب الوحيد لموافقة البلدان الرئيسية الأخرى على القيادة الأمريكية هو حاجتها أيضا لحل تلك المشاكل وأنها تسلم بأنها بدون القيادة الأمريكية، لن يتم حل المشاكل.

وهكذا فإن قدرة أمريكا على القيادة تختزل إلى قدرتها على حل المشاكل بالتعاون مع الآخرين. وفي النهاية، فإن ذلك هو السبب في أن الآخرين يتبعوننا. إن صنعتنا كحلال للمشاكل العالمية هي أساس القيادة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. لم يعد في الإمكان دفع الآخرين رغمًا عنهم أو حضّهم على اتباعنا على أساس القيم المشتركة التي توجد بالكاد. وقد طرح روبرت جيتس وزير الدفاع الثاني لبوش المسألة بمهارة بقوله: «إن النجاح سيقل اعتباره مسألة تتعلق بفرض إرادة المرء، ويزيد اعتباره مهمة لتشكيل سلوك الأصدقاء والخصوم، والأهم، الناس فيما بينهم».

لكن البلدان مثل اليابان والبرازيل وروسيا وألمانيا وغيرها لن يستمر قبولها للقيادة الأمريكية

إلا إن اعتقدت أن المشكلة المطروحة يتم حلها أو لا يمكن حلها بتحالف يقوده أي بلد آخر. وحتى عندئذ، فإنها لن تظل على مسار واشنطن إلا إذا اقتنعت بأن التحالف الذي تقوده واشنطن يحقق مصالحها الأساسية ويستعين بمنظوراتها لحل المشاكل.

ورغم كل منطق عدم الاستغناء المتبادل، لم تستطع الولايات المتحدة ومجموعة الثمانية أن تضعه موضع التطبيق المنتظم. هناك حواجز طبيعية تعترض سلامة التفكير وبداية، فإن الدول الكبرى الأخرى لا ترى الأمور ببساطة كما تراها واشنطن بشأن كثير من القضايا المهمة. إننا نختلف حتى على أعلى الأولويات. إن لمحاربة الإرهاب مرتبة أعلى في الولايات المتحدة عنها بين باقي مجموعة الثمانية، حتى وإن كان الجميع حاليًا مهمومين بالاقتصاد. وتتفق هذه الدول على محاولة وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، لكنها تتنازع بعنف حول مدى إلحاح المشكلة وعجلتها، ومدى صعوبة لي ذراع المنتهكين. وتختلف دول كبرى كثيرة معنا بشأن الحاجة إلى الضغط على الحكومات لتعديل سياساتها وقيمها الداخلية وتغييرها، بل حول جدوى ذلك. ويعتقد كثير من البلدان أن الاحترار العالمي له أولوية بيئية عليا، في حين بدا أن بوش يعتبرها أساسًا وسيلة تحايل ليبرالي. ولا يزال معظم البلدان يعتقد أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم تنازلات كبرى تتعلق بالتجارة، كما حدث في الماضي، لكن لا يبدو أنها تقدّر أنها أصبحت أغنى منها في أي وقت مضى في حين أن أمريكا ليست قوية اقتصاديًا كما كانت من قبل. ولا تبدي هذه الدول الرئيسية، شركاؤنا الجوهريون في التحالف، مرونة إزاء هذه القضايا أكبر كثيرًا مما نبديه نحن. خلاصة القول إن عالم اليوم ليس لديه أي تحالفات أو أي حلول للمشاكل الدولية الكبرى.

ويرى أمريكيون كثيرون أن عدم الاستغناء المتبادل يُفرز أحقر الكلمات في السياسة الأمريكية الحلول الوسط والعمل متعدد الأطراف. بيد أن المحافظين يدركون أن الولايات المتحدة في حاجة للتعاون مع الدول الأخرى، ويعالجون المشكلة بطريقتهم فقد أكد جون ماكين في خلال حملة الرئاسة في ٢٠٠٨ أنه «يتعين علينا أن نكون مستعدين لكي يقنعنا الآخرون». وذلك أقصى ما يصلون إليه، ومن اللافت للنظر أنهم نادرًا ما استخدموا كلمة حل وسط إن استخدموها أصلاً.

والاعتراف بأننا في حاجة للبلدان الأخرى ومراعاة مصالحها ومنظوراتها، يعد اقترافًا لخطيئة أمريكية محورية هي الحل الوسط. ففي العمل السياسي في واشنطن، يعد الحل الوسط

مرادفًا للاستسلام، وتخليًا عن مصلحة أمريكية جيدة مقابل مصالح أجنبية غير جديرة بالعناء بل شريرة. وتوجيه اتهام بارتكاب خطايا كهذه يمكن أن يسحق حتى القديس السياسي وأكثر البيروقراطيين مهارة. أمريكا هي البلد الوحيد في العالم الذي يتعين على المرء فيه أن يفسر السبب في أن الحل الوسط ضروري للتعاون، وأن التعاون ضروري لحل غالبية المشاكل الدولية. وبالطبع، يستطيع الرؤساء أن ينكروا أنهم يجرون حلولاً وسطًا ويصرون على أنهم يدخلون تصحيحات طفيفة فحسب. وأحيانًا، ينالون حتى ما يريدونه بهذا. ولا يستطيع الرؤساء وحلفاؤهم عقيمو التفكير أن يشتبكوا في كل قتال حول كل حل وسط، فذلك يعني مطالبتهم بأكثر مما يستطيعون. ولكن الطريق لتفادي هذا المستوى المتعب من الصراع وإعطاء المرء لنفسه المرونة اللازمة هو القيام بأقوى عمليات الإقناع ارتكانًا لإستراتيجية عدم الاستغناء المتبادل باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لحل المشاكل. فإذا عكسنا الوضع، فإنه إن لم يستطع الرؤساء إقناع الآخرين بإستراتيجيتهم، فسيفشلون عادة أكثر مما ينجحون. لذلك يمكن عدم اعتبار الحل الوسط تخليًا عن مجوهرات الأسرة، ولكن عنصرًا جوهريًا في تجميع القوة اللازمة للنجاح.

وسيهاجم بعض النقاد عدم الاستغناء المتبادل بعنف قائلين إنه يمثل أكبر خطيئة على الإطلاق- وهي العمل متعدد الأطراف. إن الأحمق وحده هو الذي يقترح التخلي عن «حق» أمريكا في العمل من طرف واحد. لذا، يجب ألا يستبعده الرؤساء من حسبانهم- ما داموا لن يحاولوا ممارسته إلا في أشد الظروف إنذارًا بكارثة. ولجعل عدم الاستغناء المتبادل مجديًا، يتعين على الرؤساء الهرب من كل من مفهوم وعبارة «العمل متعدد الأطراف». فذلك يلطخ السمعة لأقصى حد. فقد جعل نقاد كثيرون جدًا هذه العبارة تبدو مثل الدعوة للعمل متعدد الأطراف في حد ذاته أو مثل محاولة تقييد الولايات المتحدة بسلسلة عصابة دولية ليس لها حول ولا قوة.

ويمكن، وينبغي، عرض الاستغناء المتبادل بطريقة أخرى- باعتباره إنشاء لائتلافات من البلدان الرئيسية لحل مشكلات رئيسية لا يمكن حلها أو تدبرها بأي وسيلة أخرى. ولا ريب في أن هذا لا يقتضي أن نتوسل لأي أمة أخرى، ناهيك عن عشرات من الأمم، للانضمام إلينا لسواد عيوننا. وهو ليس دعوة لنا لكي نذهب للأمم المتحدة راكعين، إلا عندما يلائم ذلك أهدافنا وعندما يمكننا توقع تحقيق نتيجة إيجابية. إنه يعني اتفاق عمل مع بعض قوى رئيسية أخرى،

خاصة تلك المهمة بالنسبة لمسألة معينة مطروحة والتي ستضيف قوتها إلى قوتنا الكثير لإنجاز المهمة المطلوبة. لن نحط من قيمة أنفسنا أمام الآخرين، بل نتعاون مع الآخرين لنقوم معًا بما لا نستطيع القيام به بمفردنا- معالجة القضايا التي تغدو خطيرة على كل الأمم المتحضرة بصورة سريعة.

تأمل عواقب رفض هذا النهج: فقد انضمت باكستان وكوريا إلى النادي النووي وإيران على قائمة الانتظار. والمفاوضات التجارية تترسخ ونزعة الحماية تلوح في الأفق. والإرهاب مستمر بلا هوادة. وقد اعترف الوزير جيتس بما أدركه كل الناس، إلا بعض من زملائه في الإدارة، ألا وهو: «أن جبهة متحدة من الأمم تستطيع وحدها ممارسة ضغط كاف لجعل إيران تتخلى عن طموحاتها النووية». ومما يبرّ ذلك كله، أن البيئة العالمية تمضي في طريقها لأن تصبح جحيمًا.

إن الرؤساء يستطيعون حماية مصالح أمريكا بهذه الائتلافات. ومثل الرئيس يدرك الجميع هذا، فالرئيس الأمريكي يمكنه أن يحدد اتجاه السياسة في مجال التعاون، ويستطيع عادة أن يشكل عملية المساومة الداخلية وشروط أي حلّ وسط. تلك مصادر قوة ضخمة. ومثلما يعرف أي بيروقراطي، فإن أيما امرئ يتمكن من كتابة وثيقة مشتركة بين الوكالات يحصل على ما يزيد على نصيبه العادل من الفضل المستحق عن النتيجة. لكن لا ريب أن الرؤساء سيتعين عليهم تقديم تنازلات والتوصل لحلول وسط أيضًا.

فإذا نجح الرؤساء بهذا النهج، فإنهم يستطيعون المطالبة بحصتهم من إكليل الغار وسيحصلون على ذلك. فإن لم يحقق نتائج، يستطيعون دائمًا العودة إلى ممارسة إلقاء اللوم على الآخرين وطلب مزيد من الوقت لجعل الطرف الآخر يستسلم. بيد أن هذه الأعذار تتضاءل بعد عدة سنوات، مما يجبر الرؤساء على أن يقدموا أعذارًا أكثر رداءة، الأمر الذي أصبح محل سخرية في الداخل والخارج على حد سواء.

ولا يتعين على الولايات المتحدة وحدها أن تتعلم تقدير فضائل عدم الاستغناء المتبادل، وإنما يجب على الأمم الأخرى أن تفعل ذلك هي أيضًا. بيد أن عبء الإدارة يقع على كاهل واشنطن على نحو قاطع.

وفي النهاية، فإن عدم الاستغناء المتبادل لا يمكن أن ينجح ولا يمكن للائتلافات أن تشكل إلا إذا نظرت الدول الرئيسية لمسألتين بنفس الطريقة: أولاً، إن المشكلة المطروحة لا بد من حلها، أو التعامل معها، أو تدبرها. وثانيًا، إن الائتلاف وحده هو الذي يمكنه تحقيق تلك الأهداف على خير وجه. والحافز النهائي للتعاون هو أنه بدون تعاون لن يكون هناك سوى الفشل والخطر.

في سالف الزمان في ظل إدارة ترومان، اشتهرت الولايات المتحدة بأنها تجري أعمال السياسة الخارجية من خلال شراكات دولية. فقد أنشأت مؤسسات دولية واستغلتها بالكامل. وأدرك فريق ترومان أننا حصلنا على عائد جيد عن استثمارنا في هذه المؤسسات.

ويدرك معظم محترفي السياسة الخارجية والأمن القومي حاليًا ضرورة هذه الشراكات، ويشعرون بالراحة للعمل مع الآخرين. ومسئولو الخدمة الخارجية والمسئولون العسكريون، الذين عملوا في الميدان وفي التنفيذ ولديهم خبرة بآليات إنجاز أي شيء بطريقة منفردة في العالم، ماهرون في هذا بوجه خاص.

وتأتي المقاومة لفكرة عدم الاستغناء المتبادل أساسًا ممن لا يدركون الواقع الحقيقي للقوة في القرن الحادي والعشرين: إن عدم الاستغناء المتبادل ليس غاية في حد ذاته، إنه وسيلة فحسب- وهو الوسيلة الوحيدة لاستخدام القوة الأمريكية بطريقة فعالة. فبدون ائتلافات سنفشل- مهما بلغت قوتنا ومهما رسخت إرادتنا.

قواعد لوضع إستراتيجية

القاعدة ١: أعط وضع سياسة خارجية وإستراتيجية للأمن القومي المرتبة الأولى في عملك- واشترك شخصيًا وبصورة مباشرة في المناقشات. فبدون أن يتوافر لك ذلك بشكل جيد، فإنك ستكون كمن يطارد ظله على الدوام.

وذلك سيساعد أكثر من أي شيء آخر على تركيز قواك الرئاسية الأساسية وتحقيق الانتصارات التي ستكفل لك قوة أكبر حتى من ذلك، ويمكنه أكثر من أي شيء آخر أن ينقذك من الغرق في قضايا من المرتبة الثانية والثالثة.

القاعدة ٢ : امض خلال تدريب وضع الإستراتيجية كله: حدد ما هو قابل للتحقيق، وليس مجرد ما هو مرغوب؛ واختر الأولويات؛ وقيّم أوجه قوة الآخرين وأوجه ضعفهم، خاصة أوجه قوتك أنت وأوجه ضعفك، واتخذ قرارًا بشأن تسلسل تحركات إدارتك، وحلل بصفة خاصة أي «باب أول» يتعين فتحه بما ييسر فتح الأبواب التالية؛ واكتشف مصدر قوتك لضمان اتفاق الوسائل مع الغايات. إن الأحمق هو الذي يعرف مشكلة ما بطريقة لا يمكن معها حلها.

القاعدة ٣ : تأكد من جعل الجهاز البيروقراطي، والكونجرس، والرأي العام يتبنون إستراتيجيتك منذ البداية. فإذا تعين عليك العودة لتبرير كل إجراء بمفرده فستغرق.

إن المسئولين المحترفين في المؤسسة العسكرية وفي السياسة الخارجية لن يمثلوا مشكلة، خاصة إذا دعت الإستراتيجية للعمل مع الآخرين، وهو أمر يتسمون بالمهارة في القيام به. لكن ابذل كل ما تستطيع من جهد لإقناع من عينتهم من السياسيين بألا يهاجموا إستراتيجيات بعضهم البعض بعنف، خاصة على الملأ.

إن المشرعين سيتركونك لشأنك، معظم الوقت، حتى تقع في المتاعب. تذكر أنهم يحبون إشراكهم في اجتماعات البيت الأبيض، وأن يشاهَدوا ويستمع إليهم في البيت الأبيض.

سيقدر الجمهور جهودك المبذولة لإخباره بوضوح وعلى نحو مقنع بما تحاول إنجازه- كيف ولماذا على حد سواء. لكن لا تتوقع أن تغير إيمان المجموعات الثلاث من أصحاب المعتقدات، والمحاربين القدماء الأمريكيين، وخبراء السياسة الخارجية (ذلك أن عليهم كسب عيشهم في نهاية المطاف).

القاعدة ٤ : ينبغي أن تقوم إستراتيجيتك على مبدأ عدم الاستغناء المتبادل- مع اعتبار الولايات المتحدة القائد الذي لا غنى عنه واعتبار الدول الرئيسية الأخرى شركاء لا غنى عنهم.

إن قوة أمريكا في مجال القيادة تقوم في المحل الأول على قدرتنا على بلورة ائتلافات لحل المشاكل العالمية الكبرى أو تدبرها. ويجيء الشركاء بقوة مضافة تحتاجها الولايات المتحدة لإبرام ائتلاف قوي بما يكفي للتغلب على المقاومة الحتمية.

وللأسف، فإن هذا النهج يتطلب حلولاً وسطًا متبادلة، وذلك ليس أمرًا يسيرًا. ففي التحليل الأخير، يتعين على كل الأطراف الاعتراف بأنها إذا أرادت حقًا حل المشاكل، فليس هناك خيار سوى الحل الوسط والانضمام لائتلاف. والحقيقة هي: إما أن ننجح معا أو نفشل وحدنا.

إن لديك مزايا وقدرات هائلة على المساومة تتيح لك أن تحدد الاتجاهات وتشكل شروط التعاون داخل الائتلاف. وعندما تضاف هذه الحيوية للمهارات في إبرام تحالفات، يمكنها أن تجعلك تصمد في مواجهة الاتهامات المحتمة من قبل من لا يعرفون شيئًا بأنك تسعى للحلول الوسط في حد ذاتها ولذاتها، وللعمل متعدد الأطراف كغاية بذاته.

القاعدة ٥ : ينبغي أن توضح مرارًا وتكرارًا أن إستراتيجيتك هي إقامة ائتلافات من الدول الرئيسية لحل المشاكل، وليس لممارسة العمل متعدد الأطراف كغاية بذاته. وأيًا كان ما يحدث، ذكّر الجميع بأن واشنطن تحتفظ دائمًا بالحق في العمل بمفردها.

ويتعين أن تضم ائتلافات دول الشريحة الثانية (مثل الصين والمملكة المتحدة والهند) ولا تضم دول الشريحة الثالثة إلا عند الاقتضاء. يتعين عليك أن توضح أنه ليست لديك أي نية في طلب التعاون من موكب من الدول لن يكون حيويًا لنجاح الائتلاف. لا تسلم القيادة للأمم المتحدة، ولكن حيثما يمكن، فإن الحصول على موافقتها لا يضر.

وأخيرًا، فحيث إنه لا يوجد شيء لا ينطبق عليه مثل ما، فإننا نقول: إن الإستراتيجية الجيدة ليست مبدءًا غير مرن ولا سترة مجانين تقيد العمل؛ فالإستراتيجية الجيدة دليل جيد.

الفصل السادس

الاستخبارات والقوة

أيها الرؤساء، إنكم تواصلون مطالبة وكالات المخابرات بما لا تستطيع التوصل إليه إلا نادرًا- الأفكار الكامنة في أغوار عقول القادة الأجانب وحالة برامج الأسلحة المخفاة. إنكم نادرًا ما تطالبون الجواسيس بأفضل ما يستطيعون القيام به أو عما تحتاجونه أشد الاحتياج- إدراك وفهم المجتمعات الأجنبية وسياساتها.

سيكرس

الرئيس أوباما موارد ثمينة لاستخدامها في معرفة أسرار خارجية معينة واستشراف المستقبل. أين يوجد أسامة بن لادن بالضبط؟ هل القادة الإيرانيون والكوريون الشماليون قد عقدوا العزم على مواصلة برامجهم للأسلحة النووية وإخفائها أو سيستقرون على استخدام الطاقة النووية السلمية؟ هل سيتغلب القادة العراقيون على صراعاتهم ويحكمون معًا بسلام؟ إن أوباما سيسأل عما إذا كان يمكن إنقاذ مستقبل حامد قرضاي، رجلنا في كابول، قبل أن يحول أفغانستان إلى عراق أخرى.

وسواء عن حق أو خطأ، سيخيب أمل الرئيس أوباما من الإجابات التي سيتلقاها. وهو قمين

بأن يعتقد أن جهازه الهائل للتجسس بتكنولوجيته التي ترى كل شيء وتعرف كل شيء، يمكن أن يتوصل لأي معلومات يريدها. وعندما لا تقدم وكالاته إجابات قاطعة، وعندما لا يستطيع الحصول على الحقائق، فإن مستشاريه في شئون السياسة وأعداءه السياسيين سيملأون الفراغ بصيغتهم الخاصة بهم من الحقائق. وإذا أصبح يائسًا أو سريع الغضب بصورة مفرطة، فقد يضغط عليهم بعنف شديد ويحصل عمليًا على الإجابات التي يريدها، مثلما فعل بوش مع برنامج صدام حسين النووي في ٢٠٠٢- لكن الإجابات لن تكون صحيحة.

إن المعلومات الجيدة والمعرفة المسبقة يمكن أن تحددا الفرق بين النصر والهزيمة، مثلما شرح نيكولو مكيافيللي منذ عهد بعيد. فقد كتب في مؤلفه *الأمير*: «في مقابل معرفة الكثير جدًا (وهو ما لا يتيسر عمله إلا للرجل الحصيف)، فإن الشرور التي تتجمع يمكن علاجها والتصدي لها بسهولة. ولكن عندما يسمح لها، بسبب الحاجة لتلك المعرفة، بأن تنمو بحيث لا يستطيع أحد التعرف عليها، لن يعود في الإمكان التوصل إلى أي علاج». الواقع أن المعرفة قوة في مجالين: الأول، هو أن أي امرئ كان يسيطر عليها، يسيطر عادة على المناقشة والجدل؛ وثانيًا، أن المعرفة الجيدة تسمح بالاستخدام الأكثر دقة وفاعلية للقوة، لمنع الضرر وتحقيق الخير على حد سواء.

ولهذه الأسباب، تكرس الولايات المتحدة حاليًا ما يصل إلى ٥٠ مليار دولار سنويًا لحشد مذهل من جهود الاستخبارات لوضع تصور عن قدرات الأمم الأخرى ونياتها. ويشتري معظم هذه الميزانية صورًا تلتقطها الأقمار الصناعية، والذي ينطوي في الأساس على التقاط الصور الفوتوغرافية وغيرها من الصور من الفضاء الخارجي، واستخبارات الاتصالات، والتي تنطوي أساسًا على اعتراض الرسائل وفكّ شفرتها. كما تذهب قضمة كبيرة للإدارات العسكرية لتحقيق احتياجات عملياتها التكتيكية. ويذهب جزء أصغر لوكالة المخابرات المركزية لتحليلاتها وتجسسها على أرض الواقع.

وبسبب أن المعرفة قوة، يبدأ الرؤساء يومهم بالاطلاع على موجز لأشهى طبق من الاستخبارات. لقد قرأت الصيغ المكتوبة لهذه الموجزات بالغة السرية عندما كنت مساعدًا لوزير الخارجية. ووجدت أنها أقل مدعاة للتنوير وأقل إثارة للاهتمام من الصحف اليومية، لكنها ذكية بصورة دائمة تقريبًا.

وعلى مرّ السنين، أضفت هذه الموجزات وتقديرات المخابرات القومية الأكثر دقة قيمة جيدة

على توضيح أمور مثل ما إذا كانت روسيا ستزيد أسعار النفط، وما إذا كان رئيس وزراء إسرائيل قويًا بما يكفي من الناحية السياسية لتقديم تنازلات في المساومة وحجم البرامج العسكرية للصين وطبيعتها. لكن المردود كان باعثًا على الغم بشأن أكثر القضايا حيوية: ما إذا كان غزو خليج الخنازير يستطيع حشد الكوبيين ضد كاسترو؛ وخطر الإطاحة بشاه إيران في ١٩٧٩؛ وما إذا كان السوفيت سيغزون أفغانستان، وأخيرًا ما إذا كان الاتحاد السوفيتي على شفا الانهيار. فلم ينتج مجتمع المخابرات سوى القليل بشأن هذه البنود عالية القيمة أو كان على خطأ مميت.

ونظرًا للقوة المعرضة للخطر في معارك المخابرات، لم يقنع الرؤساء بهذا الأداء المخيب للآمال. فقد بذل كل منهم جهودًا ضخمة لتصحيح أوجه القصور. وكان أول ما يلجأون إليه هو إلقاء مزيد من النقود على المشكلة. فقد جعل خطر الإرهاب في الداخل الإنفاق على المخابرات يحظى بشعبية واسعة. مثلما تشيع في واشنطن محاولة الرؤساء التدخل في إعادة تنظيم مجتمع المخابرات، كما يطلق على وكالات المخابرات مجتمعة. إنهم يحركون الصناديق هنا وهناك، ويخلقون طبقات جديدة على الأشكال البيانية التنظيمية الشاسعة، ويفككون طبقات أخرى، ويقوّون دور البيت الأبيض، ويبذلون كل الجهود حسنة القصد الأخرى التي نادرًا ما تجدي. ثم يتجهون إلى توظيف رؤساء وكالة المخابرات المركزية أو فصلهم، وبعد ذلك يبعدون القابضين على الأمور القدامى ليتعهدوا أشخاصًا جددًا ويأتون بهم فقط ليفصلوا بعد ذلك الجدد ويعيدوا القدامى. ولتخفيف حدة القول، نقول: إن المعجزات كانت مفتقدة. وتكمن أسباب قصور هذا المجتمع بعيدًا فيما وراء زيادات الميزانية وإعادة التنظيم، والتعيين والفصل.

وإذ يواجه الرؤساء هذه الحقائق العنيدة، فإنهم يحاولون عادة أن يروغوا من النظام كلية بأن يصبحوا مديري وكالة المخابرات المركزية الخاصة بهم. وسيحاول البعض منهم أن يصبح هو ضابط الحالة الخاصة بالحصول على المعلومات من نظرائهم الأجانب، أي بشخصنة المخابرات. وهم يتخيلون أنهم أمضوا حياتهم في تكوين آراء عن الأشخاص، وأنهم يعرفون كيف يقومون بذلك على نحو أفضل من بعض محللي وكالة المخابرات المركزية أو من زميل أقدم في مؤسسة للبحث متعددة التخصصات. وهم- وليس المحللون الذين هم على اتصال مباشر

مع القادة الأجانب ومن ثم في وضع أفضل كثيرًا لإصدار أحكام عن الاتجاه الذي تمضي فيه سياسة الطرف الآخر، وادراك الفروق الدقيقة الأربية. وفي الغالب الأعم يكونون على خطأ بشأن أحكامهم المستقلة عن القادة الأجانب، وهم يفاقمون أخطاءهم بأنهم نادرًا ما ينقلون ما سمعوه في المحادثات الخاصة للمحللين المدربين لتقييمه.

كان بيل كلينتون يعتقد أن له مثل هذا التأثير على ياسر عرفات لدرجة أنه قامر بمكانة أمريكا ورهنها بتوقيع القائد الفلسطيني على اتفاق سلام بعيد المدى مع إسرائيل في ٢٠٠٠. لكن عرفات رفض توقيع الاتفاق. وبالمثل، راهن جورج بوش على فلاديمير بوتين في ٢٠٠١، وأعلن عندئذ: «لقد نظرت إلى الرجل في عينيه. ووجدته مستقيمًا وجديرًا بالثقة... واستطعت أن أستشف روحه». ويبدو أنه أغفل شيئًا أو شيئين أثناء إلقائه نظرة خاطفة على روح الزعيم الروسي. وقد تأثر عدة رؤساء على نحو مفرط بقول الرئيس الباكستاني السابق برفيز مشرف بأنهم إن لم يسايروا تحركاته المتواضعة جدًا ضد الإرهابيين الإسلاميين، فإن المتطرفين سيستولون على بلده.

وطبق الرئيس كينيدي تقنية أخرى لتجاوز مجتمع المخابرات، وهي تقنية اتبعها الآخرون وأحسوا بأنها تخدمهم جيدًا. فقد جعل البيت الأبيض وكالة المخابرات المركزية الخاصة به بحكم الأمر الواقع وأرسل محلليه» لينقبوا في هاوية فيتنام ويرفعوا تقاريرهم إليه مباشرة، وليس للأجهزة التي يتبعها كل منهم. ففي ١٩٦٣ أرسل جون كينيدي خبيرين بارزين ليخبراه بما كان يحدث حقًا هناك. ورفع اللواء فيكتور «بروت» كرولاك تقريرًا لكينيدي بأن العمل العسكري ضد فرق حرب العصابات الفيتنامية يتقدم بوتيرة مدهشة، وأن حكومة الرئيس ديم في جنوب فيتنام تحظى بشعبية هائلة، وأن أخاه المثير للاضطراب ورئيس الشرطة السرية نجو دن نهو يمكن السيطرة عليه. ورد جوزيف مندنهال وهو دبلوماسي محترف، برأي مضاد جاء فيه: إن فيتنام أصبحت في حالة تدعو لليأس، وإن نظام ديم اقترب من الانهيار، وإن أسرة نجو كلها يتعين الإطاحة بها. وألقى كينيدي بملاحظة ساخرة قائلا: «أنتما الاثنان زرتما نفس البلد، أليس كذلك؟!»

كانت القضية الحاسمة أمام كينيدي هي ما إذا كان يعمق التزام الولايات المتحدة بمنع استيلاء الشيوعيين على جنوب فيتنام أم لا. وكان قراره سيعتمد في جانب كبير منه على ما إذا

كان الخبراء يستطيعون الإجابة عن سؤال واحد هو: هل يمكن كسب هذه الحرب؟ فإن كانت الإجابة بنعم، فإنه يستطيع أن يكثف الجهود العسكرية والاقتصادية لأمريكا. وإن كانت بلا فيمكن أن ينظر في الانسحاب بتأكيد أن مصير فيتنام في أيدي الفيتناميين.

وحيث لم يستمع كينيدي سوى لنفس التقارير المتناقضة، فقد فعل ما يتعين على أي رئيس يحترم نفسه أن يفعله. فقد تحفظ في كل رهاناته في كل اتجاه، وأجّل اتخاذ أي قرار حاسم، وناور لكسب الوقت لإجراء مزيد من الاختبار لعمق المياه في فيتنام وفي الداخل. وللأسف، فإنه لكي يعرف المزيد، كان عليه القيام بالمزيد- ولكنه لم يكن ليستطيع أن يفعل سوى أقل القليل لكيلا يخسر. وهذا هو بصفة عامة ما يفعله الرؤساء عندما لا يستطيعون معرفة ما يودون معرفته.

والسر القذر الصغير هو أنه من الصعب جدًا توفير المعلومات التي يريدها الرؤساء حقًا. لا يستطيع أحد، خاصة مسئول المخابرات، أن يقبل فكرة إخبار الرئيس بأن وكالة المخابرات الأمريكية لا يمكن أن تجيب عن سؤاله حاليًا أو حتى في السنة القادمة. لكن الأمر يقتضي أن يشرح شخص ما للرئيس حقائق الحياة بشأن المخابرات.

فأولاً، من الصعب التنبؤ بالأحداث السياسية أو المواقف السياسية. والواقع أنه لماذا يتعين على محللي المخابرات لدينا أن يكونوا قادرين على التنبؤ بالمستقبل في الخارج في حين لا يستطيع الأمريكيون البدء في التكهن بما سيحدث في بلدهم؟ منذ بضع سنوات خلت، لم يتنبأ أحد ممن عرفتهم بأن السيناتور باراك أوباما سيكون هو المرشح الديمقراطي للرئاسة، ناهيك عن أن يكسب انتخابات ٢٠٠٨. ثانيًا، إنه أكثر صعوبة حتى الحصول على الحقائق المؤكدة عن أشد الأمور خطرًا، مثل أسلحة الدمار الشامل. فإذا كانت المعلومات التي يسعى الرؤساء للحصول عليها حاسمة بالنسبة لعدو خارجي، فإن الاحتمالات هي أن الخصم سوف يتخذ كل التدابير الممكنة لإخفاء الحقائق، وسينجح في ذلك بصورة شبه دائمة. وأخيرًا، فإنه مما يجعل الأمور أسوأ، أن الضغط السياسي على خبراء المخابرات، الخارجي أو الذي يفرضونه على أنفسهم، لكي تتفق تقديراتهم مع سياسات الرئاسة وتفضيلاتها، أمر لا مهرب منه، ويشوه هذه التقييمات. إن المعرفة قوة، وكل ممارس للقوة بمفرده في واشنطن سيقاتل ليحدد هو الواقع بالنسبة للرئيس- وهذا التقاتل يعلو على مرتبة جزاء محللي المخابرات.

وهناك سبب قوي في أن قلة من الخبراء في الولايات المتحدة أو في أماكن أخرى تنبأوا بسقوط شاه إيران وانهيار الاتحاد السوفيتي. إن الاضطرابات العظمى لا تعلن عن نفسها عادة، وهي تنفجر من الشوارع، ومن كراهية تم إخفاؤها وقمعها طويلاً، تتغلب فجأة على الخوف من الشرطة والقوة العسكرية. لا بد أن الروائيين وكتاب الأفلام يشعرون بهذه الارتجافات بدقة أكثر مما يشعر به محللو المخابرات الذين يحللون الأدلة التقليدية.

وسيدافع الخصوم عن مواقفهم في المساومة بشأن قضايا حاسمة بأشد الحماس. وربما لن يتوقف الخبراء مطلقًا عن الجدل حول ما إذا كانت كوريا الشمالية مستعدة حقًا لأن تقتضي منافع عاجلة وتبادل برنامجها النووي مقابل رشاوى اقتصادية وسياسية. ويزعج السؤال نفسه الخبراء فيما يتعلق بإيران. وللأسف، فليس لواشنطن جواسيس داخل أي من النظامين يستطيعون نقل مثل هذه المعلومات. وحتى لو كان لدى وكالة المخابرات المركزية مثل هذ الجاسوس، فربما لا تصدق أنه ينقل الحقيقة. فنادرًا ما استطاع مجتمع المخابرات أن يجند أفرادًا قادرين على التغلغل في مثل هذه المستويات العليا. إن ما يجري حقًا في رؤوس القادة الأجانب لا يكشفه سوى الرؤساء وهم يتصرفون ويقدمون المقترحات، التي تثير ردود أفعال وتكشف عن الأهداف الكامنة (وهو بالمناسبة ما يمكن أن يكون موجودًا، أو غير موجود في بداية عملية المساومة).

وبالمثل، يجيد الخصوم منع أمريكا من التجسس على أهم أسرارهم، خاصة برامج أسلحة الدمار الشامل. ومع أنه من السهل نسبيًا تتبع القدرات العسكرية التقليدية، فإن البلدان تتسم بالمهارة في إخفاء خططها بشأن أسلحة الدمار الشامل، والمواقع المحددة التي تطورها فيها. وينبغي ألا يشكل ذلك مفاجأة للبيت الأبيض، في ضوء مخابئ أمريكا الخاصة. وأيًا كان ما تسعى إليه واشنطن أشد السعي، فإن الهدف سيبذل قصارى جهده لإخفائه. إن الخصوم يعرفون جيدًا متى يكون لدى رؤساء الولايات المتحدة مخططات بشأن جواهر أسرهم، ولديهم سجل لا عيب فيه لحجب مثل هذه المعلومات عن واشنطن.

وقد أحاطت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، الاتحاد السوفيتي بمراكز وأقمار تجسس ومع ذلك لم تستطع تتبع كثير من برامجه السرية. وفي ١٩٩٨ لم تتوافر لواشنطن إيماءات عن خطط الهند لتفجير نبيطة نووية، رغم المراقبة الدائمة تقريبًا لها. كانت المؤسسة العسكرية الهندية تعرف عن الأقمار الصناعية للولايات المتحدة وقدراتها على الاستماع، وجعلتها عمياء

وصماء في الأساس. ولذلك لم تحصل واشنطن على فرصة للضغط على نيودلهي لئلا تجري الاختبار. كما لم يكن لواشنطن مطلقًا تأثير يحظى بمصداقية عالية على أسلحة الدمار الشامل لدى صدام، وليس لها الآن تأثير على الوضع المحدد للتطورات النووية في إيران وكوريا الشمالية. ولم تستطع سوى استخلاص استنتاجات استدلالية عن قدراتهما.

ويفاقم الرؤساء وأعضاء مجلس الشيوخ وكثيرون غيرهم المشاكل الخطيرة بالفعل المتعلقة بجمع استخبارات يعوّل عليها عن طريق الضغط السياسي الذي يفرضونه على مجتمع المخابرات. إن كل طرف في حوار السياسة متلهف على جعل مجتمع المخابرات يوافق على تقييمه للأمور. ويدرك المحللون المحترفون جيدًا أنهم معرضون للاتهام عند قولهم «شيئًا خاطئًا». ولذا فإنهم يجدون أنفسهم عادة مجبرين على الادعاء بأن لديهم حقائق واضحة في الوقت الذي لا يحوزون فيه سوى أدلة قليلة أو لايحوزون شيئًا منها أصلاً، مثلما فعلوا مع العراق؛ أو المبالغة فيما يعرفونه، مثلما كانوا يفعلون عادة في تقييم القوة العسكرية السوفيتية. ولا يقنع الرؤساء ومعاونوهم والسياسيون مطلقًا بشبه الحقيقة وعدم اليقين، أو بالاتجاهات والميول.

والشكل الأكثر شيوعًا الذي تتخذه هذه المشكلة هو الضغط على مسئولي المخابرات لتتفق أحكامهم مع السياسة الرسمية. إن مسئولي المخابرات ليسوا مدربين للقيام بهذا ولا تصدر لهم أوامر بذلك، لكنهم يشعرون بوطأته على تحليلاتهم، ويشعر رؤساؤهم بهذا الضغط بصورة أشد. إن البنتاجون، وهو أقوى جهاز بيروقراطي في الحكومة الاتحادية، وضع مكتبه للمخابرات كامل الأوصاف تحت إدارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ليبعث لوكالة المخابرات المركزية رسالة بأنه كان من الأفضل لها أن تفشل في العراق من أن تنسف أهميتها كلية. وقد زار ديك تشيني، صقر الصقور بشأن العراق مسئولي الوكالة أثناء الإعداد للحرب «ليستمع» إلى آرائهم- ومما يبعث على الصدمة أنه لم يسمع شيئًا يناقض آراءه. وخلال الحرب الباردة، أرهبت لجنة الصقور المعنية بالخطر الراهن المكونة من الصقور، محللي الوكالة الذين كانوا يشكون في التفوق العسكري السوفيتي، واتهمتهم بأنهم نسخة مكررة من الشيوعيين أو مجرد مغفلين. وهذه الحكايات تظل طويلاً في ذاكرة كل محلل وتؤرقه.

ولا يعني هذا القول أن كل، أو معظم، أو حتى غالبية الاستخبارات هي مجرد تقيؤ لما يمليه السياسيون. وإنما الفكرة هي تأكيد أنه بمجرد أن يتخذ الرئيس وكبار مستشاريه موقفًا واضحًا

بشأن مشكلة سياسية كبرى مثل فيتنام، أو القوة العسكرية السوفيتية، أو العراق، نادرًا ما يناقض مجتمع المخابرات في أحكامه الجماعية تلك السياسة بحقائق أو آراء غير مرحب بها- بالطبع فيما عدا ما يصدر في شكل تسريبات للأنباء مجهولة المصدر. كما أن هذا التردد ليس مقصورًا على مسئولي المخابرات المذعورين. فلا يمكنني عدّ المرات التي انتظرت فيها أنا وزملائي خارج المكتب البيضاوي أو مكاتب وزراء الخارجية والدفاع وسمعنا واحدًا منهم يزمجر غاضبًا بأنه سوف يخبر الرئيس ببعض الحقائق التي لا تبعث على الرضا؛ فقط لندلف إلى المكتب معه ونراه يبتسم بالرقه الكاملة بمجرد أن يصبح في حضرة العظيم. وليس هناك مفر من تسييس الاستخبارات بشأن القضايا المتفجرة.

وكان هناك استثناء نادر وغريب هو تقدير المخابرات القومية في ٢٠٠٧ الذي ذكر أن إيران علقت برنامجها للأسلحة النووية في ٢٠٠٣. لكن هذا كان هو أيضًا وثيقة سياسة بدرجة عالية. ورغم أن التقدير نسب لإيران استمرارها في بذل جهود نووية أخرى ذات صلة، فإن قادة الوكالة فهموا بوضوح المانشيت المرجح: وهو أن تهديد إيران النووي لم يكن وشيكًا كما ألح بوش وتشيني. وكان هذا التقدير يُقرأ وكأنه إعلان استقلال أكثر منه تحليل.

إن المخابرات ميدان معركة كبرى يتم فيه خوض معارك السياسة، وهي سلاح مدمر في الحروب التي تدور بشأن السياسة. فعندما أقنع الصقور القادة في واشنطن بأن لموسكو التفوق العسكري، كسبوا المعركة الدائرة حول إنفاق المزيد على دفاع أمريكا ومقاومة التفاوض «من موقع الضعف». وإذا أقنع المتشددون قادة واشنطن حاليًا بأن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد هو هتلر جديد، عقد العزم على تدمير إسرائيل والولايات المتحدة، فإنهم سيكسبون الجدل حول اتخاذ أقوى الإجراءات الممكنة للإطاحة به. وأيًا كان من يسيطر على الحقيقة، فإنه ينزع للسيطرة على مناقشة السياسة. ومناقشات السياسة هذه لا يكسبها المحللون الذين يرتدون أقنعة خضراء تحمي عيونهم، وإنما القنّاصة السياسيون الأسطوريون.

بالطبع، سيواصل الرؤساء السعي بقوة وعلانية وراء الحقائق نفسها والرؤى المتبصرة التي تروغ دومًا حتى من أكثر محللي المخابرات اجتهادًا. فإن لم يفعلوا ذلك، فإن أعداءهم السياسيين سيهزمونهم هزيمة منكرة بسبب عدم اهتمامهم بالحقائق. وسيصبحون بلا دفاع أمام اتهامهم

بتبديد الأموال على الاستخبارات التي أهملوها. إن القول بأن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تفعل شيئًا يمكن أن يعتبر قولاً معاديا لأمريكا.

ولكن حيث إن الرؤساء يفعلون ما يتعين عليهم فعله، فإنهم يستطيعون أن يركزوا سرًا جهود مخابرات أمريكا على ما يستطيع مجتمع المخابرات أن يوفره ويوفره جيدًا- ويساعدوا أنفسهم في الاضطلاع بإستراتيجية قادرة على البقاء للقرن الحادي والعشرين، ولا بد أن تستند إستراتيجية كهذه على مبادئ عدم الاستغناء المتبادل وبناء ائتلافات القوة مع البلدان الأخرى لحل المشاكل العالمية. وتتطلب تلك الإستراتيجية تحديدًا نوع المعلومات الذي يبرع في جمعه مجتمع المخابرات- فهم المجتمعات والسياسات في البلدان الأخرى. ويعني إنشاء تحالفات والاستغلال الصحيح لميزة الوضع الأمريكي في القيادة الدولية، أن يسيطر الرؤساء حقًا على الطريقة التي تعمل بها البلدان الأخرى، وخصائص قادتها، والتأثير عليهم. وفي هذا تكمن الميزة النسبية لمجتمع المخابرات.

إن لدى مجتمع المخابرات خبرة في هذا المجال الحاسم للعمل السياسي الداخلي في الأمم الأخرى، وكل السياسة الخارجية تتجذر في العمل السياسي المحلي بالضرورة- القيم القومية والمصالح القومية، وشخصيات القادة، والثقافة، وهياكل القوة. ومن هذا النقيع تأتي السياسة الخارجية، وإلى هذا النقيع يجب أن تتوجه السياسة الخارجية.

في مطلع ٢٠٠٦، اعتلت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس منصة في جامعة جورج تاون وأعلنت أهمية الشئون الداخلية للبلدان الأخرى في إصدار أحكام بشأن السياسة الخارجية الأمريكية. قالت: «إن أكبر التهديدات تصدر حاليًا من داخل الدول بأكثر مما تصدر فيما بينها». وأضافت: «إن الطابع الخاص لنظام الحكم أكثر أهمية حاليًا من التوزيع الدولي للقوة». وهذه الملاحظات عن التهديدات وتوازنات القوة الدولية معقولة على نحو بارز. بيد أن ما هو ملفت للنظر هو أن رايس عرضتها كإلهام حل عليها- لاحظ أنها استخدمت كلمة «حاليًا» في كلتا الجملتين.

ومن ثم، يترتب على ذلك أنه يتعين على الرؤساء وكبار مستشاريهم أن يسخروا المخابرات لتحقيق هذه الغاية. ويعني هذا سؤال خبراء المخابرات على أساس منتظم عن كيف يمكن صياغة السياسات قيد النظر للتأثير على هياكل القوة الأجنبية على أفضل وجه. فإن لم تكن المعلومات متوافرة للخبراء، فلا ريب في أنهم يستطيعون الحصول عليها. ويستطيع أي مراسل صحفي جدير بمهنته أن يكتشف من يدخل في الحساب كمنصر مهم، ومتى، وأين؟

والأسئلة التي ينبغي توجيهها واضحة وتشمل ما يلي: هل ستساعد السياسة حلفاء أمريكا المحتملين أو ستلحق بهم الضرر؟ هل ستجعل الخصوم أقوى؟ هل من الأفضل تأجيل إعلان السياسة حتى يكون هناك مزيد من المساندة في المجتمع العسكري ومجتمع الأعمال؟ أو هل السياسة مصممة لبناء هذه المساندة؟ هل هناك طريقة لإعلان موقف الولايات المتحدة على الملأ على نحو يجعل الرسالة تصل لوجهتها دون إهانة القيادة؟ ما هي البلدان الأخرى التي يصغى القادة إليها؟ وتتيح الإجابات بدورها للقادة الأمريكيين أن يضبطوا قدر قوتهم بما يحقق أقصى النتائج. وفي ضوء مدى صعوبة ممارسة القوة بفاعلية، يحتاج الرؤساء لأي ميزة يستطيعون الحصول عليها.

ويمكن للمصادر العلنية، خاصة الجرائد والمجلات والتلفزيون والإنترنت، أن توفر معلومات حيوية عن البلدان الأخرى، مثلما يستطيع أجانب كثيرون يعملون فيها ويزورون الولايات المتحدة. لذا يستطيع الأمريكيون القيام بمشروعات الأعمال في الخارج وينبغي للرؤساء ألا يشجعوا فحسب مجتمع الاستخبارات على الاستغلال الكامل لهذه الميزة من مصادر المعلومات غير المستغلة، بل أن يوجهوه أيضًا إلى ذلك.

ولكي يجعل الرؤساء سياستهم مجدية، يجب أن تتوافر لديهم معرفة مبلورة جيدًا. إذ يتعين عليهم مثلاً أن يعرفوا ما إذا كان تقديم منافع اقتصادية لإيران سيدعم دوائر الأعمال الموالية للأمريكيين أم يضرهم، أو سيكون تأثيره قليلاً. وهم في حاجة لمعرفة كيف يمكن عرض هذه المنافع بشكل يمكنها من مساعدة دوائر الأعمال الموالية للأمريكيين. وهم في حاجة إلى إصدار حكم سليم على ما إذا كان السخط العام والاقتصادي المتزايد تسمع أصداؤه في قاعات البرلمان الإيراني.

إن أي سياسة خارجية، وأي تحرك من تحركات القوة لا قيمة له ما لم يؤثر في العمل السياسي المحلي وعملية اتخاذ القرارات في البلد المستهدف. وبغير هذا، فإن السياسة تكون مجرد استعراض من أجل السياسات الداخلية الأمريكية أو من أجل كيان غامض يسميه الليبراليون خطأً «المجتمع الدولي». إن السياسة عادة ما تخدم مثل هذه الأغراض السياسية والأيديولوجية الضيقة، وعندما تفعل ذلك، فإنها لا تدعم المصالح الأمريكية. إن المخابرات تستطيع أن تساعد كثيرًا على جبهة الإستراتيجية.

وحتى بعد طلب النوع الصحيح من التحليلات الداخلية، يجب ألا يكون الرؤساء متلقين سلبيين لهذه المعلومات. إذ يستطيعون النظر إلى هذه المعرفة من خلال فهمهم التاريخي وتهيؤهم الفكري. وإذا تناول المحللون القضايا متبعين هذه الوصايا، فيحسن بهم أن يفسروا السبب. وسيؤدي القيام بهذا إلى تبادل للرأي يزود الرئيس بنفاذ للبصيرة. وفي الغالب الأعم، فإن تحليلات المخابرات التي يقرؤها الرؤساء تكون قد خضعت لعملية تصفية وترشيح وأعاد كتابتها محررون سياسيون، وينصح الرؤساء بأن يقرأوها بالضبط كما أعدها المحللون أو تلقي موجز عنها من المحللين مباشرة.

وفي الوقت نفسه، فإن التاريخ يلقن الرؤساء والمحللين عددًا من الدروس يجب أن تقرّ في أذهانهم.

أولاً، إن المعتقدات والقضايا السياسية تهيمن في الأجلين القصير والمتوسط؛ ويهيمن الاقتصاد في المدى الطويل. وسينزع القادة السياسيون للتركيز على احتياجاتهم السياسية قبل احتياجاتهم الاقتصادية. فلكي تتكشف الاتجاهات والضغوط الاقتصادية وتترسخ، فإنها تستغرق وقتًا أطول كثيرًا مما تستغرقه الضغوط السياسية. ومن ثم، يتعين على الرؤساء الحذر من التنبؤات بشأن الحرمان الاقتصادي الذي يسفر عن الاستسلام في الأجل القصير أو المتوسط، أو التغييرات الفظة والمفاجئة في السياسة الخارجية للبلد أو في موقفه في المساومة.

وقد نأى عدد من قادة أمريكا اللاتينية بأنفسهم عن الانتفاع من صفقات اقتصادية مع واشنطن لأن مثل هذه الترتيبات ستثير أعصاب قاعدتهم السياسية، وهي اهتمامهم الأول. وبالمثل، عرضت القوى الكبرى جوائز اقتصادية على إيران، وكوريا الشمالية، وسوريا، لكن قادتها فضلوا بوضوح سيطرتهم الداخلية أكثر مما فضلوا النمو الاقتصادي. وقد يحاج البعض بأن رجل ليبيا القوي معمر القذافي كان استثناءً، وأنه قدم تنازلات ضخمة مقابل الوصول للاقتصاد العالمي. لكنه في الواقع فتح اقتصاده أساسًا لأنه كان يعتقد أن قيامه بهذا ضروري للحفاظ على سلطته السياسية المحلية الخاصة.

ثانيًا، إن تحويل بلد ما إلى جنة السوق الحرة الديمقراطية، أو نسخة محلية من ذلك يستغرق وقتًا طويلاً- يقينًا أطول من دورة انتخابية أو عقد. ومحللو وكالة المخابرات الأمريكية ومحللو الحكومات الأخرى هم الأقل احتمالاً في أن يتنبأوا بغير هذا. ويصدر هذا الضرب الخاص من التفاؤل عادة عن مناصرين وسياسيين يبحثون عن أعذار لما يريدون فعله.

ثالثًا، نادرًا ما تستطيع الدول القومية الإفلات من قوانين تاريخها وثقلها، ولذلك فإن القادة الجدد يتبعون بصفة عامة السياسات قديمة العهد ونادرًا ما يغيرون المسار بصورة جذرية. فللدول القومية، جغرافية وتاريخ وثقافة سياسية لا تختفي مطلقًا، وهي تمضي خلال مراحل معينة من التنمية الاقتصادية مع ما يصاحبها من مصادمات وضغوط. ولا تتغير هذه الحقائق الأساسية إلا بطريقة فاترة وضئيلة وتدريجية، مثلما تفعل السياسات التي ترتكن إليها لحد كبير. وسيعمل القادة الجدد بغير إتقان في إجراء التغييرات في السياسة الخارجية، لكنهم عادة لن يدخلوا سوى تصحيحات ضئيلة في الأجلين القصير والمتوسط. وتبدي الأمم الأوروبية مثل هذا الثبات والاتساق، تمامًا مثلما انتعل الرؤساء السوفيت لحد كبير أحذية القياصرة (رغم أن خطابهم كان أكثر اتسامًا بالمغامرة)، ومثلما يتطلع الشيوعيون الصينيون لمسار الأباطرة. لذا ينبغي الترحيب بالرؤساء عندما يجزمون على نحو متشكك بحدوث ثورات وشيكة في السياسة. إن الأمر يقتضى ثورة سياسية حقيقية، مثلما حدث في إيران في ١٩٧٩ أو في انتخاب هوجو تشافيز في فنزويلا في ١٩٩٩، لتغيير السياسة الخارجية بصورة جذرية، للانتقال من الموالاة لأمريكا إلى العداء لها.

وقد كان هناك بلد واحد فحسب مؤهل لإجراء تغييرات جذرية في السياسة الخارجية بدون ثورة- الولايات المتحدة. ويبدو أن كل ما يقتضيه الأمر هو إجراء انتخابات. لذا فقد قفزت السياسة الخارجية من نيكسون إلى كارتر إلى ريجان إلى بوش إلى كلينتون إلى جورج دبليو بوش. وقد قرر القادة الشيوعيون الصينيون فتح اقتصادهم في السبعينيات، وتطورت سياستهم الخارجية بصورة مطردة من هناك. ولا تواجه أي بلدان عدا الولايات المتحدة ضغوطًا كل أربع سنوات لتغيير السياسة، أو يفتقر قادتها إلى قوة الرئيس الأمريكي على إجراء تغييرات أساسية بصورة جوهرية. ونظرًا لأن الأمريكيين يستطيعون تغيير السياسات بهذه السهولة، فإنهم أحيانًا يعزون خطأ قدرات مماثلة للآخرين.

رابعًا، دائمًا ما يستمر الحكام الدكتاتوريون الأقوياء لفترات أطول مما ينزع المحللون الأمريكيون للتنبؤ به. ويرجع هذا إلى أن الأمريكيين يعتقدون أنه إذا أصبحت الأمور سيئة، فإن الناس لن يتحملوا، لكن الناس يفعلون ذلك. تأمل فحسب الحكام ذكور الأوز في الولايات التالية لمناصبهم، بدون ترتيب معين: صدام حسين، أربعة وعشرين سنة (١٩٧٩-٢٠٠٣)؛ ستالين،

واحدًا وثلاثين سنة (١٩٢٢-١٩٥٣)؛ ماو، سبعة وعشرين سنة (١٩٤٩-١٩٧٩)؛ كاسترو، تسعة وأربعين سنة (١٩٥٩-٢٠٠٨)؛ كيم إيل سونج، ستة وأربعين سنة (١٩٤٨-١٩٩٤)؛ كيم يونج إيل، خمس عشرة سنة وما زال مستمرًا (من ١٩٩٤ حتى الآن)، موبوتو سيكو في زائير (الكنغو) اثنين وثلاثين سنة (١٩٥٦-١٩٩٧)؛ حسني مبارك ثمانية وعشرين سنة وما زال مستمرًا (١٩٨١-حتى الآن)، الأسرة المالكة السعودية، سبعة وسبعين سنة ولا تزال مستمرة (من ١٩٣٢ حتى الآن)؛ روبرت موجابي في زمبابوي، تسعة وعشرين سنة ولا يزال مستمرًا (من ١٩٨٠ حتى الآن)، سلوبودان ميلوسوفيتش، إحدى عشرة سنة (١٩٨٩- ٢٠٠٠). ونادرًا ما أثمرت إستراتيجيات الإطاحة بهؤلاء القادة أو التخفيف من غلوائهم أو حثهم على إجراء إصلاحات. ولا يعني أي من هذا القول بأن معظم الحكام الدكتاتوريين لا يستسلمون في النهاية، لكن العملية تستغرق على الدوام وقتًا طويلاً، وعندما يرحلون، يكون ذلك في أغلب الأحيان بمثابة مفاجأة.

خامسًا، إن المعتدلين سيتصرفون بطريقة معتدلة ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهم في أزمة أو في أوضاع سريعة التطور أو في حالة وقوع اضطرابات. إن المعتدلين يشتهرون بأحكامهم المتوازنة، وتسامحهم مع آراء الآخرين، وحذرهم واستعدادهم للتوصل لحلول وسط- وهي جميعها صفات محل تقدير في ظل الحكومات والمجموعات المستقرة. لكن نفس هذه الصفات لن توفر سوى حلفاء ضعاف في الأزمات، حيث يكون الوقت في صالح المتحمسين، القساة، والمنظمين بطريقة غير ديمقراطية.

والاتجاه الأمريكي هو تعليق الآمال على المعتدلين والبحث عنهم لأنهم يقاسموننا قيمنا ومزاجنا. ويستريح إليهم الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء. ولكن في الثقافة السياسية حيث تشتد الحاجة إلى المعتدلين، يبلغ القصور في المعروض منهم أقصاه وليس لهم أي قوة عادة. ولم يتعلم الرؤساء الأمريكيون هذا إلا بعد أن كانوا يأملون في غير ذلك في السعودية وإيران وسوريا.

ومن أكثر المهام حسمًا أمام كبار المسئولين في الولايات المتحدة، وضع تصور عن كيفية مساعدة المعتدلين في المجتمعات غير المعتدلة، بدون إقامة سياستنا على احتمال نجاحهم وبدون جعلهم أهدافًا في بلدانهم لأنهم موالون للأمريكيين. وكان يتعين على خبراء المخابرات الأمريكية أن يطلعوا رؤساءهم على ما سمعته في ربيع ٢٠٠٨ من دستة من الشباب الإيرانيين، فقد كانوا

في معظمهم من المنتقدين للنظام الحالي في بلدهم. وناشدوني فهم أنه متى حاولت واشنطن مساعدة إصلاحيين مثلهم، فإن الإصلاحيين يوصمون بأنهم نسخ مكررة من الأمريكيين. ومجتمع المخابرات يعرف هذه الأمور.

إن الموضوع الأساسي الذي ينبغي سؤال الخبراء عنه هو التغيير. هل هناك تغيير في السياسة، أو كيف نشجع التغيير الذي نريده؟ إن معظم التغييرات تحدث ببطء، ويتعين على الرؤساء أن يطالبوا المحللين بمبررات عندما يدعون أنهم يرون غير ذلك.

إن كل البلدان تواجه مشاكل في الحصول على استخبارات جيدة. وحتى مع توافر أفضل تكنولوجيات التجسس وخيرة المحللين، لا يمكن لأي امرئ أن يفلت من نظرة ثقافته وسياساته ومن ثم تشوهاتهما. ومثلما يقول التلمود: «إننا لا نرى الأشياء كما هي، بل إننا نرى الأشياء على شاكلتنا». وتتفاقم هذه المشكلة في الولايات المتحدة بسبب إحساس الأمريكيين بأنفسهم، وأن إحساس المرء بكونه أمريكيًا كان قويًا للغاية ومدعاة للانعزال تاريخيًا على نحو مغالى فيه.

كانت أمريكا نائية ومنبتة الصلة بالمجتمعات الأخرى بسبب جغرافيتها، وحداثتها النسبية كبلد، وثروتها، واكتفائها الذاتي النسبي، وثقافتها التي تتطلع إلى الداخل، ونجاحها، وقوتها. إن أمريكا ظاهرة متناقضة، أمة من المهاجرين حيث لا يعرف سوى أقل القليل عن أوطان أولئك المهاجرين كما يبدو. لقد تم جلب اللغات الأجنبية إلى شواطئ أمريكا لكن سرعان ما هجرها ونسيها الجيل الثاني. فلا تضم وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الخارجية، ووحدات المخابرات العسكرية ووحدات المخابرات المضادة، سوى حفنة من المتحدثين باللغة العربية مثلاً، على الرغم من أن ما يقدر بـ ٣,٥ مليون من سكان الولايات المتحدة على الأقل من أصل عربي.

وتعتبر قوى عظمى أخرى، مثل روسيا والصين نفسها، حالة خاصة ولها تاريخ خالد يدعم ادعاءاتها. ورغم كل ما تزهو به، فقد جاهدت هي ومعظم البلدان الأخرى للإلمام بالثقافات واللغات الأجنبية. ويبدو أنها أدركت ما يتعين عليها حاليًا أن تفعله لتنافس غيرها اقتصاديًا في عصر العولمة ودبلوماسيًا في عهد القوة الهرمية. إنها تدرك أنه يتعين عليها أن تزيد بصورة ضخمة فهمها للمجتمعات الأخرى. وأمريكا كبلد، متخلفة للوراء في هذا الصدد ويظهر دلائل قليلة على اللحاق بغيره.

ليس لدى الرؤساء مواضع كثيرة يلتمسون منها المعلومات. إن لديهم مجتمع المخابرات، بمن في ذلك الخبراء في وزارة الخارجية، ويمكن لهذا المجتمع أن يستخلص المعلومات من المنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية، ودوائر الأعمال. ولا غرو في أن خبراء مختلفين داخل مجتمع المخابرات لا يكلفون خاطرهم بالاتصال ببعضهم البعض، وعلى الرؤساء دفعهم في الاتجاه الصحيح. كما يستطيع الرؤساء أن يوفروا على أنفسهم أسى كبيرًا بملاحظة القواعد التالية:

قواعد للمخابرات

القاعدة ١ : ركز جهد خبراء المخابرات لديك على مساعدتك على فهم هياكل القوة في البلدان الأخرى وكيفية التأثير عليها- لأن المعلومات جوهرية بالنسبة إلى إستراتيجيتك الأساسية لبناء ائتلافات القوة.

ولتصميم مثل هذه الإستراتيجية، فإنك ستحتاج إلى معلومات متبلورة جيدًا. وإذا كنت جادًا في مساعدة أصدقائك وإلحاق الضرر بأعدائك في الخارج، فإنك تحتاج لحقائق محددة وليس لعموميات. وأنت محظوظ، لأن محللي المخابرات في أمريكا يمتلكون هذه المهارات بل يستطيعون الحصول على ما هو خير منها.

القاعدة ٢ : ادفع جواسيسك لاكتشاف أشد التفكير السري لدى خصومك خفاء وأكثر برامج الأسلحة السرية، لكن لا تتوقع نتائج جيدة. إن ما تحتاجه أشد الاحتياج، يكون الطرف الآخر ماهرًا في إخفائه. كن مستعدًا في أن يسد آخرون النواقص «بحقائق» لا تحبها.

القاعدة ٣ : لا تستطيع أن تهرب من القتال، الذي ينشب أكثره دموية بفعل فناني سيناريوهات الحالة الأسوأ، حول قدرات خصومك ونياتهم. إن لأقسى منتقديك في منظمات نشر الأخبار وبين خبراء السياسة والمشرعين جميعهم، مصالح راسخة في وصفك بأنك ضعيف وغير حاسم في مواجهة الأخطار المتصاعدة. خض هذه المعارك إذا كنت تؤمن بأن الأدلة لا تبرر سيناريو الحالة الأسوأ. فإن لم تفعل، فسيتم دفعك إلى إجراءات تدعو للأسف في نهاية المطاف للجميع فيما عدا أعدائك.

القاعدة ٤ : لا تبدد لحظة من الوقت أو دولارًا واحدًا متوهمًا أنك تستطيع الهرب من أوجه قصور المخابرات هذه بخطط ومخططات وألاعيب «جديدة». فليس هناك جديد تحت الشمس، وسجل هذه الإصلاحات وعمليات التبسيط لم يبرر مطلقًا الشجار المطلوب لتطبيقها.

فإن راودك الإغراء على أي حال، اطلب غلق الأبواب عليك حتى تهمد فورة الانفعال والحماس. وعندما تعود إلى رشدك، طالب الخبراء بمزيد من المعلومات المتعلقة بجعل سياساتك تؤتي ثمارها- واطلب آراء مختلفة. ليس هناك شيء أكثر خطورة على وضع السياسة الرئاسية من إجماع المستشارين.

القاعدة ٥ : جد العزاء في شيء واحد: بقدر ما تكون الاستخبارات الجيدة مهمة بالنسبة للسياسة الناجحة، توجد عوامل أكثر أهمية حتى من ذلك. فقد توافرت للسوفيت كل الاستخبارات التي تاقت إليها قلوبهم خلال الحرب الباردة (مثل العملاء المزدوجين من أمثال كيم فيلبي، وألدرتيش آميس، وروبرت هانس). وهؤلاء الجواسيس كانوا يعرفون كل أسرارنا تقريبًا وساعدوا بلا ريب على إبقاء موسكو في موضع المنافسة على القوة ضد أمريكا الأقوى. لم يكن لواشنطن جواسيس مماثلون. وكسب السوفيت حرب المخابرات- وخسروا الحرب الباردة. كان لديهم مخابرات أفضل، وكان لدينا بلد أفضل كثيرًا.

الفصل السابع

الشئون السياسية المحلية والقوة في الولايات المتحدة

إنك تسيطر على الشئون السياسية في السياسة الخارجية بقدر ما فعل أمير مكيافيللي من نحو ٥٠٠ سنة خلت. والمشكلة هي أن القادة الأجانب لا يرونها بنفس الطريقة، ويعتقدون أنهم يستطيعون التلاعب بالشئون السياسية الأمريكية ضدك، وبهذا يقاومون قوتك. إنك تستطيع أن تحقق نجاحًا أفضل في إدارة هذه اللعبة، لكن ذلك صعب.

عندما كان صيف ٢٠٠٨ يضرب على غير هدى، لمح العالم نموذجًا راقيًا لقائد أجنبي يفوق الرئيس الأمريكي في المناورة في مجال الشئون السياسية الأمريكية المحلية. فمع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وجد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس جورج بوش نفسيهما في مأزق حول وضع القوات الأمريكية مستقبلاً فيما بين النهرين. لم يكن المالكي يستطيع أن يقبل أي شيء يشير إلى مدة ليس لها أجل زمني محدد لبقاء القوات الأمريكية. وكان بوش يعارض مائة في المائة أي تلميح لجدول زمني للانسحاب. وظلا أسابيع يحدق الواحد منهما في الآخر بغير حسم- حتى قبل أيام فحسب من زيارة لبغداد قام بها المرشح الديمقراطي المفترض حينذاك باراك أوباما، الذي حبذ وضع جدول زمني. والغريب أنه عند هذا الحد، أخبر المالكي مجلة ألمانية بأنه يحبذ الآن «إطارًا زمنيًا للانسحاب... بأسرع

ما يمكن». وبعد بضعة أيام من التفاوض، وقع بوش في الفخ، وسرعان ما استقر هو والمالكي على «أفق زمني». لم يستطع بوش أن يكون ملكيًا أكثر من العراقيين أنفسهم بشأن الإبقاء على القوات الأمريكية في العراق. كان عليه أن يتوقع هذا الفخ، ويستبقه بحديث عن الحاجة إلى عملية انسحاب، لكن السياسة الأمريكية عمل مفتوح والرؤساء معرضون للمعاناة.

ويسعد القادة الأجانب بالمعارك الصاخبة والعالية في أمريكا التي تدور حول السياسة الخارجية ويعتبرونها فرصة للتطفل المربح. وقد أصبح هذا جليًا بالنسبة لي في ١٩٧٨، عندما كنت مفاوضًا عن الولايات المتحدة في المحادثات المنحوسة مع الاتحاد السوفيتي لتقليل نقل الأسلحة التقليدية.

كنا في هلسنكي، فنلندا، وكان نظيري هو ليف إيزاكوف منديلفتش، وهو دبلوماسي محترف لطيف، عتيق الطراز، وداهية. ودعاني إلى سفارته (التي كانت أشبه بقصر نائب الملك)، لعشاء منفرد (نحن الاثنين فقط). ومع استمرار تدفق الفودكا والكافيار، سرعان ما انغمسنا في حديث مرح عن تقلبات وأهواء بعض السياسيين الأمريكيين المسلية في تلك الأيام. ومع كل هذا المزاح السهل، غامرت بسذاجة بتوجيه سؤال إلى هذا اليهودي الماكر الناجي من عمليات التطهير التي قام بها ستالين والقادم من وزارة الخارجية السوفيتية عن سياسة بلاده. فبدأ يقول ويداه تتحركان وتتعقدان أمام بطنه العريض: «ليزلي، إنني أحبك كثيرًا، لكنك أنت والأمريكيين جميعًا لا تعرفون حقًا الكثير عن آليات العمل الداخلية للسياسة السوفيتية، ولن نخبركم بها. إنها ميزتنا التي نتفوق بها عليكم».

وصراحة أعتقد أن السوفيت نادرًا ما حصلوا على أفضل ما لدينا. ذلك أن أيًا من الجانبين لم يكن يقدم الكثير خلال هذه المفاوضات المضنية، لكن السوفيت كانوا يعتقدون أن مقامرتهم على السياسة الأمريكية تجعل لهم اليد الطولى، كذلك فعل قادة معظم الحكومات الأخرى. فلا ريب أن قادة إيران والصين وباكستان مثلاً، قد قاموا بنفس الحسابات بشأننا مثلما فعل السوفيت.

كانت تتوافر لمعظم أصدقائنا وخصومنا الأجانب فرصة الوصول لوكالات الفرع التنفيذي الأمريكية، وللكونجرس، ولوسائل إعلامنا ومؤسسات البحوث متعددة التخصصات لدينا. كانوا يجيئون إلى هنا ليرووا رواياتهم عن المفاوضات، وكانت أحيانًا في مثل دقة رواية الإدارة

الأمريكية، وأحيانًا أقل دقة منها. كانوا يقدمون اقتراحات غير رسمية من خلال هذه القنوات الكثيرة، حيث لا يكفلهم تقليب القِدْر شيئًا. ولا يجوز الاستهانة بجماعات الضغط التابعة لهم في أمريكا- جماعة الضغط الصينية التابعة لتايوان، مختلف المجموعات الإسرائيلية بصلاتهم الكامنة، اليونانيون مع اليونانيين الأمريكيين، وما إلى ذلك.

إن بالولايات المتحدة النظام السياسي الأكثر انفتاحًا في العالم. وهو نعمة ونقمة على حد سواء بمساراته التي يسهل الوصول من خلالها للمسئولين الأمريكيين عنها في أي مجتمع آخر. وكانت أسرار الحكومة تطفح على الحلبة العامة، وكان كل شيء تقريبًا يناقش علنًا، إن لم يكن بشكل مقصود. كانت البلدان الأخرى تلهو وتمرح في حظيرتنا فيما يجاوز كثيرًا قدرتنا على التطفل على مجتمعاتهم. كانوا ينسلون للسياسة الأمريكية بأمل جعل الأمريكيين يتوصلون لحلول وسط فيما بينهم قبل أن يتفاوضوا معهم. وكانوا يشعرون بالغبطة عندما كان الكونجرس، والبيت الأبيض، ووزارتا الدفاع والخارجية يتقاتلون فيما بينهم.

إن القادة الأجانب يدركون بصفة عامة القانون الحديدي للمساومة- إن المفاوضات الحقيقية تتم داخل الأمم بأكثر مما تتم فيما بينها. وفي الغالب الأعم، يبدو أن الرؤساء لا يدركون هذا القانون الحديدي ويهملون في حماية أنفسهم.

وفي التطبيق، ينبغي أن يفيد القانون الحديدي الرؤساء الأمريكيين. ذلك أن لديهم قوة وسلطة ضخمتين للقيام بما يريدونه في السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي. إنهم يستطيعون الإبقاء على الأمة في حالة حرب- مثلما فعل ترومان في كوريا، ونيكسون في فيتنام، وبوش في العراق- فيما وراء نقطة التأييد العام الراسخ. ولهم الحرية في تحديد الموقف التفاوضي للولايات المتحدة بدون تدخل كبير من أي سلطة محلية أخرى، وهم يفعلون ذلك في معظم الأوقات. فقد كان بوش يستطيع مقاومة الدخول في محادثات جادة للحد من الاحترار العالمي، وقد فعل ذلك، على الرغم من أن غالبية كبيرة من الأمم والأمريكيين كانوا يريدون غير ذلك. بيد أن المجال الوحيد الذي يتم فيه تحدي الرؤساء بفاعلية، هو المفاوضات التجارية، حيث يصير الخط الفاصل بين المصالح الأجنبية والمحلية غامضا. ولا يخسر الرؤساء أو يقدمون تنازلات في الداخل بشأن الشئون الخارجية وشئون الدفاع، إلا بعد فترة ممتدة من الإخفاق المكلف- فقط عندما تغلف ذلك عواصف تامة.

وتنبع المشكلة التي تواجه الرئيس في إدارة السياسة الخارجية من حقيقة أن القادة الأجانب لا يدركون بالكامل ضخامة امتيازات الرئيس. فهم يرون فرصًا بدلاً من أن يروا هيمنة الرئيس عندما تنشب اضطرابات أمريكية. وهم ينسون أنه حتى الرؤساء الذين تعرضوا لجروح عميقة يمكن أن يستمروا في مسارهم مثلما فعل ترومان في كوريا مقابل الجنرال دوجلاس ماك آرثر الذي كان يحظى بشعبية جارفة، ومثلما فعل بوش في العراق في وجه تدني مرتبته في نظر الرأي العام. ومع ذلك، فإن التصورات الخارجية الخاطئة تجعل القادة الأجانب يتوقفون عن التوصل لحلول وسط بأمل إثارة الرأي العام السياسي ضد الرئيس. وتكون النتيجة عادة مأزقًا في المفاوضات، مثلما يحدث بصورة روتينية بشأن قضايا التجارة والأمن.

وتضعف قوة الرئيس في الخارج بدرجة أقل لأن الرئيس يفقد سيطرته على السياسة في الداخل وبدرجة أكبر لأنه يفقد سيطرته على تصورات الأجانب بشأن مناقشة السياسة المحلية.

ويحتاج الرؤساء لمعالجة أفضل لهذه التصورات الخاطئة لأوجه ضعفهم في الداخل بغية حماية قوتهم التفاوضية في الخارج. ويتعين عليهم ابتداءً أن يذكروا المراقبين الأجانب بأن مجموعة الدهماء العنيفة من الأطراف الفاعلة في السياسة الأمريكية ليست بالتأثير الذي تبدو عليه.

ولا تستند قوة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية إلى القدرة الدستورية والسياسية الرهيبة فحسب، وعلى الاحترام والإذعان الممنوحين للرئيس باعتباره القائد الأعلى فحسب، وإنما تستند أيضًا إلى أوجه ضعف منافسيه، الذين يتم عادة بخس أوجه قصورهم، خاصة في نظر أنفسهم. ويشمل الطاقم مؤسسات البحوث متعددة التخصصات، والمنظمات غير الحكومية، والإعلام، وجماعات الضغط، والجهاز البيروقراطي للفرع التنفيذي. وعادة ما تعزز وزنهم، تحالفات تبرم مع حكومات أجنبية.

لا ريب في أن القوى الفاعلة تستطيع أن تعض مثلما تستطيع أن تنبح، بل إن تأثيرها قد يكون حاسمًا أحيانًا، إذا جعلوا الكونجرس يتصرف، أي بإصدار تشريع. لكنهم في الأساس مجرد محدثي جلبة، سواء كانوا حراس الديمقراطية أو الذئاب التي تفترسها. وغالبًا ما يصفهم البيت الأبيض عن حق بأنهم يعملون لصالحهم الشخصي وليس للصالح القومي، وأنهم يفشلون في

تقديم بدائل سياسية قادرة على البقاء. بيد أنهم يمثلون في بعض الحالات خير عامل للتدقيق والموازنة في النظام الديمقراطي الأمريكي- وهذه الحالات لها أهميتها التاريخية.

ويجب أن نعدّ من بين من يقدمون بصفة دورية معلومات وأفكار قيمة، الزملاء والخبراء الأقدم في مؤسسات البحوث متعددة التخصصات ومراكز بحوث السياسة الخارجية وكذلك أساتذة الجامعات. لكن الوظيفة الأساسية للزملاء الأقدم أصبحت هي كتابة مقالات لا يذكرها أحد في الصفحة المقابلة لصفحة الافتتاحيات في الصحف وتلهفهم للمشاركة في مباريات الصراخ غير الباعثة على التنوير والتثقيف في برامج تلفزيون الكابل، خاصة في نهاية انتقاد أي إدارة كانت تتولى السلطة أو أي كان في هذه الإدارة يختلف معهم. كما يشكلون فيالق من مسئولي الحكومة في قائمة الانتظار، وهذه الحقيقة ليست منبتّة الصلة بمراجعاتهم غير المواتية للسياسة الجارية. ليس خطؤهم أنه حتى الأمريكيين المستنيرين غير مطلعين على نحو كافٍ على الأحوال عن طريق مقالات صحفية وكتب جادة.

وقد بلغ تأثير مؤسسات البحوث متعددة التخصصات وكثير من مدارس السياسة العامة في الجامعات قمته خلال السبعينيات والثمانينيات. ومن قبل، لم تكن واشنطن تؤوي سوى بضع عشرات من هذه المؤسسات التي تعالج الشئون الدولية، ويوجد حاليًا ما يربو على ١٠٠٠ منها، حسب عدد الزملاء الذين يشكلون الطاقم كاملاً. وهم يتلقون أموالاً من مشروعات الأعمال الكبيرة، ومن مانحين أفراد، ومن تشكيلة من المحسنين الأيديولوجيين.

وأكثر عمليات البحوث هذه سطوعًا في واشنطن هي مؤسسة هيريتج (Heritage Foundation) (التراث) المحافظة ومعهد المشروع الأمريكي الذي يدين بفكر المحافظين الجدد، ومجلس العلاقات الخارجية ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهما معتدلان وينتميان للوسط، ومؤسسة بروكنجز التي تتراوح بين الليبرالية والاعتدال، ووقف كارنيجي للسلام الدولي الليبرالي، ومركز السياسة الأمريكية الجديدة وهو ينتمي للوسط الجديد. وتستخدم هذه المؤسسات وغيرها على النطاق القومي الآلاف من الزملاء الأقدم والمساعدين الذين يحتلون، إضافة إلى أشقائهم في مدارس السياسة العامة في الجامعات، جزءًا كبيرًا من المساحة العامة في الصحف ووقت البث على التلفزيون، خاصة في مجلات السياسة الخارجية، وعلى نحو متزايد في مدوناتهم. وعندما يستحوذ جمهور مؤسسة بحوث متعددة التخصصات

معينة على البيت الأبيض، فإن الزملاء العاملين فيها يكيلون الثناء لسياسة الرئيس، في حين يدينها كل الآخرين بدرجات مختلفة من التحضر والجدية الجوهرية.

وبالكاد يشكل هؤلاء الخبراء تهديدات مميتة لسياسة الرؤساء وقوتهم، بسبب وحيد: أن تعليقاتهم هي عادة تحليلية (إن سياسة الرئيس لن تفلح) أكثر منها علاجية (ها هي كيفية الإصلاح). إنهم يشعلون الجدل حول السياسة، لكن نادرًا ما يقدمون سياسات بديلة يمكن أن تتبلور حولها معارضة عميقة التفكير. وإضافة لذلك، هناك عدد جد كبير من هؤلاء الخبراء عمليًا حول أي قضية بدرجة أنهم ينزعون إلى دحض آراء بعضهم البعض في الحلبة العامة. وإجمالاً، لقد أضاف هؤلاء الزملاء والأساتذة الكثير إلى الصخب العام والتحزب في المناقشة العامة، لكنهم يفتقرون إلى التأثير اللازم لإمالة الميزان إما لصالح القائمين على البيت الأبيض أو ضدهم.

ويمكن قول الشيء نفسه عن التأثير الذي تحظى به المنظمات غير الحكومية على القضايا السياسية الأساسية. فقد انبثقت المنظمات غير الحكومية باعتبارها قوى فاعلة كبرى في واشنطن في السبعينيات واستمدت نفوذها من خبرة حقيقية في مجالات تمتد من حقوق الإنسان إلى اللاجئين إلى البيئة. ولديها هي أيضًا نفوذ وسلطة، وعلى خلاف مؤسسات البحوث متعددة التخصصات، كانت متجهة للعمل.

ويعتمد كثير من المنظمات غير الحكومية على التمويل الحكومي، ولها حماة في الفرع التنفيذي وفي الكونجرس يقاسمونها آراءها. وتقوم كثير من المنظمات غير الحكومية فعلاً بوظائف مماثلة لوظائف الحكومة، مثل رعاية اللاجئين، ويفضل رعاتها الحكوميون هذه المساعي الخاصة على المساعي العامة. وعادة، تطير المنظمات غير الحكومية تحت الرادار بالنسبة لأمور السياسة الكبرى لأن كلا منها يركز على موضوع واحد فحسب، ويتفادى معظمها النقد الشامل لسياسة الرئاسة.

ومن أبرزها ثلاث هيئات هي: مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، ولجنة الإغاثة الدولية، وصندوق الدفاع عن البيئة.

وفي حين كانت هناك بضع مئات من المنظمات غير الحكومية فحسب منذ ثلاثين سنة خلت،

يوجد الآلاف منها حاليًا، وفي هذه الأعداد ملاذ للرئيس. إنها تبطل بعضها البعض عادة. فعلى سبيل المثال هناك جماعات مؤيدة للاحترار العالمي وجماعات معارضة له. وبمجرد أن تبينت دوائر الأعمال الكبيرة وغيرها من المصالح الأيديولوجية تأثير المنظمات غير الحكومية، أنشأت مجموعات مضادة لتمثل مصالحها. ولم يعلم رؤساء كثيرون بوجود مثل هذه الجماعات المناوئة لحقوق الإنسان إلا عندما حاولوا الانقضاض على انتهاكات حقوق الإنسان في الصين. وحتى عندما يجمع أغلب المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية واحدة على رأي واحد، يستطيع الرئيس أن يختار تجاهلها، مثلما فعل بوش مرارًا وتكرارًا مع المجموعات المناوئة للاحترار العالمي، أو مثلما فعل رؤساء كثيرون فيما يتعلق بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان. ومثل قاطني مؤسسات البحوث متعددة التخصصات، لم يكن لهذه المنظمات غير الحكومية نفوذ كبير في حد ذاتها. ولكي يكون لها تأثير، يتعين عليها أن تحظى باهتمام الصحافة، وأن تحظى بصفة خاصة بمعاونة من الكونجرس. وبغير هذا، يجب على الرؤساء ألا يقلقوا بشأنها.

ويحب الرؤساء أن تقف المنظمات غير الحكومية إلى جانبهم بالنسبة للقضايا السياسية الأعرض، لكنهم لا يحتاجون للمنظمات غير الحكومية.

ليست المنظمات غير الحكومية ولا مؤسسات البحوث متعددة التخصصات هي التي تشغل بال البيت الأبيض. فلا ريب في أن قوة الإعلام المعاصر تتجاوز حاليًا قوته في الخمسينيات، عندما سخر كاتب العمود الصحفي في واشنطن ستيوارت السوب من أن للصحافة «الموقف الاجتماعي لطبيب الأسنان». لا ريب في أن مذيعي نشرات التلفزيون والمراسلين النجوم، والمندوبين الصحفيين الذين تنشر أخبارهم الممتازة في الصفحة الأولى، يستطيعون أن يوقظوا أي شخص على الهاتف وأن يجلسوا في مقعد تال لشريك وزير الخارجية في حفل عشاء. والحقيقة أنني وزوجتي حصلنا على مقاعد في حفلات عشاء واشنطن المتألقة عندما كنت مراسلاً وصاحب عمود في *النيويورك تايمز* أفضل مما حصلت عليه عندما كنت مساعدًا لوزير الخارجية. ولكن إذا كان الوصول لأي شخص بالهاتف والمشاركة في المناسبات الاجتماعية علامات دالة على القوة، فإنها ليست قوة حقيقية. وإذا كان الإعلام يستطيع في الغالب الأعم أن يجعل الحياة صعبة لمعظم الرؤساء وهو يفعل ذلك، إلا أن تأثير الإعلام على السياسة- وذلك هو اختبار القوة الحقيقي- هامشي عادة.

وعندما يكون شيئًا أكبر من ذلك، فإن السبب على الدوام هو أنه يلقي أضواء مبهرة على سياسة سيئة التصميم وبذلك يزعج الإدارة.

والحقيقة هي أنه رغم سيطرة الإعلام على عملية الاتصالات بين الأطراف الفاعلة الحكومية، وفيما بينها وبين الرأي العام، فإن المسئولين يحسنون عملاً باستخدام الصحفيين لهذه الأغراض وليس العكس بالعكس. وفي عدد غامر من الحالات، تقرر الإدارة نشر قصة ما- وتفعل ذلك بوسائلها الخاصة. والقصص المغامرة والمقدامة حقًا التي تصدر عن استقاء أخبار مستقلة وناتجة عن إجراء تحقيق صحفي، نادرة.

ويضيف الإعلام لهذه الميزة الشاملة للحكومة ببناء تغطيتها اليومية حول الملخصات اليومية التي يصدرها الفرع التنفيذي. والواقع، أنه يبعث بكبار مراسليه لهذه الأحداث التي تعد بمثابة جائزة لمن يحضرها في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع. وتعتمد تقاريرهم الإخبارية على ما تختار الحكومة إخبارهم به في هذه الملخصات التي لا تضيف جديدًا عن قصد. ويوميًا يتصل مسئولو الصحافة في الإدارة ببعضهم البعض ليقرروا ما يخبرون به الصحافة في الجلسات اليومية، هذا إن كانوا سيخبرونها بشيء أصلاً. وعادة، فإن ما يبلغ هو شيء مثل: «نحن ندرس مقترح إيران» أو «إن أفكار فلان وفلان قابلة للتطبيق». بل إن مسئولي الإدارة يقررون مَن مِن بينهم هو الذي سيتحدث إلى أي من المراسلين بالهاتف بعد المؤتمرات الصحفية، وما هو البلاغ. أنا أعرف ذلك لأنني جلست على طرفي جلسات تقديم الملخصات هذه. وهذه اللقيمات من التوافه التي لا معنى لها المستمدة من اللعبة اليومية هي التي تتحكم عادة في الأخبار.

ويعانى صحفيون كثيرون من عوائق أكثر في تغطية طائفة من قضايا السياسة الخارجية والأمن والاقتصاد الدولي: فهم كمجموعة ليسوا محملين فوق طاقتهم بخلفيات ومعرفة حول هذه الموضوعات. وينتج هذا جزئيًا لأن المحررين لا يبقون في عمل واحد مدة طويلة بما يكفي ليعرفوا تاريخ السياسة وتعقيداتها- وهو وضع مخالف للممارسة الواحدة التي كانت تمتد العمر كله في الستينيات والسبعينيات. ولذلك فإن معظم عمليات إعداد التقارير الإخبارية يستخف بالجوهر ويركز على الدوافع، والشخصيات والشئون السياسية. وكثيرًا ما كنت أضايق زملائي الصحفيين السابقين بأن أقول لهم: «إن لم تعرفوا جوهر الموضوع وحقيقته، اكتبوا عن الشئون السياسية». فالشئون السياسية تتطلب خبرة أقل من الجوهر والحقيقة. إن كل شخص هو خبير سياسي

وعلى قدم المساواة. والشئون السياسية هي أساسًا رأي، رأي المصادر والمخبر الصحفي، وذلك هو مستوى التطور في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك، فإن المخبرين الصحفيين نادرًا ما يقدمون تقارير عن الخطب التشريعية عميقة التفكير أو عن النقد الهدام الذي يوجهه زميل أقدم للسياسة أو لفكرة سياسية جديدة. وللأسف، فإن كثيرين لا يعرفون ما هو صالح، ورؤساء تحريرهم يعرفون أقل عادة. ويبدو عادة أنه لا المراسلون ولا رؤساء تحريرهم يكرسون الوقت اللازم لقراءة بيانات الإدارة، ناهيك عن وثائق الحكومة المملة التي تحتوي عادة على معلومات مهمة. وقد كان سيمور هيرش من صحيفة *النيويورك تايمز* القديمة يجلس لساعات في صالة الأخبار في العاصمة ويقرأ *سجل الكونجرس* وجلسات لجنة الاستماع، وهو يتكلم في الهاتف في الوقت نفسه (حمدًا لله، في هذا الصدد، للمدونين الذين يقرأون هذه المادة).

ويؤدي الافتقار لخلفية في الموضوع إلى مشكلة صحفية أخرى: عدم الانتباه لتحديد الحقائق. ينبغي أن يكون هذا هو صميم عمل الإعلام، المساعدة في استخراج الحقائق للمواطنين الذين ليس لديهم الوقت أو الخلفية اللازمان ليقوموا بذلك بأنفسهم. ولكن في الوقت الحاضر، يتم اختزال قصص كثيرة إلى «قال وقالت» ولا يقدم للناس سوى القليل من الحقائق التي تشكل أساسًا للحكم على حجج السياسة ومقولاتها. بالطبع إن النفع هنا يعود على أكبر الكذابين، حيث إنهم- بدون تحقق الإعلام من الحقائق يفلتون بفعلتهم.

وفيما يتعلق بأخبار التلفزيون، فإنها تصنع المانشتات الرئيسية، وقد اختزلت عروض الأنباء في تلفزيون الكابل عرض الأنباء إلى مباريات في الصراخ والصياح، معارضة الأصوات التي تصر على وجهات نظرها وتتجاهل الحقائق. إن أنباء الكابل لا تبذل سوى جهد ضئيل لأداء الوظيفة الأساسية للصحافة- تفسير ما نعرف وما لا نعرف عن وضع ما. وهكذا دعمت أخبار الكابل محازبة هيستيرية بالفعل في السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال فإن قناة سي إن إن تنفق وقتًا على تغطية أنباء الطقس والأطفال الذين يسقطون في الآبار في تكساس أكثر مما تنفقه على أوبئة محتملة. ويستحق الرؤساء نصيبهم من اللوم على حالة الجهل المفزعة هذه. فهم لا يبذلون عناء كافيًا لتحسين هذه العملية وتوعية العامة. وفي عالم للإعلام يعمل كالمغزل الدوار، فإن البيت الأبيض هو الغزّال الرئيسي.

وفي حين أن الإعلام الذي يضع يده أحيانًا على سياسة معينة للرئاسة، مثل العراق، لا يرتكب أي خطأ: فإن المراسلين ورؤساء التحرير والناشرون لا يريدون الاشتباك في عراك مع البيت الأبيض ومناصريه. نعم إنهم سيصيحون موجهين أسئلة للسكرتير الصحفي للبيت الأبيض، لكنهم يلتزمون بصورة جادة بما يقوله مسئولو الإدارة عن الحقائق والسياسات ويدفعونهم للشجار على الملأ. ومن الطبيعي أن تعزِفَ الصحافة، وهي نفسها مرهفة الحس ولا تتحمل النقد، عن أداء عملها. فهي لا تريد اتهامها بأنها محازبة، أو معادية لأمريكا أو تقوض جهود قواتنا في الميدان.

وفي حين أن الصحفيين سيعترضون على هذا الرأي فيهم، أعتقد أنهم بصفة عامة يخافون من الجمهوريين أكثر مما يخافون من الديمقراطيين. وربما يرجع هذا إلى أن معظم الصحفيين هم أنفسهم ديمقراطيون متخفين في سريرتهم. ولكنه يرجع بالتأكيد إلى أن الأنصار المتحمسين للحزب الجمهوري يلعبون لعبة سياسية أكثر خشونة مما يفعل الديمقراطيون. فعندما يلسع مراسل صحفي جمهوريًا، فإن الجمهوري سيتصل هاتفيًا برئيس التحرير ويشكو. وعندما يلسع مراسل صحفي ديمقراطيًا، فإن الديمقراطي سيدعوه للعشاء. إن الديمقراطيين يسعون للإقناع، في حين يسعى الجمهوريون للإرهاب والترويع.

وإذا بدا أن سياسة الرئيس تسير على ما يرام، يبقى المندوب الصحفي فمه مغلقًا ولا يذكر الجوانب السلبية التي ربما يكون قد سمعها. وأساسًا فإنه عندما تشد السياسات الفرامل لفترة طويلة ممتدة، يستجمع الصحفيون شجاعتهم لتزويد الرأي العام بالحكايات السلبية. وعند هذا الحدّ ينهالون بضرباتهم. وفي هذه اللحظات فحسب يبدأ الصحفيون في ممارسة القوة السياسية حقًا. وترد الإدارات عادة بمحاولة إخفاء أخطائها، ويوفر رد الفعل هذا حكايات جديدة أكثر فرقعة حتى من ذلك.

ولا يمكن للإعلام بذاته أن يستمر في الهجوم على سياسة الرئيس، إذ يصبح جد معرض للمخاطر. إن الإعلام يحتاج إلى أحداث للإبقاء على النار مشتعلة الأوار. ويجعل إعداد التقارير الإخبارية عن العراق هذا واضحًا. فمن ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، كانت التغطية الخبرية سلبية بصورة غالبة لأن معظم الأحداث في العراق كانت سلبية بصورة غالبة. ولا ريب في أن هذه التغطية أغضبت الرأي العام فيما يتعلق بالحرب وساعدت الديمقراطيين في استعادة السيطرة على

الكونجرس في ٢٠٠٦. ولكن عندما انخفضت الإصابات الأمريكية والعراقية نحو نهاية ٢٠٠٧، حمل المخبرون الصحفيون تلك الرسالة، واختفت حكاية العراق في أغلب الأحيان من الصفحات الأولى، رغم أنه كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين الإخبار به.

وعادة ما يذكر من يريدون إثبات أن الإعلام قوي تمامًا والتر كرونكايت، مذيع نشره سي بي اس، الذي عاد من تقييم هجوم تيت (Tet) في ١٩٦٨، ونحى جانبًا حياده كمذيع للنشرة، وأخبر الأمريكيين في الواقع أن حرب فيتنام لا يمكن كسبها. كان موقف كرونكايت غير مسبوق ولا ريب في أنه أثر على الرأي العام، لكن الأمر استغرق رغم ذلك نحو سبع سنوات أخرى قبل أن تنسحب الولايات المتحدة من فيتنام. ورغم كل الشكاوى من قوة الصحافة، فإنه من الصعب التوصل لمثال عن تحجيم الإعلام للرئيس، أو هزيمته له بشأن السياسية الخارجية. فالإعلام في الغالب الأعم، يسبب إزعاجًا يوميًا فحسب.

ويمكن لجماعات الضغط أن تقدم للرئيس ما يزيد على ذلك. ولفهم قوتها، تأمل حالة عضو متعصب في منظمة ما غير حكومية- مقاتل عنيد لمكافحة الاحترار العالمي- وقس مدى حماسه واندفاعه، فستحصل على مناور في الأروقة أمريكي- كوبي، أمريكي- إسرائيلي، أمريكي- يوناني سابقًا، وتحصل حاليًا على مناور في الأروقة أمريكي هندي. إن لديهم حماسة واندفاعًا وذلك يسفر عن قوة.

لقد كفلت لي وظيفتي في وزارة الخارجية وضعًا قياديًا بشأن مبيعات الأسلحة، ولتشكيلة متنوعة من الأسباب الإستراتيجية، ضغطت بشدة لاعتماد طائفة واسعة من مبيعات الأسلحة لإسرائيل. وعندما سمعت مجموعات الضغط الإسرئيلية من مصادرها الداخلية أنني أعارض هذه المبيعات، قامت بمهاجمتي بقسوة وعنف. وكانت إحدى الهجمات الكثيرة ما سمعته من أمي فقد هاتفتني من بيت الرعاية الذي كانت تعيش فيه باكية وهي تقول: «يقولون هنا في *جيروزاليم بوست* إنك يهودي بارد وإنك لا تريد مساعدة إسرائيل».

وفي ١٩٩٦، تناولت أنا وزوجتي جودي العشاء مع فيدل كاسترو وحفنة من مساعديه في هافانا. وانطلق كاسترو في هجومه المألوف على المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية، وهي جماعة الضغط الرهيبة المعادية لكاسترو في أمريكا. وأرعد كاسترو قائلاً: إن «جورجي ماس كانوزا [قائدها]

يدير سياسة الولايات المتحدة بشأن كوبا، إنه الشخص الذي يوقف التجارة وتحسين العلاقات الأمريكية الكوبية بعكس رغبة معظم الأمريكيين».

ولدهشته فقد وافقته قائلا: «إنك على حق. إن الأقليات المعنية والقوية في بلادي، وفي كل بلد تقريبًا، تنتصر لقضيتها. وذلك أن المواطنين كبار السن يسيطرون على قضية الرعاية الطبية، وجماعة الضغط الخاصة بالمسدسات تسيطر على قضية المسدسات، والمدرسون يسيطرون على قضية التعليم. ويسيطر الأمريكيون اليهود على قضية إسرائيل، نعم وتسيطر المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية على قضية كوبا». وانقض كاسترو بالقول: «إذن، أنت تعترف بأنه ليست لديكم ديمقراطية. فحكم الأقلية ليس نوعًا من الديمقراطية».

ورددت بقولي: «لكننا في الولايات المتحدة لدينا الحق والفرصة لتغيير الأقليات المسيطرة بوسائل ديمقراطية... على خلاف الكوبيين. والرئيس يستطيع هزيمة جماعات الضغط هذه إذا كان مستعدًا للقتال». ولم يتأثر من لم يخسر نقاشًا أبدًا.

والواقع أن المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية كانت تدير سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. وبسبب حماس كثيرين من المنفيين الكوبيين في أمريكا وحماسهم، كانت قوتهم التصويتية في فلوريدا ونيوجيرسي، وتمويلهم للحلفاء السياسيين، فإن قلة من الديمقراطيين أو الجمهوريين هي التي كانت تريد مصارعتهم. ولكن للسبب نفسه، لم يعتقد أي رئيس أمريكي أن قضية إقامة علاقات أفضل مع كاسترو تستحق العراك مع اللاجئين. ذلك أنه في كوكبة المصالح الوطنية الأمريكية والتهديدات التي تتعرض لها المصالح الحيوية الأمريكية، لم تكن كوبا كاسترو تحتل مرتبة عالية في أي بيت أبيض. وعندما يجيء الوقت ويقرر رئيس ما أن المنفيين فقدوا تأثيرهم، خاصة حاليًا وقد تخلى كاسترو عن السلطة، فإن الرئيس سيقيم علاقات صداقة جديدة مع كوبا. وحتى ذلك الحين، من الأسهل على شاغلي البيت الأبيض أن يدَعوا المنفيين يشكلون السياسة، فكوبا ليست بهذه الأهمية.

بيد أن الحال أيضًا أن رؤساء مختلفين احتفظوا سرًا باتصالات مباشرة مع مسئولين كوبيين من مستوى مرتفع. فقد كان السفر جوًا إلى هافانا وعقد اجتماعات مع كاسترو قضية محببة لتمضية الوقت لدى أعضاء مجلس الشيوخ لسنوات كثيرة. وعندما وصل بيل كلينتون للرئاسة، أرسل إليان جونزاليز إلى كوبا، رغم الرغبات المحمومة للأمريكيين الكوبيين.

بيد أن الرؤساء كقاعدة لا يريدون لهذه الحماسة طليقة العنان أن تتخذ شكلاً تنظيميًا معاديًا لهم سياسيًا. إن جماعات الضغط تحدث قدرًا كبيرًا من الضجيج وتحظى بقدر كبير من الاهتمام. وهكذا، فإن الرؤساء بصفة عامة يتركون جماعات الضغط هذه تمضي في طريقها- إلى أن يقرر الرئيس أن القضية المطروحة مهمة بما يكفي لأخذ جماعة الضغط بالشدة. وعندما تحين هذه اللحظة، يواجه الرؤساء جماعات الضغط ويتجاهلون رغباتها.

لقد منعت جماعة الضغط الصينية واشنطن من إقامة اتصالات عالية المستوى مع الصين الشيوعية من ١٩٤٩ حتى رحلة هنرى كسينجر السرية لبكين في يوليو ١٩٧١. فعند هذا الحد، خلص نيكسون وكسينجر إلى أنهما يستطيعان المناورة بالصين في دبلوماسيتهما واستخدامها كثقل موازن للاتحاد السوفيتي، وأن للعلاقات مع الصين أهمية قصوى لتحقيق هذا الهدف. والتقى كسينجر بالصينيين سرًّا لتفادى الضغط المضاد من جماعة الضغط الصينية، ثم أعلن على الملأ عن إجراء اتصالات وإقامة علاقات في المستقبل مع البرّ الرئيسي. وبتلك الضربة، قسم نيكسون في لحظة قوة جماعة الضغط الصينية قسمين. وبالطبع فإنه مما ساعد على ذلك أنه كان مشهورًا بأنه محافظ ومعاد للشيوعيين. وكان كل ما استطاعت جماعة الضغط منذئذ فصاعدًا عمله هو المساعدة في جعل تخلي واشنطن عن تايوان للصين أمرًا مستحيلاً، وهو أمر لم يكن الرئيس ليفعله على أية حال.

وفيما يتعلق بجماعة الضغط الإسرائيلية ذات السراديب، فقد كانت ناجحة جدًّا في الإبقاء على مستويات مرتفعة جدًا من المعونة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل وفي تدعيم مساندة أمريكا لأمن إسرائيل. ولكن على الرغم من كل قوتها السياسية، لم تستطع جماعة الضغط الإسرائيلية منع مبيعات الأسلحة الأمريكية لبلدان عربية رئيسية، ولا استطاعت وقف مساندة الإدارة، سرًا في البدء وبعد ذلك علانية، إقامة دولة فلسطينية تتشكل من الأراضي التي تحتلها إسرائيل في غزة والضفة الغربية.

وتقفز جماعات الضغط هذه لصدارة الأحداث بانتظام. وفي عهد أقرب، انضم قادة الأعمال من الأمريكيين الهنود معًا لإنشاء جماعة ضغط موالية للهند وساعدوا في كسب تأييد الكونجرس للاتفاقية النووية المثيرة للجدل بين الهند والولايات المتحدة. وقام قادة الأعمال الأمريكيون بعمليات ضغط فعّالة لحماية مصالحهم الاقتصادية مع الصين. ولكن إذا بدأت الصين في

استهداف القذائف في تايوان أو مواجهة اليابان حول النفط في بحر الصين الشرقي، فستتراجع جماعات الضغط هذه فورًا.

ويمنح الرؤساء عادة لجماعات الضغط مساحة واسعة من الاهتمام فيراقبون نمو قوتها وأفولها، وعندما تقوى يخشاها الرؤساء. ومحاربتها جدّ مكلفة بصفة عامة- ما لم يعتقد البيت الأبيض أن مصالح قومية حيوية معرضة للخطر. وعندما يحدث ذلك، يقاتل الرؤساء وينتصرون، وتخسر جماعات الضغط.

بالطبع تركز جماعات الضغط على السياسات، ومن ثم على الكونجرس في الأساس، لكنها مثل الجميع في واشنطن، تولي اهتمامًا كبيرًا بالجهاز البيروقراطي الاتحادي المعني بالأمن القومي. ويتضمن هذا وزارتي الخارجية والدفاع ومختلف وكالات المخابرات. وتخدم هذه الوكالات في غالبيتها الرئيس بإخلاص، إلا عندما يتحدى البيت الأبيض مصالحها البيروقراطية. وليس هذا بيئة آمنة دافئة بالنسبة للبيت الأبيض، ويجعل الرؤساء يراقبون جنرالاتهم المحترفين والدبلوماسيين ومسئولي المخابرات وكبار الموظفين المدنيين بارتياب. والقادة الأجانب يدركون جيدًا هذه العلاقات الحرجة، ومن ثم يلجأون للبيروقراطية الأمريكية كمنفذ لنفوذهم.

إن الجهاز البيروقراطي وحش في حد ذاته له كثير من الأجزاء غير الجذابة المتنوعة. ومعظم من يحتلون قمة الجهاز البيروقراطي- الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية عالية- هم موظفون سياسيون يعينهم الرئيس، وليسوا من الموظفين الذين يمتهنون الخدمة المدنية. والمؤسسة العسكرية هي الاستثناء الوحيد، رغم أن المدنيين (مثل وزير الجيش) يكلفون رسميًا بوزارات عسكرية. ويفترض أن الرؤساء يثقون بمن عينوهم، ولكن حتى مع هذا، فإنهم يشعرون بالقلق من أن يستميل الجهاز البيروقراطي من عينوهم. وتنطبق مثل هذه المخاوف الرئاسية حتى على وزراء الخارجية والدفاع اللذين اختاروهم.

إن الجهاز البيروقراطي يستطيع إحراق الرؤساء حقًا. وبالنسبة للمسئولين العسكريين، فإن ما يطلق العنان لذلك هو على الدوام اتخاذ قرار سلبي بشأن الميزانية أو إلغاء نظم أسلحة أو برامج للبحوث والتطوير أثيرة معينة، وربما قرار للبيت الأبيض بشأن مسائل ثقافية مثل قبول الشواذ في الجيش. وعند أول إيماءة لمثل هذه الخيانات، يستنجد العسكريون بحلفائهم

في الكونجرس، وينجحون عادة لأن المشرعين لهم مصلحة في صناعة أدوات عسكرية معينة في ولاياتهم أو دوائر الكونجرس الانتخابية الخاصة بهم. وبالنسبة للدبلوماسيين، وإخصائيي المخابرات، فإن نقطة الغليان تنزع إلى أن تصدر إما من قرارات يعتقدون أنها خاطئة على نحو عميق أو من قرارات لم تتم استشارتهم فيها بصورة جادة. ومثلما هو الحال بالنسبة لبعض الضباط العسكريين، فإن سلاحهم المختار هو تسريب معلومات للصحافة. ويجد كثير من هذه التسريبات طريقه للصفحات الأولى في الصحف. وتصيب الحكايات شبكة الأعصاب الرئاسية لأن الرأي العام يتم إبلاغه بأن خبراء الرئيس نفسه، والمحترفين الذين انتقاهم بيديه، يختلفون مع رئيسهم في البيت الأبيض أو تم تجاهلهم وتجاوزهم لأسباب سياسية. وهذه الحكايات ضارة لأنها على هذا القدر من البساطة.

كما يتصارع الرؤساء ومعاونوهم بشأن الاتصالات الوثيقة بين ضباط الجيش والدبلوماسيين وعملاء المخابرات الأمريكيين ونظرائهم الأجانب. إذ إنهم على اتصال منتظم بهم- حيث إن ذلك هو عملهم- وينقلون آراءهم ذهابًا وإيابًا. وتنمو وجهات نظر مشتركة بينهم، تجعلهم عادة مختلفين مع أساتذتهم السياسيين هنا وفي الخارج على حد سواء. وفي بلدان مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، تحشد هيئة المحترفين قوتها وتحدث خبطًا وضجيجًا. بحيث يفترض القادة في هذه البلدان بسهولة أن نظراءهم الأمريكيين لهم نفوذهم هم أيضًا. والأمر ليس كذلك، لكن التصورات الخاطئة عن نفوذهم يمكن أن تعطل إبرام الحلول الوسط من الخارج.

وفي الغالب الأعم، فإن المحترفين هم حقًا محترفون وأوفياء. إنهم يفعلون ما يفترض بهم القيام به؛ ألا وهو الانتباه للرئيس ومن عيّنهم. إن شكاوى البيت الأبيض من عدم وفاء الجهاز البيروقراطي أو عدم تجاوبه أمر في غير موضعه لحد كبير. والحقيقة هي أن الجنرالات ومسئولي الشئون الخارجية، مثلهم مثل غيرهم، يريدون أن تتم ترقيتهم، ويجدون عادة مبررًا لتعديل آرائهم المهنية ويستطيعون مساندة سياسة الرئيس. وقد ظهر هذا بصورة درامية مع سياسة بوش في العراق، رغم أنهم اعترفوا بأنهم أشادوا بالقائد العام عندما كان يقوم بعمله.

إن الكونجرس يستطيع، أكثر مما يستطيع الجهاز البيروقراطي، وجماعات الضغط، والإعلام، وكل من عداهم مجتمعين، أن يوقف الرئيس عن المضي في طريقه وأن يفرض إدخال

تعديلات على السياسة الخارجية- في تلك المناسبات غير العادية يستيقظ من رطانته الباعثة على النعاس. وإلى أن تحين هذه اللحظات النادرة، لا يفعل أعضاء الكونجرس أكثر من توجيه سهام خفيفة من النقد يتلوها إذعان تام. إن كابيتول هيل مكان قديم يستيقظ أحيانًا مثل مارد عملاق، لكنه يحاول أساسًا تفادي المسئولية، خاصة بشأن أمور السياسة الخارجية. ويمكن الغفران للأجانب على أنهم لم يفهموا متى يستيقظ عملاق الكونجرس النائم.

ولدى المشرعين مبررات معقولة لقبول هيمنة الرئيس على السياسة الخارجية والأمن. فهم لا يستريحون لتحدي السلطة الدستورية للرئيس كقائد أعلى. فتلك سياسة سيئة وتقليد سيئ. كذلك هناك احترام وإذعان تجاه الفرع التنفيذي في التعامل مع الأجانب ينبع من احترام لائق لخبرته. ومعظم المشرعين إما أنهم يعتقدون على صواب أن الأمة يتعين أن تتحدث بصوت واحد في الخارج، وإما أنهم لا يريدون أن يتهموا بإضعاف الصوت الموحد. وإضافة لذلك، فإنه من المستحيل تمامًا أن يتفق أعضاء الكونجرس فيما بينهم على بديل للسياسة الرئاسية. لذلك، فإن المشرعين يقنعون بصورة دائمة تقريبًا بانتقاد الرئيس ومداهنته، لكنهم لا يأخذون السياسة بين أيديهم. فهناك في نهاية المطاف ١٠٠ سناتور و٤٣٥ نائبًا.

ولكي يهدد الكونجرس الرئيس حقًا أو يمنعه من مواصلة طريقه، أو يجبره على اتخاذ مسار آخر، فإن ذلك يتطلب مجموعة غير عادية بدرجة عالية من الظروف نادرًا ما تنشأ متزامنة.

وبالطبع، فإن الكونجرس أنزل هزائم مدوية بالرئيس بين حين وآخر. وكان النموذج المثالي هو رفض انضمام الولايات المتحدة لعصبة الأمم التي نادى بها وودرو ويلسون في ١٩١٩. كما حاول الكونجرس تقييد أيدي فرانكلين ديلانور روزفلت عن طريق إصدار قوانين الحياد، لكن روزفلت وجد طرقًا يدور بها من حول هذا القصد التشريعي.

ومن ١٩٣٩ فصاعدًا، لم يرفض الكونجرس مبادرة رئيسية للرئيس في مجال السياسة الخارجية حتى قرب نهاية حرب فيتنام. ولبضع سنوات عقب ذلك، أكد امتيازاته التشريعية وتشدد في عمليات عقد جلسات الاستماع. والأهم أنه بدأ في تقليص خيارات الرئيس نيكسون العسكرية لفيتنام المرة تلو الأخرى.

وأصدر الكونجرس في ١٩٧٣ مرسوم سلطات الحرب رغم اعتراض نيكسون واستخدام حق الفيتو. وكان هذا المرسوم يطالب الرئيس بأن يلتمس موافقة الكونجرس على إبقاء القوات

الأمريكية مشتبكة في معارك لمدة تربو على فترة تمتد من ستين إلى تسعين يومًا. وشكل ذلك تحديًا صريحًا ومباشرًا لسلطات الرئيس كقائد أعلى سواء كان جمهوريًا أو ديمقراطيًا. بيد أن رؤساء لاحقين، إما أنهم وجدوا لأنفسهم طريقًا للالتفاف على هذا القرار وإما أنهم تجاهلوه.

كما صدّ مجلس الشيوخ الأمريكي الرئيس كارتر في ١٩٨٠، عندما أوضح أنه لا بد أن يصدق على اتفاقية الأسلحة النووية الإستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي. وكان الدافع وراء هذه الخطوة غير المألوفة هو شعور الكونجرس بالإحباط من فشل كارتر في إدارة العلاقات السوفيتية الأمريكية وأزمة الرهائن في إيران، أكثر مما كان دافعها مشاكل تتعلق بالمعاهدة نفسها.

كما عارض كونجرس ديمقراطي ريجان بشأن قضايا الحد من الأسلحة. وقد بينت استطلاعات الرأي أن أغلبية كبيرة كانت تشعر بالقلق من أن حديث ريجان المتشدد عن موسكو يزيد خطر الحرب النووية. ومضى الكونجرس بعيدًا إلى حد إصدار تشريع حول أي القذائف يتعين إنتاجها.

ووجه الكونجرس لطمة أخرى إلى ريجان بشأن قضية سياسية كبرى عندما حظر تقديم أي نوع من المعونة لمنظمة الكونترا اليمينية التي كانت تقاتل منظمة الساندنيستا اليسارية في نيكاراجوا. وأثار هذا العمل حنق ريجان إلى حد أنه صرّح سرًّا ببيع أسلحة أمريكية لإيران ليظفر بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين وليستخدم الأموال المتحصلة من تلك المبيعات لتقديم المعونة التي حرمها الكونجرس إلى الكونترا. وكانت الذروة هي فضيحة إيران- الكونترا، التي نجا منها ريجان بشبه اعتراف بدوره الآثم، رغم أن بعض مرؤوسيه واجهو أحكامًا بالسجن.

وحتى يخسر الرؤساء هذه المعارك مع الكونجرس وغيرها، فيجب أن يمضي كل شيء تقريبًا في الطريق الخاطئ- يحدث كل ذلك في الوقت نفسه وعبر فترة ممتدة من الزمن. وعندئذ فقط يكون المشرعون جاهزين لهزيمة الأمير وقادرين على ذلك.

وفيما يلي عينة مما كان خاطئًا على نحو كاف لكي يهب الكونجرس لهزيمة الرئيس في سياسته الخارجية أو المتعلقة بالأمن الوطني:

أولاً، وقبل كل شيء، كانت السياسة المعرضة للهجوم تعتبر آخذة في الفشل أو لا بد أن تفشل، وأنها تقتضي ثمنًا باهظًا من الأرواح والأموال، مثل فيتنام، أو تشكل أخطارًا كبرى، كما بدا في حالة سياسة ريجان المبكرة المعادية للسوفيت. وكانت هذه التصورات شائعة على نطاق واسع

في الكونجرس، وفي الإعلام، وبين المثقفين الذين يكثر الاستشهاد بأقوالهم. وعادة ما تعارض أغلبية الأمريكيين أيضًا هذه السياسات. وقد كانت المعارضة العامة بصفة خاصة مدمرة، حيث إنها تنزع عادة إلى منح الرئيس ميزة الاستفادة من الشك.

ثانيًا، كان الفشل يعتبر كارثة، وليس مجرد خطأ. وفي كل الاحتمالات حكمت أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ على معاهدات قناة بنما التي عقدها كارتر بأنها خطأ خطير في السياسة ولم يريدوا الموافقة عليها. لكنهم لم ينظروا للمعاهدات باعتبارها كارثة، ومن ثم فاز كارتر وإن كان بصوت واحد.

ثالثًا، يتعين على الكارثة أن تكون طويلة الأجل، وأن تكون مستمرة. فهي تستغرق سنوات حتى يقرر عدد كاف من المشرعين الانقضاض على الرئيس. ومثل هذه المعارضة لا تظهر بين عشية وضحاها. إذ تستغرق معارضة الكونجرس سنوات لكي تتفجر، مثلما حدث في فيتنام، وسياسة ريجان إزاء موسكو، وحرب العراق الثانية. ولا يسحب الكونجرس سكاكينه إلا بعد ارتفاع أصوات كثيرة اعتراضًا، وبعد وصول الرأي العام والنخب إلى استنتاج مستوف وبالإجماع. دعنا لا ننسى أنه رغم أنه كان هناك توافق في الرأي ضد سياسة بوش في العراق، فإن الكونجرس لم يصوت أبدًا على وقفها بعد ٢٠٠٨. والواقع أن المرسوم التشريعي الوحيد الذي أصدره الكونجرس ضد سياسة الإدارة في العراق كان مرسومًا وضعه السيناتور جوزيف بايدن وأنا معه بشأن خطة لتحقيق اللامركزية في العراق لإبقاء البلد فاعلاً وموحدًا.

رابعًا، ينبغي أن يغرس أعضاء الحزبين معًا سكاكين الكونجرس. فالهزائم توقعها أغلبية من حزب وأقلية من الحزب الآخر، لكن لا بد أن يشترك الاثنان. وفي معظم الأحوال، ينبغي أن يسيطر على الكونجرس الحزب المنافس وليس حزب الرئيس. وكان كارتر هو الرئيس الوحيد مؤخرًا الذي سيطر حزبه الخاص على الكونجرس لكنه مع ذلك ثار ضده.

خامسًا، ينبغي أن يطمئن الكونجرس إلى الضعف السياسي العام للرئيس قبل أن ينجز مهمته. ويعني هذا بصفة خاصة، أن استطلاعات الرأي يجب أن تبين حدوث انخفاض في شعبية الرئيس وتهاو متسارع في ترتيب الرضا عن أدائه. فلم ينقض المشرعون على سياسات نيكسون وكارتر وريجان حتى أكدت لهم جهات استطلاع الرأي أن الرئيس لا يستطيع أن يردّ الضربة. والمثير للاهتمام، أن الكونجرس لم يصوت لإسقاط مبادرات لبوش في مجال السياسة الخارجية، رغم انخفاض منزلته التاريخي.

والوفاء بكل هذه الشروط للإطاحة بسياسة رئاسية بشأن الأمن القومي ليس أمرًا هينًا. لذا، فإن الرؤساء عادة لا يقلقون كثيرًا بشأنها. ولكن في المناسبات القليلة التي يثور فيها الكونجرس، يقلق الرؤساء كثيرًا.

وعندما يجمع الرؤساء بين كل التهديدات السياسية المحلية لسياساتهم الخارجية، فإن ذلك يكفي لوصولهم إلى البدء في تناول علاج الحموضة المسمى مالوكس- حتى على الرغم من أنهم يدركون جيدًا تاريخ هيمنة البيت الأبيض على هذه المسائل، بيد أن الهيمنة الرئاسية هي التي يساء فهمها على نحو دائم في الخارج، وليس من الواضح أن أي رئيس في السنوات الأخيرة قد اتخذ خطوات لحماية نفسه على نحو أفضل من التصورات الخاطئة الأجنبية وما يصاحبها من تعقيدات بالنسبة لقوة الولايات المتحدة.

ويجب ألا تؤدي هذه القضية العملية إلى الخوض في جدل فلسفي كبير أو في متاهة الخضوع للمساءلة السياسية، إذ لا يجادل سوى قلة من الأفراد بصورة جادة في ضرورة هيمنة الرئاسة في مجال الأمن القومي. فالبيت الأبيض هو المكان الوحيد الذي يوفر تلاحم السياسة في نظام سياسي يتسم بالفوضى ويولي اهتمامًا مطردًا للمصالح الوطنية. ولكن ينبغي ألا يحظى الرؤساء بحماية دستورية وسياسية أكبر مما يحظون به بالفعل، ولن يحدث هذا. ينبغي أن يكون هناك على الدوام مجال لإعمال الديمقراطية الأمريكية وإثارة الأسئلة عن سياسات الرئاسة قبل أن تصبح السياسات الخاطئة مكلفة على نحو لا رجعة فيه. يجب أن يكفل النظام للرئيس مجالاً للهيمنة على أن يظل يسمح بمجال لتحديه. وفي حين أن الرؤساء قد يحظون باحتكار السياسة، سواء كانت متماسكة أم لا، فإنهم لا يحتكرون الحكمة. كان يتعين أخذ الكثير من سياسات كلينتون وبوش الخارجية إلى السقيفة وأن تتعرض لتدقيق جماهيري من قبل كل من الإعلام والكونجرس على نحو أكبر مما تلقت.

إن الفرصة الفضلى وربما الوحيدة لرئيس ما لكي يتمكن من السيطرة بإحكام على مناقشات السياسة الخارجية، وهو ما سيكسبه القوة اللازمة في الخارج، هي أن يقدم الرؤساء أنفسهم المبررات الكامنة وراء قراراتهم بشأن السياسة الخارجية على نحو أوضح للشعب الأمريكي. وكلما زاد اتجاه المناقشات نحو الدرك الأسفل، زاد انعدام مسئولية الاتهامات، وقلت مصداقية

الحقائق، وانخفض الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لبدائل السياسة، وزاد تعرض موقف الرئيس للمعاناة. وعندما يصبح الرئيس طرفًا في هذا الجدل الهراء، تنخفض قامته السياسية وقوته.

وتبدأ المتاعب مع الانتخابات الرئاسية. ففي كل منها تقريبًا منذ ١٩٤٨، بالغ المرشحون بفظاظة في التهديدات وشوهوا مواقف خصومهم. فقد ادعى كينيدي زورًا أن للسوفيت تفوقًا شاسعًا في القذائف النووية. وفي أثناء حملته للرئاسة، اقترح باراك أوباما حدًّا زمنيًا ثابتًا لانسحاب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من العراق، رغم أن عدد قليل من الخبراء هم الذين رأوا أن هذا اقتراح واقعي. وعلى أية حال، لم تجر مناقشة جادة حول قضية العراق أو عمليًا حول أي قضية في السياسة الخارجية في حملة ٢٠٠٨. والحال دومًا خلال مثل هذه الحملات هو أن يبالغ المرشحون في التهديدات ويفرطوا في تبسيط الحلول.

اغفروا لي أن ميزت العراق في حين أن الأشجار تحمل كثيرًا من الثمار العاطنة المتدلية فيها منذ زمن طويل والتي يتعين الاختيار من بينها. لقد ادعى بوش أن خطة الانسحاب التي قدمها الديمقراطيون ستؤدي إلى هزيمة مؤكدة في العراق وإلى انعكاسات مروّعة في أماكن أخرى. واتهم هو ومرؤسوه الديمقراطيين بأنهم يقومون بممارسة الإرهاب تجاههم. ولم يتمثل رد بوش والجمهوريون الآخرون في تقديم إستراتيجية، بل في مجرد مهاجمة الديمقراطيين بشأن الإرهاب. ومن جانبهم، استمر معظم الديمقراطيين يتحدثون كما لو أن سحب كل القوات الأمريكية في موعد أقصاه سنة ونصف السنة أمر ممكن تمامًا ومرغوب فيه. لكنه ببساطة لم يكن ممكنًا من الناحية المنطقية الانسحاب في مثل هذه الفترة القصيرة بدون إشاعة الفوضى في العراق. لم يكن أي من النهجين يتسم برشد كبير، وواجه النظام السياسي مأزقًا، مما سمح لبوش بمواصلة مساره. وربطت مقترحات قليلة الانسحاب بالتوصل لتسوية سياسية في العراق، حتى على الرغم من أن خبراء مقاومة العصيان قالوا إن هذا الربط ضروري على نحو مطلق. ومما يبين عبث هذا كله، أن بوش نفسه وافق في نوفمبر ٢٠٠٨ على حد زمني قدره ثلاث سنوات لسحب كل القوات الأمريكية بعد أن كان يصرّ خلال حملته على أن تحديد مثل هذا الحد الزمني سيكون عملاً غير مسئول كلية. وهذا الجدول الزمني هو حاليًا نقطة البدء بالنسبة لإدارة أوباما.

ومثل هذه المجادلات- وهي سمة تقليدية لمجادلات حول أهم قضايا الأمن والتجارة والبيئة- لا تحمي قوة الرؤساء أو الأمن الأمريكي، وهي لا تعزز على وجه التأكيد الديمقراطية الأمريكية. إنها تصور حقائق مزورة وخيارات مزورة.

وفي حين يتناثر فيض من اللوم، ويوجد الكثير مما يتعين إصلاحه، فإن هناك مكان واحد للبدء منه- عند الرئيس. فإذا أظهر الرئيس جدية في المناقشة العامة، وإذا اعتنى هو ومعاونوه عناية كبيرة بدقة الحقائق التي يقدمونها وبدائل السياسة التي يطرحونها، وأبدى تحضرًا إزاء الخصوم، تكون هناك فرصة للاحتفاظ بالقيادة على أرض الواقع.

إن الرأي العام يتوقع من الرئيس أكثر مما يتوقعه من صناع السياسة الآخرين. فالناس يتوقعون منه حماية الأمن القومي، ومن المستحيل إقناعهم بخلاف ذلك. إنهم مستعدون لتأييد تصحيحات السياسات الرئاسية وإجراء تغييرات فيها إن لم تسر الأمور على ما يرام. ولو كان بوش قد تغلب على الحد الفاصل بين الحزبين ووضع إستراتيجية مستدامة مشتركة بينهما بشأن العراق، لكرّمته الغالبية العظمى من الأمريكيين. كان في مقدوره إضفاء مشروعية على العمل المشترك بين الحزبين، مهما قال المتطرفون. وفي النهاية، فإن الرئيس هو الذي سينسب له معظم الفضل في النجاح أو الفشل، لأنه سيكون نجاحه أو فشله هو، أكثر من أي شخص آخر.

والقضية لا تتعلق بزيادة تأكيد منزلة الرئيس فيما يتعلق بحقوق منصبه وامتيازاته. إن ما يجدر بالبلد هو توافر إحساس عام بجدية الرئاسة وإنصافها في إدارة المناقشة العامة. ولتحقيق هذا، هناك بضع قواعد جيدة يتعين مراعاتها.

قواعد لحماية قدرة الرئيس على المساومة في الخارج

القاعدة ١ : لا تتجاهل أو تبخس مكانة مشكلة اعتقاد القادة الأجانب أنهم يستطيعون إثارة النظام السياسي المفتوح في أمريكا ضدك ومن ثم التفوق عليك في المساومة. فتلك مسألة خطيرة. وخيرًا ستفعل إن جعلت هؤلاء القادة يدركون أنك تهيمن على السياسة الخارجية عن طريق الإدارة الأفضل للمناقشة العامة حول السياسة الخارجية.

القاعدة ٢ : كن جادًا بشأن إشراك أكبر عدد ممكن من القوى الفاعلة في قراراتك السياسية

الأساسية، فتلك هي الطريقة الفضلى لجعلهم يؤيدون السياسة، أو على الأقل يحترمون هذه السياسة من الناحية السياسية. ذلك يستغرق وقتًا طويلاً، لكنه جدير بالعناء.

ويبدأ هذا بجهازك البيروقراطي- المحترفين في وزارة الخارجية، والمؤسسة العسكرية، ووكالات المخابرات. ذلك أنهم جميعًا يزيدون فهمك للأمور، وإشراكهم سيلغي عمليات التسريب المؤلمة والمزعجة على الدوام إلى الصحافة والكونجرس.

كما أن هذا يعني إشراك المشرعين من كلا الحزبين. ولا تتجه إلى تلك الجلسات المعتادة التي شعارها «أنا أتكلم وأنتم تصغون». لا تطلعهم على موجز عن الأحوال فحسب. وحاول أن تقنعهم بالسياسة، أتح لهم الفرصة للمشاركة والنقاش. بل يمكنك حتى جعل واحد «منهم» أو أكثر من كبار المسئولين في إدارتك. لقد كان تعاون الحزبين أمرًا صعبًا في تحقيقه على الدوام- بل وهو أكثر صعوبة حاليًا- لكن قليلاً من المشاركة والعمل المشترك بين الحزبين يحقق الكثير.

ليس هناك مبرر لعدم إشراك قادة المنظمات غير الحكومية، والزملاء الأقدم وأساتذة الجامعات أيضًا. فقد يقولون شيئًا له قيمته، وهم، مثلهم مثل الجميع، يحبون أن يستشاروا.

القاعدة ٣: ينبغي أن تكسر قبضة التلفزيون وبصفة خاصة أنباء الكابل على المناقشة العامة- وإلا ستروح ضحية للسيناريو الشائع حاليًا عن إعلان شبكات الأخبار عن السياسة قبل أن تكون مستعدًا لإعلانها على الملأ. فذلك يسمح لمن هم أقل تأهلاً منا ليقفوا موقف الحكم من سياساتك.

ولنحو عقد أو أكثر، اعتقد أسلافك أنهم مضطرون للتصدي لدورة الأنباء التي تذاع لمدة ٢٤ ساعة على مدار أيام الأسبوع التي فرضتها شبكات أخبار الكابل. كانوا يجيبون قبل أن يعرفوا الإجابات وقبل أن يقوموا بإجراء المشاورات اللازمة.

لقد سيطرت شبكات أخبار الكابل، أكثر من أي قوة أخرى في البلاد على المناقشة وأخرجتها من بين يديك ووضعتها في أفواه من لا يعلمون، المعلقين السياسيين المحازبين بدرجة عالية. استعد السيطرة: أوقف الاستجابة لهم وفق جدولهم ورسّخ جدولك. أصدر تعليماتك للمتحدث الصحفي باسمك بأن يقول: «إننا ندرس ذلك، وسنعود إليكم». إن مضيفي برامج الحوارات سيشوهون سمعتك، لكن معظم الأمريكيين سوف يبتهجون.

القاعدة ٤ : حاول إقامة مركز سياسي جديد من دعاة الواقعية السياسية من المعتدلين من الديمقراطيين والجمهوريين. ذلك المركز سيشكل قاعدتك السياسية التي يمكنك الاعتماد عليها لأقصى حد وسيرسل إشارة قوية عن سيطرتك إلى القادة الأجانب. تستطيع القيام بذلك.

ما زلت أنت أكثر من أي شخص آخر في مجال العمل السياسي الأمريكي الذي تمثل مصالحنا الوطنية. تلك هراوة ضخمة. كذلك، فإن عددًا حاسمًا من الأمريكيين يشمئزون بشدة من المحازبة الفارغة على نحو واضح، وسوف يرحبون بجديتك.

القاعدة ٥ : السياسة الجيدة هي عمل سياسي جيد، وأي مصدر لقوتك السياسية هو أن ينظر إليك على أنك تسمو على سفاسف العمل السياسي.

وعندما اتخذ أسلافك إجراءات مدروسة جيدًا وشرحوها جيدًا، نجحوا أكثر كثيرًا مما فشلوا. وعندما كان أداؤهم ضعيفًا في الخارج، عانوا في الداخل. وكان فشلهم إلى حد كبير نتيجة لسعيهم لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل أو إرضاء الأنصار الأيديولوجيين.

عندما تنحي المحازبة جانبًا، فإن الناس سوف يحترمونك فورًا. وسيدرك العامة أنك خير نصير لهم، يعمل لتحقيق مصالحهم الحقيقية. ذلك هو مصدر قوتك الأكبر. ذلك ما يجعلك مميزًا. إنك تهدر قاعدتك حينما تخضع للمحازبة المحضة. والمواطن العادي الذي قد لا يعرف الكثير عن جوهر الأمور، يحس بمتى تكون جادًا ومتى لا تكون كذلك.

إذا صممت السياسات أساسًا لحل مشاكل السياسة الخارجية بأكثر مما تصممها لوضع الخصوم السياسيين في موضع حرج، فستتوافر لك خير فرصة للنجاح في الخارج والحصول على الثناء في الداخل. وإذا رسمت السياسات أساسًا لقهر الخصوم المحليين أو محاباة الحلفاء المحليين، فالأرجح أن تفشل في الخارج وفي الداخل على حد سواء.

الفصل الثامن

القوة العسكرية

من الأفضل شراء أكبر وأفضل العصي العسكرية لكي يراها الجميع، وفي حالة الاقتضاء فحسب. لكن يتعين استخدامها على نحو مقتصد وفي هذا العالم المتسم بالفوضى المليء بالمتمردين والإرهابيين. فكر كثيرًا في حزم القوة: السيف المتوازن رابط الجأش، والسيف المُشْرع، والسيف الذي يتمتع بالمصداقية المغلف بالقوة الدبلوماسية والاقتصادية.

بشر عالم ما بعد الحرب الباردة بعصر غير مسبوق من السلام بين الأمم في الأزمنة الحديثة. وهو يبدو جد مختلف عن ذلك الذي صوره نيكولو مكيافيللي منذ نحو ٥٠٠ سنة خلت. فقد كتب يقول: «ينبغي ألا يكون للأمير أي هدف، ولا أي فكر آخر، ولا يتخذ أي شيء آخر باعتباره فنًا له سوى الحرب وأوامرها وانضباطها. لأن ذلك هو الفن الوحيد المهم بالنسبة لمن يتولى القيادة». ولا يحتاج الأمراء والملوك ورؤساء الوزراء ورؤساء الجمهوريات إلى إقناع أكثر من هذا بفضيلة الحرب وضرورتها.

ولكن الأمر لم يعد كذلك، أو هكذا يبدو، أو كان هذا هو المأمول، مع نهاية الحرب الباردة. لأن

زوال الاتحاد السوفيتي الشرير وبقاء الولايات المتحدة الطيبة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة حمل وعدًا بالسلام الأمريكي. ولا أحد يجرؤ على الاشتباك مع التفوق العسكري الذي لا يضاهى للولايات المتحدة.

ومع ذلك، ففي أقل من عقدين من انهيار موسكو، لجأت الولايات المتحدة للعمل العسكري على نطاق واسع اثنتين وعشرين مرة، مقابل أربع عشرة مرة خلال نصف قرن من الحرب الباردة، وكان بمثابة فرصة سانحة لإطلاق النيران. وعلى الرغم من كل القدرة العسكرية للولايات المتحدة، فإنها لم توقف الهند وباكستان وكوريا الشمالية عن تطوير قدرات نووية خطيرة، كما لم تثن الصين عن التوسع في إنفاقها العسكري بنسبة مكونة من رقمين سنويًا، أو توقف دمدمة الدب الروسي الثائر. كما لم تتحقق انتصارات في العراق وأفغانستان، رغم فرض أمريكا لجهودها العسكرية في كلا البلدين. كما لم تستطع واشنطن صدّ التهديدات المتصاعدة والمميتة من الإرهابيين ومن المتطرفين الدينيين.

ومن نواحٍ معينة، يبدو العالم حاليًا أكثر اتسامًا بعدم الاستقرار والخطورة مما كان عليه إبّان الحرب الباردة. فحينذاك كانت الدولتان العظميان تجسان نبض الواحدة منهما الأخرى وتخوضان حروبًا بالوكالة، لكن تبقيان بعيدًا عن المواجهة (إلا في أزمة القذائف الكوبية)، وكانت معظم البلدان الأخرى تشعر بأنها في مأمن من الهجوم. وحاليًا، فإن بلدانًا متقلبة مثل كوريا الشمالية وباكستان تمتلك أسلحة نووية، ويستطيع الإرهابيون أن يوجهوا ضربات مدمرة في أي مكان تقريبًا ويفعلون ذلك، مما يجعل كثيرين من القادة يشعرون بالقلق من تعرض بلادهم للمخاطر. والمؤكد أن قادة أمريكا من هؤلاء.

وطوال الحرب الباردة، حطّم الأمريكيون عظام وسمعة بعضهم البعض حول ما يشكل خطرًا معنويًا على مصالحنا الحيوية، وما إذا كان يتعين القتال أم لا، فإن لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن بغير هذا التعامل مع هذه التهديدات؛ ومتى يتعين الذهاب للقتال والموت بسبب ما لا يبلغ حد المصالح الحيوية؛ ومتى يتعين *مساعدة* الآخرين على القتال والموت بدلاً منا؛ ما الذي يجب عدم القتال من أجله؛ وأي وسائل غير القدرة العسكرية يتعين استخدامها لإحباط تهديدات جادة. وبعد أن أوغلنا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا يزال الأمريكيون غارقين في نفس الجدل والمقولات.

وهذه المجادلات لن تنتهي أبدًا، حتى فيما بين الأصدقاء. لكننا نستطيع بلا ريب تحسين سجلنا المخزي للتفكير بشأن القدرة العسكرية والقوة. ومرارًا وتكرارًا، كنت أنا وزملائي من خبراء الأمن القومي نقترح إرسال قوات أمريكية للقتال ونصادق على ذلك، دون اطلاع كاف وبسرعة أكبر مما يلزم. وكنا في معظم الأحيان، ننتهي إلى الأسف على ذلك، أو ندعي غير ذلك على الأقل.

هناك أسباب كثيرة محل تساؤل وراء هذا الولع بالحرب، خاصة تأثير أن تبدو ضعيفًا على مسيرتك المهنية، أو أن تجرفك نفس المشاعر التي تسيطر على الجمهور عامة، أو الاندفاع لتأييد الرئيس. لكن كان هناك أيضًا قدر كبير من الارتباك الفكري في الطريقة التي كنا، نحن الخبراء، نفكر بها حول متى يتم استخدام القوة وكيف.

وبإهمال أشد، كان السياسيون والخبراء ينزعون في أحاديثهم العامة والخاصة على حد سواء، إلى أن يكتلوا معًا العناصر الأساسية الثلاثة المترابطة وإن كانت متمايزة للآلة العسكرية: القدرة والقسر والقوة العسكرية. وتتكون القدرة العسكرية من الأسلحة والطائرات المقاتلة والأطقم الخاصة بها، والمعدات، والتدريب: والقسر العسكري هو العمل المادي الفعلي لاستخدام هذه القدرة في القتال. والقوة العسكرية هي فن ومهارة استخدام كل من مصادر القوة الخاصة والبراعة العسكرية المجربة الخاصة في حرب لتهديد ما يضفي عليه القادة الآخرون أسمى قيمة: أرواحهم، سلطتهم، بل أحيانًا شرفهم المقدس.

وفي القرن الحادي والعشرين، يجب أن تحتل القوة العسكرية صدارة المسرح في تفكيرنا، وأن تكون هي نجم سياستنا للأمن القومي، إلى جانب القوة الاقتصادية والدبلوماسية. وتشكل هذه الأدوات الثلاث للقوة، حزمة القوة الأكثر فعالية حاليًا- خير طريقة لنشق طريقنا بلا حرب. وقد كانت حزمة القوة هذه ذات جدوى مع صدام حسين في العراق، رغم أنه كان يخشى من تركنا نعرف الحقيقة ومن ثم يبدو جد ضعيف. وكانت مجدية كذلك مع معمر القذافي في ليبيا، الذي تخلى عن أسلحته للدمار الشامل مقابل منافع اقتصادية ودبلوماسية. بل قد بدا لبعض الوقت أن لها تأثيرًا جيدًا على كيم يونج إيل، قائد كوريا الشمالية الذي يحارب الهواء. ولم تختبر حقًا بشأن إيران. وإذا فشلت حزمة القوة هذه، يستطيع الرؤساء دائمًا أن يمتشقوا الحسام ويلطخونه بالدم- وأن يجتذبوا مزيدًا من الحلفاء وقت الحرب بانتهاج طريق عدم الحرب في البدء.

ومن المسلم به أن حزَم القوة تتيح المجال لإبرام اتفاقيات معيبة، رغم كل تأثيرها الشديد. إنها تقتضي التوصل لحلول وسط، يجعلها بعض الأشخاص وهم مخطئون- مرادفًا للاستسلام. إن الحلول الوسط تترك أحيانًا النتائج غير واضحة وملتبسة، وعقبها يستمر الجدل. بيد أن هذه النواقص ينبغي مقارنتها بالبديل وهو الحرب، حيث تكون التكلفة عالية جدًا على الدوام وحيث لا ينتصر جانبنا على الدوام أيضًا. إن الحلول الوسط الجيدة، التي ترتكن لميزة القوة الكبيرة لأمريكا، توفر لنا الفرصة لحل القضايا العالقة بشروط مواتية في جولات مساومة لاحقة.

والمغزى هنا بسيط: يتعين على القادة الأمريكيين أن يقللوا تفكيرهم في فرض قوتهم من خلال القسر العسكري وأن يفكروا على نحو أكبر في تشكيل الأحداث من خلال تطبيق القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. وتلك الملاحظة التحذيرية تصيب وتصدق تمامًا عندما تتأمل نفس التهديدات والسيناريوهات التي حفزت قادة أمريكا ومخططيها العسكريين على اللجوء للحرب بدلاً من ذلك.

إن التهديدات التي تولد سيناريوهات الحرب داخل البنتاجون تبدأ دائمًا بإيماءات تشبه الشعائر إلى دولة كبرى مثل الصين وروسيا تصدر عنها تهديدات. وتقليديًا، تشعر الإدارات العسكرية بأنها في أشد حالات الراحة عندما تضخم قواتها وتنمي قدراتها لهزيمة أكبر التهديدات التقليدية، سواء كانت هذه التهديدات محتملة أم لا. ويذكر للبنتاجون، أنه يكرس حاليًا وقتًا متزايد أكثر فأكثر للتهديدات الثلاثة الجديدة المترابطة فيما بينها: الإرهاب، وهو «ملك التهديدات» في فترة ما بعد ١١ سبتمبر؛ والدول المارقة بقيادة حكام دكتاتوريين عقدوا العزم على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والدول الفاشلة التي تنقل هذه الأسلحة للإرهابيين.

ودفع وزير الدفاع روبرت جيتس في ٢٠٠٨ هذه التهديدات الجديدة إلى صدارة الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة. وتطالب هذه الإستراتيجية الإدارات العسكرية بأن تركز مشترياتها من الأسلحة وتدريبها على الحرب غير النظامية، أو ما أصبح من المعتاد تسميته بمكافحة العصيان بعبارة أخرى، إن هذه الإدارات لن تشتري الكثير من الدبابات الثقيلة ووحدات المدفعية وستركز بشكل أكبر على الأسلحة المصممة لإنهاك الإرهابيين ومقاتلتهم في الشوارع. كما سيقل التركيز على المعارك التقليدية القصيرة والشاملة، ويزيد على «الحرب الطويلة» ضد الإرهابيين، والبرامج السياسية والاقتصادية الرامية لتقليل الدعم المقدم للمتطرفين. وينطوي ذلك على

جرعة ضخمة من البرامج التي تهدف لتقليص المناخ الذي يعزز التطرف. وفي رأي جيتس، فإن هذه الجهود غير العسكرية الرامية لمساعدة أصدقائنا على التحكم في اقتصاداتهم وتنميتها بصورة فعالة، لها الدور الأول في الإستراتيجية الجديدة، قبل القوة. وبالنسبة للتهديدات المحتملة الكبيرة من جانب روسيا والصين، يدعو جيتس إلى «علاقات تعاون وتعاضد» بدلاً من المواجهات. وسنشهد في السنوات القادمة ما إذا كانت المؤسسة العسكرية والسياسيون سيمضون في هذا النهج الجديد لاكتساب القوة العسكرية.

ولكن يتعين على القادة الأمريكيين أن يفعلوا ذلك وعيونهم مفتوحة على اتساعها. فهو يعني التزامًا بهزيمة المتطرفين والإرهابيين من خلال بناء الأمم، وهو مشروع قد يؤدي المهمة جيدًا. ويبدو أن الإستراتيجية الجديدة تنقل عبء مسئولية محاربة العدو إلى عاتق الولايات المتحدة وإبعادها عن الأمم التي نحاول مساعدتها. وقبل الالتزام بمثل هذا المسار، يتعين على قادتنا أن يكونوا جدّ واثقين من أن شعوب البلدان التي نحاول حمايتها ستقاتل بصلابة من أجل حريتها على نحو أكبر مما ستفعل قواتنا المسلحة. لا نستطيع أن ننتصر في أفغانستان أبدًا إن كان علينا أن نقاتل بصلابة أكبر مما يفعل الأفغان لهزيمة طالبان، أو أن نسود في العراق إذا كان يتعين أن تفوق تضحياتنا لهزيمة القاعدة تضحيات العراقيين. إن مشروعات بناء الأمم لا يمكن أن تنجح إلا إذا استندت إلى إرادة وقدرة أصدقائنا على نحو أكبر من استنادها إلى إرادتنا وقوتنا.

ثم هناك أيضًا السؤال عما إذا كانت قواتنا المسلحة تستطيع الإبقاء على قدرتها على خوض معارك تقليدية كبرى وتنتصر بصورة حاسمة وفي الوقت نفسه تقوم بالتدريب والتجهيز من أجل بناء الأمم، بما في ذلك مكافحة العصيان. إن ذلك يبدو كما لو أنه أمر سهل لكنه ليس كذلك. كما لا يستطيع أنصار هذا النهج المزدوج أن ينحوا جانبًا المشكلة عن طريق تأكيد أن وزارة الخارجية يتعين عليها حاليًا أن تستحدث القدرات المطلوبة لبناء الأمم. وذلك سينطوي على تحويل حاشد لوزارة منهكة وضخ حاشد للعاملين والتدريب الذي يتجاوز بصورة جامحة مواقف ومهارات وزارة الخارجية.

إن القدرة العسكرية تؤتي أكلها، قوة القسر العسكرية المحتملة المكتسبة. وهي المجموع الإجمالي للعاملين بها والتدريب، وتطوير الأسلحة، والأسلحة، والمخابرات، ونظم المعلومات،

والحراك، والاستدامة زائدًا العوامل «س»: المهارات في مجال العمليات والتنظيم والقيادة. وما يسفر عنه ذلك هو القدرة على تطوير قوة النيران ونشرها والحفاظ عليها في أي مكان تقريبًا بناء على توجيهات الرئيس، أحيانًا لدقائق، وأحيانًا لسنوات، مهما اقتضته هزيمة العدو في ميدان المعركة.

وكانت بطاقة السعر لهذا بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩ هي طلب ميزانية للدفاع مبلغ ٥٨٠ مليار دولار، منها تكاليف حربي أفغانستان والعراق. ويعادل هذا تقريبًا إجمالي الإنفاق العسكري لباقي العالم مجتمعًا. ولم يحدث شيء مماثل لهذا التباين في الأزمنة الحديثة، وربما في أي عصر. كما لا يرجح أن يتراجع إنفاق الولايات المتحدة بعد توقف القتال في العراق وأفغانستان. إذ ستظل فاتورة الإنفاق في المستقبل على هذا المستوى إلى ما لا نهاية؛ لأن هذه الحروب استنزفت الأرصدة وأدت إلى تأجيل الاستثمارات، والابتكارات، وزيادة التكامل في منظومات العمليات؛ بسبب الخطط الجديدة للتوسع في الحجم الشامل للقوات البرية.

وقد وصل الثمن عبر الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، إلى ٦ تريليونات دولار، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة بناء أقوى قدرة عسكرية في التاريخ. وبالنسبة للمستقبل المنظور، فإنها البلد الوحيد الذي يستطيع خوض حروب مثل حرب العراق وأفغانستان لشهور، ناهيك عن خوضها لأربع سنوات أو أكثر، بعيدًا عن حدودها. لا يستطيع أي بلد آخر أن يحرك حاملات طائرات مقاتلة جرى تحديثها بالكامل إلى منطقة ما ويهدد بتدميرها. إن المجموعات الضاربة الثلاث من حاملات الطائرات التي تم نشرها في مرحلة ما قرب الخليج كانت تستطيع وحدها تدمير كل هدف عسكري واقتصادي له شأن في إيران. والولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تجد أعداء في أي مكان، وهي تفتش بلا مبالاة بالطائرات التي تطير بدون طيار أو بأقمار التجسس، وتستطيع أن تطلق القذائف لتدميرهم في سياراتهم أو مخابئهم، وهم يشاهدون إعادة مسلسل *ساينفيلد*. إننا وحدنا الذين نستطيع أن ندمر عاصمة أي بلد تقريبًا وأن نطرد قادته من السلطة بقوة النيران التقليدية في غضون أسابيع.

إن القسر العسكري هو الاستخدام الفعلي للقدرات العسكرية، ذروة العمل المادي. وهدفه هو إنزال العقاب بل الإشارة إلى الإرادة والقدرة على إلحاق ضرر أكبر. ويمكن استخدامه لتدمير

قدرات العدو وإرادته الخاصة، أو إجباره على تغيير سياسة غير مرغوب فيها، أو لإقالته هو وحكومته من السلطة وتنصيب نظام أكثر ودًا.

ويبدأ مشروع المقامرة بالاستخدام الفعلي للقسر العسكري على الدوام وعلى نحو لا يتغير بأكبر التهديدات- حاليًا لا تزال روسيا والصين هي الأكبر. إنهما تستطيعان توجيه لكمة نووية مميتة للأراضي الأمريكية. وهما تفوقان من حيث القدرات العسكرية الشاملة الأمم الأخرى جميعها، رغم أنهما تتجرجران خلف أمريكا كثيرًا. ومع ذلك، فإنه من الصعب أن تجد شخصًا ما غير مقيد بسترة المجانين، يعتقد أن موسكو وبكين ستشنان بالفعل مثل هذا الهجوم أو أن لديهما أي سبب متصور للقيام بذلك. وإذا فعل أي منهما ذلك، فإن التدمير الشامل الكامل سيكون رهيبا؛ بحيث يتخطى حتى مفهوم المحافظين الجدد عن النصر. يجب ألا يقلق أي شخص من هذا التهديد المميت، رغم أن المخططين العسكريين الموهوبين لا يزالون يرسمون مهمة التخطيط الغريبة له في البنتاجون حاليًا.

ولكن ماذا إذا هاجمت موسكو أو بكين جيرانهما؟ هل سيشكل هذا تهديدًا مميتًا للولايات المتحدة، كما نادى البعض إبان الحرب الباردة؟ لقد أصبح مثل هذا الموقف الافتراضي واقعًا في صيف ٢٠٠٨ عندما انقضت روسيا على إقليمين مجاورين لجورجيا جيرة الباب للباب واحتلتهما وحركت أيضًا قواتها إلى جورجيا نفسها. كان رد فعل الغرب دبلوماسيًا ومعتدلاً نسبيًا، حيث إن فعاليته كانت سياسية واقتصادية في الأساس، وليست عسكرية. جرى بعض الحديث عن التعجيل بعضوية جورجيا في الناتو، إلى جانب أوكرانيا. وكان هناك أيضًا قدر جيد من الحديث عن تقديم الولايات المتحدة والناتو مزيدًا من الأسلحة لبلاد مثل جورجيا وأوكرانيا، لكن ليس هناك أي قدر من الأسلحة كاف لتصحيح ميزان القوى في مناطق الحدود هذه مع موسكو.

إن واشنطن والغرب يواجهان مأزقًا عسكريًا حقيقيًا هنا. إذ يستطيعان زيادة التزاماتهما البلاغية لجيران روسيا وشرقي أوروبا، وأن يرسلا مزيدًا من الأسلحة، ويوفرا مزيدًا من التدريب العسكري، بل القيام بمناورات عسكرية مشتركة. ولكن الروس يستطيعون القيام برد عسكري من نوع ما يؤكد تفوقهم وضعف الغرب.

وحسنًا يفعل قادة الناتو بتذكر قاعدة قديمة بشأن القوة: وهي أن أسوأ طريقة لحماية قوتك هي إظهار ضعفك. إذ سيتعين أن يجيء رد الغرب على هذه المشاكل العسكرية في الميدان

الإستراتيجي والسياسي بصورة كلية تقريبًا. وسيحتاج القادة الغربيون إلى عِصي اقتصادية وسياسية تحظى بالمصداقية وإلى جَزر يشير سلفًا إلى علاقة إستراتيجية جديدة بقوة كبرى متجددة.

وإذا وجهت الصين تهديدات جديدة وجادة نحو تايوان ودعمت ذلك بعمليات انتشار عسكري، ولم تكن تايوان قد فعلت شيئًا لاستثارة هذه الأعمال، يجب أن تقف الولايات المتحدة بجانب تايبيه إلى حد معين على الأقل. وكان أحدث مثال لهذا هو ما جرى في ١٩٩٦، عندما أحدثت بكين قعقعة أشبه بقعقعة الحرب ونشرت قواتها. فأرسل كلينتون مجموعات مقاتلة تضم حاملتي طائرات إلى المنطقة، وجرى حديث كثير عن تموضعها بين البر الرئيسي للصين وتايوان. لكن القادة الصينيين حذروا من هذا، ورغم أن الحاملتين حَوّمَتا حول تايوان، فإنهما لم تذهبا قط لمضيق تايوان. وعلى أية حال، سرعان ما انقضت الأزمة. ومن الواضح، أن الجانبين كليهما يستطيعان إنزال دمار كبير الواحد منهما بالآخر حتى في أقصر اشتباك عسكري، إذا تطورت التهديدات إلى حرب. لكن واشنطن وبكين كلتيهما كانتا تعرفان جيدًا أنه ليس لدى الولايات المتحدة القدرة على مسايرة بكين في معركة مستمرة كثيفة قرب حدود الصين. فقد كانت لدى الصين ميزة واضحة في هذا الصدد، ومن ثم فإن اسم المباراة بالنسبة لواشنطن كان هو حث تايبيه على عدم استفزاز بكين والاعتماد على الردع إن تصاعد التوتر.

وتكمن التهديدات والسيناريوهات التي تجعل المخططين العسكريين والسياسيين يخرجون عن صوابهم وتجبرهم على التماس العزاء في المشروبات الكحولية فيما تحت روسيا والصين في هرم القوة العالمي- في الشريحة الوسطى من بلدان مثل العراق وأفغانستان وإيران، مع احتمال انخراط أعداد كبيرة من القوات في أعمال وحدات صغيرة في مواجهة أعداد من المقاتلين منظمين جيدًا ومتفانين يكمنون أساسًا في الظل. ويتمثل هؤلاء الأعداد في فيتنامات أخرى يلوح شبحها في القرن الحادي والعشرين. فلم يكن ما حرك القادة للتدخل في فيتنام هو أهمية فيتنام في ذاتها أو أي تهديد كانت تمثله فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة. كان التهديد نابعًا من نظرية تداعي أحجار الدومينو. إذ كان الأمريكيون يعتقدون أن موسكو وبكين كانتا تختبران إرادة أمريكا في فيتنام، وأنهم إذا تركوا هذه القطعة الحيوية تسقط في أيدي الشيوعيين، فإن بلدانا أخرى ستسقط هي الأخرى في تتابع سريع. وفي حالة التهديدات المتصورة من العراق وإيران وأفغانستان، فقد

اعتبرت خطيرة في ذاتها وبذاتها. فقد آوت حكومة أفغانستان الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة. وبدا صدام حسين كما لو أنه يريد أن يلتهم حلفاء أمريكا من منتجي النفط في المنطقة، وبدا عاقدًا العزم على توسيع قوته لمدى أبعد كثيرًا بتطوير أسلحة الدمار الشامل. وتبدو إيران بالنسبة للكثيرين، تهديدًا نوويًا محتملاً لإسرائيل، وقوة ترهيب في مواجهة بلدان النفط التابعة لأمريكا في المنطقة، وملاذًا يرحب بالإرهابيين.

وفي التفكير بشأن العمل العسكري الأمريكي، قد تبدو هذه الدول الثلاث متماثلة، لكنها ليست كذلك. فعلى المستوى الظاهري، فإن للولايات المتحدة القدرة العسكرية على مهاجمة عواصم هذه البلدان والإطاحة بحكوماتها. وهذا هو تحديدًا ما حدث في كابول وبغداد، ويمكن بلا ريب أن يحدث لطهران أيضًا (ولا ريب في أن القادة الإيرانيين يعتقدون هذا).

ولكن في المراحل التالية من المعارك في هذه البلدان، تختلف السيناريوهات في هذه البلدان وتصبح مُوحِلة. فقد بدأت العراق كنصر عسكري أمريكي، ثم بدت كفشل لما يربو على أربع سنوات، ثم بدا أنها تستقر. لم ينشر الرئيس بوش قوات كافية، كما لم يستخدم جنرالاتنا إستراتيجية فعّالة لمحاربة العصيان. وبمجرد أن بدأوا يتخذون الخطوات الضرورية في ٢٠٠٧، والأهم أنهم عندما دعوا إلى إقامة تحالفات سياسية مع الأعداء السنة السابقين، أصبح الموقف إيجابيًا.

وكان الأمر الأشد إثارة للنقد، أنه في ٢٠٠٨ ازدهرت ملكات نفس القائد العراقي الذي نصبناه بل حاولنا طرده من منصبه بسبب عدم كفاءته، على نحو غير متوقع وتحول لقائد كفء فيما يبدو. كان ذلك القائد هو رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي استطاع بعد ذلك أيضًا أن يخفف من وقع مشكلة أخرى، ألا وهي الميليشيات الشيعية التي كانت تعيث فسادًا. والأمر المهم بقدر مساوٍ، هو أنه بحلول ٢٠٠٨، توصل السنة والشيعة إلى أنه من الصعب بصورة متزايدة أن يتقاتلوا؛ لأن التطهير العرقي قسم المجموعتين بين منطقتين آمنتين نسبيًا. وستظل مسألة كيف سينتهي هذا والقوات الأمريكية تنسحب في ٢٠٠٩، محاطة بالشكوك. لكن عند النظر في مغامرات من النوع العراقي تتم في المستقبل، يجدر تذكر أن سبب المضي للحرب في المحل الأول- امتلاك صدام لأسلحة نووية- ثبت زيفه، وأن التكاليف المباشرة وغير المباشرة حتى لتحقيق نتيجة مواتية ربما ستربو على تريليون دولار. ولو كان صدام على وشك مهاجمة جيرانه الذين نعتمد عليهم في نسبة

كبيرة من إمداداتنا من النفط، ولو كان يمثل حقًا تهديدًا نوويًا، فربما كان هناك ما يبرر تلك التكلفة من الأرواح والأموال. بيد أنه لم يثبت أن أيًا من الكابوسين كان حقيقيًا.

والسبب الحقيقي لمواصلة الحرب في العراق هو أنه بمجرد أن رهنت الولايات المتحدة منزلتها ومصداقيتها بالحرب، آمن قادتها بأنهم لا يستطيعون إهدار هذه المصداقية (أو مصداقيتهم). بعبارة أخرى، إننا نحارب لأننا حاربنا، ولأن بوش رَهَن منزلته وسمعته مستقبلاً بالحرب.

وفي أفغانستان، آلت النجاحات الأولى للقوات الأمريكية في طرد حكومة طالبان وحلفائها من القاعدة من كابول، إلى ما يبدو حاليًا عصيانًا بلا نهاية يثير الغثيان. فقد طفقت طالبان ورفقتها تعودان، ولا تتلقى الولايات المتحدة سوى مساعدة ضئيلة من حلفائها في الناتو، والأمر الأكثر مدعاة للانزعاج هو أن حلفاءها في كابول ثبت أنهم فاسدون وغير أكفاء. وحاليًا يدعو الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء إلى زيادة القوات الأمريكية هناك وكذلك زيادة المعونة الأمريكية. ويبدو أنهم نسوا جميعًا أنه لم تستطع أي قوة خارجية أن تروض الأفغان في أي وقت سبق.

إذًا، ما الذي يتعين عمله بشأن هذا البلد، وهو بلد قد يصبح مرة ثانية تهديدًا خطيرًا للولايات المتحدة إذا انسحبت القوات الأمريكية وعادت طالبان إلى السلطة؟ والإجابة هي أنه لا توجد إجابة تعتمد في المحل الأول على قوة الولايات المتحدة أو الناتو العسكرية. ومن المؤكد تقريبًا أنه لا واشنطن ولا حلفاؤها سيلتزمون بتقديم قوات حاشدة لهذه الحرب. لقد فعل السوفيت ذلك، كانوا عديمي الرحمة بصورة صارخة هناك، ومع ذلك فقد انسحبوا وهم يجرون أذيال الخيبة. إن الولايات المتحدة ستزيد مستويات قواتها وتشن حربًا أكثر تكلفة بدون حسم لسنوات قادمة. وفي الوقت نفسه، فإن كل من يعرف أفغانستان جيدًا سيقول إن النتيجة المفيدة للولايات المتحدة تعتمد على حلفائنا الأفغان أنفسهم. نستطيع أن نقدم لهم غطاءً عسكريًا، وأن ندربهم، لكن يتعين عليهم أن يقيموا حكومة تحظى بالشرعية وفعالة يقاتل ويموت في سبيلها القادة العسكريون الذين يزاولون سلطات مدنية وغيرهم من الأفغان. وحتى عندئذ، فإن قوات الناتو لن تكون جاهزة ومستعدة لأن تتصدى بفاعلية لحَيَّة طالبان الرقطاء الكامنة في جحرها، ملاذها الآمن في باكستان.

وبالمثل، تمثل إيران عقبات مروعة تثبط همة مخططينا العسكريين. إن الولايات المتحدة

تستطيع أن تدمر **كليةً** طهران ومصادر قوتها الاقتصادية الكبرى بضربات جوية من الطائرات الشبح القاذفة وقذائف كروز. وإغراء القيام بذلك سيكون كبيرًا. كما قد يكون من المغري استهداف حقول وموانئ النفط الإيرانية كرد انتقامي على أي هجمات إرهابية ترعاها إيران. بيد أن المخططين العسكريين لن يوصوا على وجه اليقين بإرسال قوات برية ضخمة، بغض النظر عن الاستفزاز. إذ سيتطلب الأمر مئات الألوف إذا عقد الملالي وحلفاؤهم العزم على القتال. بعبارة أخرى، ليس لدينا احتمال في تحقيق نصر عسكري أولي بالسيطرة على الأراضي الإيرانية.

كما تستطيع الولايات المتحدة توجيه ضربات جراحية استباقية ضد المرافق النووية الإيرانية، لكن الكلام عن النجاح هناك أسهل من تحقيقه. فالمخابرات الأمريكية بعيدة عن أن تكون متأكدة من أنها تعرف المواقع الدقيقة لهذه الأهداف وما إذا كان يمكن تدميرها بضربات جوية فحسب. وحتى إذا تم تدمير الأهداف، فيمكن إعادة بنائها. وفي حين تجرى إعادة بنائها، تستطيع إيران أن ترد الضربة على الأرض الأمريكية بإرهابيين مسلحين بأسلحة كيماوية. وعلى الرغم من أن المخططين العسكريين لديهم تساؤلات وشكوك بشأن مثل هذه الهجمات الجوية الأمريكية، فإنهم لا يمانعون في جعل الصقور في طهران يخافون. ليس هناك جانب سلبي في ترك الصقور يفكرون في التكاليف المدمرة للانتقام الأمريكي يجب أن ندعهم يفعلون ذلك- دائمًا كجزء من حزمة أكبر تتضمن الدبلوماسية والاقتصاد، غير مقترنين بذلك النوع من التهديدات العامة الجوفاء التي كانت تطنطن بها إدارة بوش. وإجمالاً، فإن للقوة المسلحة مهام كثيرة محددة تستطيع إنجازها فيما يتعلق بإيران، وكلها مفيدة على وجه الاحتمال، لكن ليس أي منها حاسمًا- أي لا أحد منها سيجبر إيران على أن تذل نفسها وتخضع لمطالب الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالاشتباك في معركة كبرى في باكستان، فإن ذلك يمثل كابوسًا أبعاده غير متصورة. فلا أحد يوصي بذلك حتى إذا سقطت حكومة إسلام آباد في أيدي أسوأ المتطرفين وسيطروا على أسلحة باكستان النووية. لا ريب في أن واشنطن ستحذر مثل هذه الحكومة من العواقب الرهيبة للإضرار بنا، لكنها لن تشن حربًا. سيتعين أن يكون الردع هو شعار المرحلة.

إن باكستان وإيران وتلك البلدان الصغرى المسلحة نوويًا أو يحتمل أن تكون كذلك هي أصعب الحالات بالنسبة لاستخدام القوة الأمريكية، في حين أن المستوى الأدنى أظهر على الدوام نتائج إيجابية باستمرار. ويغطي هذا المستوى عمليات صنع السلام وحفظ السلام، التي تنطوي عادة

على آلاف كثيرة من القوات، زائدًا دعمًا جويًا لأغراض منع الإبادة والتطهير العرقي، أو للأغراض الإنسانية الأوسع. والعدو هنا هو حكومة أو مجموعة مهيمنة داخل البلد تنزع إلى فرض نفسها على شعب تعتبره عدوًا بسبب العرق، أو الدين، أو أنه يمثل «الغير» بصورة عامة. ففي البوسنة، بدأ الطريق للنجاح العسكري بعد فترة طويلة من تقديم المعونة العسكرية للمجموعات التي وقعت ضحايا، ومساندة هذه المعونة بضربات جوية من الولايات المتحدة والناتو. وللحفاظ على السلام الذي تحقق كنتيجة مباشرة لهذا الاستخدام المحدود ولكنه فعّال للقوة، زائدًا اتفاقات دايتون الرائعة، نشرت الولايات المتحدة ما يربو عن ٢٠ ألفًا من قواتها. وحتى اليوم، لم تتعرض لإصابات، وصمد السلام.

ولتهدئة الوضع في كوسوفو المجاورة، التي كانت حينئذ إقليمًا من صربيا يقطنه في المحل الأول ألبان مسلمون، استغرق الأمر ثمانية وسبعين يومًا من القصف لصربيا ولأهداف صربية في كوسوفو، زائدًا تقديم المعونة للمتمردين الألبان. ومرة ثانية، حققت قوات الأمم المتحدة والناتو أهدافها الأساسية لوقف عمليات القتل والسماح لألبان كوسوفو بالتحرك صوب الاستقلال. وإجمالاً، يمكن اعتبار هاتين العمليتين في البلقان نجاحًا في المحل الأول؛ لأن العمل العسكري مهّد الطريق للسلام ولحفاظ كل الأطراف على شروط السلام أو اتفاقات وقف إطلاق النيران.

وبدأت قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة عملها بصورة جيدة على نحو كاف في الصومال. في أواخر إدارة جورج إتش دبليو بوش، حينما كانت مهمتها هي مجرد المساعدة في إطعام الصوماليين الذين كانوا يموتون جوعًا. ولكن في مرحلة لاحقة، عندما وسع كلينتون المهمة لقمع الحرب القبلية الداخلية في الصومال، ولتنفيذ مشروع بناء أمة، بدأت المتاعب. فلم يكن لدى حفظة السلام لا القدرة العسكرية ولا قوة الإرادة اللازمة لاستيعاب الإصابات أو دفع تكاليف إتمام المهمة. وعند أول إشارة للمأساة- عندما وقع جنود الولايات المتحدة في كمين وقتلوا في مُقديشيو عاصمة الصومال- تخلت واشنطن عن العملية برمتها.

بيد أن صناع السلام من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية كانوا أسعد حظًا في هايتي. فقد حقق ما يقرب من ٢٠ ألفًا من القوات الأمريكية أرسلوا إلى هايتي في ١٩٩٤-١٩٩٥ أهدافنا المذكورة: الإطاحة بدكتاتور، وإعادة جان- برتراند أريستيد، الرئيس المنتخب، وقمع الحروب الناشئة بين العصابات بدرجة ما، والقضاء على الفوضى العامة، ووقف تدفق اللاجئين من هايتي إلى ميامي، الذي أسفر عن مشكلة خطيرة.

وفي رواندا، كان الفشل والمأساة لا يمكن وصفهما. لكن المشكلة لم تكن تكمن في سوء استخدام القوة، بل في الفشل في استخدامها. فلم ترسل الولايات المتحدة قواتها لقمع الإبادة القبلية المستعرة هناك فحسب بل وقفت في طريق الآخرين الذين تولوا هذه المسئولية. فمن الواضح أن كلينتون كان يخشى أنه إذا تورط الآخرون في المتاعب، فستضطر الولايات المتحدة إلى أن تهب لنجدتهم. فبعد الصومال، لم يرد إرسال قوات وأن يتورط في حرب أهلية أخرى.

وهناك أمثلة لما أصبح معروفًا بالتدخلات الإنسانية، بافتراض أن مثل هذا التدخل لا ينطوي حقًا على مصالح إستراتيجية حيوية أو حتى مهمة بالنسبة للولايات المتحدة. وكان تدخل الولايات المتحدة يستند حصرًا على اهتمامات إنسانية من قبل الأمريكيين. وأعتقد أنه في كل حالة من هذه الحالات، كانت الأسباب الإنسانية لتدخلنا في غاية الأهمية لكنها لم ترو القصة كاملة عن المصالح الأمريكية.

إن التصدي لعمليات الإبادة يمثل مصلحة أمريكية في حد ذاتها وبذاتها؛ لأن الفشل سيؤدي حتمًا إلى انتشار العنف في كل مكان وتفاقم قضايا اللاجئين والمشاكل الاقتصادية. وتمس هذه الآثار التي تطفح إلى الخارج مصالحنا الاقتصادية والمادية. وبالإضافة لذلك، فإن الدول التي يجري تمزيقها على هذا النحو تصبح دولاً فاشلة أو آخذة في الفشل، وتغدو بدورها أرض تفريخ للإرهابيين. وأخيرًا، ومما له أهمية قصوى، إن تقاعس الأمريكيين عن العمل في وجه هذا الشر المتكافئ سيؤدي إلى اليأس والاستخفاف بكل شيء داخل المجتمع الأمريكي نفسه، وليس هناك شيء يقوض ديمقراطيتنا- وهي جوهر أمننا القومي- أكثر من هذا. إن فشل الولايات المتحدة والدول الأخرى وتقاعسها عن العمل في رواندا لا شك في أنه جعل ردع الإبادة في دارفور وأماكن أخرى أشد صعوبة بكثير. ومما يقوض المصداقية والموقف الأخلاقي لأمريكا بدرجة أشد، أن قادة إدارة بوش أشاروا إلى ما كان يحدث في دارفور باعتباره «إبادة» وهو مصطلح كان يُلزم الولايات المتحدة قانونًا باتخاذ إجراء لوقفه- وظللنا لا نفعل شيئًا فيما بعد ذلك.

ومن الحجج الأساسية المعارضة للتدخل العسكري الأمريكي في هذه الأوضاع، أنه لوقف الإبادة أو التطهير العرقي، يتعين علينا إقحام القوات المسلحة الأمريكية لفترة ممتدة من الزمن في حرب أهلية أو في عملية صعبة لأقصى حد، إن لم تكن مستحيلة، لبناء الأمم. ولكن هذا لم يكن الحال كما هو واضح، ولم يكن الأمر يقتضي ذلك. إذ تستطيع واشنطن أن تتخذ تشكيلة

من الإجراءات العسكرية فيما خلا إرسال القوات إلى معارك داخلية لا نهاية لها. ففي البوسنة، كان على الولايات المتحدة أن تقدم الأسلحة للضحايا من الكُروات والمسلمين منذ البداية. وذلك وحده كان سيساعد على تحقيق توازن القوة على أرض الواقع، وهو الأمر الذي ربما كان سيجعل الصرب يكفون ويتوقفون عن عمليات القتل ويتفاوضون في وقت أسبق مما فعلوا. وعلى نحو ما حدث، فبالكاد تعرض الصرب لإصابات بسبب حجب الأمريكيين والأوروبيين هذه الأسلحة عن البوسنيين والكروات. ولو كان الأمر قد تطلب أكثر من ذلك، لكانت الولايات المتحدة تستطيع شن هجمات جوية ضد الوحدات الصربية، وكان ذلك سيشكل حافزًا آخر للصرب لكي يتوقفوا ويتفاوضوا. والواقع أنه عندما قدمت الولايات المتحدة والناتو في النهاية تلك الأسلحة ووجهنا ضربات جوية، سارع الصرب بالموافقة على التفاوض وسرعان ما توقفت الحرب. لم يكن ذلك التزامًا ضخمًا بالنسبة لقوات الولايات المتحدة إزاء صراع لا نهاية له، ولم تكن المتابعة تتطلب معونة اقتصادية جمة لبناء الأمة.

ومرة ثانية في رواندا، لم تكن هناك حاجة لطرح الاختيار بين تحمل العبء كاملاً أو الوقوف موقف اللامبالاة كلية. فقد طرح البنتاجون نفسه فكرة إرسال نحو ٥٠٠٠ جندي أمريكي لمناطق الحدود في رواندا لإنشاء ملاذ آمن لمن تجري مطاردتهم لقتلهم. وكان في مقدور هذا أن ينقذ أعدادًا ضخمة من الضحايا بدون جر أعداد كبيرة من قوات الولايات المتحدة إلى الحرب الأهلية نفسها.

ويمكنني قبول أن أشخاصًا عنيدين واقعيين معنيين لا يشاركونني الاعتقاد بأهمية المصالح الأمريكية في التدخلات الإنسانية. لكن لا ريب في أن السجل يبين أن هذه التدخلات كانت مهمة بما يكفي لتبرير استخدام قوات أمريكية محدودة لفترات محدودة بتكاليف معقولة. وقد كانت هذه المهام فعّالة بصفة عامة، ناهيك عن القيمة التي أضافتها لموقف أمريكا في شتى أنحاء العالم.

وهناك فئة أخيرة من العمل العسكري التي تستلزم التخلص من الحكام الدكتاتوريين السيئين والضعفاء بضربة عسكرية صغيرة وسريعة. وأحدث مثالين لذلك تما في جرينادا في ١٩٨٣ وفي بنما ١٩٨٩-١٩٩٠. فلم يخل أي من هذين العملين من صعوبات وحوادث، ولكنهما حققا غرضيهما بصورة جوهرية. ففي جرينادا، أنقذت القوات الأمريكية بسرعة ونجاح ما

يصل إلى ألف أمريكي وطردت قطاع الطرق الميالين لكويا الذين كانوا قد استولوا على الحكم. وفي بنما، أطاح نحو ٢٦ ألف جندي بمانويل نورييجا، الدكتاتور المكروه في بلد موال للأمريكيين بصفة عامة، في نحو أسبوعين.

ويكشف استعراض سجل استخدام القوات الأمريكية على مختلف المستويات وفي مختلف أنواع المعارك عبر العقدين المنصرمين، صورة معقدة. لكن تنبثق عن ذلك عدة استنتاجات.

أولاً، إن امتلاك تفوق عسكري شامل يؤتي أكله، نظرًا للنطاق الواسع من الأوضاع التي اختار فيها الرؤساء استخدام القوة لردع الأعمال المعادية للأمريكيين، وكان من المعقول الركون إلى جانب القدرة العسكرية الأكبر وليس الأقل، ولا ريب في أنه كان من الرشد الحفاظ على التفوق التكنولوجي الأمريكي. ويضع هذا السجل عبء الإثبات على من يريدون خفض ميزانية الدفاع لبيان أن مواجهة المخاطر الراهنة بدون المزايا العسكرية الأمريكية ستكون أصعب كثيرًا. هل يعتقد المتشككون حقًا مثلاً أن إيران وكوريا الشمالية كانتا ستصبحان أكثر مرونة وسماحة لو كانت أمريكا أضعف عسكريا؟ هل يعتقدون أن طالبان كان سيتم طردها من السلطة في أفغانستان بواسطة جنيّة أسنان[1] الأمم المتحدة، أو بواسطة تفاني الاتحاد الأوروبي تجاه القانون الدولي؟ وبالنسبة للمستقبل المنظور، من العدل القول إن السؤال ليس هو ما إذا كان الحفاظ على التفوق العسكري للولايات المتحدة أمرًا حكيمًا، بل كيف يمكن استخدام ذلك التفوق بفاعلية أكبر بالتضافر مع أشكال القوة الأخرى.

ثانيًا، إن التفوق العسكري لم يترجم إلى انتصارات مستقرة، في تلك المواقف التى طالب فيها القادة الأمريكيون باستغلال التفوق لشن معركة طويلة الأجل شديدة الكثافة، مثلما حدث في أفغانستان والعراق. وقد كان التفوق العسكري الأمريكي كافيًا لإثناء الأعداء عن محاربتنا بصورة مباشرة، كتيبة مقابل كتيبة، ولكنه لم يكن كافيًا ليسود على نطاق البلد. ذلك أن الانتصار أو الخسارة على نطاق البلد كان يتطلب تفوقًا عسكريًا واستراتيجية جيدة، ولكنه تجاوز أيضًا هذه العوامل. إن فتح العواصم شيء، وفتح البلدان والاحتفاظ بها مفتوحة في سلام نسبي شيء آخر.

ثالثًا، إن تكاليف وعواقب الحربين في العراق وأفغانستان وحروب محتملة أخرى في المستقبل، تشمل إيران وباكستان، ضخمة. والنتائج موضع شك. ولا ينبغي الاضطلاع بهذه الحروب إلا

[1] جنية الأسنان: هي ما يعتقد أنها تستبدل أسنان الأطفال اللبنية التي يتم تبديلها بهدايا أو نقود.

عندما تتوافر للولايات المتحدة ثقة وطيدة الأساس بأنه يوجد داخل هذه البلدان حلفاء جديرون بالقتال من أجلهم- أي أنهم سيكونون شرفاء وأكفاء نسبيًا أو على الأقل يتمتعون بالمهارات والحوافز اللازمة لكي يقاتلوا من أجل أنفسهم مثلما ستقاتل قواتنا من أجلهم. وعندما نشك في وزن وأمانة من نحاول إنقاذهم، وعندما نعتقد أنهم عاجزون عن إلهام قواتهم الخاصة للقتال بحماس يكافئ حماس عدوهم، يتعين أن يكون الاستنتاج الوطيد الذي نخلص إليه هو أنه ينبغي لنا أن نتفادى القتال. ويمكن أن تكفي للوفاء باحتياجات الحد الأدنى، إستراتيجيات أخرى أكثر تواضعًا- توفر المعونة والتدريب للأصدقاء أو ردع الأعداء وعقابهم. فقد أجدى الردع في كل المناسبات تقريبًا عندما وضعه الرؤساء في موضع ملائم بوضوح وحزم.

رابعًا، إن قدرة أمريكا العسكرية الحالية كافية لتفادي التهديدات الخطيرة وتنفيذ طائفة من التدخلات الإنسانية. وتنطوي هذه على استعمالات محدودة ومقيدة للقوة ويمكن إنجازها بضربات سريعة للأهداف.

خامسًا، إن القوة العسكرية وحدها عاجزة عن التغلب على أي من التهديدات والتحديات العسكرية الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة حاليًا. إذ تتطلب إدارة أصعب الأوضاع اهتمامًا بالقوة العسكرية للولايات المتحدة، السيف رابط الجأش والمُشْرع، وكذلك القوة غير العسكرية. والواقع أن قوتنا العسكرية وبراعتنا العسكرية تستطيعان أن تفيا بتعهدهما على خير وجه في القرن الحادي والعشرين باستغلالهما أساسًا باعتبارهما قوة عسكرية- أي للردع، والحضّ على التفاوض، وأن يمثلا عقابًا يحظى بالمصداقية.

وكما رأينا، فإنه إذا نجحت القوة العسكرية في حزمة للقوة عادة حيث يفشل القسر العسكري وحده، عليك أن تتساءل عن السبب في أن القادة الأمريكيين يلجأون للقوة بمثل هذا الاستعداد والتواتر أو السبب في أنهم يؤمنون بأنه لا خيار أمامهم سوى استخدامها. وإنني أطرح هذا السؤال بسبب الاعتبارات التالية: إن معظم الخصوم يعرفون جيدًا أنهم إذا هددونا على نحو جاد، فالأرجح أننا سنستخدم أسلحتنا. وقد حدث ذلك بالفعل مرات كثيرة جدًا. كما أن آخرين مطلعين بما فيه الكفاية على القدرة العسكرية الرهيبة لأمريكا على تحقيق ذلك إذا أطلقنا العنان

للقوة، ويدركون أنه من المرجح أن يفقدوا قوتهم. وفيما خلا فيتنام، كانت هذه هي النتيجة المرة تلو الأخرى- في بغداد، كابول، بنما، جرينادا، هايتي، صربيا، وما إلى ذلك.

وهكذا، فإنه لو كان قادة العدو قد آمنوا بأن لدينا القوة اللازمة لهزيمتهم، والأرجح أن نفعل ذلك، وأننا سننتصر إن تم استفزازنا، فلا بد أنهم كانوا سينتهون إلى أن القصة لا بد أن تنتهي باختبائهم في جحور العناكب مثل صدام. ولا ريب أن ذلك الاستنتاج كان سيشكل بدوره الحافز اللازم لإقناعهم بضرورة الاستسلام، أو على الأقل التوصل لحل وسط يرضينا. لكنهم نادرًا ما فعلوا ذلك، وكان الأمر ينتهي بنا إلى إرسال القوات المسلحة الأمريكية. فما هو السبب في ذلك؟

كان التفسير الأول والأشد جلاء هو أنهم لم يظنوا أن أمريكا ستهاجم، مهما كان سجلها في الماضي. ويبدو أنهم كانوا يعتقدون عادة: «لقد فعلوها مع الآخرين، لكنهم لن يفعلوها معنا». بعبارة أخرى، لقد فشل الرؤساء في هذه الأمثلة في طرح مبررات وتفسيرات تحظى بالمصداقية. لقد تقاعسوا عن الإدلاء بالتصريحات اللازمة واتخاذ الخطوات العسكرية الضرورية لإقناع العدو بأن البيت الأبيض كان جادًا. لقد استبعد جيمي كارتر عمليات التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد إيران كوسيلة لتحرير الرهائن الأمريكيين. وعندما جاء بيل كلينتون برطانته الجازمة، قرر استبعاد أحد خياراته المطروحة على المائدة في كوسوفو: إمكانية استخدام القوة البرّية. والواقع أن هذين الرئيسين تخليا عن قعقعة القوة أو عامل الرعب الذي عرضه التاريخ الأمريكي عن التدخلات العسكرية المتكررة.

والتفسير الثاني، وهو أقل جلاء، هو أن مثل هذه المصداقية ربما كانت موجودة في البدء، ثم فقدها رؤساء مثل كارتر وكلينتون. لا ريب أن أهل هايتي شعروا بالقلق إزاء التدخل الأمريكي في حربهم الداخلية، قبل أن تهرع الولايات المتحدة للخروج من الصومال، بأكثر مما شعروا به بعدها. تذكر الدهماء في هايتي الذين تجمعوا على رصيف مدينة بورت- أو- برنس، صائحين «مُقديشيو (عاصمة الصومال حيث وقعت القوات الأمريكية في كمين وانسحبت) وهم يهزأون من المدمرات الأمريكية وهي تقترب من شواطئهم. ولطّخ رونالد ريجان، الذي بذل جهودًا مضنية لإعلاء شأن مصداقيته بأنه قادر على القيام بأعمال صعبة، قناعه الحربي عندما سحب القوات الأمريكية من لبنان بعد أن وصف انتشارها هناك بأنه «حيوي». وليس هناك أي شك في أن جورج دبليو بوش مزّق مصداقيته مع الإيرانيين، والكوريين الشماليين وغيرهم عندما أوحل نفسه في

حربين غير حاسمتين ومكروهتين على الصعيد الشعبي بشكل متزايد، وبالتهديد مرارًا وتكرارًا بأنه لن يتسامح مع هذا التحرك أو ذاك صوب الحصول على قدرات نووية- فقط لكي لا يفعل شيئًا. إن الطريق الأكثر ضمانًا لإضاعة الثقة هو عدم القيام بما تهدد بالقيام به.

وأخيرًا، فإن الاستنتاج الأقل جلاء هو أن أعداءنا الذين نهددهم ربما يكونون قد بدأوا في أخذ التهديدات الأمريكية مأخذ الجدّ، لكنهم لم يروا طريقًا معقولاً للوفاء بالمطالب الأمريكية والبقاء في السلطة على حد سواء. بعبارة أخرى، فإنه إذا آمن الخصم بأن الخيار الذي تقدمه واشنطن هو «اخرج من البلدة وإلا سنطردك منها»، فإنه يعيد حساباته مرارًا وتكرارًا حول خطر البقاء والانتظار لرؤية ما إذا كان سيستطيع استيعاب الضربات والنجاة. وكان خير مثال لذلك هو قرارًا صدام بأن يخلص نفسه سرًّا من أسلحة الدمار الشامل بغية تجنب هجوم أمريكي، بأمل واضح في أن يكتشف الأمريكيون تدريجيًا أنه فعل هذا ومن ثم فلن يهماجموه. لكنه من الواضح أيضًا أنه كان يعتقد أنه لا يستطيع أن يعترف على الملأ بعريه النووي، ومع ذلك يحتفظ بأي فرصة للبقاء في السلطة. ومن منظور صدام، كان منهج بوش كله عِصِيًا ولا جَزر، مما لم يترك له خيارًا كبيرًا سوى الانتظار ورؤية ما سيحدث. ولو كان بوش قد قدّم حكمًا بإيقاف التنفيذ لصدام ورفع العقوبات الاقتصادية تدريجيًا، فربما نزع صدام القناع عن خلو مخازنه من أسلحة الدمار الشامل وسمح بالتفتيش الضروري للتحقق من ذلك. ومن الممكن، بل المرجح أن بوش لو كان قد قرن التهديد بالقوة العسكرية بالقوة الدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية، لحدث أمران: كان صدام سيعترف على الملأ بأن تهديداته بأسلحة الدمار الشامل جوفاء، ولاستطاع بوش أن يدعي الانتصار بغير حرب. وكان ثمن ذلك هو بقاء صدام في السلطة. وكانت الفائدة هي بقاء العراق كثقل موازن لإيران.

ذلك ما تستطيع أن تنجزه حزمة القوة- القوة العسكرية مع القوة الدبلوماسية والاقتصادية. والمؤكد أن مثل هذه القوة كانت وسيلة ناجعة لإقناع معمر القذافي بالرجوع عن مساندة الإرهاب والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وإقناع كيم يونج إيل باتخاذ خطوات مترددة نحو نزع الأسلحة النووية أيضًا. وفي كلتا الحالتين، كان من الضروري تنحية المغالاة السياسية جانبًا والاعتراف بأن أيًا من هذين البلدين لم يكن سيرتد على أعقابه عند مواجهة القوة العسكرية الأمريكية. إن التهديد بالقوة وحده لا يطيح بالحكام الدكتاتوريين. ولكن عندما يقترن التهديد

بالقوة بتعبير صريح أو ضمني عن الاستعداد للتعايش مع الحكام الدكتاتوريين، بل الاعتراف بهم دبلوماسيًا، وتقديم منافع اقتصادية لتوفير الفرص الاقتصادية، تبدأ المفاوضات في تحقيق تقدم. وكانت واشنطن في النهاية ستوفر لنظم الحكم هذه وسيلة للامتثال لمطالبها الكبرى- ألا وهي تفكيك برامجها النووية والتوقف عن دعم الإرهاب- بدون الإصرار أيضًا على زوالهم سياسيًا أو جسديًا. والواقع أنه في الحالة الليبية، اتخذ الليبيون أنفسهم المبادرة في عرض حزمة كهذه على البريطانيين والأمريكيين.

وحتى الآن، يبدو أن الليبيين يوفون بجانبهم من الصفقة، لكن من الصعب التنبؤ بالتحركات التالية لكوريا الشمالية. ربما كان القذافي قد شعر بالقلق على قبضته على السلطة، على الرغم من أنه كان يبدو أن له سيطرة كافية عليها بما يمنحه الثقة في التفاوض وعرض حلول وسط كبيرة. ويبدو أن الكوريين الشماليين، المعزولين عن العالم، ارتعبوا من أن إظهار أي نوع من الضعف وإعطاء الأجانب موطئ قدم في بلادهم سيزعزع نظام حكمهم في نهاية المطاف. وربما يساعد هذا في تفسير طبيعة الاتفاق مع هذا النظام التي تبدأ مرة وتتوقف أخرى.

وكما يبين هذا التاريخ العسكري الحديث، فقد كانت واشنطن تستخف عادة بالقوة العسكرية وتلجأ للحرب؛ لأن تهديداتها افتقرت إلى المصداقية؛ لأن الولايات المتحدة لوحت بالعِصي فحسب وفشلت في إضافة الجَزر والعِصي في المجال السياسي والاقتصادي لحزمة القوة، أو لأن قادتنا كانوا غير بارعين في استخدام القوة العسكرية لتفادي أهوال الحرب وتكاليفها.

وأفغانستان هي المكان الأشد إلحاحًا لدراسة المنافع المحتملة لحزمة القوة، بما في ذلك القوة العسكرية. لقد توصلت واشنطن تقريبًا لتوافق في الرأي على أن الوضع هناك يتطلب قوات أكثر، من الولايات المتحدة والناتو على حد سواء، وإلى مزيد من المعونة الاقتصادية، ومزيد أكثر من الإصلاح السياسي. وفي كل الاحتمالات، فإن هذا سيُجرّب لسنوات كثيرة، ربما لما يمتد عقدًا، بنتيجة غير مؤكدة في أحسن الأحوال.

إن إستراتيجية حزمة القوة، لن تحظى بكثير من القبول، على الرغم من أنها توفر فرصة لتبديد المخاوف الأمنية الأساسية لأمريكا بدون التزامات كثيرة. ومن الناحية السياسية، فإن ذلك سيقتضي عرض ترتيبات لتقاسم السلطة على طالبان، يسيطرون بمقتضاها على الأقاليم

الجنوبية مقابل إنهاء إيواء القاعدة هناك. ومن الناحية العسكرية، فإن ذلك سيتطلب تركيز قوتنا العسكرية وغيرها من الوسائل على ردع طالبان من أن تصبح مرة ثانية قاعدة للعمليات الإرهابية، وعلى عقابهم بضربات جوية مدمرة إن عادوا لذلك. إننا نستطيع جعل حياتهم صعبة بتقديم المعونة العسكرية والمعلومات الاستخباراتية للقادة العسكريين الذين يعارضونهم محليًا. ويمكن إضافة الجزر الاقتصادي لهذه الحزمة أيضًا، على مرّ الوقت وكمكافأة لهم على التزامهم بهذه المطالب.

وسيظهر من يقولون إن طالبان لا يمكن مداهنتها سياسيًا بهذه الطريقة ولا ردعها عسكريًا. ربما يكون الأمر كذلك، لكنني أعتقد أن الأمر جدير بالتقصّي. فلا تبدو المحاولة بمثل هذا السوء عندما تقارن بالمسار الحالي غير الحاسم والمكلف.

وتوحي نفس حزمة القوة هذه باحتمالات طيبة بالنسبة لإيران أيضًا. إذ أن للملالي ورجال الدين القابضين على السلطة في طهران مبرراتهم التاريخية للحذر من النفوذ الأمريكي. وعلى الرغم من أن الأمريكيين حاليًا يتذكرون بالكاد إطاحة أيزنهاور بالحكومة المشروعة في طهران ومساندة أمريكا الطويلة للشاه، فإن هذه لا تزال تمثل خناجر في ذاكرة الإيرانيين. أما وقد ذكرنا ذلك، فإن بعض الأقسام في المجتمع الإيراني تشعر بقلق شديد إزاء الأحوال في بلادها وتقدمت للولايات المتحدة باقتراح شامل لإجراء مفاوضات مماثلة لتلك التي عرضها القذافي قبل أكثر من عقد مضى. وقد عرضت هذه المذكرة غير الموقعة وغير الرسمية، التي نقلت عبر السويسريين في ٢٠٠٣، التجاوب مع المخاوف الأمنية الأمريكية، بما في ذلك التوصل لحل وسط بشأن برامج إيران لتخصيب اليورانيوم، مقابل معونة اقتصادية وأمنية أمريكية. ويمكن أن يضاف لذلك التعاون ضد طالبان، مثلما حدث في بداية الحرب الأفغانية، وكذلك تخصيص دور لكلا البلدين في تحديد مستقبل العراق.

وفي الوقت المناسب، يمكن لهذا النهج أن يغلّ جوائز بالنسبة لإيران. فلا ريب أن الشعب الإيراني أكثر حبًا للأمريكيين من أي شعب آخر في المنطقة وأفضل استعدادًا للحكم الديمقراطي. ولكن ما إذا كانت أي حكومة إيرانية تستطيع التخلي عن حقها في أن يكون لديها برنامج لتخصيب اليورانيوم، مسألة محل شك كبير.

هناك حلول وسط شتى يمكن أن توفق بين المصالح الجوهرية هنا، وبمجرد طرح حزمة

شاملة من العصي والجزر على مائدة التفاوض، سيتحقق تقدم. ومرة ثانية، فإن الفكرة واضحة: لا ريب في أن قدرة الولايات المتحدة الشاسعة على توجيه الضربات في المنطقة تكبح جماح إيران بدرجة ما، لكنها وحدها لا ولن تحل مشكلة إيران النووية أو المخاوف الأمريكية الأخرى. وتتوافر لحزمة القوة فرصة معقولة للنجاح وهي جديرة بالمحاولة.

ربما تعد باكستان أكبر تهديد للأمن. ففي البداية، فإنه من غير المتصور أن تستطيع الولايات المتحدة هزيمة طالبان في أفغانستان وتحييدها طالما أن لديها ملاذًا آمنًا في باكستان. ومع ذلك، فإن الباكستانيين لن يعالجوا هذه المشكلة من تلقاء أنفسهم وبأنفسهم، وقد انتقدوا علانية وبقوة الغارات العسكرية الأمريكية على بلادهم. إن الحكومة في إسلام أباد لا تريد فحسب الانقضاض على القبائل القوية في هذه الأقاليم الشمالية الغربية، بغض النظر عن المعونة الأمريكية لباكستان وأيًا كانت العواقب على موقف أمريكا في أفغانستان. فإذا استمر الرئيس أوباما في القيام بهذه العمليات عبر الحدود، فإنها قد تؤدي إلى شرخ في العلاقات مع واشنطن.

لا يرجح أن يحذر رئيس أمريكي باكستان من إما أن تتصدى هي لطالبان، أو تترك الولايات المتحدة تتصدى لها، أو إذا رفضت الأمرين، أن تنسى برنامج المعونة الاقتصادية الأمريكي الذي تبلغ قيمته مليار دولار. وقد تمالك بوش نفسه في هذا الصدد ولم يفعل ذلك؛ لأنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل عبء تنفيذ تهديد كهذا. إذ كان يمكن أن يقوض بقاء الحكومة المعتدلة في إسلام أباد ويفتح الباب لحكومة متطرفة.

ذلك هو تحديدًا نوع المعضلات التي واجهها الرؤساء عقودًا. فمن ناحية، فإنه لا ريب في أننا نحتاج إلى حكومة صديقة في الإقليم لنتعاون معها أو أن نواجه خطر الفشل. ومن ناحية أخرى، فإننا إذا ضغطنا بعنف أكثر من اللازم على هذه الحكومة الصديقة لكي تساعدنا بالطريقة التي نريدها، فقد تحل محلها حكومة أقل صداقة نحونا بكثير.

لا يمكن لأي قوة عسكرية أو أي حزمة قوة ماهرة أن توفر الإجابة هنا، السياسة وحدها هي التي تستطيع ذلك. فالطريق الوحيد لعلاج المشكلة الذي نُدان إذا قمنا به ونُدان إن لم نقم به هو الهروب من المشكلة نفسها والخروج من الموقف كله. وفي رأيي أن الخيار ينتهي إلى ما يلي: إما خوض غمار المعركة كاملة في أفغانستان ومطالبة باكستان بتقديم مساعدة جوهرية لمحاربة طالبان، أو ردع طالبان في أفغانستان والتركيز على مساعدة باكستان للانتقال إلى استقرار

سياسي واقتصادي أكبر. والرأي عندي أن الحل الأول يمثل مخاطرة عالية بآفاق قليلة للنجاح، والحل الأخير أقل خطرًا بكثير بآفاق طيبة للنجاح. وهناك مسألة مؤكدة في رأيي: هي أننا لا نستطيع مجاراة هذا المسار القائم وجعل الولايات المتحدة تبقي على كل من الطرق القائمة زائدًا إيران ثم المسارعة بالرجوع للتصدي لروسيا. كل ذلك يخرج عن نطاق القدرة والبراعة العسكرية الأمريكية ويتجاوزه- وعن مصالح أمريكا الحيوية.

إن القوة العسكرية، مثل القسر العسكري، هي قوة للإكراه، لكنها لا تتطلب التدمير المادي. ذلك أن هدفها هو تغيير التفكير والسلوك بتعريض ما يوليه العدو أكبر أهمية للخطر. وتسهم القدرة العسكرية- ترساناتنا الهائلة من الأسلحة وقواتنا المسلحة الدائمة- في القوة العسكرية. ويراها الآخرون ويتخيلون ما يمكن أن تلحقه بهم. كما تزيد قوة القسر العسكرية التي يجري نشرها بنجاح من زاوية التكاليف والنتائج من القوة العسكرية. فهي تكشف عن البراعة والتمكّن. لكن القوة العسكرية نفسها هي قوة سيكولوجية في جوهرها- إجبار الآخرين على التفكير مليًا والشعور بالقلق بشأن الكيفية التي سيتصرفون بها، وتقييم منافع وتكاليف تلبية مطالبك بغية تجنب استخدامك القوة. وهدفها هو أن تجعل خصمك لا ينام ليالي طوالاً، ولكن بدون خنق إرادته لمدى أبعد وبدون توحيد بلده لمدى أبعد ضدك، أو استفزازه ليخوض الحرب. ومثلما شاهدنا مع صدام، فإنه إذا اعتقد خصمك أن هدفك استسلامه الكامل، فإن فرص أن يقاتل تكون أكبر من فرص أن يلين.

إن معظم القادة الأمريكيين لم يبرعوا في هذا الفن. كما لم يعملوا وفق أسس تكفل للقوة العسكرية أن تزدهر.

فأولاً، إن أفضل هجوم في عالم اليوم يقتضي دفاعًا قويًا. ويعني هذا أنه يتعين على واشنطن أن تصبح أكثر جدية بكثير مما هي عليه بشأن الدفاع عن الوطن. فلكي تحظى الولايات المتحدة بالمصداقية من زاوية توجيه لكمات في وقتنا الحاضر، عليها أن تكون قادرة على تلقي اللكمات من الإرهابيين، بل ربما من أسلحة الدمار الشامل؛ لأنه لكي يؤمن الخصوم الحاليون بأن أمريكا تعتزم حقًا عقابهم، عليهم أن يؤمنوا أيضًا بأن الأمريكيين سرعان ما سيتعافون من ضربة مضادة. لا شيء يمكن أن يسهم في ترسيخ مصداقية قوتنا العسكرية أكثر من ذلك.

إن الأمن الوطني لأمريكا في حاجة لتحسين عاجل. فقد استغرق الأمر شهورًا لتعود مدينة نيويورك والبنتاجون والبلد كله للحالة الطبيعية بعد ١١ سبتمبر. في الوقت الحالي، فإن التعافي من هجوم واسع النطاق بالأسلحة التقليدية أو بأسلحة الدمار الشامل ضد المدن الكبرى، والقطارات، والموانئ سيستغرق فترة أطول كثيرًا، الأرجح أن تمتد سنوات. إن أمن الوطن يعالج حاليًا في الكونجرس كمكافئ لمشروعات الطرق السريعة لنقل براميل لحم الخنزير.

والأكثر من ذلك، أنه حتى وإن قُدّر أن فرص وقوع هجوم في المستقبل قليلة، فلن تهدر أي أموال تنفق على برامج الأمن الوطني. فهذه برامج للبنية التحتية- الموانئ، والمستشفيات، والكباري، ومعدات الاتصال للشرطة، ورجال الإطفاء- وستعود بقيمة اقتصادية ضخمة ومنافع اجتماعية هائلة. إن مثل هذه التحسينات تفوق منافعها دائمًا تكاليفها في تأثيراتها المضاعفة على الاقتصاد بأسره. ومما له أهمية بارزة يتعين أن نضعها في أذهاننا أن الاقتصاد الأمريكي هو أساس قوة الأمن القومي الأمريكي. ومن هذا نستطيع أن نتحمل عبء بناء قدرتنا العسكرية. وعلى أية حال، فإن الأمريكيين في حاجة لحماية حقيقية ولقدرة على التعافي من الهجمات ويستحقون ذلك.

ثانيًا، إن الولايات المتحدة في حاجة لإنشاء عملية داخلية تحظى بالمصداقية للفحص واتخاذ القرار بشأن الحرب. أو المخاطرة بإقناع القادة الأجانب أنفسهم بأن الرئيس لا يستطيع أن يضغط على الزناد ولن يفعل ذلك. إن بعض الاستعادة لعمليات الكونجرس الرسمية لإعلان الحرب، مهما كان الجدل الذي تستتبعه، ربما يكون هو خير وسيلة لتفادي الحروب سيئة التدبر، ولإثبات أن البلاد تقف خلف التهديدات التي يوجهها الرئيس، وأنها لن تتخلى عن الرئيس عندما تنحرف الأمور عن جادة الصواب. ويشجب الصقور بقوة وضع حدود لسلطة الرئيس في شن الحرب، ومع ذلك فإنهم لا يقدمون شيئًا للتصدي لمشكلة تضاؤل العزيمة في الداخل على شن الحرب عندما تبدو الحروب بلا نهاية. وإذا كان الصقور يؤمنون حقًا بأن الافتقار إلى العزيمة في الداخل هو جذر كل أوجه الضعف العسكري لأمريكا، فليس هناك أي وسيلة أكثر جدارة بالتعويل عليها لتأكيد العزيمة اللازمة من إعلان الكونجرس الحرب.

إن الأمر يتطلب صيغة محدثة لهذه العملية. كما سيتعين على الكونجرس والرئيس استنباط المبادئ التوجيهية اللازمة للتصدي للاستثناءات الصعبة، مثلما يحدث عندما يتعين على الرئيس بشكل مطلق أن يتصرف سريعًا.

ويمكن لهذه العملية الرسمية أن تعزز القوة العسكرية، فهي ستقلل فرص الحروب التي خططت بصورة سيئة، مثلما تفعل أي عملية علنية منضبطة مستوفية للشروط القانونية. كما أنها ستشكل رادعًا قويًا؛ حيث إنه سيتعين على الأشرار التفكر مليًا في هذا الحشد للإرادة القومية. كما سيدعم هذا التصورات بأن أمريكا ستظل على مسيرتها. فعلى الرغم من أن الأمريكيين يفعلون ذلك، فإن الآخرين لا يعتقدون ذلك. وأخيرًا، فإن عملية الإعلان ستبطئ الاندفاع للحرب وتوفر مزيدًا من الوقت لكي تسهم القوة العسكرية والدبلوماسية.

وهناك طريقة ثالثة يعزز بها الرؤساء القوة العسكرية هي التوقف عن إصدار تصريحات مستمرة لا يستطيعون الوفاء بها أو لا يعتزمون ذلك. فقد هدد جورج دبليو بوش إيران وكوريا مرات لا نهاية لها، ومع ذلك لم يتخذ أي إجراء عسكري ضد أي منهما.

وتذوي القوة أيضًا عندما تتخذ إجراءات عسكرية ضعيفة شكلية. فقد ضرب كلينتون بعنف قلة من مباني بغداد العالية بالقذائف، وخلص الجميع إلى أن هذا هو كل ما يعتزم عمله. إن التهديدات المبهمة تبدو تهديدات مبهمة. وفي بعض الأحيان تدوي التهديدات جوفاء بدون مساندة من حليف حقيقي، مثلما حدث عندما تقاعست كوريا الشمالية في الاستجابة لتهديدات بوش؛ مدركة أن كوريا الجنوبية ليست مشتركة في هذا. ومثل معظم ممارسات القوة العسكرية، ينبغي صياغة التهديدات على نحو يسمح للهدف بأن يمتثل وينقذ ماء وجهه على حد سواء.

وكان في مقدور القادة الأمريكيين تحقيق نتائج أفضل بجرعة من الإبداع فيما يتعلق بالقوة العسكرية، أي أن يكونوا أكثر خيالاً في استغلال ميزة الحشد الكبير من الخيارات العسكرية الخالية من القسر. خذ على سبيل المثال إسقاط الصين أحد اقمار أمريكا الصناعية في ٢٠٠٧. لم تحب واشنطن هذا على الإطلاق، ولكن ما هي الوسيلة التي كانت أكثر فعالية من ذلك لبيان أن لبكين القدرة على تحييد الميزات الفريدة لأمريكا في خوض الحروب، وهي المعلومات والقيادة والسيطرة؟

لا أحد يستطيع نسيان تضييع جيمي كارتر فرصة ممارسة القوة الإستراتيجية في بداية أزمة الرهائن في ١٩٧٩. فقد تحاشى استخدام القوة كلية، إلا بالنسبة لجهد غريب كسيح للإنقاذ قرب منتصف الأزمة. وكان في مقدوره بدلاً من ذلك أن يوجه إنذارًا: إما إطلاق سراح الرهائن وإلا فإن أمريكا ستقصف مرافق النفط والموانئ الإيرانية واحدًا تلو الآخر، ويومًا بعد يوم. كان

معظم البلدان سيؤيد كارتر؛ لأن الحكومة الإيرانية الجديدة كانت قد ارتكبت إثمًا لا يغتفر باحتجاز الرهائن من أرض دبلوماسية لا يجوز المساس بها.

وكانت هناك فرص كبرى لاستخدام القوة العسكرية الخلاقة في الحرب الثانية على صدام لكنها لم تنل سوى اهتمام قليل. كانت الفكرة هي فصل جنوبي العراق عن صدام وقاعدة قوته في بغداد، بنفس الطريقة التي فصلت بها واشنطن وحمت الأكراد في شمالي العراق قبل ذلك بعقد. فبعد حرب الخليج الأولى، قدمت واشنطن غطاء جويًا للأكراد في الشمال، الذين أقاموا بصورة فعالة منطقتهم شبه المستقلة ذاتيًا الخاصة بهم. وفي ٢٠٠٢، كان يمكن القيام بالشيء نفسه بالنسبة للشيعة في الجنوب، الذين كانوا يعارضون بعنف حكم السنة المركزي، مثلما كان يفعل الأكراد. ربما كان ذلك سيتطلب ما يصل إلى ٢٥ ألف جندي زائدًا قوة جوية لإبقاء قوات صدام في وضع حرج. والأمر الحاسم إضافة إلى ذلك، هو أن الأكراد والشيعة معًا كانوا سيسيطرون على النفط كله تقريبًا، وهو المصدر الوحيد لثروة العراق، ومن ثم يستطيعون جعل صدام يجثو على ركبتيه من الناحية الاقتصادية، وربما أثاروا انقلابًا ضده أيضًا. وكان هذا سيجنب الأمريكيين والعراقيين حربًا استمرت ست سنوات ولا تزال مستمرة.

وكل هذه الحسابات المعقدة يمكن اختزالها إلى قواعد قليلة.

قواعد معنية بالقوة العسكرية والقسر العسكري

القاعدة ١: احصل على أكبر قدرة عسكرية وأكثرها إمكانيات تستطيع تحمل تكاليفها بسبب الرسالة التي سيبعث بها هذا للأصدقاء والخصوم على حد سواء، والخيارات التي سيوفرها لعلاج أوجه عدم اليقين التي تواجهها على حد سواء.

إن مؤسستك العسكرية لا ترغب في القيام بخيارات صعبة فيما يتعلق بما تود الحصول عليه وسترغب دائمًا في الحصول على الكثير من كل شيء، خاصة السفن والدبابات والطائرات الجيدة. وأنت تريد أن يكون للولايات المتحدة قدرة تصوب انتباهها لذلك النوع من المواقف والحروب الذي تعتبره أنت الأشد حيوية. لن تكون قادرًا على شراء كل شيء، لكن لا تتخلى عن الحاجة إلى الحفاظ على التفوق العسكري الشامل.

القاعدة ٢ : قبل أن تحطم أي أحد بقوة القسر العسكرية، امنح نفسك وقتًا كافيًا، بل امنحها مزيدًا من الوقت، حتى تكون مقتنعًا قدر الإمكان بأن التهديد يقتضي استخدام القوة، وأنه ليس هناك مسار بديل ينبغي استكشافه مقدمًا، وأنك تستطيع التغلب على الشَّرَك والصعوبات الحتمية بتكلفة معقولة. قل لمن يطالبون بعمل فوري أن يذهبوا للجحيم.

وإضافة لذلك، تأكد من أن الأطراف التي تريد إنقاذها جديرة بذلك: أي أن شعبها سيقاتل ويموت دفاعًا عن قضيتهم. فإن لم تتوافر لك الثقة أنه سيفعل ذلك، ألق باللوم عليه ولا تتورط. قدّر ما إذا كان حلفاؤك سينضمون إليك بدعم كبير. فإن لم يفعلوا، يمكنك أن تتساءل عمن هو الأبله- هم أم أنت. وفي النهاية، افحص على نحو صارم ما إذا كانت هناك حلول وسط معقولة يمكنك القيام بها للتعايش مع أعداء بلادنا. ضع في ذهنك أننا نتعايش حاليًا بشروط لائقة مع فيتنام وليبيا والصين وروسيا، على سبيل المثال لا الحصر.

القاعدة ٣ : إذا قررت شن حرب، أعط لمؤسستك العسكرية كل قوة الضرب التي تستطيع أن تبررها، لكن تأكد من استجوابها بشدة عن إستراتيجيتها للقتال. ومما له أهمية مماثلة، ألا تدع كبار معاونيك يتركون المبنى قبل أن يضعوا السياسات الاقتصادية والسياسية الأساسية منظمة في وضعها الصحيح وتنسيقها مع سياسات المخططين العسكريين.

إذا كنت سترسل الأمريكيين للخارج ليَقتلوا ويُقتلوا، أعط وعدًا لأمك بأنك ستكدح أنت شخصيًا في وضع الإستراتيجية ولن تفوض المشروع- حتى لصان تزو، أو مكيافيللي، أو بسمارك أو كسينجر. فتلك ستكون حربك أنت.

القاعدة ٤ : القوة العسكرية- مقترنة بالقوة الدبلوماسية والاقتصادية- هي خير وسيلة للحصول على أكبر نجاح وثمن مما تنفقه على المؤسسة العسكرية بدون حرب.

فكر في أفضل طريقة لاستخدام قدرتك العسكرية المتفوقة وأظهر براعتك العسكرية لغرض ممارسة القوة العسكرية. ولا تفكر أبدًا في القوة العسكرية بمعزل عن غيرها؛ فكر فيها دومًا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حزمة للقوة تشمل الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية أيضًا.

تلك هي أدواتك الواعدة للقسر والضغط، وينبغي لك استخدامها جميعها بشأن القضايا الحيوية. وفي حين أن آفاق تغلب القوات الأمريكية على عدو مكروه يمكن أن تكون منشطة حقًا، لا تنس أبدًا أن التهديدات العسكرية في حد ذاتها نادرًا ما تجدي. فالعقوبات والجوائز الاقتصادية تفيد هي أيضًا. وإستراتيجية الخروج من المأزق الذي ينقذ ماء وجه قادة العدو ضرورية هي أيضًا عادة حتى يستطيعوا تلبية الحد الأدنى لمطالبك والاحتفاظ بالسلطة على حد سواء.

وسواء كان ذلك خيرًا أم شرًا، فإن هذا النوع المعقد من التعامل مع القوة العسكرية وحِزَم القوة يمكن أن يثمر. ومما هو جدير بالجهد على الدوام تجربة هذه الحزمة قبل شن الحرب- ما لم تكن تواجه هتلر.

كان الصينيون القدماء يسمون حِزمة القوة هذه من التهديد بالعقوبات والإغراء بالجوائز «الجسر الذهبي». وقد اجتنب الأمريكيون الجسور الذهبية باعتبارها بوابة دخول إلى جهنم- فقد تربوا على تاريخ من حروب الإبادة والاستسلام بلا شروط. ولكن هكذا هو الحال بالنسبة للحروب التي يتعين عدم خوضها.

الفصل التاسع

القوة الاقتصادية

يتعين عليك التفكير في القوة الاقتصادية باعتبارها مدًّا وجزرًا وفي القوة العسكرية باعتبارها عاصفة. إن القوة الاقتصادية لا توفر علاجًا سريعًا، بل إنها بالأحرى قوة مطردة لا تهدأ تشق في النهاية طريقها وتحدث تغييرات أساسية.

كان رد فعل أمريكا والناتو على حد سواء على غزو روسيا لجورجيا في ٢٠٠٨ فاترًا وجبانًا. فقد اعتقدوا أن ردًا عنيفًا قد يطلق العنان لمزيد من التشديد على تفوق روسيا العسكري على حدودها وعلى قوة روسيا باعتبارها المورد الرئيسي للطاقة لأوروبا. لكن موسكو كانت تنتظرها لطمة اقتصادية لم تتوقعها على الإطلاق ولم ينتظرها القادة الغربيون أنفسهم: فقد بدأ المستثمرون من كل أنحاء العالم يسحبون الأموال من البورصة الروسية مما أدى إلى أنه في نقطة ما في سبتمبر انخفض بمقدار ٤٠ في المائة عن أعلى نقطة له في وقت مبكر من ذلك العام كما حدث انخفاض حاد في قيمة الروبل. ومن الواضح أن المستثمرين في روسيا راجعوا تفكيرهم مرة ثانية وثالثة- ليس بالضرورة بسبب أي معارضة فلسفية للعمل الروسي في جورجيا ولكن لأنهم رأوا حينذاك أن روسيا تحكمها الأهواء وأن الاستثمار فيها أشد خطورة.

كانت السوق، وليس الحكومة قد فرضت عقوبتها على روسيا التي كانت قد استعادت قوتها

أخيرًا. وأجبر مستثمرو القطاع الخاص قادة الكرملين على إعادة التفكير في العواقب الاقتصادية السلبية لمزيد من العدوان. فرغم كل ثروتها الجديدة من النفط والغاز، كانت روسيا في أشد الحاجة للاستثمار لتقوم بعملية التحديث. ولكن حينذاك، خلق الكرملين حالة من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الحكومة جديرة بالاعتماد عليها أم لا، إذ جعل الكرملين روسيا مخاطرة سيئة بالنسبة للائتمان والاستثمار. ربما كان المستثمرون من القطاع الخاص الذين يتصرفون انطلاقًا من مصالحهم الذاتية الاقتصادية ولا تسيطر عليهم حكوماتهم، قد وجدوا على نحو غير مقصود مفتاح القوة الذي فات قادتهم السياسيين- طريقة لردع عدوان روسيا في المستقبل، أو على الأقل لجعل موسكو تعيد حساب تكاليف ممارسة قوتها الجديدة.

ويستدعي هذا الحدث المذهل والمدهش إلى الذهن التعويذة الجديدة للأخصائيين الدوليين في القرن الحادي والعشرين: وهي أن القوة الاقتصادية تشغل حاليًا صدارة المسرح في الشئون الدولية والتعويذة دقيقة. بل يتم التغني بها في الولايات المتحدة، حيث يتم للأسف التبشير بها أكثر من ممارستها. لقد كان ربط التجارة والاستثمار والموارد بالسياسية الخارجية والشئون العسكرية طبيعة ثانية للأمم قرونًا كثيرة. لكن ذلك لم يكن هو الحال في أمريكا، حيث تتوحد المبادئ والسياسة لحماية الاقتصاد والأعمال من تطفل الحكومة (إلا عند الاقتضاء)، وحيث لا تزال وزارتا الخارجية والخزانة تتجنبان التعاون بشأن السياسة، وحيث يفصل العزل العنصري بين أقسام الاقتصاد والسياسة في الجامعات.

وقد جعلتني تجربتان متناقضتان في حياتي الخاصة على وعي خاص بهذا الانقسام المشؤوم في الفكر الأمريكي. كانت الأولى تجربة إيجابية عندما كنت طالبًا في مرحلة البكالوريوس في هارفرد، ولاحظت أن كثيرين من خيرة عقول أمتنا يخلقون بالفعل هذا المجال الجديد للأمن القومي والحد من الأسلحة في أواخر الخمسينيات. وبدأت الثانية وهي تجربة سلبية في التسعينيات، عندما توليت رئاسة مجلس العلاقات الخارجية، وحاولت دون نجاح استحداث برنامج يجمع بين السياسة الخارجية والاقتصاد.

كان واضحًا في الأيام الأولى من الحرب الباردة والعصر النووي أن التفكير التقليدي في السياسة الخارجية لم يستطع التوافق مع التحديات الدولية الجديدة لذلك العصر. وللتصدي لها، تكونت مجموعات في مؤسسة راند في سانتا مونيكا وبين الأساتذة في هارفرد ومعهد ماساشوستس

للتكنولوجيا في كامبردج، ضمت أخصائيين في السياسة الخارجية مثل هنري كسينجر، وألبرت وولستير، واقتصاديين من قامة توماس شيلنج، وعلماء كيمياء مهتمين بالشئون الدولية مثل بوش دوتي، وعلماء فيزياء مثل هيرمان كان، وكذلك أساتذة قانون ومحامين ومؤرخين وغيرهم. وقد عقدوا ندوات، ونشروا كتبًا ومقالات، وأسسوا صحفًا جديدة، وعملوا مع طلاب دراسات عليا مثلي، وأدلوا بشهاداتهم أمام الكونجرس، وحثوا على إنشاء وكالة للحد من الأسلحة ونزع التسلح واتصلوا بالدوائر الرسمية في كل أرجاء الحكومة. وقد خدموا في الحكومة، وعادوا للحياة الخاصة لينشروا المزيد. ومن هذا المهرجان الفكري المذهل، متعدد التخصصات، انبثق المجال الجديد والمهم بصورة حاسمة للأمن القومي والحدّ من الأسلحة.

وقد حاولت تكرار هذه التجربة الحفّازة فكريًا عندما كنت رئيسًا لمجلس العلاقات الخارجية. وتمامًا مثلما اعترف معظم المتخصصين في الخمسينيات بالحاجة إلى نظام جديد للحد من الأسلحة والأمن القومي ليقترن بالسياسة العسكرية والخارجية- فإنهم يدعون الآن أيضًا- نظريًا على الأقل- لمزيج من دراسة السياسات الخارجية والاقتصادية. وقد جمعت ملايين الدولارات التي كانت ضرورية لتمويل برنامج كهذا، أساسًا من دوائر الأعمال والمجتمعات المالية في نيويورك. واتصلت بالأقسام المعنية وكليات الدراسات العليا في جامعتي كولومبيا وهارفرد، وضغطت وضغطت- ولم ألق سوى استجابة ضئيلة. ولم أستطع أن أقدّم سوى منحتين دراسيتين لمن استعدوا ليصبحوا خبراء اقتصاديين في المستقبل لدراسة السياسة الخارجية ولمن استعدوا ليصبحوا خبراء في السياسة الخارجية في المستقبل لدراسة الاقتصاد. وارتفعت الأسوار الأكاديمية، التي ألهمها منظرون أساتذة كانوا يحكمون إقطاعياتهم، لأعلى كثيرًا مما كانت عليه في أيام دراستي العليا. وزاد على ذلك، أن إدارتي كلينتون وبوش لم تحققا تقدمًا كبيرًا في تعشيق تروس الحكومة في كلا المجالين.

وما زلنا نفتقر إلى المجال الأكاديمي الذي يمكن أن يضاهي الدورات التعليمية الأوروبية في الاقتصاد. وما زلنا كبلد نفتقر إلى الكثير من السياسة الخارجية اللازمة لاستغلال قوتنا الاقتصادية الرهيبة. إن مصدرًا من أقوى مصادر أمريكا للنفوذ الدولي يُستخدم استخدامًا ناقصًا، وهذه المشكلة لن يكون من السهل علاجها، في ضوء دقائق الطريقة التي تعمل بها القوة الاقتصادية.

وفي حين أن علم الاقتصاد الدولي يمثل إلهامًا لبعض خبراء السياسة الخارجية الأمريكية، فإنه ليس اختراعًا جديدًا. فقد ألهمت التجارة والثروة دومًا راية الفتح وتبعتها. ذلك أن المعادن الثمينة، وتبادل السلع، والرشاوى، والسعي وراء الثروة قد شغل بال القبائل والأمم على الدوام. لكن الأمر مختلف حاليًا. فلأول مرة في التاريخ، أصبح الاقتصاد هو العملة الأساسية للعالم، وحل محل القوة العسكرية والدبلوماسية. وقلة هي التي ستنازع في سطوته، لكن ذلك حدث بصورة سريعة نسبيًا بالمقاييس التاريخية، ولا يزال يجري التأمل في الدور الجديد للاقتصاد ومأدبة معانيه واستخداماته.

كانت الصين حتى وقت قريب تعتبر بدائية ومتخلفة، لكنها الآن بين شركاء أمريكا التجاريين الأساسيين، رغم التنافس الضاري بين البلدين. ففي ديسمبر ٢٠٠٧، كانت الصين تجلس على احتياطيات من النقد الأجنبي تبلغ قيمتها ١,٥٣ تريليون دولار. وحاليًا، عادت روسيا، بعد عقد ونصف العقد من انهيارها العسكري والاقتصادي الكلي، مرة أخرى طرفًا دبلوماسيًا مهمًا بفضل صادراتها من النفط والغاز. وخفضت دول أوروبا الغربية حجم قواتها المسلحة بصورة مثيرة وهي تبقي حاليًا على سيطرتها على دفة العالم أساسًا باستخدام جاذبية السوق في الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٠٠٨، وصلت المعاملات المالية لما يربو على ٣ تريليونات دولار- مقابل مليارات في العقود السابقة- أغلبها يخرج عن سيطرة الأيدي المتطفلة للحكومات وفهمها. وفي بداية هذا الازدهار الاقتصادي، تفرس فيه الرئيس كلينتون مليًا، وأعلن أنه يمثل عصرًا جديدًا، وآمن بأنه يبشر بنهاية كل الحروب والفقر في العالم، وبالتالي تقدم الديمقراطية.

وحاليًا فقط بدأ القادة الأمريكيون يدركون أن معظم الأدوات الاقتصادية لا تلائم الممارسات اليومية للقوة- اعتصار الآخرين والضغط عليهم وإكراههم. إن التجارة والمعونة والاستثمار والرشاوى والعقوبات تعمل ببطء أكبر مما تفعل القوة العسكرية. والواقع أن هذه التدابير والنشاطات الاقتصادية ليس لها عادة أي تأثير سياسي قصير الأجل على الإطلاق، إلا في حالة الرشاوى احتمالاً. إن الجوائز والعقوبات الموعودة تستغرق وقتًا لكي تتسرب وتسيطر على حياة الآخرين.

ومما له أهمية حاسمة أيضًا أن الحكومات بصفة عامة لديها سيطرة على طائفة واسعة من الأدوات الاقتصادية أقل كثيرًا من أدوات سيطرتها على القوة العسكرية. إذ تعتمد الأنشطة

الاقتصادية التي لها أعظم الوزن، مثل التجارة والاستثمار، على القطاع الخاص والشركات، بأكثر مما تعتمد على قبضة الحكومة. وعلى النقيض من ذلك، فإن للدولة من الناحية الفعلية سيطرة تامة على القوة العسكرية.

ولهذه الأسباب، فإنه من الأفضل التفكير في القوة الاقتصادية باعتبارها مدًّا وجزرًا، قوة جاذبية تشد بصورة عنيدة الأشياء جيئة وذهابًا وتعيد تشكيل حدود الشاطئ في هذه العملية. وهي بهذا ملائمة لتحديد موقف إستراتيجي طويل الأجل على نحو أفضل من ملاءمتها لتحقيق مكاسب تكتيكية سريعة. إن خلق الثروة نشاط تريد كل البلدان المشاركة فيه. وفي عصر العولمة، فإن هذا واحد من عوامل الجذب الكبرى لدى أمريكا. وكثيرًا ما يحاول القادة الأمريكيون على نحو خاطئ معاملة القوة الاقتصادية كما لو كانت قوة عسكرية- كمجرد أداة أخرى للضغط. ويبين هذا أن الولايات المتحدة لا تزال تفتقر إلى قيادة القوة الاقتصادية بطريقة جيدة على خلاف الصين ودول كثيرة أخرى.

لم يكن الاقتصاد جزءًا من منطقة راحة سادة القوة التقليديين. ولا ريب أن حكماء مثل ثوسيديدس أدركوا جيدًا قوة الذهب، خاصة للإبقاء على الجيوش. لكنك تحتاج إلى ميكروسكوب لتستكشف شيئًا آخر غير الإشارة العابرة للأمور الاقتصادية في كتابات الشخصيات الأسطورية في السياسة الخارجية مثل مكيافيللي، وأوتو فون بسمارك، وهنري كسينجر. فقد أشادوا بسعي الدول الكبرى وراء الثروة والنمو الاقتصادي. ولكن رجال الدولة الحقيقيين في رأيهم، لا يمارسون الاقتصاد. فالثروة عندهم وعند الملوك الذين أقاموا الإمبراطوريات، كانت في الأساس وسيلة للقدرة العسكرية، وكانت القدرة العسكرية هي الطريق إلى القوة والأمن الدوليين- وعلاوة على ذلك كانت طريقًا لمزيد من الذهب. كانت السياسة الخارجية عندهم إستراتيجية، وكانت الإستراتيجية تحوّم حول القوة العسكرية والدبلوماسية.

إن القوة الاقتصادية حاليًا طريق رئيسي للقوة الدولية، تذكرة دخول وانضمام لنخبة القوة الدولية. إن العواصف العسكرية في القرن الحادي والعشرين تعتبر بصفة عامة مكلفة بصورة مفرطة وأكثر خطورة مما كانت عليه في أي وقت مضى، في ضوء الأعراف الدولية، والاحتياجات المحلية، والنتائج غير المؤكدة. والقوة الاقتصادية هي صميم أكثر ما يهم معظم البلدان-

الرفاهية الاقتصادية لحكوماتها ومواطنيها- وهي أقل تكلفة من الحرب لما لا نهاية له. وفي حين أن القوة الاقتصادية تفعل فعلها ببطء أكبر من القوة العسكرية، فإن التغييرات التي يحدثها الاقتصاد أكثر رسوخًا ودوامًا. ويمكن إذا استخدم بصورة إستراتيجية وصبر، أن يكون الوسيلة التي تحقق تكاليفها أقصى فاعلية لإقناع الحكومات الأخرى بعمل ما لا تود عمله- وإقناعها بغير حرب.

إن التاريخ الاقتصادي لم يبدأ حقًا في الوصول للغرب حتى عصر النهضة. فقبل عصر النهضة وقبل الثورة الصناعية اللاحقة، كان الاقتصادان الصيني والهندي أقوى كثيرًا من اقتصادات أوروبا. فقد قادت الصين والهند حركة العلم والتكنولوجيا مثل الأشرعة المتحركة والبارود، وفي المهارات التجارية. كانت أوروبا تشبه قطيعًا من قبائل البرابرة. ولم تتحول أوروبا إلى حديقة من الدول القومية وتستهل حقًا عهدًا جديدًا من الدول القومية والإمبراطوريات إلا بعد عام ١٥٠٠. كان لدى الأوروبيين مهارات تنظيمية ودراية فنية عملية أكثر مما كان لدى الآسيويين، وحولوا ذلك لقدرة عسكرية أسمى، وحولوها في الوقت المناسب إلى قوة اقتصادية.

لقد كانت الثروة الأسمى تمثل جائزة حقًا، وكانت هي الجائزة بالنسبة للكثيرين. وقد اعترف بهذا بصفة خاصة التجاريون في أوروبا القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، الذين مجّدوا السعي وراء الثروة من خلال السيطرة على الموارد الأجنبية وفوائض التجارة. وسيطر السلاح على الموارد وفرض قواعد التجارة، التي تخلق الثروة، والتي تؤدي حتى إلى قدرة عسكرية أكبر، وهكذا دواليك. لقد كان التجاريون في الواقع وطنيين اقتصاديين. واتبعت الإمبراطوريات العثمانية والإسبانية والبرتغالية والبريطانية، إلى جانب غيرها أنماطًا مماثلة.

من نحو القرن التاسع عشر حتى دوي المدافع في أغسطس ١٩١٤، سادت فترة سميت «عصر العولمة الأول» - فترة وصلت فيها القوى الكبرى في أوروبا لذرى جديدة من التجارة والاستثمار المتبادلين داخل أوروبا وفيما وراءها، اللذين بلغا نسبًا مدهشة حتى بمقاييس الوقت الحاضر. ربما شعر البعض بقوى الصراع تستعر تحت السطح، لكن ذلك لم يحل دون تهدئة المنافسات الوطنية مؤقتًا والاندفاع نحو الاعتماد المتبادل- لتلك المدة الوجيزة.

وبدا التكافل الاقتصادي الصاعد كبيرًا إلى حد أنه ألهم البعض بأن يتنبأ بنهاية الحرب

نفسها. فالحرب كما حاجوا كانت قد أصبحت مكلفة بأكثر من اللازم ولا يمكن تحمل تبعاتها. بل مضت الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية لمدى أبعد إلى حد أن أقسمت علنا على ألا ترفع السلاح ضد زملائها العمال في البلدان الأخرى. إلا أن هذه الأحلام بالثروة والسلام الأبدي بالطبع ذبلت مع هدير المدافع في ١٩١٤.

وأعادت نهاية الحرب الأضواء إلى الاقتصاد، ولكن بطريقة عقابية. فقد فرض المنتصرون تعويضات قاسية على ألمانيا. كما حاولوا إضعاف الاتحاد السوفيتي الشيوعي الجديد بتقييد التجارة. وفي ١٩٣٩، لجأت واشنطن لهذه الوسيلة- تخفيض المواد الخام الحيوية- لإظهار سخطها على غزو طوكيو للصين. ولم تؤد التعويضات إلا إلى إشعار الألمان بالمرارة، ولم تؤد العقوبات المفروضة على طوكيو إلا إلى إثارة حنق اليابانيين.

وكفل أداء أمريكا الصناعي المذهل خلال الحرب العالمية الثانية، وحقيقة أن الولايات المتحدة هي المنتصر الوحيد الذي صمد باقتصاد قوي في نهاية الحرب، لواشنطن قوة هائلة. واستخدمت إدارة ترومان هذا الموقف لتضع سياسة خارجية تبدت فيها للمرة الأولى والوحيدة في التاريخ الأمريكي، ملامح اقتصادية. وبهذه السياسة، قادت الولايات المتحدة العالم إلى إقامة سلسلة من المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، والأمم المتحدة، وبالطبع مشروع مارشال. لقد رفض ترومان سياسة إعادة تشكيل القوات المسلحة الأمريكية التي كان قد فككها أخيرًا، كما رفض استخدام احتكاره المؤقت للأسلحة الذرية.

لا تزال مؤسسات ترومان الاقتصادية الدولية قائمة حتى الآن، ولكن بحلول الستينيات، طغت القوة العسكرية على سياسة الأمن القومي. وتم إخضاع نِعَم التجارة وأرباحها للشواغل الأمنية. وبدأت الميزانية العسكرية في التصاعد. بل لقد منحت واشنطن معونة سخية لبلدان من أجل الحصول على امتياز الدفاع عنها ضد الشيوعية. وإلى حد كبير، حاولت واشنطن اعتصار السوفيت والصينيين بتقييد المعاملات الاقتصادية الدولية معهم. ومن جانبها حاولت موسكو استرضاء أتباعها في أوروبا الشرقية الفقراء والتعساء بدعم مبيعات النفط لهم.

وبعد عقود لاحقة، عاود الاقتصاد الدخول إلى الصورة الإستراتيجية في ظل الرئيس رونالد ريجان. فقد حقق هو ومؤيدوه فتحًا خاصًا بهم في مجال المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

والأمنية التي أصرا على أنها كانت عونًا في كسب الحرب الباردة. وكانت خطتهم هي أن يزيدوا تدريجيًا الإنفاق العسكري، خاصة على الدفاع بالقذائف عالي التقنية وعالي التكلفة المعروف باسم حرب النجوم، وجرّ السوفيت إلى إفلاس اقتصادي. كانت النظرية هي أن السوفيت رغم اقتصادهم الواهن، سيشعرون بأنهم مضطرين لمسايرة الولايات المتحدة في الإنفاق. والواقع أن موسكو أبقت على مستوى إنفاقها العسكري ثابتًا ولم تتسبب في إفلاس نفسها بالسعي لمسايرة جهود الولايات المتحدة في مجال حرب النجوم. لم تكن تستطيع ولم تفعل. وفي أقصى الأحوال، فإن اندفاع الولايات المتحدة في الإنفاق أفاد أساسًا في زيادة إحساس السوفيت بأنهم يتخلفون وراء الولايات المتحدة على نحو لا أمل في تداركه.

ومع ركود الاتحاد السوفيتي، ثم انهياره، ومضي الولايات المتحدة لآفاق أعلى كثيرًا، بدأ الخوف من الحرب يتراجع وبدأت مصالح الأعمال تتفوق على الاهتمامات الأمنية. وأولت واشنطن اهتمامًا كبيرًا بالاحتياجات الاقتصادية التنافسية، وبالحاجة المحددة إلى قيام الحكومة بمساعدة دوائر الأعمال الأمريكية مثلما تفعل الحكومات الأخرى. ففي ١٩٨٩، برز تحول كبير في السياسة في برقية من نائب وزير الخارجية لورنس إيجلبرجر أرسلها إلى السفارات الأمريكية كافة. وأعلنت هذه البرقية أنه منذئذ فصاعدًا، ستتحمل هذه السفارات المسئولية الأولى عن «وضع برامج للنهوض بالتجارة، والتماس آراء دوائر الأعمال الأمريكية المقيمة وغيرها من أهل الاقتصاد الخاص عن سياسات التجارة ومشاكلها، والمساعدة في التصدي لتحديات المنافسة الأجنبية... إن الصحة الاقتصادية لأمريكا هي المصلحة الأمنية القومية رقم واحد بالنسبة للبلاد».

ومع نهاية الحرب الباردة، وسقوط روسيا وصعود أمريكا لمرتبة القوة العظمى الوحيدة في العالم، حدث الانفجار العظيم الثاني في العلاقات الدولية- عصر العولمة. ومثل الانفجار العظيم الأول قبل الحرب العالمية الأولى، فقد صاحبته أحلام كبار في أن تحل القوة الاقتصادية محل السلاح باعتبارها العملة الأساسية المستخدمة في الشئون الدولية.

وانجرفت غالبية الحواجز الشيوعية وحواجز العالم الحر إلى حركة الأموال والسلع والتكنولوجيا، وعجلت بها جميعها الثورات في مجال النقل والمواصلات. وتصاعدت محلقة المطالبات بزيادة الإنفاق داخل الدول على الرفاهية والصحة، وقلل هذا الطلب على الإنفاق

الدعوة إلى إنتاج مزيد من الأسلحة ولم يبد أن هناك أي دولة تهدد المصالح الحيوية لدولة أخرى، ولم تعد أي حروب بين الدول الكبرى تلوح في الأفق. وإذ تناقص قلق القادة بشأن الأمن، فقد تحرروا لكي يعيدوا تركيز مواردهم على الأولويات الاقتصادية وليس العسكرية؛ وإنفاق قدر أكبر كثيرًا من وقتهم على اقتصاداتهم. وأثمر كل هذا عن توسع الاقتصاد الدولي، الذي كان يستجمع قوته الدافعة بالفعل.

وفي معظم أنحاء العالم، حل آدم سميث وديفيد ريكاردو محل مكيافيللي وكلاوزفيتز.

وأصبحت المصالح الاقتصادية هي التي تحدد الأمن في الدول الأساسية في شتى أنحاء العالم، وأصبحت القوة الاقتصادية هي لُبّ السياسة الخارجية.

ولا غرو أن الهدف الغالب لروسيا كان إعادة فرض قوتها على حدودها وبالقرب منها. ومع كون القوات المسلحة الروسية الحالية مجرد كسر مما كانت عليه أيام المجد السوفيتي، ظهرت صادرات النفط والغاز الروسية باعتبارها السلاح الإستراتيجي الجديد المفضل لدى روسيا. إن القادة الروس حاليًا في وضع يمكنهم من التهديد بقطع إمدادات النفط والغاز أو زيادة أسعارهما، واستثمار إيرادات البلاد الضخمة من النفط والغاز (التي تشكل نحو ٦٠ في المائة من صادراتها السنوية، ٣٦٥ مليار دولار في ٢٠٠٧) في أوروبا وفي أماكن أخرى، على الرغم من أن إيراداتهم قد انخفضت في منتصف ٢٠٠٨ مع هبوط أسعار الطاقة. وقد قفز حجم اقتصاد روسيا من نحو ٢٠٠ مليار دولار في ١٩٩٩ إلى نحو ١,٧ تريليون دولار في ٢٠٠٨.

ولتحويل هذه الأرباح إلى قوة دولية، كان على حكام روسيا أن يستعيدوا أولاً سيطرة حكومتهم على شركات النفط والغاز التي كانت قد سبق وخصخصتها. وفعلوا ذلك بقسوة متوقعة. وهكذا استرد حكام موسكو السيطرة الداخلية على هذه الموارد بغية استخدام المكافآت والعقوبات الاقتصادية في الخارج، بقدر ما استخدموا من قبل التهديد باستخدام القوة. وتحركوا سريعًا لإثبات وجهة نظرهم وادعاءاتهم لدى جيران مثل أوكرانيا وجورجيا، وهما بلدان شعرت موسكو بأنهما اقتربا من واشنطن أكثر من اللازم.

ولروسيا قبضة أخرى خانقة فيما يتعلق بالطاقة على جيرانها. إذ تستطيع بتقليل فرص عبور خط الأنابيب عبر أراضيهم، أن تخفض رسوم خط الأنابيب المصاحبة لذلك، وهي ضخمة. وإذا

أثبت الجيران أنهم مثيرون للغضب بصفة خاصة، لا يتورع الروس عن تحريض حركات الاستقلال الموالية لموسكو داخل حدود الجيران، مثلما فعلوا في جورجيا في ٢٠٠٨. كما تحركوا لإحباط الضغوط المضادة الأوروبية في ٢٠٠٨ بشراء مشروعات أعمال الطاقة اللاحقة للاستخراج، من معامل التكرير إلى شاحنات التوصيل، في كل أنحاء القارة. وقاوم الأوروبيون، لكن نقود الروس طيبة واستمر الحصول عليها والتوسع في التملك في اتجاه الغرب. وخط الأساس لا تخطئه عين: فقد اشترت موسكو لنفسها مقعدًا له نفوذه في معظم موائد المفاوضات الدولية والقدرة على دحر الضغط من قبل واشنطن وأوروبا.

وتستند قوة المملكة العربية السعودية، مثلها مثل روسيا، إلى النفط، وليس لكل حكام السعودية وأتباعهم سوى هدف واحد؛ الحفاظ على حكم بيت آل سعود وسلطته. إنهم يشترون بقاءهم بأرباح النفط، وبشكل حاسم، بمليارات البراميل من النفط التي لا تزال تحت رمالهم. إنهم يعتقدون أنه في ضوء اعتماد الغرب على نفطهم، لا تستطيع واشنطن وحلفاؤها تحمل ترك المملكة الصحراوية تقع في أيد معادية. وهم على حق.

وتعمل السياسة الخارجية السعودية مثل سياسة للتأمين. فالنظام يستخدم سيطرة السعوديين الكاملة على أعمال النفط في البلاد لدرء التهديدات. فإذا أحسوا بتمرد للشيعة في العراق، فإنهم يقدمون الأموال والسلاح لزملائهم السنة هناك. وإذا رأوا إيران تسيطر على أطراف فلسطينية، وذلك مجال نفوذ تقليدي للسعوديين، يدعون القادة الفلسطينيين إلى الرياض ويدفعون لهم أو يعدونهم بالمبالغ اللازمة لكي يذعنوا ويعيدوا النفوذ السعودي. ومن المثير للاهتمام، أنهم يعدون حقًا بما هو أكثر مما يقدمونه، كما يمكن تبينه من استثماراتهم المحدودة جدًا في البلاد العربية وفي البلدان النامية الأخرى. إنهم يرسخون قوتهم فيما بين هذه البلدان والمجموعات الأقل شأنًا أساسًا بأن يتركوهم يأملون في الكرم السعودي مستقبلاً. وعندما يستثمرون أموالهم حقًا، فإنها تنزع إلى التركز في الاقتصادات الصناعية المستقرة والمختبرة، خاصة في الولايات المتحدة.

ويكفل هذا بدوره للرياض قبضة مزدوجة على واشنطن- كمورد للنفط يؤثر على أسعاره العالمية وكمستثمر أجنبي رئيسي في الاقتصاد الأمريكي. لكن ربما تم بلوغ أعلى درجة في مقياس النفوذ السعودي في واشنطن في الثمانينيات، بالحرب على السوفيت في أفغانستان. فقد كثف السعوديون إنتاجهم من النفط لتخفيض إيرادات النفط، والإضرار بموسكو، وزودوا المتمردين بالأموال والأسلحة بصورة مباشرة. إن الرياض تريد الظهور بمظهر المدافع عن العقيدة الإسلامية، لكنها لا تتصدر أي شيء.

لم يلعب أحد لعبة القوة الاقتصادية باقتدار مثل الصين، وكان كل ذلك لصالح إدامة حكم قيادة الحزب الشيوعي. وتحقيقًا لهذه الغاية، واجه القادة الصينيون خيارًا إستراتيجيا يتضمن تعزيز مشروعيتهم بمنح الحريات السياسية أو بزيادة قوة الاقتصاد. واختاروا السعي إلى تحقيق منافع اقتصادية أكبر لأعداد متزايدة دومًا من الصينيين. لقد كانت السوق الداخلية للصين، على خلاف سوق الولايات المتحدة، أضعف من أن توازن مثل هذا النمو الاقتصادي، واختارت الصين الصادرات واجتذاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارهما الوسيلة الأساسية لخلق الوظائف وتوليد الثروة في الداخل. وفي الوقت المناسب، ستتسع سوقها الداخلية، لكن في الوقت الحالي، فإن إستراتيجيتها الاقتصادية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارة العالمية، بما في ذلك العلاقات الطيبة والتجارة القوية مع الولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة قد هزتها أزمة ٢٠٠٨ على نحو واضح.

إن للسياسة الاقتصادية الدولية للصين نطاقها وحنكتها. فالصين أولاً تعزز قوتها الاقتصادية بالترويج لإمكانياتها الاقتصادية الضخمة، لمستقبلها أكثر من حاضرها، ولحلمها أكثر من واقعها. وذلك نفاذ بصيرة يتسم بالدهاء في اتخاذ قرارات الأعمال وجَعْل القيام بالأعمال في الصين الورقة الرابحة في البلدة، رغم العوائق والمثالب الكبيرة: القوانين والمحاكم التجارية المثيرة للمشاكل، والقطاع المصرفي الضعيف، والفساد المتفشي، والكوارث البيئية. وعادة ما تهوّن القصص الإخبارية وصحافة الأعمال من هذه الظروف وتتقاعس عن ذكر أن اقتصاد الصين ومستوى المعيشة فيها لا يزالان دون مثيليهما في أمريكا بمسافة. إن إجمالي الناتج المحلي للصين، مستخرجًا من تكافؤ القوة الشرائية، يبلغ نحو نصف مثيله في أمريكا (٦,٩٩ تريليون دولار مقابل ١٣,٨٤ تريليون دولار) وسيظل بمعدلات النمو الحالية وراء الولايات المتحدة لعقد آخر على الأقل. والأكثر دلالة، أن دخل الفرد في الصين بلغ ٥٣٠٠ دولارًا في ٢٠٠٧ مقابل ٤٥ ألف دولار بالنسبة للأمريكيين. كذلك، فإن الولايات المتحدة تتجاوز الصين كثيرًا في الابتكار التكنولوجي والإنتاجية.

ثانيًا، يستخدم القادة الصينيون قوتهم الاقتصادية بحرص وبدون تهديد. فعلى خلاف روسيا، فإنهم نـادرًا ما يتباهون بها؛ إنهم يدعونها تتحدث عن نفسها. ونـادرًا ما يطالب الدبلوماسيون الصينيون بتنازلات في السياسة الخارجية مقابل أفضال مثل المعونة والاستثمار

والتجارة؛ إنهم يحاولون فحسب التوصل لمساومة اقتصادية جيدة- قيمة اقتصادية مقابل قيمة اقتصادية. ولا يتعين على الصين أن تخبر المستفيدين بما هو متوقع منهم. وهكذا فإن معظمهم يتجنب إقامة علاقة مع تايوان، ونادرًا ما يدينون الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان. إن القادة الصينيين يدركون تأثير النقود.

وقد اجتذبت الصين بتشكيلة من الأدوات الاقتصادية، حلفاء الأمر الواقع، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك نظم حكم مارقة (كثير منها منتج للنفط)، ومجموعة من الأصدقاء يمكن الاستعانة بهم عندما تقتضي ذلك احتياجات إستراتيجية في المستقبل. كما شكلت بكين منظمات اقتصادية متعددة الأطراف في وسط آسيا وجنوب شرقيها وتقوم فيها الصين بدور المسيطر مع استبعاد الولايات المتحدة. ولم تضاه أي أمة أخرى الصين في اتساع نشاطها السياسي الاقتصادي وعمقه، أو في بنائها غير المتطفل لقوة إستراتيجية.

ثالثًا، وهو الأمر اللافت للنظر لأقصى حد، أن الصين جعلت الولايات المتحدة نقطة ارتكاز سياستها الاقتصادية الدولية، حتى وإن ظلت واشنطن هي الخصم الإستراتيجي الأساسي. الواقع أن الصين راهنت بقدر كبير من مستقبلها الاقتصادي على أمريكا، وبدرجة أقل، فإن العكس صحيح أيضًا. فالولايات المتحدة هي أكبر زبون للصين (تستورد الولايات المتحدة بمبلغ ٣١٢,٥ مليار دولار من الصين، في حين يستورد الاتحاد الأوروبي، أكبر ثاني زبون لها، ما قيمته ٢٥٤,٢ مليار دولار)، وأكبر عجز تجاري للولايات المتحدة هو مع الصين (٢٥٦,٣ مليار دولار سنويًا، بفرق مجمع يربو على تريليون دولار منذ ١٩٩٥). وقد استثمرت بكين الكتلة الأساسية من أرباحها في أوراق مالية أمريكية وهي متلهفة على شراء المشروعات الخاصة فيها، إذا سمحت واشنطن بذلك وعندما تسمح به. إن الصين تعتمد حاليًا اعتمادًا باهظًا على الأسواق المالية في الولايات المتحدة وعلى صحة الدولار وعافيته. كذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة على الصين في الاستثمارات والمنتجات الاستهلاكية الرخيصة كبير، لكنها الأقل تبعية بين البلدين.

وفي الظاهر على الأقل، يبدو أن بكين حبست نفسها في وضع اقتصادي أدنى مع واشنطن. فإن فسدت العلاقات، يمكن لأمريكا أن تصحح أوضاعها بسهولة لأن اقتصادها أكبر وأخفّ حركة من الصين. لكن دونية الصين أكثر ظهورًا مما هي عليه في الواقع. وكلا الطرفين معرضان لأن يفقدا الكثير من المواجهة (سوق ووظائف في الداخل بالنسبة للصينيين، وسلع رخيصة

واستثمارات بالنسبة للولايات المتحدة). ومن ثم لا يسعى أي منهما إلى اختبار ميزان القوة الاقتصادية. كما أن كليهما يدخر قواه ويعد عدته من أجل معارك اقتصادية تدور مستقبلا: فقد أقامت الولايات المتحدة حواجز تعترض الملكية الصينية لمشروعات الأعمال الأمريكية، رغم أنها سمحت لشركة لينوفو الصينية بشراء وحدة شركة آي بي إم لصناعة الحاسبات الشخصية؛ وتظل الصين تقدم الوعود بمزيد من فتح أسواقها وقطاعات الخدمات فيها، والقضاء على سرقة حقوق الملكية الفكرية المتفشية (رغم أنها تحقق ذلك بصورة تدريجية فحسب).

وتبدي واشنطن صبرًا تجاه وضع الصين لأقدامها في مجالات عدة، وبدرجة ما، فإن الصين تسدد مقابل هذا التسامح بأن تكون مفيدة لواشنطن بشأن المسائل الصعبة للسياسة الخارجية مثل التعامل مع برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية. ويترك هذا كلا الطرفين أسيرين في عناق إستراتيجي واقتصادي معقد، لا يستطيع فيه أحدهما دفع الآخر بعيدًا، رغم أن ميزان القوة الحالي يحابي الولايات المتحدة.

واليابان عاقدة العزم، مثلها مثل الصين، على تقوية اقتصادها من خلال التجارة والاستثمار والمعونة، لكن هدفها اقتصادي أكثر منه إستراتيجي مقارنة بالصين. وبمعنى ما، فإن ازدهار الاقتصاد غاية في حد ذاته بالنسبة لطوكيو، في حين أنه بالنسبة لبكين وسيلة يستطيع بها الشيوعيون الاحتفاظ بالسلطة المحلية وحماية المصالح الصينية على النطاق العالمي ودفعها للأمام. إن الأعمال أعمال عند طوكيو. وليس ذلك لأن دوائر الأعمال تسيطر على الحكومة اليابانية، ولكن لأن خليقة حكوماتها منذ الحرب العالمية الثانية كانت موالية للأعمال، خاصة المواتية للتصدير والمواتية للاستثمار. وقد دعمت هذا، المواقف المناوئة للدفاع التي تجذرت في سياسات اليابان بعد الحرب. فقد كانت السياسة الخارجية لليابان هي لُبّ سياستها الاقتصادية.

لكن سياستها الخارجية تتبع قاعدة ذهبية واحدة: البقاء قريبًا من واشنطن بدعم مالي وسياسي، وترك الولايات المتحدة تتولى القيادة بشأن مشاكل اليابان المتعلقة بالأمن، وموازنة الاتحاد السوفيتي في البدء وحاليًا القيام بالدور نفسه تجاه الصين. وكمثال واحد لذلك، فإنه للإبقاء على واشنطن سعيدة، حطمت اليابان المحظورات الكبرى بإرسال قوات حفظ السلام إلى كولومبيا، وبالإسهام بمبلغ ١٣ مليار دولار لدفع التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة لخوض حرب الخليج الأولى. وفي عهد أحدث، أخذت طوكيو توسع قدراتها العسكرية للتحوط ضد تشدد

الصين وكوريا الشمالية في ادعاءاتهما وبسبب عدم تيقنها من دور أمريكا في آسيا مستقبلاً. وتتعثر منزلة سياستها الخارجية وراء منزلتها الاقتصادية باعتبارها ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وتحتل البلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي منزلة ما بين اليابان والولايات المتحدة في نهجهما إزاء السياسة الاقتصادية الدولية. وفي حين أن العلاقات بين الحكومة والصناعة الخاصة في أوروبا ليست وثيقة بقدر ما هي في اليابان، فإنها بشكل عام أوثق منها في الولايات المتحدة. وفي حين أن الأوروبيين يقدمون ادعاءات بامتلاكهم قدرة عسكرية بأكثر مما تفعل اليابان، فإن القوة العسكرية للبلدان السبعة والعشرين في الاتحاد الأوروبي جميعها ليست ذات شأن. فالأوروبيون يحتفظون بقوة عسكرية كافية فحسب للمطالبة بمكان على موائد الأمن، لكنها ليست كافية للعمل بصورة مستقلة، إلا في مهام صغيرة في إفريقيا. وتمارس بلدان مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي قوتها في الخارج أساسًا من خلال سياستها الاقتصادية الدولية ودبلوماسيتها متعددة الأطراف.

لقد أدرك الأوروبيون أهمية حجمهم المجمع واتخذوا ثلاث خطوات أساسية لتعظيم قوتهم الجماعية. فقد وسعوا أولاً الاتحاد من خمسة عشر بلدًا إلى سبعة وعشرين بلدًا، بإجمالي ناتج محلي يبلغ في مجموعه ١٤,٣٨ تريليون دولار في ٢٠٠٧، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر اقتصاد منفرد في العالم. وفي حين أن البلدان السبعة والعشرين جميعها لا تسير دائمًا في صف واحد، فإنها تحاول أن تبدو جبهة موحدة أمام العالم. وأنشأوا ثانيًا اليورو باعتباره العملة الموحدة لنحو نصف الأعضاء. وينافس اليورو حاليًا الدولار كعملة عالمية. وثالثًا، فإن الأوروبيين يتحدثون بصوت واحد بشأن مفاوضات التجارة الخارجية- صوت مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة- وحظوا بنفوذ حقيقي نتيجة لذلك.

ولقد حظي الأوروبيون بنجاح متواضع في ترجمة سوقهم جبارة الحجم والقوة إلى قوة دبلوماسية دولية كبيرة بمناصرتهم للنهج متعددة الأطراف إزاء القضايا الدولية وبمؤازرة النهج المعروف باسم المشروطية. وتشير المشروطية إلى ربط التجارة والمعونة والعضوية في الاتحاد الأوروبي نفسه بغايات سياسية- تحقيق تقدم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما استغلوا إغراء عضوية الاتحاد الأوروبي للحفاظ على السلام بين اليونان وتركيا بشأن قبرص،

وتحجيم اندفاع تركيا نحو التطرف الإسلامي، وإغراء الصرب للتعاون بشأن كوسوفو وغيرها من القضايا.

إن العمل متعدد الأطراف تعويذة أوروبية وهي تحظى بشعبية واسعة على النطاق العالمي. إنها تمثل الأمل الوحيد لمعظم الأمم في الاشتراك في اتخاذ القرارات الدولية الكبرى. وقد ناور الاتحاد السوفيتي ليظهر نفسه في مظهر نصير العمل متعدد الأطراف. وهكذا ظهرت فكرة العمل متعدد الأطراف باعتبارها أفضل مضاعف لقوة الاتحاد الأوروبي وأعطته صوتًا أكبر في أماكن مثل الشرق الأوسط.

ويضع الاتحاد الأوروبي - مثله مثل باقي القوى الاقتصادية الكبرى: روسيا، والسعودية، واليابان، والصين- الاقتصاد في قلب إستراتيجيته الخارجية. إن الاقتصاد هو مصدر تأثيره الرئيسي في العالم. وتمامًا، مثلما يفعلون، يستخدم الاتحاد الأوروبي الأسلحة الاقتصادية أساسًا لتحقيق مصالحه الاقتصادية ولتقوية مواقفه الإقليمية والعالمية الشاملة. والواقع أن معظم الدول الكبرى تمارس قوتها الاقتصادية لأغراض اقتصادية وإستراتيجية أكثر مما تمارسها لاكتساب امتيازات تكتيكية بشأن قضايا سياسية- عسكرية.

وفي حين أن لدى هذه البلدان الكبرى سياسات اقتصادية خارجية ناضجة، فإن الولايات المتحدة تتخلف وراءها، والواقع أنه من الصعب اكتشاف تفكير الولايات المتحدة بشأن السياسة الاقتصادية الخارجية. وعندما سألت واحدًا من أكبر المسئولين المكلفين بالسياسة الاقتصادية الأمريكية منذ الحرب الباردة عن كيف كانت تفكر إدارته في القوة الاقتصادية الدولية، نهض من مقعده، وحكّ رأسه، وأجاب «أتعرف، ذلك سؤال مثير للاهتمام».

وفي عصر العولمة الجديد، وضع كلينتون السياسة الاقتصادية في صدارة سياسته الخارجية- على الرغم من أن الشكل الخارجي لسياسته الخارجية لم يكن واضحًا مطلقًا. وكان الرئيس جورج بوش قويًا كتاجر حرّ مثلما كان كلينتون، لكن محور تركيزه واهتماماته ارتد على أعقابه بصورة كلية تقريبًا إلى القضايا الأمنية والقوة العسكرية الأمريكية، متأثرًا في ذلك بهجمات ١١ سبتمبر.

لقد ركزت إدارتا بوش وكلينتون كلتاهما على تجارة الولايات المتحدة واستثماراتها باعتبارهما السمتين المميزتين للعصر الاقتصادي الجديد. وبدأتا بافتراض صحيح هو أن الرافعة الأساسية

للقوة الاقتصادية للولايات المتحدة هي قدرتها على فتح السوق المحلية الأمريكية أو إغلاقها أمام الآخرين. فقد كان الدخول إلى تلك السوق هو الجائزة العالمية من حيث المبيعات والأرباح. وكان التفكير الكامن وراء ذلك بسيطًا وله أساسه الوطيد من التاريخ: فمقابل السماح بالتنافس في سوق الولايات المتحدة، يتعين على الدول الأخرى أن تفتح أسواقها الخاصة بها أمام التجارة الدولية، ليس بالضرورة بصورة سريعة أو شاملة مماثلة، ولكن كافية لإعطاء دوائر الأعمال الأمريكية فرصة عادلة للتصدير إلى تلك البلدان. وفي حين أن هذا قد يسفر عن بعض العراقيل قصيرة الأجل، فقد كان لدى القادة الأمريكيين الثقة في أن دوائر الأعمال الأمريكية سوف تتفوق في الإنتاج والبيع والاستثمار على منافسيها في الأجلين المتوسط والطويل. وقد صدق هذا الاستنتاج في معظمه- حتى فترة قريبة. ففي مواجهة منافسين جدد، تكلفتهم منخفضة، مثل الصين والهند، بدأت الولايات المتحدة تفقد الوظائف، رغم أن نمو إنتاجيتها ظل راسخًا. ورغم أن الاقتصاديين يجادلون حول ما يحمله ذلك بالنسبة للمستقبل، فإن العجز التجاري للولايات المتحدة تجاوز ٧٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٧. إن المحاربين الذين لا نظير لهم من قبل من دوائر الأعمال بدأوا في السقوط، وبدا للبعض أن الاقتصاد الأمريكي قلت مكانته باعتباره جائزة.

وإضافة لذلك، فقد ابتليت إدارتا بوش وكلينتون كلتاهما بحقيقة أن جناحي الحكومة الأمريكية اللذين أدارا هذه الأمور- وزارة الخزانة ووزارة الخارجية- سقطا في نمط تضاؤل التعاون فيما بينهما.

وولد الانفصال تصادمًا عميقًا بين الثقافات- تركيز حصري تقريبًا على قضايا التمويل والنقد بالنسبة لخبراء الاقتصاد في وزارة الخزانة، وتفانٍ حصري بالمثل للدبلوماسية بين خبراء السياسة الخارجية في وزارة الخارجية. ومضت كل مجموعة من المتخصصين في الأساس في طريقها الخاص. وعندما كانت المجموعتان تلتقيان، نادرًا ما كانتا تتقاسمان نفس الاهتمامات. فقد ركز خبراء الاقتصاد في وزارة الخزانة على قدر النقود الذي يتعين طلبه، في حين كان الدبلوماسيون في وزارة الخارجية مهمومين بالحفاظ على العلاقات الطيبة مع الدول. وفي الديمقراطيات الصناعية الأخرى، كانت هناك ترتيبات عمل أوثق كثيرًا بين وزارتي الاقتصاد والخارجية، واستطاعتا معاونة بعضهما البعض في التفكر العميق في كيفية تعظيم مصالح بلدانهما وقوتها.

وبالنسبة لوزارتي الخزانة والخارجية، كان الصراع العنيف هو السائد تقريبًا. ففي ظل إدارة كلينتون، رفضت وزارة الخارجية بعناد تعقب الحسابات المصرفية الخارجية للرئيس الصربي ميلوسيفتش فلم يكن روبرت روبن وزير الخزانة يعتقد- كمسألة عملية وفلسفية- أنه يتعين على الولايات المتحدة اجتياح النظام المصرفي العالمي؛ إذ كان يخشى أن يقوض ذلك قدسية النظام وأمنه. ولم تجد مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية أن هناك مشكلة في الرغبة في عقاب ميلوسيفتش أو أي خصم آخر بهذا الإجراء. وبالمثل في ظل إدارة جورج دبليو بوش، تحركت وزارة الخزانة، التي كانت مسئولة عن محاربة التمويل الدولي للإرهابيين، من تلقاء نفسها كلية وحتى بدون أن تخطر وزارة الخارجية، عندما وضعت يدها على حسابات مصرفية لكوريا الشمالية في ماكاو. وأيًا كان ما تفعله بيونج يانج بهذه الحسابات، فإن قادتها كانوا يجلونها إلى حد مقاطعة المحادثات النووية الحاسمة مع الولايات المتحدة. وفيما بعد ناشدت وزارة خارجية بوش وزير الخزانة هنري باولسون مباشرة الإفراج عن هذه الأموال، وقد أفرج عنها. كذلك فإنه في ظل بوش، دار عراك مرتفع الصوت بين وزارتي الخارجية والخزانة حول برنامج جديد للمعونة. فقد طالبت الخارجية بتركيز المعونة الاقتصادية على الدول الفاشلة كوسيلة لمحاربة الإرهاب هناك. وردت وزارة الخزانة معترضة بأن منح المعونة لدول أخرى غير تلك التي تتمتع بالكفاءة والأهلية السياسية، أي تلك التي تستطيع استخدامها بشكل جيد، كان تبديدًا للأموال. وانتصرت الخزانة.

ورغم كل الصعاب في ربط وشائج السياسة في داخل الحكومة الأمريكية، فقد نشط الاقتصاد كثيرًا خلال معظم سنوات كلينتون وأوائل سنوات بوش. وكان من النقاط المشرقة زيادة صادرات الولايات المتحدة بمساعدة من الدولار الأضعف، حيث واصل الأجانب الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الأمريكية، وتحرك النمو الاقتصادي بعنف نتيجة لذلك بمستويات منخفضة وإن ظلت إيجابية. لكن الأخبار السيئة كانت مثيرة للقلق، وألقت الضوء عليها حالات الإعسار التي بلغت حد الأزمة في ٢٠٠٨ في صناعة الرهن العقاري وفشل البنوك والمؤسسات المالية الأساسية أو إصابتها بالضعف، والذي صحبه انكماش رأس المال المكرس للاستثمار واعتصار الائتمان والإنفاق الاستهلاكي. وقد جاء كل هذا إضافة لاستمرار العجز التجاري، الذي تصاعد محلقًا لمستويات أعلى منها في أي وقت. وأحست أمريكا بأنها تسقط بشكل أعمق فأعمق في الدين، وأصبحت البلد الأكثر استدانة على الإطلاق. لم تكدس أي دولة في التاريخ ديونًا تقترب بأي

شكل من هذا الحد من الضخامة، واستطاعت أن تظل قوى كبرى. إن الأمم المدينة يتعين عليها أن تضع مصيرها بين أيدي المستثمرين الأجانب، الذين قد يسحبون أموالهم حسبما يرغبون. ومع هذا الدين الصاعق، حدث انخفاض في القيمة النسبية للدولار الأمريكي، رغم أن الولايات المتحدة كانت قد تلقت دفعة تقوية مؤقتة من قبل المستثمرين الأجانب الذين كانوا يشعرون بالقلق خلال المراحل الأولى من الأزمة المالية العالمية. وتعرضت للخطر المكانة والمنزلة الاقتصادية للدول الأخرى التي تستخدم الدولار الأمريكي في تحديد قيم عملتها. وزيادة على ذلك، كانت ديون الأفراد والقطاع الخاص تتراكم مع حالات الإفلاس.

بل كانت هناك أنباء أكثر سوءًا بالنسبة لواشنطن. فقد عاد عجز الموازنة الاتحادية مرة ثانية، مثلما حدث في سنوات ريجان، وخرج متصاعدًا عن السيطرة. وزاد تعرض مستقبل تلك الموازنة للخطر بسبب التكاليف الوشيكة للصحة والضمان الاجتماعي للجيل الذي ولد في سنوات ما بعد الحرب. وبعد سنوات من التحذيرات، طفق الاعتماد على النفط الخارجي يتزايد. والأكثر إثارة للتشاؤم، أن رأس المال البشري، قصب السبق التاريخي في المنافسة في الولايات المتحدة، طفق ينهار في نظام للتعليم العام كان أداؤه يزداد سوءًا في مجال الرياضيات والعلوم مقارنة بالبلدان الأخرى، الصناعية وحتى غير الصناعية.

وبكل المعاني الواقعية، كانت الولايات المتحدة تفقد ما جعلها قوة عسكرية ودبلوماسية كبرى وقائدًا حقيقيًا للعالم على حد سواء: اقتصادها الذي لا يعرف الوهن، القوي دائمًا، والذي كان دومًا نموذجًا للحيوية الاقتصادية. كان ذلك الاقتصاد المجيد معرضًا للخطر حينذاك. وزادت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨ ذلك الخطر. ورغم أن اقتصادات قيادية أخرى أصابها الدمار من جراء تلك الأزمة، ورغم استمرار أمريكا باعتبارها الاقتصاد القائد في العالم أجمع، فإن قوتها الاقتصادية المطلقة تناقصت بصورة حادة. وبالنسبة للرئيس أوباما - وبأكثر كثيرًا مما كان بالنسبة لأسلافه - أصبح القيام باختيارات صعبة في السياسة الخارجية وتجميع العِصِي والجَزر لممارسة القوة العالمية، الاقتصادية وغيرها، أكثر صعوبة.

وسيذهل سادة القوة والحرب التقليديون من التغير الذي حدث في أهمية القوة العسكرية والاقتصادية. كما سيدهشون من أن يروا انهيارًا في الأنماط التاريخية للحروب بين الدول. ففي

العقدين الأخيرين، استخدم القسر أساسًا للتصدي لمشاكل داخلية أو لأداء وظائف حفظ السلام داخل الدول. وكانت الولايات المتحدة، وإسرائيل، والعراق (في حربها على إيران والكويت) استثناءً جديرًا بالذكر. إن كثيرًا من الجيوش المعاصرة حددت أحجامها بما يقل كثيرًا عن المستويات التاريخية، خاصة في أوروبا، ولا يمكنها أن تعمل إلا داخل حدودها أو بالقرب منها. لكن عيون مكيافيللي وكلاوزفيتز النفاذة سرعان ما ستدرك أن التمويل والتجارة يشغلان حاليًا مكانة رفيعة خاصة وغير مسبوقة في السياسة الخارجية.

والقوة الاقتصادية- سواء كانت للمكافأة أو العقاب أو التهديد أو الحث- تشبه التهديدات العسكرية في أنها تنطوي على الضغط، لكن أوجه التشابه تنتهي عند هذا الحد. فالقوة الاقتصادية تختلف عن القوة العسكرية في خمسة طرق أساسية.

فأولاً، توجد دائمًا، حتى فيما بين الدول المتنافسة اقتصاديًا، تبادلية كبيرة عادة بين المصالح الاقتصادية، وهو الأمر الذي لم يكن سائدًا بين الخصوم العسكريين. ففي المواجهات العسكرية، يرغب طرف ما في ترويع الآخر أو سحقه حتى يستسلم. إن الحروب هي لعبة فيها منتصر وخاسر. وربما يكون مصدر القلق المشترك هو تجنب استخدام أسلحة كارثية يمكن أن تضر المنتصر بقدر ما تضر المهزوم. وفي الصراعات الاقتصادية، فإن كل طرف يريد أن يكسب، ويستطيع كل طرف ذلك، لأن الفوز يُحدَّد بصفة عامة بأنه الحصول على جانب طيب أو أفضل من النجاح المتبادل. وهناك شيء ما يعود على الطرفين كليهما، في معظم المعاملات الاقتصادية.

ثانيًا، إن التبادلية في معظم العلاقات الاقتصادية تجعل إملاء أي من الطرفين لشروطه أمرًا أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً- وذلك الوضع للمرة الثانية يختلف عن الشئون العسكرية. إن القوة الاقتصادية تتعلق بالمساومة أكثر بكثير مما تتعلق بالنباح على الحدود. إن وجود ميزة اقتصادية يمكن أن يسفر عن نتائج أكثر نفعًا للجانب الأقوى، لكن نادرًا ما تكون النتيجة لصالح طرف واحد. وفي الحرب، فإن تفوقًا صغيرًا نسبيًا قد يكون كافيًا لتحقيق نصر كامل. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في المفاوضات التجارية، تستطيع حتى أصغر الدول أن تساوم بنجاح ويتعين على الطرفين الأخذ والعطاء في مفاوضات القوة الاقتصادية.

ثالثًا، إن سيطرة الحكومات على القوة العسكرية أسهل من سيطرتها على القوة الاقتصادية. فالحقيقة هي أن الحكومات في معظم الدول تسيطر تمامًا على قواتها المسلحة وهي المسئول

الوحيد المكلف باتخاذ القرارات باستخدام القوة، في حين أنها لا تحظى تقريبًا بنفس الدرجة من السيطرة على المعاملات الاقتصادية. إن تحديد ما إذا كان يتعين القتال وكيف، أمر يرجع كلية إلى مسئولي الدولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن السلطة في اتخاذ معظم القرارات الاقتصادية تتقاسمها الحكومات ودوائر الأعمال الخاصة والأفراد. وفي معظم البلدان، يتخذ المواطنون بأنفسهم معظم القرارات بشأن ما إذا كانوا يتاجرون ويستثمرون أم لا، مع قيام المسئولين الحكوميين بدور أقل- وأحيانًا لا يقومون بأي دور على الإطلاق.

رابعًا، تستغرق القوة الاقتصادية أجلاً لكي تعمل أكثر مما تستغرقه القوة العسكرية. فالقوة العسكرية تستطيع تدمير نظام للحكم بسرعة نسبيًا، لكن تغيير مسار السياسات الخارجية أو المحلية من خلال الحوافز أو العقوبات الاقتصادية يمكن أن يستغرق شهورًا أو سنوات. ويمكن أن تظل نتائج الأخذ والعطاء الاقتصادي غير مؤكدة لسنوات طويلة. فعلى سبييل المثال، فإن المكاسب النسبية من الاتفاقيات التجارية- مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك- تستغرق زمنًا أطول حتى تظهر للعيان.

خامسًا، إنه من الصعب الحكم على المزايا والمثالب الاقتصادية في معاملة اقتصادية على نحو صارم، والأمر أكثر صعوبة بالنسبة لتقييم المفاضلات بين التنازلات الاقتصادية من جانب، والتنازلات الأمنية والسياسية من جانب آخر. فعلى سبيل المثال، فإنه من غير الواضح ما إذا كان بوش قد توصل لصفقة جيدة أو سيئة بالموافقة على استبعاد المحطات النووية التي تديرها المؤسسة العسكرية في الهند من التفتيش الدولي مقابل إعلان نيودلهي أنها قد تشتري مفاعلات نووية أمريكية. كيف يمكن للمرء قياس القيمة النسبية لمنح الصين منزلة خاصة في التجارة مقابل تعهد بكين بتحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان؟ لم يتمكن أحد حقًا من حلّ لغز مبادلة هذا التفاح الاقتصادي مقابل ذلك البرتقال الإستراتيجي والسياسي، وبالنسبة لهذا الأمر، كيف يمكن قياس ما يمكن توقعه من القوة الاقتصادية بصفة عامة.

لا شيء يعادل اقتصادًا قويًا بالنسبة للقوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة. إنه مغناطيس، ومكون أساسي للقوة الاقتصادية وأساس للقوة العسكرية. إنه القوة الأقرب لأن تكون جذابة أكثر منها قسرية في أي وقت. إن الاقتصاد القوي لا يخشى من التنازلات، التي يمكن أن

تفيد الدبلوماسية أيضًا. كما أنه يتيح للقادة أن ينتظروا في صبر وأناة جمع مكاسبهم، ويضيف وزنًا لقوة البلاد الدبلوماسية.

بيد أنه حينما يفتقر القادة للصبر ويفتقرون لاقتصاد قوي، فإنهم يتجهون لحشد من الأدوات الاقتصادية الأقل شأنًا. وتأتي هذه في أشكال مختلفة: المعونة العسكرية، والمعونة التنموية، والرشاوى، والعقوبات، والمفاوضات التجارية، والاستثمارات. هناك الكثير للاختيار منه، هناك أدوات أكثر مما يوجد في أي شكل آخر للقوة.

والمعونة العسكرية أداة سياسية معيارية. ففي السنة المالية ٢٠٠٦، دعمت واشنطن مبيعات للأسلحة ودفعت مقابل برامج للتدريب والزيارات المتبادلة مع القوات المسلحة في نحو ١٥٠ بلدًا. وعادة ما يناصر خبراء السياسة مثل هذه البرامج: على أساس أنها تربط حكومة الولايات المتحدة، أو على الأقل المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، مباشرة بمجموعة من أقوى المجموعات في كل البلدان منخفضة ومتوسطة المستوى. وفي معظم هذه الدول، فإن المؤسسة العسكرية هي التي تقرر في نهاية المطاف من يسيطر على السلطة داخليًا ولها تأثير كبير على السياسة الخارجية. ويحبط الكونجرس أحيانًا تمويل هذه البرامج، خوفًا من أن تعني ضمنًا التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن متلقيها.

وإجمالاً، كانت البرامج التي مولتها المعونة العسكرية إيجابية، وكانت تمثل أحيانًا إضافة كبيرة. ومع ذلك فإن السجل متضارب. فالروابط الوثيقة- مع المؤسسة العسكرية في جنوب فيتنام لم تُجدِ كما هو مرغوب في فيتنام، ولا يزال من غير الواضح ما ستؤول إليه النتائج في العراق. إن غالبية المواطنين في أمريكا اللاتينية يكرهون واشنطن بسبب روابطها مع القادة العسكريين المنتمين إلى الجناح اليميني في القارة. وبصفة عامة كانت المعونة العسكرية للبلدان الإفريقية فوضى. وفي تركيا كان للمؤسسة العسكرية قيمة متضاربة، فهي تدعم الحكومات العلمانية وكانت موالية لأمريكا بوجه عام، لكن لها سجل متفاوت في مساندة الحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية.

ومن الصعب قياس القوة والخير اللذين يتم اكتسابهما من خلال المعونة الاقتصادية. وعندما كانت المعونة متعددة الأطراف وجرى تمويلها من خلال مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي أو وكالات الأمم المتحدة، كان من الصعب بصفة خاصة التحديد الدقيق للمزايا التي تعود على

الولايات المتحدة. لكن كل البلدان المتلقية كانت تعرف أن واشنطن قدمت مساهمات ضخمة ويمكن لها أن تستخدم حق النقض على تقديم مثل هذه المعونة، وربما كان لتلك الحقيقة بعض التأثير على الأقل على مواقف البلدان المتلقية تجاه الولايات المتحدة. ومثلما يشهد الدبلوماسيون والقادة الأجانب في شتى أنحاء العالم، فإن هذه البلدان المتلقية كانت حريصة على ألا تسيء للولايات المتحدة وإلا قلت فرصها في الحصول على المعونة. وفي أحوال كثيرة، فإنها إذا فقدت المعونة متعددة الأطراف، تصبح أيضًا أقل جدارة بالمخاطرة من قبل الاستثمارات الخاصة. ومع أخذ كل العوامل في الاعتبار، هناك بعض القوة في المعونة الاقتصادية، إذا ما استجمعت واشنطن قواها معًا وعندما تفعل.

وتتعرض المعونة الاقتصادية الثنائية، على سبيل الحصر من الولايات المتحدة لبلدان أخرى فرادى، لسوء الفهم على نطاق واسع. فكثير من هذه المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة تدفع عمليًا لشركات ومصالح أمريكية (مثل مزارعي الأرز الأمريكيين) لتصدير سلعها، ولمستشارين أمريكيين، يتم اختيارهم لخبرتهم ولولائهم السياسي على حد سواء. وقد كان المبرر لكل المعونة الدولارية الأمريكية التي تصل لمقاصدها الخارجية غير اقتصادي في الأساس منذ مشروع مارشال. وظلت الأهداف الأشد ذكرًا هي «التغيير» بمعنى أن القصد منها هو تعديل السياسات والمؤسسات من خلال تشجيع الديمقراطية والأسواق الحرة، و«تقوية الدول الهشة» (مثل باكستان؛ و«دعم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة» في بلدان مثل العراق وأفغانستان؛ وتقديم معونة إنسانية؛ و«التخفيف من العلل العالمية والدولية» مثل فيروس نقص المناعة/ الإيدز.

ولا ريب في أنه يمكن عزو الفضل للمعونة الاقتصادية الثنائية في نجاح كل من مشروع مارشال في أوروبا، الذي ذهبت فيه تقريبًا كل المعونة المقدمة بمقتضاه إلى الأوروبيين، وبصورة مؤقتة على الأقل، التحالف من أجل التقدم في أمريكا اللاتينية. ولا بد أن يستشهد بعض النقاد بالأيام التعيسة لحقوق الإنسان والديمقراطية في البرازيل وبيرو في الستينيات، وفي تشيلي وبوليفيا في السبعينيات في نفس الوقت الذين بلغت فيه معونة الولايات المتحدة لهذه البلدان ذروتها. والمعونة الاقتصادية لا يمكن منحها نجومًا ذهبية كثيرة على إحداث تغيير في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان، حيث يرجع معظم الفضل لعوامل أخرى- السلام، والاستقرار، والحكومة القوية، وكفاءة مشروعات الأعمال الخاصة والتجارة.

ولا يقلل أي من هذا من قيمة المعونة الثنائية، خاصة المعونة الإنسانية، التي تولد ردود أفعال إيجابية تجاه أمريكا. وتحتل الولايات المتحدة بصورة دائمة من الناحية العملية مرتبة الدولة التي تقدم أكبر قدر من المعونة الاقتصادية الثنائية، والمعروفة باسم المساعدات الإنمائية الرسمية. ففي ٢٠٠٦، وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة إلى ٢٣,٥ مليار دولار (حصلت العراق وأفغانستان على نصيب الأسد منها)، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية بمبلغ ١٢,٤ مليار دولار، واليابان في المرتبة الثالثة بمبلغ ١١,٢ مليار دولار. وما زال الحكم لم يصدر بعد بشأن نجاح «حساب تحدي الألفية» الذي أوحي به بوش، وبمقتضاه تقدم المعونة إلى تلك الأمم الأفضل قدرة على استخدامها. وبصفة عامة، فإن صناع السياسة سيؤكدون أن هذه المعونة ستزيد احتمال قيام البلد المتلقي بالدفاع علانية عن سياسات الولايات المتحدة في حالة الاختلاف عليها.

وعندما تكون المعونة الاقتصادية الثنائية، في الواقع، بمثابة رشوة أو حضٍّ على سلوك معين، فإن تكون النتائج أكثر مواتاة نوعًا ما وربما كان أنجح مثال هو عرض الرئيس نيكسون مليارات الدولارات على مصر وإسرائيل لتوقيع اتفاق سيناء، الذي أدى لانسحاب القوات الإسرائيلية من تلك المنطقة. ودعم الرئيس كارتر هذا الإنجاز بالتعهد بتقديم نحو ٣ مليارات دولار لإسرائيل وملياري دولار لمصر سنويًا، وهي مبالغ مستمرة حتى الوقت الحاضر باعتبارها «دعمًا للموازنة». ولا ريب في أن الوعود بتقديم معونة في ١٩٩٤ من قبل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان إلى كوريا الشمالية، في شكل مفاعلات لتوليد الطاقة باستخدام الماء الخفيف، والوقود، والمعونة الاقتصادية بصفة عامة، دفعت بيونج يانج إلى إبرام حلول وسط معقولة. وإجمالاً، فإن سجل كل من المعونة والرشاوى سجل جيد، خاصة عندما تصحب هذه الرشاوى شروط محددة وجداول زمنية.

وعلى الدوام تقريبًا، فإن العقوبات الاقتصادية تسبب ألمًا، لكنها لا تنجح عادة في إجبار الخصوم على الإذعان. فقد فرضت واشنطن عقوبات أكثر من ١٠٠ مرة في السنوات المائة الأخيرة، بما في ذلك عقوبات كثيرة منها ساندتها الأمم المتحدة، وكانت غالبيتها تحت ضغط من الولايات المتحدة. وشملت هذه العقوبات حظرًا معممًا على التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتبادل العملة وقيودًا موجهة مثل تلك التي فرضت على الحسابات المصرفية والسفر الدولي بالنسبة لقادة محددين.

ويحاج كثيرون بأن العقوبات فشلت في العراق وليبيا، ولكن دقة ذلك التقييم تعتمد على متى صدر هذا الحكم. فقد بدا كما لو أن العقوبات قصرت عن تحقيق هدفها في العراق لأن صدام لم يسمح لمفتشي الأمم المتحدة بتحقيق هدفهم كاملاً. لكن كان واضحًا بعد الحرب أن العقوبات سببت جروحًا عميقة للاقتصاد العراقي وربما أسهمت في اتخاذ صدام قراره السري بتدمير أسلحته للدمار الشامل. وكما بدا الأمر وكأن الزعيم الليبي القذافي قد تفادى التأثير العقابي لهذه الجزاءات، بقدر كبير لأنه استمر في بيع النفط. لكن حتى هذا الخصم الغني بالنفط كان يتعثر اقتصاديًا، ويعاني من اهتياج عصبي سياسي، وبدأ يساوره القلق حول مستقبله. ربما أجدت العقوبات على نحو أفضل مما اعتقده منتقدوها.

وقد كان للعقوبات الاقتصادية تأثير قليل جدًا على قوى كبرى مثل الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية. وبالمناسبة، فإن هذه الدول لم تقدم تنازلات كبرى في السياسة الخارجية في المقابل عندما رفعت الولايات المتحدة العقوبات عنها في نهاية الأمر وسمحت لها بدخول الاقتصاد العالمي. ليس للعقوبات الاقتصادية أي تاريخ في إسقاط القوى الكبرى أو إجبارها على تغيير مسار سياساتها. والواقع، أنه حتى البلدان الصغيرة التي يحكمها حكام دكتاتوريون أكفاء مثل كوبا وبورما قاومت بنجاح مثل هذه الضغوط الاقتصادية.

ولكن القادة السياسيين الأمريكيين من الرؤساء إلى المرشحين للمناصب الرسمية أظهروا باستمرار غرامًا وولعًا كبيرًا بالعقوبات الاقتصادية. فقد شكلت وسيلة للظهور بمظهر المتشدد دون المضي للحرب. ولهذا السبب، أصبحت العقوبات سلاحًا مفضلاً في ترسانة القوة الأمريكية. فقد سارعوا جميعًا باختطاف ريشة الكتابة التشريعية هذه عندما عجزوا عن التوصل لشيء آخر يفعلونه، مع إدراكهم أن عليهم عمل شيء ما.

ولكي تتوافر للعقوبات فرصة جيدة للنجاح، يبدو أنه من الضروري أن تتوافر أربعة شروط، وإن لم تكن كافية دومًا. فأولاً، يجب أن يكون البلد المستهدف معتمدًا من الناحية الاقتصادية على البلد الذي يوقع العقوبة. ثانيًا، ينبغي أن تكون العقوبات متعددة الأطراف حتى يصعب التوصل لموردين بدلاء. ثالثًا، يجب أن تتوافر للبلد الذي يوقع العقوبة الإرادة والمهارة والصبر لإبقاء العقوبات سارية عبر فترة طويلة من الزمن. فاستمرار العقوبات صعب في وجه صرخات محتم أن تنطلق حول أنها تلحق الأذى «بالناس» دون أن تمس الحكام الدكتاتوريين، واتهامات بأن بلدانًا

أخرى تحصل على ميزة تنافسية من جراء ذلك. رابعًا، إن من يفرضون العقوبات لا يستطيعون التقدم بمطالب يعرفون أن القادة المستهدفين بها لا يمكنهم مطلقًا قبولها. وهكذا، فإنهم إذا كانوا يسعون إلى إقناع دكتاتور مثل كاسترو أو صدام بالتخلي عن السلطة، فإن العقوبات ستفشل. وإذا طالبت العقوبات القادة بالتخلي عن شيء ما يستطيعون تحمل تبعته، فإن الآفاق تكون أفضل. وهكذا، فإن البيض في جنوب إفريقيا قرروا أنهم يستطيعون تحمل التحرير السياسي للسود على نحو أفضل من قدرتهم على تحمل عزلة اقتصادية عالمية.

ويعتقد البعض أن أضمن طريق للقوة الاقتصادية هو أن يكون البلد مصدرًا أساسيًا للموارد النادرة. والواقع أن هذا الاستنتاج ليس قاطعًا. فالبلدان الغنية بالنفط مثل السعودية وفنزويلا، تستطيع تكديس ثروات هائلة من بيع نفطها القيم، لكن ليس من الواضح لحد كبير أنها تستطيع أن تحصل على امتيازات اقتصادية أو سياسية جادة في المقابل. إن الدولة الوحيدة الغنية بالنفط التي يبدو أنها قادرة على ممارسة القوة الاقتصادية في المجال السياسي هي روسيا، التي تملك مصادر للقوة عسكرية وغيرها إضافة للنفط.

إن أعظم قوة اقتصادية تكمن في التجارة والاستثمار، حيث الأرباح أوسع وأكبر والوعود بالكسب أشد جاذبية. فمن ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٥، قفزت التجارة العالمية من ٤٠٠ مليار دولار إلى ٢٤ تريليون دولار سنويًا. ولنطرح المسألة بطريقة أخرى، فلقد توسعت التجارة ٦٠ مثلاً منذ وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام ١٩٤٨.

وتزخر أدبيات السياسة بالنصائح حول كيفية تحقيق النجاح في المفاوضات التجارية. لكن ما كتب عن كيفية استخدام التجارة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية أو الأمنية، قليل جدًا. والواقع أن المسئولين عن التجارة لا يحبون تطفل المتخصصين في السياسة الخارجية والأمن القومي على عملهم. فهم يعتقدون أن عافية الاقتصاد حيوية في ذاتها وبذاتها، وأن الحفاظ على نظام اقتصادي عالمي مفتوح وليبرالي مهم في حد ذاته بحيث يجب ألا يتدخل فيه أي اعتبار آخر. وهم ينادون بأنه بدلاً من تقييد التجارة بمشاكل وعقد إستراتيجية وسياسية، ينبغي للحكومة أن تركز على محاربة مخاطر نزعة الحماية وصعود الكتل التجارية الإقليمية الحصرية. أي أن أي تدابير تحد من قوى السوق العالمية. وهم يعتقدون أن كل الأشياء الطيبة الأخرى ستتدفق من اقتصادي عالمي ومفتوح.

وتقوم القوة التجارية للولايات المتحدة على حجم السوق الأمريكية وقدرتها وعلى وضعها القوي داخل منظمة التجارة العالمية، الهيئة الحاكمة التي تشرف على التجارة العالمية كلها. وهذا الحجم والقدرة نعمة ونقمة. فهما نعمة لأن الولايات المتحدة كانت تاريخيًا كبيرة وقوية بما يكفي لتقديم تنازلات والازدهار- ومع ذلك فقد احتلت واشنطن مقعد القائد من زاوية المساومة في الأمور التجارية مع البلدان الأخرى. لكنهما كانا أيضًا نقمة لأن البلدان الأخرى نزعت لانتظار أن تقدم واشنطن فرصًا سخية للوصول إلى السوق الأمريكية بغية التوصل لاتفاقية ما. والقول بأن «واشنطن تقرر» تقديم مثل هذه الفرص أمر مضلل نوعًا ما. فالأحرى هو أن هناك عملية مساومة محلية معقدة تنطوي على الرئيس، ومختلف مكاتب الكونجرس، وروابط الأعمال- وهي أطراف تتضارب عادة مع بعضها البعض. ومع ذلك، فإن القليل هو الذي يمكن أن يحدث في أي جولات تجارية عالمية، مثل جولة الدوحة، إلا إن ألقت واشنطن أكثر من حصتها من فِيَش اللعب على المائدة.

وإضافة لذلك، فإن للولايات المتحدة، بحكم الأمر الواقع القدرة على اعتراض طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الهيئة التي تحدد قواعد التجارة العالمية وتطبقها. وحيث إنه من المستحيل على دولة ما أن تجني منافع التجارة بدون أن تكون عضوًا، فإن قدرة أمريكا على منع الانضمام للمنظمة رهيبة. وعلى خلاف محادثات التجارة التي تنزع إلى أن تكون همًّا للعالم في حدّ ذاتها، فإن المساومة على الانضمام للمنظمة تنحرف إلى قضايا سياسية وإستراتيجية غير ذات صلة. فعلى سبيل المثال، استخلصت إدارة كلينتون «تفاهمات» غامضة عن حقوق الإنسان من الصين مقابل قبول عضوية الصين. وحاول بوش استخلاص وعود من روسيا- بعدم استخدام النفط لابتزاز الجيران، وعدم النكوص عن الديمقراطية، ومساعدة الولايات المتحدة في اعتراض طريق جهود إيران النووية- مقابل العضوية في المنظمة. ولم تبد موسكو اهتمامًا كبيرًا بالصفقة. وفي مثل هذه الظروف، يختار معظم الرؤساء تجميع أي تنازلات سياسية كانوا يستطيعون تجميعها بدون مبالغة في الضغط، والمضي قدمًا.

وعندما تحاول واشنطن استخلاص تنازلات سياسية أو أمنية محددة مقابل تقديم تنازلات تجارية، فإن هذا لا ينجح عادة. فعلى سبيل المثال، فإنه في حين صدت الصين بنجاح محاولات الولايات المتحدة ربط منحها منزلة تجارية مفضلة مع الولايات المتحدة، وهي المعروفة باسم

منزلة الدولة الأولى بالرعاية، بحقوق الإنسان، وحصلت على منزلة الدولة الأولى بالرعاية بدون تقديم مثل هذه التنازلات، فإنها تجري حاليًا إصلاحات اقتصادية وعدت بها كجزء من صفقة تسمح بانضمامها للمنظمة. ويبدو أن قوة التجارة تعمل على أفضل وجه عندما تستخدم في المفاوضات التجارية، وعندما يسمح فحسب بالجلوس هناك للالتقاء بالآخرين والتفكير في الأمر وهم يتنازعون في قضايا غير اقتصادية.

إن الأمريكيين هم أكبر المستثمرين في البلدان الأخرى، لكن الكتلة الأساسية من هذا الاستثمار تتم في صناديق خاصة وليست حكومية. وتسيطر بلدان أخرى مثل السعودية وروسيا، على قطاعات أساسية في اقتصاداتها وتستطيع أن تستخدم قوة الاستثمار من خلال بنوكها المركزية أو من خلال صناديق جديدة للثروة السيادية- وهي مبالغ ضخمة من أرباح التصدير تسيطر عليها الحكومية كلية. وقد انخرطت دول كثيرة حاليًا في أعمال الاستثمار بصورة مباشرة بما يسمى صناديق الثروة السيادية. وهذه الظاهرة جديدة ولا تزال آثارها غير واضحة، لكنها تنطوي على مبالغ هائلة من الأموال.

وقوة واشنطن محدودة في مجال الاستثمار. ويمكنها أن تحاول إقناع الشركات الخاصة مثل البنوك بأن تقوم بالاستثمار أو تتجنبه في بلدان معينة، لكن القدرة النهائية على اتخاذ القرار في هذه الحالات تعود للشركات الخاصة. والمثير للاهتمام، أن عددًا كبيرًا من البنوك الأمريكية والأجنبية استسلمت لضغط إدارة بوش لوقف المعاملات المصرفية مع إيران أو تقليلها. كما تستطيع الولايات المتحدة أن تجعل استثمار الشركات الخاصة في الخارج أسهل أو أصعب. وهي تفعل ذلك من خلال شتى كيانات التصدير والاستيراد مثل بنك التصدير والاستيراد أو مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج، والتي خوّلت منح القروض منخفضة الفائدة وتقديم التأمين أو حجبهما.

إن إجماليات الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة أصغر كثيرًا من حجوم التجارة، لكنها هائلة رغم ذلك. وقد بلغ متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الحكومة ٢٢,٢ مليار دولار سنويًا في السنوات الخمس الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، بلغ متوسط الاستثمار الخاص في الخارج ١٦٠ مليار دولار سنويًا. ويقدر المتلقون هذه الاستثمارات، بما في ذلك المنافع

التكنولوجية التي تصحبها عادة، مثلما يقدرون التجارة. ولا يقترب أي بلد آخر من الإجماليات الأمريكية في التجارة والاستثمار، وهذه الحقيقة لا تغيب أبدًا عن أذهان القادة الذين يدركون أنهم يعيشون في عالم تتجاوز فيه القوة الاقتصادية حاليًا القوة العسكرية، وكلتاهما متوافرتان للولايات المتحدة.

ونادرًا ما سُمعت أحاديث اقتصادية عن قضايا مثل هذه- الاستثمار، والتجارة، والعقوبات الاقتصادية، وقيمة الدولار، وأسعار النفط والغاز- عندما دَخَلْتُ إلى ميدان السياسة الخارجية من عقود خلت. لقد كانت المعونة العسكرية والاقتصادية مثارة حولنا بقدر ما غامر زملائي بالتعرض لقضايا النقود. كانت الحرب الباردة تعرقل الاقتصاد العالمي، وكانت قضايا الأمن تستولي على معظم الاهتمام، مثلما فعلت طوال التاريخ. وإضافة لذلك، لم يشعر الأمريكيون بالقلق كثيرًا بشأن النقود. وفي حين أنه كان للاقتصاد الأمريكي تقلباته صعودًا وهبوطًا، فقد كان يصعد في معظم الوقت. لقد استطعنا تحمل تكلفة الدفاع عن العالم، بل حتى دفع مقابل للآخرين ليدافعوا عنه، وهو ما فعلناه. وقد استطعنا تحمل ترك الاقتصاد للاقتصاديين، ولرجال الأعمال، والممولين، وعمومًا فعلنا ذلك.

لكن حدث أمران في السنوات العشرين الماضية أو ما إلى ذلك ألغيا هذا الفصل وأنهيا الرضا عن النفس. كان أحدهما هو فتح الحدود وتضخم حجم المعاملات الاقتصادية العالمية على نحو متفجر، أساسًا كنتيجة لنهاية الحرب الباردة. إن المسائل المتعلقة بالنقود تهم حاليًا كل أمة بدرجة أكبر كثيرًا. وكان الأمر الآخر هو عدم اليقين النسبي وتنامي القلق حول عافية الاقتصاد الأمريكي وقوته، بل بدرجة أقوى بعد أزمة ٢٠٠٨. وأعاد هذا بدوره طرح الأسئلة عن علاقة اقتصادنا بأمننا القومي وسياستنا الخارجية.

لكن المناقشات المتجددة لم تمض قدمًا إلى الحد الكافي. فما زلنا نتخذ قرارات عن الحرب والسلام بإشارة قليلة لاحتياجات أمريكا الاقتصادية أو بدون إشارة لذلك. إن الأمر كما لو أننا ما زلنا لم نستلهم الحقيقة البديهية الأساسية التي أكدها مرارًا وتكرارًا الكسندر هاملتون أحد المؤسسين لأمريكا.

ففي أطروحته المعنونة «تقرير عن أصحاب المصانع» الصادرة في ١٧٩١، حاج هاملتون بأن وجود اقتصاد قوي شرط ضروري لا بد منه لوجود مؤسسة عسكرية قوية، وأن كليهما ضروري لحماية المصالح الوطنية وتقدمها. وكتب في قول مأثور دقيق: «ليست الثروة وحدها، بل أيضًا استقلال البلد وأمنه، يرتبطان ماديًا على نحو واضح بازدهار أصحاب المصانع».

وقد بدأ القادة الأمريكيون لتوهم يعيدون التفكير في فكرة هاملتون، عن محورية الاقتصاد بالنسبة للأمن القومي- ولم يكونوا مطلقًا أشد بطئًا في العمل على هذا الأمر مما هم عليه حاليًا. إن القرارات التي يتخذونها في النهاية سيكون لها تأثير أكبر من تأثير أي شيء آخر على قدرتنا العسكرية وقوة سياستنا الخارجية.

وفي الوقت نفسه، فإن أمريكا تمضي في طريقها بشأن إعمال سياستها الخارجية، وبالنسبة لكل علامات الاستفهام التي ما زالت باقية حول قوتنا الاقتصادية وكيف نستخدمها، فإن بعضها «يبدو واضحا» وبعضها ليس كذلك مثل تلك المحاطة باللبس والإبهام.

قواعد للقوة الاقتصادية

القاعدة ١ : تعتمد قوة أمريكا في العالم على عامل واحد في المحل الأول- قوة ونبض الاقتصاد الأمريكي. والاستمرار على هذا الطريق يجب أن يكون أولويتك السياسية رقم واحد. إن اقتصادنا الذي تبلغ قيمته نحو ١٤ تريليون دولار هو الذي يؤازر تفوقك العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الشاسع وأيضًا رفاهيتنا واستقرارنا في الداخل. لقد كان مصدر قوتنا الإستراتيجي المحوري لنحو قرن، وهو الآن معرض للمعاناة. ينبغي أن يكون تحركك الأول هو إصلاحه.

ودائمًا ما يمضي الإصلاح الحقيقي إلى الأسس: تعليم عام جيد وتنافسي، وإعادة بناء بنية تحتية من الطراز الأول، وتقليل الاعتماد على الواردات الحاسمة مثل الطاقة، والتنظيم الحكومي الذي يستعيد الثقة العامة، بدون أن يقوض مبادرات الأعمال، وتقليل الدين الاتحادي والعجز التجاري. وهذه قائمة طويلة من الأهداف لكن يمكن إنجازها.

القاعدة ٢ : تؤدي القوة الاقتصادية عملها على نحو أفضل عندما تسمح لها بأن تسير ببطء، وتسمح لها بالعمل مثل المدّ والجزر. ويعني هذا أنه يتعين عليك أن تستخدمها لتحقيق أهداف متوسطة وأطول أجلاً بأكثر مما تستخدمها لفرض ضغوط تكتيكية قصيرة الأجل.

إن الاقتصاد القوي يتحدث عن نفسه، ولا ينبغي استخدامه باعتباره سيفًا. وقد ثبتت حقيقة أن كل البلدان يتعين عليها أن تعترف بذلك وتتوافق معه، إذا اختارت الاشتراك في مستقبل معولم. لندع قادة البلدان الأخرى يحلمون ويقلقون بشأن رغبتهم في أن يكونوا جزءًا من هذا، ولندعهم في النهاية يردعوا أنفسهم.

القاعدة ٣ : إن قوتك الاقتصادية ستكون الأشد فعالية إذا استخدمتها أساسًا لتحقيق غايات اقتصادية.

اتخذ القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار حسب جدارتها الخاصة. فمن الصعب للغاية محاولة مقايضة التفاح الاقتصادي ببرتقال سياسي وإستراتيجي أو استبدال النقود الملموسة بمكاسب إستراتيجية وسياسية واهنة.

القاعدة ٤ : إذا اعتقدت أنه يتعين عليك استخدام القوة الاقتصادية للتصدي لأمور إستراتيجية وسياسية، تأكد من أن الأخيرة محددة بشكل دقيق وملموس، وإلا فالأرجح أنك ستعطي شيئًا مقابل لا شيء.

لا تستخدم أدوات مثل العقوبة الاقتصادية والمعونة إلا إذا توافر لك مبرر جيد لأن تكون واثقًا من أنك ستنجح. إنك ستقوض قوتنا الاقتصادية إذا استخدمتها لمجرد إبعاد عبء النقاد المحليين عن كاهلك.

القاعدة ٥ : إذا أردت حقًا أن تجدي قوتك الاقتصادية، ضع نظامًا يجمع بين إدارات الاقتصاد والدفاع والسياسة الخارجية في الفرع التنفيذي. ينبغي أن يكون هناك منسق من البيت الأبيض، ويتعين عليك مساندة هذا الشخص.

بل يمكنك أن تسدي معروفًا حقيقيًا لمن سيخلفونك ولبلدك بتمويل برامج الجامعات بشأن الاقتصاد السياسي. فخلال الحرب الباردة، أصدر الكونجرس مرسوم التعليم من أجل الدفاع الوطني، وبمقتضاه حصل آلاف طلاب الدراسات العليا الأمريكيين على ما يقرب رسوم التعليم كاملة لدعم الدراسات الجوهرية لنجاحنا في الحرب الباردة. ونحتاج حاليًا للمستوى نفسه من التشجيع الاتحادي لدراسة الاقتصاد السياسي. فإذا كنت تؤمن حقًا بأن القوة الاقتصادية أصبحت حاليًا العملة الأساسية في مجال القوة الدولية، فإن هذا البرنامج سيؤهل خلفاءك للقيام بعملهم الحاسم جيدًا.

الفصل العاشر

قوة تهيئة المسرح

لن تجعل القوة الناعمة مثل الإقناع، والقيم الجيدة والقيادة- في حد ذاتها- القادة الأجانب ينفذون أوامرك عندما تملي عليهم مصالحهم الخاصة خلاف ذلك. ولكنها يمكن أن تساعد في جعل القادة أكثر استجابة وتفتحًا لقوتك الحقيقية: ضغط جَزَرك وعِصِيك.

وقع بعض من أكثر الصدامات مدعاة لعدم الرضا والتي شهدتها في السنوات الأخيرة حول مسألة ما إذا كانت القوة الناعمة هي قوة حقًا. وفي رأيي فإن القوة الناعمة هي مداعبة، فهي ليست شيئًا حقيقيًا. إنها مهمة جدًا، لكنها ليست قوة، وهي لا تجعل المهمة تتحقق بذاتها.

والمجادلات التي شاركت فيها حول القوة الناعمة تجري مع الليبراليين عادة، ولكنها بدأت تجرى مؤخرًا مع المحافظين أيضًا. فهم يعتقدون أنني صعب الإرضاء. وأنا أظن أنهم كانوا جميعهم محبطين من معاملة الرئيس بوش السيئة بلا مسوّغ للدول الأخرى التي خلطوا بين تصرفها على نحو أفضل وأكثر إدراكًا باعتبارها مواطنًا دوليًا وبين القوة نفسها. فقد أدركوا عن

حق أن تلك المسارات المتألقة للاستقامة والود وحسن النية، مما يكشف عن فهم أفضل لثقافات الآخرين، وأن الالتزام بالمثل الذاتية على نحو أصدق، يمكن أن يحقق أشياء طيبة. لكنهم تغافلوا عن حقيقة أن هذه الأعمال الصالحة وحدها نادرًا ما تجعل القادة يغيّرون تقييمهم لمصالحهم الوطنية أو يفعلون ما لا يودون عمله، وهو كل ما تتعلق به القوة.

وهناك ثمن دفعه زملائي لهذا الخلط. فلم يستطيعوا أن يستغلوا على نحو كامل القوة الناعمة بطريقة تجعلها فعّالة حقًا- باعتبارها مُعِدّ المسرح أو الذي يعزز المزاج، ووسيلة لزيادة الاستعداد للتجاوب قبل استخدام الضغط والقسر. والواقع، أنهم كانوا متشبثين بأدوات القوة الناعمة التي حددوها بأنفسهم لدرجة أنهم استخفوا بالتدابير المهمة الأخرى لإعداد المسرح - ألا وهي كيف تستطيع أمريكا أن تحل المشاكل بشكل جيد في الداخل وكيف تصوغ سياستها وتعرضها بصورة حساسة في الخارج.

ولتتبين ما تستطيع قوة تهيئة المسرح أو إرساء الأسس أن تفعله، يتعين عليك أن تتبين أولاً ما لا تستطيع القوة الناعمة أن تفعله وحدها وبذاتها، ثم انظر في آثارها المفيدة عندما تستخدم بطريقة صحيحة. وتوضح معالجة جورج دبليو بوش للاستعداد لحرب العراق الثانية الظاهرة الأولى، وتلقي إدارته لإستراتيجية الحرب في سنتيه الأخيرتين الضوء على الثانية.

تخيل ما كان يمكن أن يحدث لو كان بوش قد حقق حلم منتقديه بشأن الطريق إلى غزو العراق في ٢٠٠٣: فلو كان قد أبدى احترامًا للمسلمين وتفهمًا لهم، بمنح ميداليات رئاسية للمسلمين الأمريكيين، وقاد الفلسطينيين والإسرائيليين نحو واحة مشتركة، وناور بمهارة وحكمة لكي توافق الأمم المتحدة على شن الحرب على صدام حسين. وافترض إضافة لذلك عرض بوش لغصن الزيتون على بغداد، بما في ذلك تعهد راسخ بعدم الإطاحة بصدام من السلطة. كانت هذه الباقة من الحساسية، والقيم الأممية، والقيادة، والإقناع ستشكل اختبارًا أخيرًا للقوة الناعمة، ولما كان سيحدث لو تحققت كل رغبات دعاة القوة الناعمة.

وابتداء دعونا نفترض أن بوش كان سيشكل نموذجًا للتسامح الديني والتفهم، وأنه بنيامين فرنكلين حقيقي. ودعونا نقل إنه كان سيشيد بفضائل الإسلام والثقافة العربية. لو فعل ذلك لضحك منه صدام وتابعوه. فقد كانوا علمانيين ولا يحبون كثيرًا التاثير الإسلامي على بلادهم،

ولم يداهنوا المسلمين إلا في مرحلة متأخرة من المباراة وكحركة دعاية للتصدي لواشنطن. ربما كان معظم المسلمين على النطاق العالمي سيعتزون بمثل هذا الإطراء، إذ سمعوا به وإذا آمنو بصدق القائل به. ولكن ما يبدو أن دعاة القوة الناعمة لا يفهمونه أن المسلمين ببساطة لا يحبون وجود الأمريكيين على أرض المسلمين. كانوا سيعتبرون الغزو برهانًا على سوء نيات الأمريكيين- مهما كانت حساسية اللغة المنمقة الأمريكية أثناء الإعداد للغزو.

أو دعونا نفكر مليًا في منافع إعلام العرب وغيرهم بحبّ أمريكا للحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان والديمقراطية. كان جيران صدام العرب إما أنهم سيرتجفون من مثل هذا الحديث المهيّج أو يتجاهلونه ببساطة. من الواضح أن كثيرين من العرب والمسلمين يتقاسمون هذه القيم وأنه كان سيسرهم سماع الأمريكيين وهم يؤكدونها مجددًا. لكن ليس هناك أدلة كافية على أن الأغلبية في البلدان العربية والإسلامية تتوق إلى أي شيء يشبه الديمقراطية الغربية، والمساواة السياسية لكل المواطنين، والقيم الراسخة للتسامح الديني وحرية التعبير، وأن الثقافات الإسلامية تتجانس روحًا وطبعًا مع هذه الأفكار. أما بالنسبة للقادة العرب والمسلمين الذين تؤيدهم واشنطن، فهم ليسوا بمغرمين بهذه القيم. إن القليل منهم، إن كان هناك أحد منهم، هم الذين نطقوا بكلمة قاسية عن صدام لاغتياله مواطنيه ومعاملتهم بوحشية، إنهم لا يبالون بذلك. ولم يدينوا صدام بعنف إلا عندما حاول إثارة مواطنيهم على التمرد ضدهم أو عندما غزا الكويت. إن القيم الأمريكية في رأي كثيرين من القادة العرب والمسلمين تهدد سلطتهم. والإخوان المسلمون وحماس وحزب الله وحدهم قد يحبون أن تلتزم أمريكا بقيمها، خاصة التزامها بالديمقراطية، لأنهم سيكونون هم المستفيدين من ذلك. فالانتخابات الحرة تعني بالنسبة لهم الظفر بالسلطة والاستيلاء عليها وطرد حلفاء أمريكا.

كما ناشد دعاة القوة الناعمة فريق بوش أن يقطع الميل الأخير تجاه مصادقة الأمم المتحدة على استخدام القوة وعدم بدء الحرب بدون الحصول على هذه الموافقة. لكن القادة العرب والمسلمين لم يكونوا يريدون أي قرار من الأمم المتحدة يؤيد الغزو الأمريكي والدولي للعراق. لأنه إذا استطاعت أمريكا اكتساب المشروعية من الأمم المتحدة لغزو دولة عربية ذات سيادة، فإنها تستطيع فعل ذلك بالنسبة لآخرين. وأبدت الصين وروسيا وكثير من الدول الإفريقية الكراهية نفسها لقرار كهذا من الأمم المتحدة، وهو قرار يمكن أن يعود لاصطيادهم هم أنفسهم.

كما لم يكن بوش لينتصر في الأمم المتحدة أو بين معظم البلدان المكونة لها بأن يؤكد بأكثر مما فعل أخطار وجود أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، في أيدي صدام حسين. وابتداءً، فإن هذه الدول كانت مقتنعة بالفعل بأن لدى صدام أسلحة للدمار الشامل، ومع ذلك لم تساند الغزو الأمريكي. وفي النهاية، حشد بوش عددًا قليلاً من الدول التي أرسلت أساسًا أعدادًا رمزية من القوات إلى العراق، فيما عدا المملكة المتحدة. بل إن معظم الدول لم ترد حتى الموافقة على فرض أقصى عقوبات اقتصادية على صدام، ناهيك عن استخدام القوة العسكرية ضده، خوفًا من العواقب الإنسانية وغيرها.

ويبين كل هذا بدوره أن بوش لم يكن ليستطيع الحصول على موافقة مجلس الأمن في الأمم المتحدة على الحرب حتى لو وقف على رأسه. ذلك أن معظم الدول، ومنها كثير من الدول التي بعثت بقوات بدافع الولاء للولايات المتحدة، لم تكن تعتبر صدام تهديدًا. بالإضافة إلى أنها لم ترد أن تفعل شيئًا يمكن أن يثير سكانها المسلمين هي نفسها. لم يكن شيء يقل عن غزو صدام للكويت مرة ثانية، كافيًا لدفع مجلس الأمن للسماح بحرب ثانية مع جزار بغداد.

وبالمناسبة، فإن مجلس الأمن وافق على سبعة عشر من القرارات المناوئة لصدام- وأكرر سبعة عشر. وكان معظمها يطالب صدام بالالتزام بالتفتيش لإثبات أنه تخلى عن أسلحة الدمار الشامل، لكن لم ينطو أي منها على حكم واضح «أو يتضمن كلمة وإلا»، ويهدد بعمل عسكري. إن شخصًا متفائلاً مصابًا بالحَوَل هو الذي كان يستطيع أن يجادل في أنه إذا ما انتظر بوش أكثر، كان من شأن القرار الثامن عشر أن يحظى بمباركة دولية للحرب.

والسؤال الأكثر صعوبة هو ماذا كان يمكن أن يحدث لو كان بوش قد اتخذ الخطوة الأخيرة للقوة الناعمة- بأن يعد صدام علانية بأنه إذا امتثل للقرار السابع عشر، وتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، وسمح بالتفتيش الكامل، لاستطاع أن يبقى في السلطة. والواقع أن بوش- أو على الأقل وزير خارجيته كولين باول- قد قدم هذا الاقتراح ويوم الهجوم يقترب لكن ليس هناك أدلة على أن بوش كان سيتفق مع هذا أو- وهو الأمر الأهم- أن صدام كان سيثق بأن بوش سيفي بوعده. وحتى إذا كان بوش قد تمالك نفسه، فالمؤكد أن صدام كان سيعتقد أنه يستطيع الاحتفاظ بسلطته في ظل هذه الظروف. تذكر أنه عند هذا الحد كان يتعرض لضغط شديد هشاشة موقفه لأنه تخلى بالفعل عن أسلحته للدمار الشامل، لكنه كان يخشى أن يخبر أي أحد بذلك.

أعتقد أنه من العدل استنتاج أن تحركات القوة الناعمة المتبجحة لم تكن لتنتج دعمًا إضافيًا كبيرًا لسياسة بوش تجاه العراق. وكانت مسألة ما إذا كان يتعين حمل السلاح ضد دولة ذات سيادة لم تهاجم دولة أخرى جد مهمة بما يحتم حلها بالتحلي بقدرة أكبر على الإقناع والتزام العقل والامتثال لقيمنا. وكانت الدول الوحيدة التي قدمت مساهمات مرموقة في المجهود الحربي الأمريكي هي تلك القلة التي شاركت أمريكا قلقها من أسلحة الدمار الشامل لدى صدام، مثل المملكة المتحدة وإسبانيا (لفترة) وتلك التي كانت في حاجة لدعم الولايات المتحدة لها في محيطها المجاور مثل بولندا. ولا يعني أي من هذا القول أن بوش لم يكن ينبغي له أن يستفيد من معظم بنود قائمة القوة الناعمة. فعلى أقل تقدير، كان ذلك سيخفف العداء اللاحق لأمريكا الذي دمر سياسة الولايات المتحدة على النطاق العالمي.

وإذا قفزنا الآن للأمام ست سنوات إلى بداية ٢٠٠٩ ولاحظنا ما أنجزه بوش والعراقيون في العراق، حتى بمدخلات القوة الناعمة، فسنرى أنه للمرة الأولى، وبعد عدد كبير من الأخطاء السياسية وبعد إهدار مثل هذا العدد الكبير من أرواح الأمريكيين والعراقيين وتبديد الكثير من موارد الخزانة الأمريكية، فإن الوضع في العراق واعد. إنه لا يبشر بديمقراطية مستقرة، لكن الوضع هادئ نسبيًا، والإصابات الأمريكية قلّت كثيرًا، وعاد العراقيون إلى الشوارع في معظم المحافظات، وهناك أساس للاستقرار. كل هذا حدث في مواجهة قصة أبو غريب وغيرها من قصص الرعب عن السلوك الأمريكي، بما في ذلك بعض من أسوأ الحكايات عن التعذيب الأمريكي مقترنًا بعدم الحساسية تجاه التاريخ والثقافة العراقيين التي ما زالت تجعل عقلي يرتعد رعبًا.

وحدث التحول إلى الأفضل في العراق لأن العسكرية الأمريكية غيّرت إستراتيجيتها من البقاء في المعسكرات إلى إستراتيجية النزول بأقدامها للشوارع، إستراتيجية لكسب المجتمع العراقي والإبقاء عليه وبنائه. كما ساعد على نحو ما أن بوش أرسل مزيدًا من القوات إلى العراق. وكان الأكثر أهمية من هذه الإصلاحات الجيدة في الإستراتيجية العسكرية، التغييرات التي أجرتها واشنطن أخيرًا في الإستراتيجية السياسية. وأساسًا، فإن الإدارة انفتحت على القضية المشتركة مع الأعداء السابقين من العرب السنة ضد عدوهم المشترك- القاعدة. إن السنة المحليين كانوا يعرفون خيرًا منا أين يكمن الإرهابيون. وكانت النتيجة هي أننا وجهنا معًا لطمة قاسية

للإرهابيين. وفي الوقت نفسه، وافق بوش أخيرًا على وقف إطلاق النار بحكم الأمر الواقع مع الميليشيات الشيعية. وكذلك فإنه لدهشة الجميع، تحول رئيس الوزراء سيئ الحظ نوري المالكي إلى الصيغة العراقية من الرجل الأخضر، أو العملاق غير واضح المعالم وبدأ يتصرف بحسم ضد الميليشيات الشيعية المثيرة للاضطرابات، شركائه في الدين.

وإذا كان هناك شيء ما قلب مسار الحرب في العراق، فقد كان هو تلك التغييرات في الإستراتيجية والسياسة. فقد كانت تغييرات جد قوية، وجدّ متسقة مع حقائق العراق البازغة، بحيث ساعدت في تحديد إستراتيجية أمريكا الجديدة- في وجه السلوك الأمريكي الأشد إثارة للنفور السابق في الحرب.

إن القوة الناعمة في حد ذاتها لم تكن تستطيع أن تحقق تأييد الحلفاء أو الرأي العام قبل حرب العراق في ٢٠٠٣، كما لم تكن أدوات القوة الناعمة التقليدية جوهرية لتحسين الوضع لاحقًا في العراق. وببساطة فإن القوة الناعمة لم تكن مجدية أو مهمة في هاتين الجبهتين الحاسمتين. ولكنها ربما يسرت ممارستنا القوة وعززت الاستجابة العامة لقوتنا. ربما أعدت الساحة لقوة حقيقية- الضغط والقسر- بإظهار أن الأمريكيين يأخذون الآخرين مأخذ الجد ويودون أن يسمعوا آراءهم وأخذ مشكلاتهم السياسية في الحسبان. إن القوة تستلزم دفع الناس لتغيير مواقفهم، ومن يتم دفعهم لا يحبون هذا مطلقًا. إن تطبيق الدائرة الكاملة لتدابير تهيئة المسرح تسمح لمن يتم الضغط عليهم بأن يشعروا بأنهم يعاملون باحترام، وذلك مفيد.

وإذا طبقت حزمة القوة الناعمة كتمهيد لاستخدام القوة لاحقًا، فإنها تحجب وتلطف اللطمات اللاحقة للقوة. ولا يلاحظ الجمهور المحلي في البلدان المستهدفة وشركاء المرء الخاصين به أو يشعروا بأنهم يعاملون بخشونة. إن الدبلوماسية العامة الحساسة والسياسة الموضوعة بحكمة، تساعد في جعل الضغط أكثر استساغة سياسيًا ونفسيًا على حد سواء.

إن هذا العرض البارد والمنطقي لمنافع تهيئة المسرح يجعلها تبدو أسهل مما هي عليه. والواقع أنها صعبة- فهي فن نستطيع أن نفهمه على نحو أفضل إذا عدنا لبدايات القوة الناعمة، التي لم تكن في القرن الحادي والعشرين بل كانت العروض الموحية بالرهبة التي نظمتها مجالس بلاط

الأباطرة في الصين فيما قبل العصر الحديث، وفي آلات الدعاية في ألمانيا الهتلرية، والاتحاد السوفيتي في عصر ستالين. وفي الولايات المتحدة أشار الأمريكيون بابتهاج إلى مشاريع لها أغراض مماثلة مثل برامج التعليم والإعلام.

فقد تبين أباطرة الصين الصلة بين سمعة الدولة في الخارج وبراعتها في الداخل، لكنهم آمنوا بأن هذه البراعة لم تتحدث عن نفسها كلية. وكان يتعين تعزيزها، وتزيينها ببراعة. كانوا أساتذة في التزين من أجل زيارة الأجانب وجعلهم يعتقدون أنهم صغار ومعدومي الحيلة في حضرة الإمبراطور وحاشيته. كانوا يجيدون أعمال إيقاع الرهبة في النفوس ويدركون أن ذلك ربما كان أرخص وأكثر فاعلية من الحرب. وأدركوا شيئًا أو شيئين عن كيفية إثارة الخوف والاحترام بإظهار ثرائهم، وبالعروض الكاملة للأبهة والاحتفال، وتفوقوا في العادات الغريبة للتزلف والتملق. لقد أدركوا الخصائص السحرية للسمعة والدعاية.

بيد أن قلة هي التي ستندهش من معرفة أن كلمة دعاية (Propaganda) وممارساتها نشأت في الغرب مع الكنيسة الكاثوليكية. ففي ١٦٢٢، بعد فترة من العداء البغيض بصفة خاصة بين الكاثوليك والبروتستانت خلال حرب الأعوام الثلاثين، أسس البابا جريجوري الخامس عشر مجمع الدعاية للإيمان. وأشرفت هذه اللجنة من الكرادلة على نشر الكاثوليكية الرومانية عن طريق بعثات التبشير المرسلة للبلدان غير الكاثوليكية. وانبثقت كلمة دعاية من الكلمة اللاتينية *(Propagare)* «يبشر، يمدّ نطاق، أو ينشر». ولا شيء في أصلها يعني حتى ولو إيماءة لفكرة ترويج قصة ما، ناهيك عن التزويد بمعلومات مضللة. ولكن على نحو غريزي أدركت الكنيسة ما تحتاجه لنشر صيغتها من العقيدة.

وبعد قرون لاحقًا، عندما كانت صناعة العلاقات العامة قد ولدت في أوائل القرن العشرين، لم يكن ممارسوها ينزعجون عندما يشار إلى أنشطتهم باعتبارها دعاية. ففي نهاية المطاف، لم يكن هناك شيء يخجل في تقاضي أجر لنشر معلومات صادقة. وانتحل النازيون والشيوعيون السوفيت الكلمة دون خجل، مثلما تبدى في وزارات الدعاية لهم، لكن هناك فقد المصطلح حياده في نهاية المطاف واكتسب في الختام نظرة تتسم بالازدراء بوضوح. فقد روج فنانو الدعاية لألمانيا النازية باعتبارها أمة متسيدة مسيطرة لا يمكن إيقافها يقودها جنس متسيد. وشعر جيران ألمانيا برجفة من وصفهم بأنهم شعوب مهجنة، رغم أنهم كانوا معجبين بقوات ألمانيا ذات الزي

الموحد الألماني، التي تسير بخطوة الأوزة، والتبذير العام. وقدم السوفيت نفسهم باعتبارهم ثوارًا لرأي عام عالمي يتوق إلى مخلّصين من مضطهديه. قالوا إنهم سيحاربون في سبيل الفقراء ضد الرأسماليين المستغلين والدول الرأسمالية. وفي الخط الذي ترويه قصتهم، فإن الحزب الشيوعي سيطيح بالمستغلين. ومنذ النازيين والشيوعيين السوفيت فصاعدًا، أصبح للدعاية اسم سيئ فقد أصبحت مرادفًا للمعلومات المضللة والأكاذيب.

وكان الأمريكيون على وعي بفكرة الدعاية منذ أيام الثورة. لكنهم لم يكونوا متشائمين ومتشككين بوعي بشأن استخدامها؛ فقد كانوا يتصرفون بتشكك عند الاقتضاء فحسب. كان الأسلوب الأمريكي هو قول الحقيقة والشعور بالزهو للقيام بهذا، وعدم التوسع فيها إلا عند الضرورة لقهر الخصوم. وبالطبع، فقد كان قادة الثورة الأمريكية يؤمنون حقًا بالحرية والمساواة والاستقلال لكنهم اعترفوا أيضًا بالحاجة للترويج لثورتهم بوجه معتدل جدًا ولا ينطوي على التهديد بالنسبة للأوروبيين الذين كان تأييدهم ضروريًا لحصول أمريكا على الاستقلال والقدرة على البقاء الوطني.

وبعد قرن ونصف القرن، في مستهل الحرب العالمية الثانية، صارع جيل جديد بشأن القضية في الكونجرس، وخرج بطريقة جديدة ماهرة لشن الحملات الدعائية باسم الديمقراطية. وقد تحاشى مرسوم سميث- موندت لعام ١٩٤٨، الذي عرف أيضًا باسم مرسوم تبادل الإعلام والتوعية الأمريكي، استخدام مصطلح الدعاية (Propaganda) في وصف المعلومات التي يرخص بها لجماهير أجنبية ولكن يحظر نشرها داخل الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، فقد رخص المرسوم لحكومة الولايات المتحدة بأن تقول في الخارج ما يتعين عليها قوله لهزيمة السوفيت، لكنه حمى المواطنين الأمريكيين من هذه البيانات المنمقة.

وتطورت برامج الإعلام والتوعية هذه إلى وكالة الإعلام الأمريكية، التي تشرف في الخارج على شبكات إذاعة، ومطبوعات، وتبادل الطلاب، والأساتذة، وغيرهم، وبرامج ثقافية في كل أنحاء الكرة الأرضية. وكثير من هذه البرامج أفاد البلاد جيدًا خلال الحرب الباردة، لكن هذا المجهود كله فقد المساندة السياسية والتمويل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وتم تصنيف ما بقي تحت وصف «الدبلوماسية العامة» وهي عبارة كانت قد نسبت في وقت سابق في ١٩٦٥ إلى دين أدموند جاليون من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة توفتس.

وكما يشرح جاليون، فإن هذا النوع من الدبلوماسية «يتصدى لتأثير المواقف العامة على تشكيل السياسات الخارجية وتنفيذها». وهو يشمل أبعادًا من العلاقات الدولية التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية؛ واستغلال الحكومات للرأي العام في البلدان الأخرى، وتفاعل المجموعات والمصالح الخاصة في أحد البلدان مع المجموعات والمصالح في بلد آخر؛ وإعداد تقارير عن الشئون الخارجية وتأثيراتها على السياسة، والاتصال بين من يعد الاتصال مهنة لهم، مثلما يحدث في الاتصال بين الدبلوماسيين والمراسلين الأجانب، وعمليات الاتصال فيما بين الثقافات».

كان تعريف جاليون بارزًا بشأن قضية ما إذا كانت الدبلوماسية العامة ينبغي أن تكون صادقة، وهو سؤال رد عليه إدوارد مارو الذي كان حينذاك مديرًا لوكالة الإعلام الأمريكية في شهادته في الكونجرس في مايو ١٩٦٣ عندما قال، «إن الأمر يقتضي أن تتحلى التقاليد الأمريكية والأخلاق الأمريكية بالصدق، لكن السبب الأهم هو أن الصدق هو خير دعاية والكذب هو أسوؤها. فلكي نكون مقنعين ينبغي أن نكون قابلين للتصديق، ولكي نكون قابلين للتصديق ينبغي أن نكون جديرين بالثقة، ولكي نكون جديرين بالثقة يجب أن نكون صادقين. إن المسألة بهذه البساطة». هل كان الأمر كذلك.

أعتقد أنه من الإنصاف القول بأن حكومة الولايات المتحدة أدت أداءً أفضل في الترويج لأمريكا عندما لم يكن يتعين عليها أن تروج لأمريكا. كانت تلك هي أمريكا خلال القرنين الأولين من وجودها حتى حرب فيتنام. كانت أمريكا خلال هذين القرنين هي «العالم الجديد»، حيث يمكن للجميع البدء على قدم المساواة، كانت هي «المدينة أعلى التل» حيث يسود التسامح الديني في عالم من عدم التسامح، أرض الفرص الاقتصادية، وأخيرًا مخلص الحرية من الطغيان في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتدفق الأجانب على الشواطئ كمهاجرين وطلاب أجانب جاءوا ليدرسوا في جامعاتها العظيمة. كانت ثقافتها لا تقاوم، ولا تزال، رغم أن كثيرين أدانوها أيضًا لأنها مادية وجوفاء من الناحية الروحية. إن أمريكا هذه لم يكن يتعين الترويج لها. كانت أمريكا هذه موضع إعجاب وقوية، كانت مغناطيسًا عاطفيًا.

وكان من المعتاد عمليًا الاعتقاد في بديهية أن الأمريكيين هم الأشخاص الطيبون في العالم. ثم

جاءت حرب فيتنام، ومعها إدانة الأمريكي القبيح- أي الجاهل والمتغطرس. ومنذئذ فصاعدًا، أصبحت النظرة لأمريكا مختلطة.

وبدأ معظم الناس يحاسبون الولايات المتحدة بمعايير أعلى من الدول الأخرى، لأن الأمريكيين ادعوا لأنفسهم هذه المعايير الأعلى. وعلى النقيض من ذلك، لقي الصينيون اتهامات أقل بالنفاق، فهم لم يقدموا أي ادعاءات بالتفوق الأخلاقي. والأسوأ أن واشنطن بدأت تفقد أرضيتها لدى الرأي العام العالمي أمام الإرهابيين والمتطرفين الأيديولوجيين. وقد توصلت استطلاعات الرأي في بلد مثل باكستان- حيث من المسلم به أن المواطنين أقل حتى من الأمريكيين في اطلاع الأجنبي تمامًا على معتقداتهم الحقيقية- إن معجبي أسامة بن لادن أكثر من معجبي جورج دبليو بوش. وقد نبع هذا الموقف جزئيًا من المعرفة واسعة النطاق بأخبار سجن أبو غريب والاشمئزاز منه، والحرب في العراق، ودعم الولايات المتحدة لإسرائيل. ونظرًا لأن الولايات المتحدة تعتبر صانع العولمة الرئيسي، فقد ألقى اللوم عليها أيضًا من جراء عدم الإنصاف الاقتصادي في شتى أنحاء العالم.

وكان كثير من هذا الانتقاد غير منصف أو غير متوازن بصورة فظة. ويكمن خلف كل ذلك، وإن كان بدرجة أقل، أن أمريكا لا تزال محل إعجاب بطرق مختلفة في شتى أنحاء الكرة الأرضية لكل الأشياء التي اعتادت الدفاع عنها- ولا تزال تفعل. لكن العداء لأمريكا محبوك حاليًا في نسيج الشئون الدولية.

ويعتقد البعض أن هذا العداء لأمريكا طفيف وأنه يتعلق بجورج دبليو بوش بصفة خاصة، وأنه سيتبخر لحد كبير حاليًا حيث إنه رحل من المكتب البيضاوي. ويشيرون إلى العداء لأمريكا المرتفع لأقصى حد في أيام حرب فيتنام، الذي تبدد في معظمه في سنوات قليلة. ويعتقد البعض أنه يمكن تنحيته جانبًا بالارتقاء بنوعية فن الترويج الذي نقوم به ودبلوماسيتنا العامة، وصوت الرئيس الجديد الأكثر جاذبية. ولكن ذلك يستدعي الكثير جدًا هذه المرة.

إن تقليل العملية الحساسة لمصارعة هذه المشاكل بفن الترويج، أو كما يوصف الآن بالدبلوماسية العامة صفة أمريكية بطريقة نموذجية وخلابة. ولا غرو، أن بوش عيّن في البداية

أخصائيًا من ماديسون أفينيو[1] للقيام بهذه الوظيفة ، ومن ثم صديقًا ومستشارًا سياسيًا كانت خبرته الأساسية في شئون تكساس السياسية.

ولا ريب في أن هناك فنًا للترويج في الدبلوماسية العامة، ولكن إذا أردنا ممارسة هذه الدبلوماسية بطريقة صحيحة، فيتعين رسمها باعتبارها أوسع وأعقد من مجرد عملية تسويق. إذ يتعين التفكير فيها باعتبارها قوة لتهيئة المسرح وفهمها على اعتبار أن لها ثلاثة مكونات: (١) حزمة القوة الناعمة من القيم- القيادة وقوة المثل لجذب التأييد؛ (٢) السمعة كدولة قادرة على حل مشاكلها المحلية وبذلك تكون جديرة بالإلهام بالرهبة والثقة على حد سواء في الخارج؛ (٣) سياسات ودبلوماسية خارجية لإظهار الحساسية تجاه الآخرين وتقديرهم.

وبالمناسبة، فإن كل هذه الجهود يجب أن تكون خاصة ببلدان ومناطق معينة وحساسة تجاهها. فعندما تكون في موسكو، عامِلْ القياصرة الروس الجدد كشركاء أقوياء وضع الإستراتيجيات بالمشاركة معهم. أظهر الاحترام للصينيين بسبب تاريخهم الغني ومطالباتهم المشروعة بالتقدير على أساس اقتصادهم الراهن على حد سواء. وعندما تكون في العراق، دع القادة هناك يرون دومًا أنك تدرك أنها بلدهم. وبالنسبة للأوروبيين استدع القانون الدولي والأمم المتحدة، وبعدئذ اشرع في إجراء الأعمال. إن الأجانب مثلهم مثلنا لهم خلجاتهم الاضطرارية الثقافية، لكن آراء قادتهم متقنة ولبيبة. وهم لا يحكمون على واشنطن على أساس فن الترويج لديها، وإنما على أساس ما تفعله حقًا بهم ومن أجلهم، وكيف تفعله.

والأكثر أهمية من القوة الناعمة في إقناع الآخرين بالتجاوب مع القوة الأمريكية، هو سمعة أمريكا بالثراء، والديناميكية، والفاعلية، وحل المشاكل. والجميع يراقبون أفعالنا في كل الوقت. هل لا تزال أمريكا أرض أعظم الفرص، وهل لا يزال اقتصادها خلاّقًا؟ هل هي مجتمع يستطيع فيه مختلف أنواع الناس ومختلف الأديان أن يجدوا التسامح؟ هل هي مفتتة وفي مأزق من الناحية السياسية، أو ما زالت حكومتها قادرة على أن تحل بصورة فعّالة المشاكل الكبرى مثل تكاليف ونوعية الرعاية الطبية والتعليم العام؟

كان الصينيون القدماء يؤمنون بأنه من الأمور الحاسمة في ممارسة القوة، الترويج لبراعتك المحلية. وكانوا يعتبرون ذلك شيئًا جوهريًا. إن نجاح مجتمع ما، واقتصاد ما، وحكومة ما يتضمن

---

[1] «ماديسون أفينيو» شارع يشتهر بالدعاية، حيث تتركز صناعة الدعاية الأمريكية.

شبهًا بموجات الصوت وله فضيلة أساسية هي أنه يتحدث عن نفسه تقريبًا. إن معظم أرجاء العالم يستطيع أن يسمع ويتبين بوضوح، ما إذا كانت أمة ما تؤدي أداءً حسنًا وفي كل المجالات.

إن سمعة الولايات المتحدة في تغير متواصل. وهي لا تزال تستفيد من كونها المنتصر في الحرب الباردة، لكن عوامل أخرى مثل حرب العراق لطختها. ولا يزال الاقتصاد الأمريكي هو رقم واحد، لكنه شهد أوقاتًا متقلقلة، خاصة خلال الأزمة المالية في ٢٠٠٨، وهو حاليًا أقل قدرة على المنافسة مما كان عليه في الماضي القريب. ومن الواضح بالمثل أن سمعة أمريكا باعتبارها البلد الذي ينجز آخذة في الذبول، ومع هذا الانهيار يفقد كلام واشنطن وزنه في الخارج.

هناك قصة، ربما يكون مشكوكًا في صحتها، عن نابوليون، وهو واحد من آخر سادة القوة، والوزير ذو التاريخ الممتع تشارل-موريس دي تاليران-بيريجور، وهو واحد من أوائل قضاة القوة. كان نابليون مشهورًا بأنه يسقط قبعته هنا وهناك لكي يلتقطها القريبون منه. وكان تاليران مضطرًا لاستعادة القبعة- ولكن بعد ووترلو أسقط نابوليون قبعته وادعى تاليران أنه لم يلاحظ ذلك.

إن الأمم في شتى أنحاء العالم لا تبالي بكل حركة نقوم بها مثلما كان تاليران يفعل بالنسبة لنابليون، أو مثلما كانت في الماضي. فعندما كنا أكثر ثراء نسبيًا، وعندما كان الدولار عملة للاحتياطي مستقرة ولا تحيطها الشكوك، كانوا يعتقدون أننا نعرف كل شيء حقًا. إن قوتنا ومنزلتنا توفر لنا أرضية قوية في المنازعات بدون أن نطالب بذلك.

لا تستطيع أي مهارات للترويج أن تعوض التهاوي في سمعة أمريكا. ويمكننا أن نأمل في أن يتخذ القادة الأمريكيون قرارات صعبة وذكية لاستعادة صورة أمريكا الطيبة والقوية على حد سواء. وفي مقابل كل العداء لأمريكا، يمكنك أن تشعر بأن معظم الناس في معظم البلدان يودون أن تنجح أمريكا كبلاد للفرص، متعددة الثقافات وكحارس عالمي لحقوق الإنسان- أيًا كان ما يقولون.

وفي الوقت نفسه، ليس هناك سوى طريق واحد لاستعادة مثل هذه الأرضية المفقودة- من خلال مكون ثالث لقوة تهيئة المسرح، ألا وهو السياسات الأفضل في الداخل والخارج. فالسياسة الموضوعة جيدًا تسمح لك باكتساب التأييد أو تحجيم المعارضة. وهي توفر تفسيرًا للسبب في اختيارك لمسارك وليس لمسارات بديلة. إن السياسة الموضوعة جيدًا تتيح لك الحصول على

الدعم وجعل المعارضة لك كليلة. إنها توفر تفسيرًا بسبب اختيارك لمسارك وليس لبدائل أخرى. إن السياسة هي حيث ترسم صورة لما هو الحل بالنسبة للآخرين وما يسعون إليه إذا عارضوك. يجب أن تكون السياسة راسخة في أحكامها، ومع ذلك حساسة إزاء ثقافة الجمهور المقصود بها ومصالحه.

ولا يعني أي من هذا القول بأن واشنطن ينبغي أن تنحني أمام المطالب الأجنبية أو أن تعمل على إرضاء الرغبات التي أعربت عنها استطلاعات الرأي الأجنبية العادية. يجب أن تسبق المصالح الأمريكية في الأولوية الحصول على شعبية في استطلاعات الرأي. بيد أن السياسة الحساسة والماهرة يمكن أن تحقق الأمرين. إن استطلاعات الرأي تنبئ بالطريقة التي تهب بها الرياح، وما يتعين على القادة الأجانب التغلب عليه ليمتثلوا لرغباتنا. ومن ثم لا يتعين إغفال الأعين عنهم. إن عدم الاهتمام بهذه الأصوات والسياسات التي تولدها يضمن نتيجة واحدة- هي المقاومة القوية لتطبيق القوة الأمريكية، والحاجة إلى مزيد من القوة في الميدان للتغلب على هذه المقاومة المتزايدة.

لماذا يتعين حتى ذكر هذه النقاط الواضحة؟ لأنه في أمريكا وحدها تثور شكوك وشبهات قوية حول الممارسة الحصيفة للتودد للشعوب والمجموعات الأجنبية لجعلها أكثر تعاونًا أو أقل مقاومة للقوة الأمريكية. لأنه في أمريكا وحدها يولي القادة مثل هذا القدر القليل من الاهتمام للروابط بين تهيئة المسرح، والدبلوماسية العامة، والسياسة.

إن السياسة هي الوسيلة الرئيسية لتوفير غطاء سياسي للقادة الأجانب الذين لا يريدون أن يعتبروا ممن ترتعد أوصالهم لمرأى القوة الأمريكية الصرفة. وهي تساعد القادة الأجانب، إن نفذت بذكاء، في أن يشرحوا لدوائر تابعيهم السبب في أنهم خضعوا للمطالب الأمريكية، وما سيحصلون عليه في المقابل. ذلك أن السياسة التي تضفى عليها الحساسية تتيح لهم القول بأنهم يفعلون هذا مقابل ذاك، أو أن وجهة نظر بلادهم تُحترم، وأن الولايات المتحدة تتفهم المشكلة من وجهة نظرهم وتسعى لحل عادل.

ولقد كانت تكاليف تجاهل هذه الحساسيات مجانًا وبإهمال عالية. ففي مارس ٢٠٠٣، ولكي نذكر مثالاً واحدًا فحسب، رفض البرلمان التركي الموافقة على عبور القوات الأمريكية إلى العراق عبر أراضيه. وعرضت واشنطن مليارات الدولارات كمعونة ولم يكن ذلك كافيًا لتهدئة المعارضة.

فقد أهملت إدارة بوش تسكين المخاوف التركية من أن تقوي الحرب في العراق قاعدة المتمردين الأكراد في كردستان العراقية. كما لم يبذل فريق بوش مجهودًا كافيًا للرد على الاتهامات بتحامل أمريكا على المسلمين، أو أن تذكر تركيا بصبر وأناة بمساعدة واشنطن للمسلمين في البوسنة وعقاب صدام لهم في العراق: ولو كانت قد طرحت هذه النقاط، ربما كان البرلمان التركي سيصبح عونًا أكبر للقوات الأمريكية.

وقد تحمل جورج إتش دبليو بوش وبيل كلينتون كلاهما مشقة أن يعبروا لقادة الجمهوريات السوفيتية السابقة المستقلة حديثًا عن أن القوة الأمريكية تقف إلى جانبهم. وكانت هذه الرسائل جوهرية في إقناعهم بإعادة الأسلحة النووية الموجودة على أراضيهم إلى روسيا. وكان جورج دبليو بوش هو أول رئيس أمريكي يعلن على الملأ وصراحة أن واشنطن ستدعم دولة فلسطينية مستقلة. وكان القادة الفلسطينيون في حاجة إلى مثل هذه الطمأنة ليصبحوا في وضع يمكنهم من تقديم حلول وسط في المستقبل. ولسوء الحظ، لم يكن لدى بوش الكثير من سياسة المتابعة.

وأخيرًا، فإن قوة تهيئة المسرح تسمح للرئيس بأن يستغل المشاعر الموالية للأمريكيين الكامنة في معظم أنحاء العالم. ورغم كل المحن الأمريكية، لا يزال معظم قادة الرأي العام الأجنبي يدركون أن الولايات المتحدة هي البلد الأشد قوة وقدرة على مساعدتهم في حل المشاكل. كما يرى معظمهم- رغم كل عدائهم الظاهري لأمريكا- أن الولايات المتحدة ربما لا تزال أكثر ميلاً لمساعدتهم من القوى الكبرى. وأحيانًا، يشعرون بالقلق من أن يكون العلاج الأمريكي أسوأ من المرض، لكنهم يلتمسون دومًا مساعدة واشنطن في كل الأحوال. كما يعترف معظمهم بأنه رغم كل الطابع الأخرق لواشنطن، فإن نواياها حميدة بدرجة أكبر من الآخرين. إن المكروبين نادرًا ما يهرعون إلى موسكو أو بكين، اللتين تربو الشكوك فيهما على طابعنا الأخرق. إن المزايا التي تتمتع بها أمريكا آخذة في التضاؤل لكنها لا تزال حقيقية وتُبقي الأبواب مفتوحة أمام المشاركة والقوة الأمريكية.

إن السياسة، وهي مكون أساسي في قوة تهيئة المسرح، تعمل على خير وجه عندما تكملها سمعة قوية عن البراعة الوطنية بالإضافة إلى القوة الناعمة. والرؤساء في حاجة لاستغلال العناصر الثلاثة جميعها إلى جانب قوة حقيقية توفر لهم فرصة لدفع المفاوضات للأمام وتهدئة الصراعات. وينبغي أن تتناغم جميعها، وهناك بضع قواعد مباشرة لتحقيق التناسق في هذه العملية.

قواعد لقوة تهيئة المسرح

القاعدة ١: لا تفكر في تهيئة المسرح باعتباره مجرد قوة ناعمة أو عملية تسويق تتزيا بزي الدبلوماسية العامة. إنها حزمة مكونة من ثلاثة أجزاء: من القوة الناعمة، والسمعة كأمة ناجحة، والسياسة الجيدة. وتساعد القوة الناعمة في دعم الاستجابة والتغلب على المعارضة. وتبني السمعة الخاصة بالبراعة الوطنية في حل المشاكل الداخلية، المصداقية، فهي تدل على أنك تعرف كيف تحقق الأهداف في الداخل. والسياسة تفسر مصالحك ومصالحهم في إبرام تسوية.

القاعدة ٢: فكر في عوامل تهيئة المسرح باعتبارها عوامل ميسرة لقوتك وليس القوة نفسها. فهذه الأدوات لا توفر الحوافز الفعلية للوصول لحل وسط، بل توفر الذخيرة اللازمة للقادة الأجانب لتبرير الحلول الوسط لجماهيرهم في الداخل.

إن العوامل الميسرة للقوة يمكنها أن تجعل القادة الأجانب أكثر استجابة لقوتك وأقل معارضة لها. وإذا طبقت بمهارة، فإنه يمكنها أن تدل القادة الأجانب على كيفية تلبية رغباتك والبقاء سياسيًا في بلدانهم الخاصة.

القاعدة ٣: لا تحاول أن تحل عوامل تهيئة المسرح محل القوة نفسها، لأنها لن تكفي مطلقًا القادة الأجانب على المخاطرة بحلول وسط كبيرة. إن قوة تهيئة المسرح يمكنها أن تأتي بالقادة إلى المياه، لكنها لن تستطيع أن تجعلهم يشربون.

فكر في الأمر بهذه الطريقة: هل ستقدم تنازلات مهمة للولايات المتحدة لو كنت تدير شئون العراق وكانت مبرراتك العامة الوحيدة هي، «إننا نشارك الأمريكيين قيمهم»، «إن موقف الأمريكيين جيّد فعلاً بالنسبة لمصالحنا طويلة الأجل»، و«إن أمريكا بلد عظيم». في النهاية، إن الجزر والعصي القويان وحدهما هما اللذان يدفعانك للأمام والأمر المثير للإحباط هو أنه حتى مع فعل كل شيء بطريقة صائبة، فإن ذلك لا يجدي عادة في البدء، وعليك أن تبدأ العملية المرة تلو الأخرى.

القاعدة ٤: إذا كنت تريد حقًا أن تكون جادًا بشأن قوة تهيئة المسرح، ينبغي لك أن تدمجها بشكل كامل في عملية صياغة السياسة. فإذا افتقرت السياسة المبدئية للحساسية ولم تساعد الأشخاص الآخرين على عمل ما تريده، فإنها لن تجدي وستجعل التعافي لجولة تالية أكثر صعوبة.

إن تقرير السياسة وعدم وضع تصور للدبلوماسية العامة إلا فيما بعد هراء. فحينذاك سيكون قد فات الأوان. ليس هناك معنى لإطلاق النفير للدعوة إلى فروسية الدبلوماسية العامة بعد أن تكون عوامل تهيئة المسرح قد انقضت. ولو كانت فيالق الأنصار المتحمسين المحدثين للدبلوماسية العامة مهتمين بما هو أكثر من اتخاذ مواقف مظهرية، يجب أن يخوضوا معركتهم الأولى لضمان جلوس الخبراء مع صناع السياسة منذ البدء. لقد قفز الجميع إلى زفّة الدبلوماسية العامة، لكن قلة من كبار المسئولين في الحكومة هي التي كانت راغبة في القيام بما هو ضروري لممارسة هذا الفن بجدية.

الباب الثالث

السياسة والقوة

الفصل الحادي عشر

قوة السياسة الخارجية

السياسة هي حيث تعيد الحياة إلى قوة أمريكا بالأقوال والأفعال. والسياسة هي حيث تحيك كل شيء معًا- الذكاء، والسياسة، والإستراتيجية، والتناقضات المتسمة بالفوضى- وتحدد المشكلة وتبين كيف ستحلها.

السياسة الجيدة هي عادة الخط الأزرق الرفيع بين إمكانية النجاح ويقين التراجيديا. إن تأمل تلك الأسابيع القليلة من المعارك والأشهر الأولى من الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. لقد ظنت إدارة بوش أنها ليست في حاجة إلى سياسة لما قضى رؤساء البنتاجون بأنه سيكون إقامة قصيرة أو تغيير للعراق ببساطة مثلما حول الجنرال ماك آرثر اليابان إلى ديمقراطية بعد الحرب. وقد لعبتُ دورًا وجيزًا ومتواضعًا مع شخصيات رئيسية في البيت الأبيض في جهد فاشل لوضع سياسة واقعية قبل أن يفوت الأوان كثيرًا.

ولم يحتج خبراء الشرق الأوسط وقتًا طويلاً من الحرب ليدركوا أن النصر الأمريكي في ساحة المعركة سيكون هو الجزء الأسهل في جهودنا في العراق. فمع خروج صدام من الصورة، انفجرت قوى الطرد المركزي القديمة في البلاد. وكنت أصغي إلى هذا العويل المتصاعد في اجتماعات مجلس العلاقات الخارجية الذي كنت رئيسًا له. لذا هاتفت كوندوليزا رايس، مستشارة بوش

للأمن القومي، ونائبها ستيفن هـادلي. كنت أعـرف الاثنين لعقود في مجال أعمال الشئون السوفيتية والحد من الأسلحة، وكانا، كلاهما، عضوين في المجلس، وكنت أحترمهما.

قدمت حججي عن المشكلة، ولم يعترض أي منهما. قلت لهما: إن المجلس يمكن أن يكون شريكًا مع عدد من مؤسسات البحوث متعددة التخصصات الأخرى، في جمع طائفة واسعة من الخبراء، وتحديد القضايا والحقائق المتعلقة بهذه المسائل، وأن يضع ببساطة قائمة بخيارات السياسة لكل قضية بالإضافة إلى خيارات لوضع سياسة عامة. وقلت: إنني أدرك أن البيت الأبيض لا يريد منتجًا تام الصنع، الأمر الذي يمكن أن يثير مشاحنات وقصصًا خبرية يؤسف لها عن الاختلافات في السياسة، وأكدت أننا لهذا السبب سنتغافل عن تقديم توصيات. وقبلا هذا النهج، واتفقنا على أن يكون المجلس شريكًا لمعهد المشروع الأمريكي المحافظ الذي يرأسه كريستوفر ديموث ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الوسطي الذي يديره جون هامر.

وجمعتنا رايس جميعًا في مكتبها متميز الموقع في البيت الأبيض بعد أسبوع وطلبت مني تقديم رؤيتي عن هذه الدراسة، وعندما انتهيت أيدت الخطة. ثم سأل ديموث: «هل يعرف هذا كارل روف (المستشار السياسي الأقدم)؟ هل يعرف الرئيس؟ لأنني لا أعتقد أنهما سيوافقان. فالأمر يبدو كما لو أنه ممارسة لبناء أمة، وهم- وأنت نفسك يا كوندي- قد عارضتم سياسة كلينتون البلهاء الشبيهة بهذه المرة تلو الأخرى».

وردت رايس بأن الدراسة لن تقدم توصيات بشأن السياسة، ولكن ستحدد الحقائق وخيارات السياسة. وأدهشتني بأمانتها عندما أضافت أنها هي وستيف ليس لديهما الوقت، مع كل القرارات اليومية التي يتعين عليهما اتخاذها، للإشراف على جهد مماثل داخل الإدارة وأنه يمكننا على أية حال، جمع أشخاص خبرتهم لا تضاهى. وأبقى ديموث يده ممسكة بسلاحه. وبعد بضعة أيام، اتصل به هادلي ودون تفسير قال لي: «لا أعتقد أننا نستطيع القيام بهذا. آسف».

وأنشأتُ مجموعة من المركز لإثارة قضية السياسة العراقية في حد ذاتها بقيادة اثنين من الدبلوماسيين البارزين السابقين، هما فرانك وزنر وإدوارد جيرجيان. وتوقع تقريرهما عمليًا كل المشاكل التي كانت قد أوشكت أن تواجهها الولايات المتحدة واقترحا سياسات رشيدة للتصدي لها. ولقى التقرير ملاحظات قليلة عليه. ولم تدرك إدارة بوش الحقائق في العراق وتحدد التوجهات التي حولت الأحداث في اتجاه واعد إلا بعد نحو خمس سنوات، عندما واجهت شبح الهزيمة.

يمكنك أن تتساءل أيضًا عن كيف يمكن أن يحدث هذا وعما إذا كان ذلك انحرافًا عن المألوف. ومما يؤسف له بالنسبة لبلدنا، أن ذلك كان هو القاعدة وليس الاستثناء.

إن العيب يكمن في طبيعة صنع السياسة نفسها التي تقصر الأمر على فئة قليلة. والأحرى أن الرؤساء وكبار مستشاريهم غير معتادين على القيام بذلك ولا يستطيعون إخراج أنفسهم من الطاحونة اليومية لمطالب الصحافة والكونجرس. وهم لا يوفرون الوقت اللازم لذلك. فصنع السياسة يستغرق وقتًا طويلاً، ويتطلب حقًا نوعًا من المناقشات التي يتم فيها تقطيع الأوصال وتدور حول الأساسيات التي لا يجدها معظم الناس مريحة. وبقولك بما تعتقد أنه مهم، فأنت تبين أيضًا ما تعتقد أنه يمكن التضحية به، وما هو جدير بالقتال من أجله وما ليس كذلك. وستتم مطاردتك بطريقة أو بأخرى وتقتضي العملية منك أن تقرر ما إذا كنت تريد أن تضاعف الجهد في موقف صعب والاستمرار على المسار نفسه أو أن تتنحى وتبحث عن مسار آخر. وسيعرف الجميع موقفك. ليس هناك مكان للاختباء فيه سياسيًا.

إن اتخاذ قرارات يومية حول كيفية الرد على أسئلة الصحفيين ومطالبة الكونجرس بمزيد من الأموال أيسر كثيرًا من مواجهة قضايا السياسة الأساسية والتفكير فيها. ولكن ما لم تكن راغبًا في الغرق في البركة التي صنعتها- العراق أو فيتنام- فإنه من الضروري أن تصارع كلاً من القضايا السياسية العامة والخاصة قبل أن تتفجر المتاعب المحتمة. وهذه العملية هي الوحيدة التي ستجبرك على تقييم ما إذا كانت أهدافك حميدة ويمكن تحقيقها، ووسائلك كافية لتحقيق هذه الأهداف. ذلك أمر بسيط نعم، لكننا نادرًا ما نقوم به.

ونقطة البدء من أجل وضع سياسة جديدة للولايات المتحدة هي التركيز بأقصى دقة ممكنة على الأهداف الشاملة. إن أمريكا لا تستطيع الهرب من مصالحها ومشاركاتها الدولية. وهكذا، فإن مصالح أمريكا وأهدافها يجب أن تكون واسعة ولكن ليست منتفخة- وأن تنتبه دائمًا للفروق بين ما هو جوهري وما هو مجرد مرغوب فيه.

إن للولايات المتحدة حاليًا سبعة أهداف لا مهرب منها.

أولاً، احتواء ثم تقليل التهديد الذي تواجهه أمريكا وحلفاؤها من الإرهابيين الدوليين. ويتعين علينا أن نتفهم هذا باعتباره هدفًا طويل الأجل، يدور أساسًا حول إقامة شبكات للمخابرات

والشرطة والقضاء على النطاق الدولي. لكن تحقيق هذا الهدف يقتضي أيضًا اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك غزو بلد ما يؤوي الإرهابيين أو يرعاهم.

ثانيًا، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الدول وخاصة إلى الإرهابيين. أما إذا قامت دول بالرغم من ذلك بحيازة أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية، يجب ردعهم بتهديدهم بانتقام حاسم إذا هددت أسلحتهم أراضي أمريكية أو صديقة أو ضربتها. لا تدع مجالاً للشك في أنه إذا قدمت دولة ما أسلحة دمار شامل إلى الإرهابيين، فإن الولايات المتحدة ستعتبر هذا عملاً من أعمال الحرب.

ثالثًا، منع أي دولة أو مجموعة من الدول من تنظيم القوة والموارد في أوروبا وآسيا ضد الولايات المتحدة. وهذا الهدف ليس مصممًا على الإطلاق لتبرير حرب باردة جديدة مع روسيا والصين، كما ينادي البعض بالفعل. بل إنه تذكرة لقادة أمريكا بأنه يتعين عليهم أن يلعبوا مباراة القوة العالمية على هاتين القارتين الحاسمتين للتحوط من الاتجاهات ومواقف المساومة غير المواتية من الناحية الإستراتيجية.

رابعًا، النهوض بالمعاملات الاقتصادية الدولية الأكثر تحررًا، خاصة التجارة والاستثمار. ولسوء الحظ، فإن الأمريكيين طفقوا مرة أخرى يتحدون هذا الهدف، وأصبح المستقبل المباشر محل تساؤل. إن بلدانًا كثيرة أخرى أصبحت أكثر قدرة على المنافسة حاليًا وتطرح تهديدات للوظائف الأمريكية. فعلى مدار معظم التاريخ الأمريكي، توافرت لأغلبية راسخة القدرة والثقة بأن تنافس وتفوز. كما أن اقتصادًا عالميًا أكثر حرية يقتضي وجود بحرية أمريكية مهيمنة للحفاظ على حرية البحار.

خامسًا، تقليل الاعتماد على النفط والغاز بصورة كبيرة خلال عقد من الزمان، وبصفة خاصة تقليل الاعتماد على الشرق الأوسط لأقصى حد ممكن. ذلك أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل عبء التدفقات النقدية الخارجة، أو المطالبة بحماية حلفاء مشكوك فيهم في المنطقة. كما أن تقليل الاعتماد على الهيدروكربونات يساعد البيئة.

سادسًا، الحماية من التهديدات البيئية والصحية العالمية بما يتسق مع مبادئ مسئولية الدول المتبادلة والجدوى الاقتصادية. ولكن يتعين الاعتراف بأننا وصلنا إلى النقطة التي يتعين فيها أن تنحني المصالح الاقتصادية بدرجة ما أمام الحتميات البيئية والصحية، عندما تطرح حجج وأدلة قوية على هذا.

سابقًا، البقاء على الوفاء لجهود تنمية حكم القانون، والمؤسسات الديمقراطية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والنهوض بذلك، لكن مع التذكر الدائم للعقبات الكبيرة التي تعترض إقامة ديمقراطيات حقيقية وتكاليف التعجل في عملية التطور المعقدة هذه. ينبغي أن ينصب التركيز أساسًا على إرساء الأسس للديمقراطية في المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

إن البعض يفضل ذكر هذه الأهداف التي لا مفر منها في عبارات أكثر تكلفًا، سواء كانت التزامًا باتخاذ إجراءات عسكرية محددة أو محاربة الاحترار العالمي مهما كانت التكاليف. ومع ذلك يصر آخرون على ترتيب الأهداف بحيث تكون الأهداف العسكرية أعلى من الأهداف البيئية. بيد أن كل هذه الأهداف لها أهمية من الدرجة الأولى. وربما كان أفضل نهج هو تعليقها جميعها على الحائط، والتصدي لها جميعها، والانكباب أكثر على ما يتعين عليك. وهناك نقطة يتعين تسجيلها هي الصلة بين كل هذه الأهداف تقريبًا وبين صحة الحكومة والاقتصاد الأمريكيين وعافيتهما. ويستند الاستمرار في الوفاء بأي من الأهداف، ناهيك عن القائمة كاملة، إلى افتراض أن أمريكا لن تبقى قوية فقط وانما ستبقى الأقوى مقارنة بكل الآخرين مثلما هي حاليًا.

والخطوة التالية هي النزول بالأهداف التي لا مهرب منها لأرض الواقع بربطها بالخطط والوسائل ذات الصلة. ما هي على وجه الدقة القوة التي تستطيع الولايات المتحدة الاستناد إليها في تحقيق هذه الأهداف؟ إن قوة كل بلد متجذرة في موارده ووضعه في الشئون الدولية. وبمعنى ميكانيكي نوعًا ما، فإن قوة الولايات المتحدة تأتي مما نستطيع استخدامه من الجَزر والعِصِي بالنسبة إلى الآخرين في حالات محددة، بالإضافة إلى الأحكام التي تحدد بدقة ما الذي سيفعله كل طرف على الأرجح مع الآخرين . إن الولايات المتحدة تملك الموارد الأكثر جاهزية للاستعمال من أي بلد آخر، وهي في وضع أفضل من أي بلد آخر في التسبب في المسرة أو الألم. لكن لا شيء من هذا يخلع على الولايات المتحدة القدرة على حلّ مشكلة دولية أو ربما حتى إدارتها بنجاح بمفردها. إن القوة أحادية الجانب والقدرة على الإملاء والسيطرة لم تعد قائمة من عقود كثيرة، وقد انقضت مع هبوب رياح القرن الحادي والعشرين.

إن ما أعطاه التفوق في الموارد والوضع الدولي للولايات المتحدة هو قوة فريدة على القيادة. فواشنطن وحدها هي التي تستطيع تشكيل ائتلافات لوقف المعتدين وحل المشكلات الكبرى على

حد سواء. ولا تستطيع أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول تولي هذا الدور، والدول الأخرى تعرف هذا جيدًا.

ولكن لكي تقبض واشنطن بيديها على الإمكانيات المتوافرة في هذا الدور الفريد، يتعين عليها أن تفكر في قوة القيادة ليس باعتبارها قوة لإصدار الأوامر، ولكن باعتبارها قوة محركة. إن القوة المحركة هي القوة القادرة على إطلاق العنان لتكوين الائتلافات، وتحديد اتجاهاتها. فبدون هذه الائتلافات، لا تستطيع الولايات المتحدة أو شركاؤها في التحالف حل المشاكل- وشركاؤنا واعون لهذا جيدًا. إننا القائد الذي لا غنى عنه وهم شركاء لا غنى عنهم. وحتى الصينيين سعداء بأن يرونا نقود- على الأقل للسنوات العشر القادمة أو ما إلى ذلك قبل أن يقتربوا من التكافؤ الاقتصادي معنا.

إن الائتلاف القائم على عدم الاستغناء المتبادل ليس غاية في حد ذاته، لكنه أساس تقام عليه ائتلافات القوة الضرورية لحل تلك المشكلات. وإنشاء تلك الائتلافات ثم دفعها للعمل، يجب أن يمثل محور السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وينبغي توجيه قوة أمريكا الدبلوماسية الملازمة نحو هذه العملية أيضًا.

وهنا أيضًا يتعين على الولايات المتحدة أن تعاود التفكير في القوة الدبلوماسية وتعيد تحديدها. فبدلاً من قوة التهديد التقليدية، يتعين على القوة الدبلوماسية حاليًا أن تكون قوة "الميْل" والنزعة. إن هذه القوة ستنقل وزن موارد الولايات المتحدة بدون إحداث تأثيرات جانبية تولد بطبيعة الحال مقاومة للاستجابة للمطالب الأمريكية. يجب أن تكون بيانات السياسة العامة تعبيرًا حازمًا عن المصالح الأمريكية وينبغي أن تلوح بالجَزر. ومن الأفضل الكشف عن العِصي سرًا في غير وجود الناس. وإذا كانت العِصي والجَزر مهمين حقًا بالنسبة للدولة المستهدفة، فإن قادتها سيشعرون بثقل الدبلوماسية الأمريكية.

والأمر يستغرق وقتًا، خاصة حاليًا حيث يواجه كل القادة شراكًا سياسية وفخاخًا داخلية. يبدو أن الرؤساء (وتلفزيون الكابل) يمقتون الصبر. لكن مرور الوقت يسمح للقادة الأجانب بإقناع أنفسهم وأنصارهم بأن التنازلات التي قدموها تعد حلولاً وسطًا متبادلة، وأن هذه الحلول الوسط تعد انتصارات. دعوهم يقوموا بهذا. وستبتلى العملية دومًا بالشد والجذب بين الضغوط السياسية للحصول على أجوبة ونتائج وبين الوتيرة البطيئة حتمًا للدبلوماسية.

وكما ناقشنا حتى هذا الحد، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تشمل كل أهداف أمريكا وسياستها ووسائلها للتصدي لشواغلها وفرصها العالمية. ومن المهم البدء عند هذا المستوى الرئيسي، والتعامل مع قضايا كثيرة قدر الإمكان على هذا المستوى. فعلى سبيل المثال، كان يمكن أن يتمثل هدفنا في وضع سياسة عالمية موحدة لمحاربة الانتشار النووي أو تحقيق تقدم التجارة. وكانت مثل هذه السياسة تجعل إلزام كل الدول بالمعايير نفسها أبسط وأيسر، لكن الحياة الدولية لا تعمل بهذه الطريقة.

إن معظم السياسة الخارجية توجه نحو بلد واحد أو منطقة واحدة، وعند هذا الحد، يصبح الاختيار أكثر إيلامًا. وفي نطاق التحديد توجد المفاضلات والمعضلات والتي تعد عادة أصعب أبعاد عملية وضع السياسة. وهذه المعضلات تسم أي مشكلة صعبة، ويتعين على القادة حلها مقدمًا أو جعل قوتهم تعمل عبر أهداف متقاطعة وتلغي نفسها بنفسها. إن السياسة تهمس في آذانهم قائلة: «تمسك بكل خياراتك وأهدافك». وتهمس القوة في آذانهم قائلة: «اختاروا».

وما إن يقفز القادة إلى وعاء القلي أو يلقى بهم فيها في بلد ما أو منطقة ما، سواء كانت فيتنام أو العراق أو باكستان، فإنهم يواجهون خيارات مروعة على نحو لا يتبدل. وكل اختيار هو نَمِر ضارٍ، ينتظر الوقت المناسب للانقضاض في حين يفكر القادة مليًا في الأمور. ينبغي على القادة اختيار ما إذا كان سيأكلهم أحد النمور إذ فعلوا أو يأكلهم نمر آخر إن لم يفعلوا. والممارسة المعتادة هي الموازنة بين النمرين في نفس الوقت لتفادي فَكّ كل منهما. إذ يخشى القادة الاختيار وارتكاب خطأ أكبر. إنهم ينسون أن الحكماء وخبراء السياسة الخارجية وحدهم هم الذين يمكنهم ركوب كلا النمرين. وللأسف، فإنه ليس الحكماء ولا الخبراء هم الذين سيتم التهامهم.

وعندما يواجه الرؤساء معظم المعضلات، يتعين عليهم إما الاختيار أو الخسارة. لا بأس من محاولة تحديد أولويات لعبة الترويض، ولكن السعي وراء كلا النمرين، حتى لو الواحد تلو الآخر، لا يمكن تحقيقه عادة ويستنزف القوة اللازمة لترويض النمر الأكثر خطورة. وأحيانًا تكون الاختيارات محيّرة حقًا؛ وفي أحيان أخرى تبدو أكثر مدعاة للحيرة بأكثر مما هي عليه حقًا. يتعين على الرؤساء أن يدرسوها منذ بداية المتاعب لتنظيم قوتهم وتحديد أولوياتها، وعدم تبديدها.

وعلى نحو نموذجي، فإن المعضلة الأولى وهي تقرير ما إذا كان الأمر حيويًا أو مجرد قضية

أخرى بين عشرات من القضايا المهمة. تلك هي الطريقة الوحيدة للتصدي لمعضلة ما بدون إثارة أقصى موجة من الغضب السياسي، وهذا يعني أنه يتعين منذ فترة مبكرة من الرئاسة، وضع قائمة قصيرة من المصالح والأهداف الحيوية والترويج لها سياسيًا. وفي الوقت نفسه، يتعين على الرؤساء تقديم تعهدات بأنهم سينصرفون إلى القضايا من الدرجة الثانية بطريقة معقولة نوعًا ما. إن الدائرة الأمريكية اللاتينية تريد إيلاء اهتمام جاد لتحييد الرئيس هوجو شافيز في فنزويلا وإنشاء علاقة تجارية جديدة مع قوة اقتصادية متنامية مثل البرازيل. وهنا يتعين على الرئيس أوباما أن ينخرط على نحو جلي في إجراء المفاضلات السياسية، لكن عليه بعد ذلك أن يحيل المهمة إلى وزير الدولة أو وزير الخزانة ثم إلى مساعد الوزير. وفي القضايا الإنسانية الضاغطة مثل عمليات القتل الجارية في منطقة دارفور في السودان، يتعين على الرئيس أوباما أن يحدد المسار على الملأ، وربما يعين مبعوثًا خاصًا، ثم لا يشغل نفسه سوى باتصالات هاتفية حاسمة بنظرائه أو بالضغط على الكونجرس لإصدار تشريع له صلة بالأمر.

والمعضلة الثانية هي الاختيار ليس بين الحيوي والمهم، وإنما بين مصلحتين حيويتين حقًا. فالرؤساء دائمًا ما يريدون الأمرين، لكنهم نادرًا ما يستطيعون تدبر ذلك.

ففي ٢٠٠٦ حاول بوش دفع الهند إلى تحالف إستراتيجي ضمني ضد الصين والاستمرار في الوفاء لسياسته في محاربة الانتشار النووي. كان يريد جذب الهند إلى جانب أمريكا بالامتثال لمطلبها بعدم إخضاع المرافق النووية التي تديرها المؤسسة العسكرية للتفتيش الدولي. إذ تطالب معاهدة عدم الانتشار بتفتيش كل هذه المرافق. وكانت النتيجة هي أن الحكومة الهندية تجنبت علانية اتخاذ أي موقف معاد للصين، وتم إضعاف نظام عدم الانتشار بصورة جوهرية.

وفيما يتعلق بالسياسة الأخيرة تجاه روسيا، كان على بوش أن يختار بين مداهنة موسكو للحصول على مساعدتها الحاسمة ضد جهود إيران النووية، من ناحية، والمضي قدمًا في نشر الشبكات الأمريكية المضادة للقذائف في شرقي أوروبا، من ناحية أخرى. وحاول القيام بالأمرين، ومن الواضح أنه أدرك متأخرًا جدًا أن مساندة روسيا بشأن إيران كانت أكثر أهمية بكثير من نشر القذائف المضادة. وبحلول ذلك الوقت، كانت آفاق نشر مضادات القذائف قد أحنقت موسكو وسدت الطريق أمام التعاون في أي مجالات أخرى. كان من السهل تأجيل قرار مضادات القذائف، حيث إن تكنولوجيتنا لم تكن جاهزة، وأن إيران حسب تقدير المخابرات الأمريكية لن

تكون قريبة من القدرة على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب اللازم للأسلحة حتى فترة تمتد من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

والمثال الأخير على البلاهة الإستراتيجية، وهو مثال يطفو على السطح بانتظام، هو الاختيار بين إعادة تشكيل العالم وحماية المصالح الأمريكية الحيوية. إن دعاة الديمقراطية دائمًا ما يصرخون قائلين: إن الأمن الأمريكي سيتوقف إلى الأبد على أهواء الحكام الدكتاتوريين والإرهابيين ما لم تحول واشنطن العالم إلى الديمقراطية أو تغزوه لتفتحه. وقد فاق بوش جهود كل من سبقوه في هذا الاتجاه- فيما عدا وودرو ويلسون- بإعلان أن أمريكا تسعى لتحويل العراق إلى سوق حرة، جنة ديمقراطية والضغط على جميع أصدقائنا في المنطقة للتحول إليها هم أيضًا. وأعلن هو وكوندي انتصار خطة التحويل، وبعد ذلك بعام، عادا بصورة فعّالة وتثير الحرج إلى سيرتهما الأولى. ولم يكسب بوش ورايس شيئًا في مجال الدعاية وضايقا بصورة ضخمة حلفاء أمريكا، مثل مصر والسعودية.

وهناك معضلة ثالثة هي الاختيار بين تغيير نظام حكم وتغيير سياسات النظام وسلوكه العدائيين. يتعين علينا ألا نغير ما يقولونه فحسب وإنما أيضًا ما يفعلونه. لقد استطاعت واشنطن الإطاحة بالحكومات في بلدان ضعيفة مثل جواتيمالا وإيران خلال الخمسينيات والستينيات. وفي السبعينيات، وأخيرًا في إدارتي كلينتون وبوش، كان هناك الكثير معرض للخسارة وشاع الحديث عن تغيير نظم الحكم. وعرض كلا الرئيسين بزهو هذه البيانات المنمقة واستهلا برامج علنية وسرية للإطاحة بالحكام الدكتاتوريين في ليبيا وإيران والعراق وأفغانستان، وكوريا الشمالية. واستطاع بوش الإطاحة بنظامي الحكم في العراق وأفغانستان- بغزوهما. وفيما عدا ذلك، من الإنصاف القول بأن فكرة الإطاحة بنظم الحكم لم تحقق سوى ترحيب حار مؤقت بين المتشددين، وتوحيد المعارضة في الخارج ضد التنمر الأمريكي.

والبديل- وهو المناورة للحصول على التغييرات المرغوب فيها في السياسة والسلوك- ليس مسألة سهلة أيضًا. ذلك أن أشد الأحكام خداعًا هو ما إذا كان نظام حكم بغيض سيرضى بحل وسط، وما إذا كان الحل الوسط سيكون كافيًا وحقيقيًا، وما إذا كانت الوعود سيتم الوفاء بها. وعلى الدوام، فإن الشكوك المثارة حول أي من هذه الإحصاءات قد حرفت حتى المحادثات الاستطلاعية عن مسارها.

وفي عدد من الحالات، مثل ليبيا وأخيرًا كوريا الشمالية، قام الرؤساء بعمليات مقامرة. وقد أثمر معظمها، بصورة كلية أو جزئية. لكن الأوضاع تتغير؛ وقد يبدي من ليسوا جديرين بالثقة تعقلاً ومرونة عندما يتم تحدي سلطتهم الداخلية ويتفوق الإجهاد على كراهيتهم. إن جعل الخصوم يستنشقون رائحة المنافع المحتملة يمكنه أيضًا أن يغيّر حساباتهم. وخلال العملية وحتى بعدها، لا يتعين تنحية الخيار العسكري جانبًا. وتنشأ معضلة متكررة أخرى عندما يبدو الأمل قليلاً في تغيير السياسة. إذ يتعين على القادة حين ذاك الاختيار بين اتخاذ إجراءات أكثر جرأة وتكلفة لتغيير تلك السياسة أو مجرد احتواء المشكلة. وبصفة خاصة، نضرب مثلاً دولة تعاني من المتاعب وتستمر في برامجها النووية أو مساندة الإرهابيين. ما الذي يتعين عمله عندئذٍ؟ لقد كانت هذه تحديدًا هي المعضلة التى واجهت كلينتون وبوش، فيما يتعلق بإيران، وكوريا الشمالية وفي وقت ما العراق أيضًا. وفي العراق، رفض بوش الاحتواء منذ اليوم الأول. فقد افترض هو ومستشاروه ببساطة أن لعبة الانتظار والاحتواء سوف تسمح فقط لصدام بتطوير أسلحة الدمار الشامل سرًّا وأن يصبح فيما بعد عدوًا أكثر خطرًا. لم يدرس بوش بصورة جادة قدرة الولايات المتحدة على ردع العراق عن استخدام هذه الأسلحة بتهديدها بانتقام مدمر. لقد رفض الردع حتى على الرغم من وجود مبرر للاعتقاد بأن صدام قد يهتم به. ففي نهاية المطاف، فإن صدام عانى الهزيمة في حرب الخليج الأولى بدون أن يطلق أسلحته الكيميائية.

وفيما يتعلق بازدهار وتكاثر التهديدات النووية من بيونج يانج وطهران، بدا بوش في البدء مقتنعًا- بدون أي دليل- بأن التهديدات الأمريكية ستثير ذعر هاتين الدولتين وتدفعهما للتخلي عن برامجهما النووية. ولكن بعد أن تجاوزًا مرارًا خطوطه الحمراء، مال بوش بصورة متزايد إلى الدبلوماسية المشتركة مع الآسيويين بشأن كوريا الشمالية والضغط المشترك مع الأوروبيين وروسيا والصين على إيران. وفي كلتا الحالتين، خفف من لهجة تهديداته. وفي الوقت نفسه، أهدر مصداقيته على نحو سيئ.

وتدور معضلة أخرى حول ما إذا كان يتعين ربط حل مشكلة سياسية بمشكلة أخرى لا ترتبط بهذه المشكلة السياسية أو ترتبط بها بصورة غير مباشرة. والنظرية الكامنة وراء الربط هي أن ذلك يزيد قوة التأثير في المساومة على كلتا القضيتين. لكن الجانب السلبي هو أن هذا الربط يمكن أن يعقد أيضًا حلّ المشكلتين كلتيهما، وهذا يقضي تمامًا على الحل الوسط المعقول أو يؤجله.

إن حبك القضايا معًا بهذه الطريقة ممارسة قديمة وجديرة بالاحترام، لكن نيكسون وكسينجر صكا مصطلح «الربط». وقد استخدماه على نحو مشهور في المساومات مع الاتحاد السوفيتي. فقد أخبرا موسكو تحديدًا بأن التوصل لحلول وسط بشأن شتى مفاوضات الحدّ من الأسلحة (والتي كان من المفترض أن موسكو كانت في حاجة إليها أكثر من الولايات المتحدة)، يتوقف على إزالة موسكو لتهديدها لبرلين، وتخفيف التوترات في الشرق الأوسط، والمساعدة في إنهاء الحرب في فيتنام، وتقليص مساندتها لحروب التحرر في أماكن مثل إفريقيا وأمريكا الوسطى. ورفضت موسكو هذا الربط ولم يُجدِ.

إن الربط يُفرض أحيانًا على الرؤساء عندما تتعلق إحدى القضايا بحقوق الإنسان. ويعترف دعاة الربط بأن الحكام الدكتاتوريين لا يرجح أن يذعنوا بشأن قضايا حقوق الإنسان وحدها، ومن ثم يبحثون عن قضية أخرى تزودهم بقوة تأثير مضافة. وقوة التأثير هذه هي النقود على نحو نموذجي. فعلى سبيل المثال، فإن مصر ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان ولا تريد إصلاحها، لكنها ترغب في استمرار المعونة الأمريكية لها. إن دعاة الربط يجعلون المعونة متوقفة على إجراء إصلاحات في مجال الحقوق. لكن لم يكن أي رئيس مستعدًا لتجربة هذا الربط، وبدلاً من ذلك اقتنع الرؤساء بأن الرئيس مبارك مهم كحليف بحيث لا يجوز تقويض مكانته وأن اعتماده الاقتصادي على أمريكا ليس كبيرًا كما اعتاد أن يكون.

وكانت إيران مشكلة تقليدية فيما يتعلق بالربط. فحتى وقت قريب، كان موقف واشنطن هو رفض العمل مع طهران حول أي موضوع حتى تتخلى طهران عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وبعد ذلك ليّن بوش موقفه بربط المحادثات المباشرة مستقبلاً بموافقة طهران على تعليق التخصيب وليس الكّف عنه. ولكن في الوقت نفسه، دفعت الولايات المتحدة ثمنًا غاليًا في أفغانستان. ففي بداية الحرب هناك، كانت طهران تساعد سرًا على تحييد طالبان على حدودها مع أفغانستان. وبعد ذلك حال الربط الذي قام به بوش دون مثل هذا التعاون. ولسنوات طويلة، رفض بوش أيضًا الحديث مع طهران عن العراق، رغم أن إيران كانت جزءًا من المشكلة هناك وكانت جزءًا من الحلّ. ومنذئذ، جرت محادثات، وإن كانت على مستوى أدنى. وبحلول ٢٠٠٨، بدا الأمر وكأن سياسة بوش في الربط قد وفرت لطهران قوة تأثير أكبر مما وفرته لواشنطن.

وللربط تاريخ متضارب وسلبي عندما يستند إلى اعتبارات السياسة وحدها، لكنه يوفر عمليًا

قوة تأثير أفضل نوعًا ما عندما يستند إلى الشئون السياسية. فإذا أدركت دولة مستهدفة مثلاً أن الحقائق السياسية الأمريكية لن تسمح بتقديم المعونة بدون إجراء إصلاحات، فالأرجح أن تكون أكثر مرونة إزاء إجراء الإصلاحات. إن الشئون السياسية هي حقيقة من حقائق الحياة التي لا يمكن للآخرين التغاضي عنها بالطريقة التي قد يتغاضون بها عن السياسة. بيد أنه بصفة عامة، فإن الربط ينزع إلى تأخير التوصل لحلول وسط كلية.

وينبغي عدم الخلط بين الربط وقرار الطرفين كليهما بطرح كل القضايا للمناقشة. فذلك يسمح لكليهما ببنود أكبر للتبادل، وبذلك يمكن أن ييسر التوصل لتسوية. ويميل القادة إلى هذا النهج عندما يكون لديهم قدر وافرمن الخلافات المهمة المترتبة على بعضها البعض، ورغبة في تجاوز المـأزق. وخلال سني نيكسون، حدث هذا إلى حد ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. واليوم، يطالب البعض باتباع نهج طرح كل الأوراق على المائدة بين واشنطن وطهران.

وتكمن معضلة أعمق، سياسية ومتعلقة بالسياسة تحت كل المعضلات التي سبق مناقشتها. ما إذا كان يتم التصدي لقضية ما بسبب كل جدارتها السياسية أو التصرف حسب المصلحة الوطنية بغض النظر عن العواقب السياسية. ومن الواضح، أن الرؤساء يصرّون دائمًا على أنهم يتصرفون وفقًا للصالح الوطني. فلا توجد مذكرات لأي مسئول كبير تؤكد أن الرئيس أخضع المصلحة الوطنية لطموحاته السياسية الضيقة. والواقع أن المذكرات نادرًا ما تتناول الشئون السياسة رغم أن لها الحضور البارز والمهيمن عادة في كل مناقشات السياسة الخارجية، العامة والخاصة. ويرجع هذا إلى أنه حتى التفكير في مفاضلة كهذه يعتبر خطيئة سياسية قصوى، إذا ضبط الشخص الذي يفكر فيها.

إن فيتنام والعراق خير مثالين والأكثر إثارة للجدل. بالطبع كان الرئيسان جونسون وجورج دبليو بوش يؤمنان بقضاياهما، لكنهما لعبا اللعبة السياسية فور أن أصبح واضحًا أن الاحتمال في أن يخسرا الحرب أكبر كثيرًا من احتمال أن يحققا النصر فيها. وعند ذلك الحد، من الإنصاف القول بأنهما أصرّا على أسبابهما المعلنة عن المصلحة الوطنية على نحو أقل وأصّرا بشكل أكبر على ضمان عدم اعتبارهما مسئولين شخصيًا عن الخسارة أمام التاريخ. لقد أدركا كلاهما- بعد سنوات طويلة من الحرب أنهما يغامران بالكثير بالاستمرار في الطريق نفسه، لكنهما فضلا مخاطر وتكاليف عدم فقد يقينهم السياسي بأن هزيمتهما ستدمر ميراثهما. ولم تكن لعبة

الدومينو الأخيرة في جنوب شرق آسيا في فيتنام أو الخليج في العراق، ولكنه في البيت الأبيض نفسه. وقرر جونسون وبوش كلاهما، أن يفعل كل ما هو ضروري أيًا كان حتى لا يخسرا وينقلا ورطتهما التي لا خلاص منها مطلقا لخلفائهما.

وعلى الجانب الآخر، هناك مبررات مريحة لقيام الرؤساء بحلّ قضايا خارجية صعبة، رغم أنهم يعرفون أن ذلك سيجر متاعب سياسية. فقد عززت معاهدة قناة بنما في ١٩٧٧ وضع الولايات المتحدة في كل أرجاء أمريكا اللاتينية، لكن النقاد في واشنطن هاجموا جيمي كارتر بعنف لتخليه عن السيادة الأمريكية هناك. وعمل جورج إتش دبليو بوش وهو يضع يديه في قفازين مع جورباتشوف لفكّ الإمبراطورية السوفيتية في مواجهة سدّ مستمر من المحافظين في حزبه وكذلك من الديمقراطيين الليبراليين، مما دمره في انتخابات ١٩٩٢ ضد كلينتون. وبعد أكثر من ثلاث سنوات بغيضة من التوقف وابداء الأعذار، اتخذ بيل كلينتون في النهاية إجراءً عسكريًا في البوسنة من خلال الناتو، وفعل هذا في مواجهة الرأي العام والكونجرس.

بيد أن هناك مثالين أخيرين يبينان مدى السهولة التي قد يتخلى بها الرؤساء عن سياسة اقتصادية وخارجية جيدة تحت ضغط سياسي. كان أولهما هو قرار بوش بعدم إخلاء الطريق في ٢٠٠٥ أمام المؤسسة الوطنية الخارجية للنفط في الصين للاستيلاء على شركة إنوكال الأمريكية للنفط. كانت هذه الصفقة المقترحة تتسق مع سياسات بوش الاقتصادية والتزامه بروابط اقتصادية طويلة الأجل مع بكين. لكن الكونجرس انفجر كالبركان، وجلس بوش وهو يرى هزيمته التشريعية قادمة، هادئًا بلا حراك وهو يشاهد الصين تسحب العرض. وفعل الأمر نفسه ثانية في العام التالي عندما حاولت شركة في دبي شراء حقوق إدارة عدد من شركات الموانئ. وانتابت الكونجرس وبصفة خاصة بعض الديمقراطيين موجة من الجنون وأصروا على أن الصفقة تدمر الأمن الأمريكي. وردّ بوش بأن الأمن بالنسبة للموانئ سيظل تحت السيطرة الأمريكية، لكنه نأى في الأساس عن قتال ربما لم يكن ليكسبه على أية حال.

وربما كان مثال السياسات التي دمرت المصالح الوطنية، الأشد إثارة للعنات هو استمرار اعتماد أمريكا على نفط الشرق الأوسط. فقد اتفق الجميع على أن هذا الاعتماد ليس من الرشد في شيء من زاوية الأمن القومي. فقد اقتضى ربط مصير أمريكا بنظم حكم عربية هشة في الأساس. فمنذ الحظر العربي الأول على تصدير النفط في ١٩٧٣، كان البديل الأرشد هو زيادة

ضريبة البنزين، والضغط على صناع السيارات لإنتاج مركبات أكثر كفاءة في استخدام الوقود، واستحداث بدائل للطاقة. ولكن نظرًا لأن هذه الإجراءات كانت تقتضي من دافعي الضرائب أن ينقبوا في جيوبهم على نحو أعمق في الأجلين القصير والمتوسط، فلم يخاطر رئيس برئاسته حول ما يتعين عمله.

وعلاج هذه المشكلة صعب بسبب الحظر المفروض على مناقشة الإجراءات السياسية علانية. وعندئذٍ يتم كنس الشئون السياسية ووضعها تحت السجادة ويتحقق الانتصار في صمت. وهكذا، فليست هناك أي فرصة لإقناع الرؤساء بأن السياسة الجيدة هي عمل سياسي جيد، وأن الأمريكيين سيحترمون الرئيس الذي يخضع مستقبله السياسي للمصالح القومية ويصوتون له.

وعلى شفا الأزمة أو في خضمها، يتعين على القادة أيضًا أن يختاروا بين الاستسلام السريع أو الحل الوسط قبل الرهان بكثير من القوة والمكانة أو المغامرة بالمزرعة كلها على استقرار آخذ في التراخي. وقد تحول الاختيار الصحيح بصفة عامة إلى إصدار حكم واحد صحيح: ما هي المصالح السياسية الحيوية أو الحاسمة لجانب ما هي التي كانت عرضه للخطر بدون جدال، أو بطريقة أخرى، أي جانب كان عليه أن يخسر أكثر من الآخر. فإن أملت مصالح دولة ما أن تفعل ما هو ضروري أيًا كان لتسود، فإن خير نصيحة للدولة الأخرى هي أن تنتقل لمكان آخر.

في أول أبريل ٢٠٠١، صدمت طائرة استطلاع أمريكية من طراز إى بي- ٣ كانت تطير في دورية روتينية فيما كانت تعتبره الولايات المتحدة مجالاً دوليًا بطائرتين صينيتين من طراز ف-٨ تم إرسالهما لاعتراضها، وقتل طيار صيني في العملية. وأجبرت الطائرة الأمريكية على الهبوط في الأراضي الصينية. ورفض بوش نصيحة المتشددين بالتهديد بأخطر العواقب إن لم يتم إطلاق سراح الطاقم فورًا. وطالبت الصين بأن تتحمل الولايات المتحدة «المسئولية كاملة» عن الحادث وتعتذر.

وفي البدء أصرّ كولين باول على أن الولايات المتحدة «ليس لديها شيء تعتذر عنه»، ومع ذلك فقد أعرب هو وبوش عن الأسف لوفاة الطيّار الصيني. وبعد ذلك كتب بوش رسالة لزوجة الطيّار، وأخيرًا أرسلت الولايات المتحدة في ١١ إبريل رسالة إلى الصين تقول إنها «آسفة جدا» على موت الطيار و«آسفة جدا» على أن الطائرة الأمريكية لم تتلق إجازة شفوية بدخول المجال الجوي الصيني عندما أجبرت على الهبوط. وفيما يقل عن أسبوعين من التوتر المتنامي، أطلقت الصين سراح الطاقم؛ وبعد فترة أعادت الطائرة مفككة.

وبدون هذا «الأسف الشديد» ربما كان الموقف سيتصاعد خارجًا عن أبعاد أهميته اللصيقة به. ولا ريب في أن الصينيين تصرفوا بعنف مبالغ فيه. لكن بكين كانت لديها أوراق للعب فيما عدا المواجهة. وكان المسار الوحيد أمام واشنطن لكي تفوز هو التصعيد، ولم تكن المسألة جديرة بذلك. وكما هو متوقع، فقد تم تناسي الحادث بصورة كلية تقريبًا.

وفي ٢٣ مارس ٢٠٠٧، أسرت إيران واحتجزت خمسة عشر بحارًا وجنديًا من مشاة البحرية الملكية كانوا في دورية في الخليج، مدعية أنهم شردوا في المياه الإيرانية. وأسمت طهران الاقتحام البريطاني المفترض «عدوانًا صارخًا». وحذر توني بلير رئيس الوزراء البريطاني من أن التقاعس عن إطلاق سراح الطاقم سيقتضي تحرك المملكة المتحدة إلى «مرحلة مختلفة». وفي ٢٨ مارس، جمدت المملكة المتحدة كل الأعمال الثنائية مع إيران. وطالبت إيران بأن يعترف البريطانيون بالخطأ كشرط لإطلاق سراح الطاقم. وفي ٢ أبريل، أعلنت أن كل الأسرى قد اعترفوا باقتحامهم غير القانوني للمياه الإقليمية الإيرانية. وبعد يومين، أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن إيران «عفت» عن المحتجزين وستطلق سراحهم، وقال إن ذلك يأتي استجابة لخطاب بريطاني يقول إن مثل هذا الحادث «لن يتكرر مرة ثانية». وقد فعلت لندن هذا بصورة مبتذلة ولكنها لم تعتذر بصورة مباشرة.

وبالطبع، كانت أزمة الصواريخ الكوبية في ١٩٦٢ نموذجًا مثاليًا عما يحدث حينما لا تطوق مشكلة ما ولا تعالجها ببراعة ببساطة، وكيفية تدبر أخطر اختبار للإرادات. فلم يكن السوفيت لينشروا قذائفهم سرًا مطلقًا في كوبا إلا لو اعتقدوا أن الولايات المتحدة في ظل كينيدي ضعيفة الإرادة وأنه من غير المرجح أن ترد. وكان على كينيدي أن يكون حازمًا ويعلن مصالح الولايات المتحدة الحيوية واضحة، وقد فعل ذلك. ولكنه في نفس الوقت الذي ذهب فيه بالعالم إلى شفا حرب نووية، قدم تنازلات لإنقاذ ماء وجه الروس، مثل التعهد بعدم غزو كوبا وسحبه للقذائف من تركيا في نهاية المطاف.

وحتى في الحالة النموذجية، وحتى بعد التخلص من المعضلات وحلّ كل أجزاء الأحجية، يحل نوع من الإرهاق بأعمال السياسة الخارجية. والمشاكل الكبيرة جدًا عادة ما تكون عصيّة على الحل حقًا. ربما تنزلق العراق إلى حرب أهلية بعد أن نرحل في الغالب الأعم، أو ربما ستحل الأمور نفسها بنفسها حتى لا تصبح العراق مصدر إزعاج أو إغراء لجيرانها. وربما ستكتشف

الولايات المتحدة والناتو في النهاية أنهما في حاجة لمخرج يحفظ ماء الوجه من التاريخ الوحشي في أفغانستان. وقد يتضح أن إيران ستطور قدرة نووية سلمية في ظل تفتيش دولي وتتوقف دون تصنيع أسلحة نووية.

والواقع أن أوجه عدم اليقين في السياسة الخارجية مصدر إزعاج وإرهاق. وحتى مع أفضل السياسات الأمريكية ومع تعاون أمثل مع الدول الرئيسية الأخرى، لا يستطيع رؤساؤنا وقادتنا أن يعرفوا حقًا، عن ثقة، كيف ستتطور مواقف جهنمية مثل العراق وإيران وأفغانستان وباكستان. إنهم سوف ينفجرون غيظًا من جراء أوجه عدم اليقين والشكوك التي تنتابهم في جلساتهم الخاصة، لكنهم سيتحفظون في إبداء ذلك علنًا خوفًا من وصفهم بأنهم انهزاميون. إذ سينقض عليهم منتقدوهم بالهجوم، مطالبين بإجابات ونجاحات واضحة.

وقد زدت أنا وزملائي العاملين في السياسة الخارجية الصعوبات بمواصلة الحديث كما لو أن المشاكل يمكن حلها جميعها وتجنب الفشل لو فعل الرؤساء هذا أو ذاك. إنه من الصعب جدًا، نوعًا ما، حتى بالنسبة لغير السياسيين، أن يخبروا الأمريكيين بالحقيقة- وهي أن رؤساءنا يستطيعون عمل ما يستطيعون بالسياسة والقوة الأمريكية، وأنهم يستطيعون عمل ذلك بمهارة تقريبًا، لكن النتائج النهائية عادة ما تعتمد بشكل أكبر على آخرين، خاصة على الذين نحاول مساعدتهم أو تعويقهم. لن يستطيع الرؤساء الهروب من هذه القتامة، لكنهم يستطيعون منح أنفسهم فرصًا أفضل للنجاح وحماية الرحلة.

والأهم بالنسبة للرؤساء هو إدراك أن السياسة الخارجية هي أكثر أدواتهم قيمة للدفاع ومعالجة المشاكل والفرص. ينبغي ألا يعالجونها باعتبارها وسيلة تحايل أو خطابًا سياسيًا ليظهروا أنفسهم في مظهر حسن لمدة أسبوع والهروب من الخصوم السياسيين. إن السياسة هي فرصتهم للجمع بين الذكاء والقوة والإستراتيجية. الوسائل والغايات. إنها التصميم الأساسي لضمان أن القوة كافية لتحقيق الغايات، وأن الأهداف يمكن تحقيقها بهذا. إن ذلك هو الأسلوب الرئيسي لحشد التأييد المحلي، وتمهيد الطريق في الخارج للقوة، وتمكين القوة من التفجر إلى عمل.

يتعين التفكير في السياسة باعتبارها آلية للحشد، وليست قوة للإملاء أو الحق في إلقاء المحاضرات. إن قوة الحشد هي الوسيلة التي يمكن بها إطلاق عملية بناء الائتلافات والعمل في الاتجاه المرغوب. وهي على وجه التأكيد لا تعفي الرؤساء من ضرورة التوصل لحلول وسط بغية تشكيل الائتلافات المطلوبة. والبراعة هي تحويل الحلول الوسط الضرورية إلى فرص للقيادة وحل المشاكل.

وبعد إقامة الائتلافات، يتعين التفكير في الائتلافات والسياسات التي توجهها باعتبارها وسيلة لإعطاء الولايات المتحدة قوة لإمالة الاتجاهات، أكثر منها للتهديد. كما يتعين إدراك أن قوة إمالة الاتجاهات تستدعي صبرًا، وأن السياسة يجب أن تساعد في توفير الوقت المطلوب لإمالة الاتجاهات الصبورة.

إن قوة إمالة الاتجاهات يمكن أن تجدي. إنها تستند إلى موارد أمريكا الفائقة ووضعها الإستراتيجي المتميز في شتى أنحاء العالم (لا يزال الآخرون في حاجة إلينا لمواجهة تهديدات أكبر). وفي الوقت نفسه، سيشعر القادة الأجانب بوزن ما يمكن لأمريكا وشركائها في الائتلافات أن يفعلوه لمساعدتهم أو إلحاق الأذى بهم. بيد أنه في التحليل الأخير، فإن فاعلية إمالة الاتجاهات ستدور أساسًا حول من تتم إمالة اتجاهاتهم، ويتعين ألا ينسى الرؤساء أو الرأى العام الأمريكي ذلك.

إن قوة أمريكا في إمالة الاتجاهات ستقل كثيرًا إذا قام الرؤساء بعمل الأشياء المألوفة: محاولة الركوب على نمرين متعارضين في أوضاع صعبة ومحاولة السير في طريقين. يتعين حل المعضلات السياسية، ويجب اختيار نمر أو آخر، وإلا فإن قوة الولايات المتحدة ستسعى لتحقيق أهداف متضاربة وتلغي نفسها بنفسها.

وجميع هذه التدابير سوف تزيد احتمالات أن قوة الولايات المتحدة سوف تكون فعّالة، لكن بعض المشاكل لا يمكن إصلاحها حتى بالسياسات المستنبطة بأمهر الطرق. وفي الغالب الأعم كان رد فعل الرؤساء تجاه المشاكل ينطلق من الجحيم بإلقاء أرواح صالحة وأموال كبيرة بعد أن تسوء الأمور، ونقل هذا الجحيم إلى خلفائهم. وغالبًا ما يقاومون النكسات الصغيرة التي يمكن تدبرها، ويتعهدون بالتزامات أعمق وأكبر، ويخلقون أوضاعًا أكبر وأكثر تكلفة وأشد خطورة.

ويمكن للسياسة الحكيمة أن تساعد في إدارة وشرح النكسات، وتوفير وقت جديد للتصحيح وربما تسود في النهاية.

وفي الختام، فإن القوة والدبلوماسية الأمريكيتين لا يمكن أن تكونا جيدتين إلا بقدر جودة السياسة الخارجية التي تستندان إليها.

الفصل الثاني عشر

سياسة الولايات المتحدة وقوتها في الشرق الأوسط

تمامًا مثلما التمس الآسيويون الحماية الأمريكية من الصين بعد فيتنام، يحتاج القادة العرب حاليًا للقوة الأمريكية لكبح جماح إيران عشية الحرب في العراق. وتلك هي فرصتك لقلب الشرق الأوسط رأسًا على عقب، ولديك القوة للقيام بذلك. وكل ما تحتاجه هو إستراتيجية صحيحة، وهي ماثلة أمام عينيك تحدّق في وجهك.

مع خروج الولايات المتحدة من فيتنام في أوائل السبعينيات، في خضم عويل العالم على انقضاء العصر الأمريكي، عجل الرئيس نيكسون ورفيق روحه السياسي كسينجر بخطين متضاربين على نحو خطير في السياسة. ففي الداخل زادا تحذيراتهما المثيرة للذعر: إن الهزيمة في فيتنام ستطلق العنان لسقوط بلدان صديقة أو انهيار «قطع الدومينو» بالتداعي أمام الشيوعية وانهيار مصداقية أمريكا في كل مكان. وفي الخارج، شنا حملة دبلوماسية لمنع انهيار قطع الدمينو هذه بالتداعي. وتم تصميم التحرك الأول لإلقاء اللوم على الهزيمة الماثلة في فيتنام على عاتق منتقدي الحرب. وكان التحرك الثاني هو استعادة قوة الولايات المتحدة على النطاق العالمي- وقد فعلا ذلك بالضبط.

وانبثقت خطة لعبة نيكسون وكسينجر للعبة من ثلاث حقائق إستراتيجية محورية: إنه مع بدء الولايات المتحدة انسحابها من فيتنام، اعتبر معظم القادة الآسيويين هزيمة الأمريكيين نصرًا للصينيين، واعتبروا الصين تهديدًا متزايدًا لأمنهم؛ وكانت البلدان الآسيوية لا تزال تعتقد أن الولايات المتحدة وحدها هي الثقل الموازن المحتمل للصين، وأنها ثقل حميد؛ ولذا فإنه أيًا كانت مشاكل الآسيويين مع واشنطن، فقد كانوا في حاجة لأمريكا قوية في جوارهم. كانوا يخشون من تعجل الهزيمة الكاملة في فيتنام بانسحاب الأمريكيين من المنطقة.

وأنشأ نيكسون وكسينجر تيارات من الدبلوماسية تدفقت إلى ما وراء آسيا نفسها- عرضًا هادرًا لدور أمريكا وقوتها الوحيدين في العالم. وفي آسيا، دعما الروابط مع بلدان رئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية، ونهضا بصفة عامة ببرامج المعونة العسكرية والتدريب. وناورا في الشرق الأوسط من أجل إبرام اتفاق سريع لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل وحققا ذلك، الأمر الذي وضع هذين المنافسين المريرين على مستهل الطريق نحو سلام فاتر لكنه مستقر. والأمر الأشد إثارة، هو أنهما وضعا دبلوماسية الدول الكبرى الثلاثية لتكون الولايات المتحدة هي المحور فيها بين الاتحاد السوفيتي والصين.

ورحبت معظم دول آسيا تقريبًا بهذه الألعاب النارية وأبدت إعجابها بها، وأدركت أنه لا يمكن أن يقوم بهذا سوى الولايات المتحدة. وبعد سنوات قليلة فحسب من الأيام السوداء عندما انتشلت طائرات الهليكوبتر آخر الأمريكيين من فوق سطح السفارة في سايجون، بعد هذا المشهد الذي لا ينسى للهزيمة، كانت الولايات المتحدة قد استعادت موقعها بالفعل في آسيا وكانت أقوى منها في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد ساعد نيكسون وكسينجر في خلق آسيا جديدة بدرء آخر صدمات الحرب الباردة وتقليل الإحساس بالخطر الإقليمي. وبذلك أرسيا الأساس الأمني لفترة مثيرة من الاستقرار والازدهار في آسيا سرعان ما حلّت. وساعدا في تحويل الصين من العدو الآسيوي رقم واحد إلى منافس وأحيانًا إلى شريك للولايات المتحدة.

لم يتنبأ أحد بهذه التحولات الواسعة لأقصى حد في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين. فالقادة العرب حاليًا أكثر تأرجحًا وقلقًا بشأن اعتمادهم على أمريكا مما كان عليه الآسيويون في السبعينيات، وأكثر تأرجحًا بكثير بشأن القوة الأمريكية. هناك درجة من العداء

المتوطن لأمريكا، تفاقمه بصورة كبيرة روابط الولايات المتحدة العميقة مع إسرائيل. كذلك، فإن هذه الدول العربية تفتقر إلى الانضباط والاستقرار السياسيين الموجودين في البلدان الآسيوية. وسياستها مشحونة بالكراهية القديمة وحكامها يجلسون على عروشهم وهم قلقون. والثقافات السياسية العربية والإسلامية ممزقة بين الاحتياج لحماية الغرب والسخط على النفوذ الغربي.

ومع ذلك، تتوافر للولايات المتحدة فرص إستراتيجية كبيرة في الشرق الأوسط حاليًا، وهي تشبه ما كان متاحًا لنيكسون بعد فيتنام- على النقيض من التشاؤم السائد بين خبراء المنطقة. إن الحكام العرب السنة يرتعدون خوفًا اليوم لرؤية الولايات المتحدة تهزم في العراق وصعود إيران الشيعية، بقدر ما شعر الآسيويون بالقلق من صعود الصين. ذلك أن أمريكا الضعيفة تتركهم معرضين على نحو محفوف بالأخطار، للتطرف، والتخريب، والعصيان. إنهم لا يريدون لدور أمريكا أن يتقلص، مقارنة بدور إيران الصاعدة خاصة. إن معظم الحكومات العربية تعتبر الولايات المتحدة هي الأمة الوحيدة القادرة على موازنة إيران والتهديدات المرتبطة بذلك، تمامًا مثلما اعتبر الآسيويون أن أمريكا هي الثقل الموازن الوحيد للصين. ويتوق معظم القادة العرب إلى السياسة الأمريكية في المنطقة التي يمكنهم تقبلها بسرور والتي تعد بالنجاح- لكن مثل هذه السياسة هي بالتحديد التي لا تتوافر لهم.

لذا يشعر القادة العرب بأنهم مهددون من إيران من الخارج ومن المتطرفين وأيضًا المعتدلين من الداخل. وهم يعتبرون الولايات المتحدة الأمة الوحيدة التي يمكن أن تكون قادرة على مساعدتهم. وتلك فرصة إستراتيجية لأمريكا.

ويتوافر لواشنطن أكثر من مجرد الفرصة، فلديها القوة. وينزع الخبراء في شئون الشرق الأوسط إلى بخس قيمة هذه القوة لأنهم حاليًا يغالون كثيرًا في قيمة إيران وغالبًا ما يسيئون فهم أمريكا.

فأولاً، يعتقد هؤلاء الخبراء أن القوة الأمريكية ليست متكافئة مع ضخامة المشاكل في المجتمعات العربية، ولا تكفي للتغلب على المقاومة الطبيعية للأغراب بصفة عامة. وهم على حق في هذه المناحي. فواشنطن لا تتوافر لها كل القوة اللازمة وحدها لحل المشاكل التي تواجه القادة

العرب. إنهم سيغرقون أو يطفون أساسًا بما يفعلونه هم أنفسهم. لكن واشنطن لديها قوة كبيرة للمساعدة في التصدي لهذه المشاكل، وعلى أية حال فإن لها مصالحها الخاصة في المنطقة ويتعين عليها محاولة بذل أقصى ما تستطيع لكي تحشد معًا سياسة متماسكة لحماية تلك المصالح.

وثانيًا، يبخس الخبراء كلاً من أوجه قوة الولايات المتحدة وأوجه ضعف البلدان في المنطقة. وهم بصفة خاصة يرون أن أمريكا في أفول وإيران في صعود. إنهم يفشلون في تقدير أن إيران على خلاف الصين، هي بلد من بلدان الشريحة الثالثة- لا تزال فقيرة رغم نفطها، ومتأخرة عسكريًا ومنقسمة سياسيًا. إن اقتصادها يضاهي اقتصاد تكساس ولكن بمزيد من النفط وضِعْف معدّل البطالة، في حين أن قدرتها العسكرية التقليدية تماثل بالكاد الحرس الوطني والاحتياطي الأمريكي. لقد نمت قوتها في المنطقة في السنوات الأخيرة بسبب واحد في المحل الأول- الأخطاء الفاحشة لإدارة بوش، التي استغلتها طهران بكفاءة. كما تستفيد طهران بغير موجب من هراء الرطانة الصادرة عن واشنطن والتي تصور إيران على أنها تهديد كبير وبيت للقوة في المنطقة. ومثلما فعلوا خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فإن السياسيين وخبراء السياسة في واشنطن يحبون ببساطة إغداق القوة على عدونا بدون أن يستحق ومجانًا.

وعلى الرغم من أن واشنطن ليست قوية كما كانت عليه من قبل في المنطقة ولا تستطيع إصدار الأوامر لأحد، فإنها رغم ذلك لا تزال القوة الأعظم هناك. ولا تقارب أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول القوة الأمريكية. إن الاتحاد الأوروبي يماثل أمريكا في قوة تأثيرها الاقتصادي في المنطقة، لكنه لا يملك أي قوة لَكْم عسكرية تقريبًا، ويفتقر إلى وحدة الهدف وإلى منزلة أمريكا لدى كل الأطراف في المنطقة. ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورًا دبلوماسيًا قياديًا. ويعامله حكام الإقليم باعتباره نوعًا من الحاشية لواشنطن أو صمام أمان صغير في الخلافات مع الولايات المتحدة. ولا تعتبر الصين سوى بلد له حق الفيتو في مجلس أمن الأمم المتحدة وزبون للنفط. إنها ليست عاملاً فاعلاً في صنع المستقبل المنظور، إلا فيما يتعلق بإيران. وفقدت روسيا الدور الذي كانت تقوم به إبّان الحرب الباردة في الشرق الأوسط باعتبارها القوة الثانية بعد الولايات المتحدة، لكنها يمكن رغم ذلك أن تكون مفيدة جدًّا أو ضارّة جدًّا، خاصة فيما يتعلق بإيران. فهي لا تزال المورد الأساسي للموارد النووية لطهران. إن أمريكا لا تزال هي رقم واحد عند العرب والإيرانيين- رغم كل القيود على قوتها.

وهكذا، **تتوافر للولايات المتحدة** الفرصة والقوة لإعادة مكانتها في الشرق الأوسط؛ وما تفتقر إليه هو إستراتيجية وسياسة لاستغلال فرصتها وقوتها.

ينبغي أن تكون أهداف أمريكا في المنطقة متواضعة، ولكن دون مبالغة في التواضع، بما يتناسب وتعقيدات المنطقة ومصالح الولايات المتحدة. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية ولا مهرب منها: الأول، هو تأمين إمدادات النفط لعقد آخر على الأقل، في حين تقلل واشنطن كما هو مفترض اعتمادها عليه. والثاني، هو احتواء وتحييد الإرهابيين الدوليين الذين يزدهرون في هذه الأنحاء. والثالث، هو مساعدة إسرائيل على ضمان أمنها.

يجب على الرئيس أوباما مراعاة هذه الحدود للقوة الأمريكية. ربما كان القيد الأساسي هو قلق القادة العرب بشأن هشاشة قوتهم داخل بلدانهم الخاصة وخوفهم الملازم من ألا يؤدي التعاون العلني مع واشنطن إلا لزيادة أوجه ضعفهم في الداخل. إن أسرة آل سعود ترشو المعارضة بالأموال وتدعم سرًا التطرف الديني. ولا يرضخ الرئيس مبارك، مثله مثل الفراعنة، للخصوم إلا قليلاً ويحكم بقسر وصرامة لا يلينان. ويتصدق عبد الله الثاني ملك الأردن بلقيمات صغيرة من السلطة على الخصوم، لكنه يرسم حدودًا لا يمكن تخطيطها.

وفي حين يتجادل الخبراء حول مدى ضعف هذه النظم على وجه الدقة، فالواقع أن حكامها لن يراهنوا على قبضتهم على السلطة. وليس هناك من بينهم من يمكن الاعتماد عليه لإجراء الإصلاحات الداخلية التي ندعو إليها، وهم ينقمون علينا لمجرد طلبنا ذلك. كما أنهم لا ينزعون بسهولة إلى التوصل لحلول وسط في المفاوضات، خاصة تلك التي يعتبرون أنها تفيد شيعة إيران أو الإسرائيليين. وهكذا، فإن أصدقاء أمريكا في المنطقة يتحدثون بألسنة مشعّبة ويتصرفون بحرص مثير للضيق ويتسم بالنفاق- وهم في هذا لا يختلفون تمامًا عن السياسية الأمريكية.

ولتبديد شكوك العرب ومخاوفهم، تحتاج واشنطن إلى سياسة تعكس مظهر وواقع الرياح التي تهب على ظهر أمريكا مرة ثانية. إذ سيتعين أن تتوافر لبلدان المنطقة الثقة بأن نهج واشنطن الجديد سيجدي ويجعلها أكثر أمنًا. وستنبثق قوة الدفع الإستراتيجي هذه من مصدر قوة أمريكا الرئيسي في المنطقة، وهو نفس مصدر قوة أمريكا على النطاق العالمي: العِلْم العام بأن الولايات المتحدة تستطيع أكثر من أي بلد آخر، تشكيل ائتلافات القوة الضرورية لعلاج المشاكل

أو تخفيفها. فإذا أرادت إيران الأمن والتنمية الاقتصادية، فإن الطريق يمّر عبر واشنطن. وإذا هددت طهران جيرانها، فإن الرئيس الأمريكي يستطيع أن يتصدى لذلك أيضًا، من خلال العقوبات الاقتصادية والتدابير الأقوى. وإذا عقد العراقيون العزم على أن يقتلوا بعضهم البعض فحسب، فلا شيء تستطيع واشنطن أو أي أحد غيرها عمله، ولكن إن أرادت الأطراف المتحاربة السلام، فإن الولايات المتحدة وحدها تستطيع التوسط فيه وضمانه. وإذا كان قادة سوريا يتوقون إلى نيل الاحترام وتدعيم سلطتهم في الداخل، فإن واشنطن تستطيع تزييت العجلات أو فرملتها.

ويأتي بعد ذلك الجزء الأصعب- دعم قوة دفع القيادة الشاملة هذه بسياسات مقنعة بالنسبة للقضايا الأساسية المحددة للمنطقة. وخلال إدارة بوش، كان لدى قادة المنطقة فكرة ضئيلة عما تسعى واشنطن إليه وما تقدر عليه، أو حتى ما إذا كانت تعرف ما يدور.

ولدى الرئيس أوباما سياسات معقولة يجربها- ليست عظيمة لكنها معقولة. ففي العراق، لديه نموذج البوسنة لحل الخلافات بين شتى الأطراف بتحقيق لا مركزية السلطة. وفي إيران، يمكنه استخدام نموذج ليبيا، حيث طرحت واشنطن وطرابلس كل الأوراق على المائدة وتبادلتاها برضا. وبالنسبة للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، هناك سابقة مفيدة في شمالي أيرلندا، حيث تم تكريس الوقت اللازم لتشجيع الدوائر السياسية على التوصل لحل وسط. ليس هناك نموذج بالنسبة لسوريا، مجرد إحساس بأن الحكام العلويين يريدون حقًا المساعدة الأمريكية، لكن ببطء وبدون اعتناق لها على الملأ.

ومن ثم، يتعين على واشنطن أن تقرر كيف تحدد الأولويات وتربط بين هذه الجهود الفردية. وبصفة خاصة، يتعين على الرئيس أن يختار أي باب يفتحه أولاً من زاوية احتياجات أمريكا ومن زاوية احتمال النجاح في خلق قوة دفع دبلوماسية.

ينبغي أن تبدأ المحادثات الشاملة مع طهران بأسرع ما يمكن، لإظهار أن أمريكا قد عادت وأنها ليست خائفة، لكن ستمر سنوات قبل أن يمكن التوصل لاتفاقيات مرضية. وفيما يتعلق بسوريا، تستطيع واشنطن تركها تجرجر أذيالها لفترة. ما دامت دمشق ترى أن أمريكا أخذت

في التحرك مرة ثانية. وليس من الحكمة في البداية الضغط على الفلسطينيين والإسرائيليين لتقديم تنازلات لا يكون أي من الطرفين مستعدًا لتقديمها في هذا الوقت. والأمر الجوهري هو البدء مباشرة في عملية دبلوماسية مقنعة. ويتعين أن تكون العراق الباب الأول الذي يتعين فحص فرص فتحه.

وحتى مع هدوء الوضع في العراق، فإن دور أمريكا المحوري في هذه الحرب التعيسة يفوق كل ما عداه. ويجب أن تتمثل الخطوة الأولى في إنهاء كل عمليات القتال الأمريكية الكبيرة، وتشجيع المحادثات السياسية الداخلية بين العراقيين، والرحيل بطريقة توفر للعراقيين فرصة لائقة لتحقيق الاستقرار، وذلك باستغلال موارد أمريكا الضخمة ومكانتها وقوتها التي لا تزال مشتبكة هناك.

وحتى مع هدوء الحرب، حمدًا لله، لا يزال يتعين على الرئيس أن يكرس وقتًا وقوة كبيرين للعراق. فلا يزال الأمريكيون يقاتلون ويموتون هناك. ولا تزال التكاليف السنوية المباشرة تصل إلى ١٥٠ مليار دولار. ومع ذلك لا تستطيع قوات الولايات المتحدة في أماكن أخرى أن تشن عمليات عسكرية جادة بسبب المتطلبات في العراق. ولا يزال الأمريكيون يطالبون، وإن كان بليونة أكثر مع انخفاض الإصابات، بإنهاء هذا الصراع الذي استمر سبع سنوات- ما دام لن ينتهي على نحو سيئ كما هو مفترض.

وابتداءً، فإنه يتعين على الرئيس أوباما أن ينحت اتفاقًا داخل إدارته، ثم مع الكونجرس على أساس رضا الحزبين، وفي الوقت نفسه في جلسات تخطيط مشتركة مع القادة العراقيين. ليس هناك من سبيل لتفادي هذا التحايل على الأمور. وينبغي ألا يكون الهدف هو التوصل لتوافق في الرأي، لأن ذلك سيستغرق وقتًا جدّ طويل ويسفر عن نتيجة هلامية الملامح. يجب أن تتمثل النتيجة في التزام واضح بإستراتيجيتك مثلما تم تعديلها في المحادثات ثلاثية الطرق. يجب أن تكون الإستراتيجية متماسكة في سماتها الأساسية، ولكن يجب أن تسمح أيضًا بالمرونة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة وتبدي تقديرًا للمخاطر وتضع خطة للتصدي لها. لا يمكن أن تكون الإستراتيجية كاملة. يجب أن تكون متجاوبة مع الهموم الكبرى، ما دامت هذه لا تقوض قوة

الدفاع الإستراتيجية نفسها. يجب أن تكون عملية، ويجب أن ينظر إليها على أنها عملية- وعلى أنها توفر للعراقيين أنفسهم فرصة منصفة لحل مشاكلهم.

إن أربعة أهداف ستحمي مصالحنا الأساسية: (١) انسحاب الكتلة الأساسية من قوات الولايات المتحدة وما يرتبط بذلك من دعم من قبل العراق في سنتين أو ثلاث سنوات، حسب الظروف على أرض الواقع، وهو ما يتماشى مع اتفاقية ٢٠٠٨ بين بوش والعراقيين؛ (٢) قدرة القوات العراقية على الحفاظ على النظام الداخلي على نحو معقول والدفاع عن حدود العراق بالحدّ الأدنى المتبقي من قوات التدريب والدعم والقتال الأمريكية؛ (٣) إقامة عراق لا يؤوي الإرهابيين أو يدعمهم؛ (٤) وضع ترتيب سياسي بين الجماعات السياسية العراقية الكبرى كافٍ لإدامة الأهداف الثلاثة الأولى.

وبالطبع، فإن المفتاح هو الهدف الأخير، ألا وهو التوصل لتسوية سياسية، فذلك ضروري لخلق الظروف اللازمة لترسيخ التدابير الأمنية والاقتصادية. وبغير ذلك، فإن مخاطر نشوب حرب أهلية جديدة ستوقف كل تقدم. ويمكن أن تكون البوسنة هي نموذج العمل لهذا.

فقد احتوى الرئيس اليوغوسلافي تيتو الكراهية التاريخية بين الكروات، ومسلمي البوسنة، والصرب والاتحاد اليوغوسلافي الأكبر بإعطاء شريحة من كعكة السلطة للجميع والاحتفاظ في يديه بكل القوة العسكرية والخاصة بالشرطة. وبعد وفاة تيتو، أعلنت سلوفينيا وكرواتيا استقلالهما عن يوغوسلافيا وأقامتا دولتيهما المستقلتين. وعلى ذلك بدأ الصرب، بجيش مسيطر على نحو ساحق، في قتل المسلمين والكروات والتطهير العرقي في مناطق المسلمين والكروات في البوسنة في محاولة لتوسيع سيادة الصرب. واستمرت المذبحة عدة سنوات حتى تم تسليح الضحايا وتدخلت الولايات المتحدة والناتو.

ودفع الرئيس كلينتون ومبعوثه ريتشارد هولبروك الخصوم إلى التفاوض قرب دايتون، في أوهيو. وحاولا في البدء تقسيم السلطات في حكومة مركزية عملية. لكن لم تكن هناك فرصة حقيقية لإقامة حكومة مركزية قوية في سراييفو، عاصمة البوسنة والهرسك، نظرًا لتاريخ الحروب العرقية والدينية والأهلية وعمليات القتل العمد الجماعي الأخيرة. لذا تحول هولبروك إلى حلّ فيدرالي.

كانت الفكرة الفيدرالية هي تقسيم السلطات الدستورية في بلد موحد حسب الخطوط الجغرافية، بين حكومة مركزية بسلطات محدودة وحكومات إقليمية قوية تسيطر على شئونها لحدّ كبير. وضغط هولبروك من أجل إقامة وحدة في البوسنة تتكون من اتحادين، أحدهما للصرب وواحد مشترك للمسلمين والكروات. وكان الواقع الفعلي هو إقامة حكومة ثلاثية الأطراف مع احتفاظ المجموعات الثلاث بجيوشها الخاصة باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يعول عليها لحماية نفسها. وقد دفعت الحرب وسياسة التطهير العرقي التي اتبعها الصرب بالفعل بالكثير من أحيائهم ومدنهم المختلطة إلى إنشاء جيوب منفصلة. ووافقت المجموعات الثلاث على الأخذ بنهج فيدرالي يستند إلى دعامتين أساسيتين: فقد وعد الاتحاد الأوروبي بتقديم معونة اقتصادية للأطراف التي تحسن التصرف، وتم إرسال كتيبة كبيرة من الولايات المتحدة وقوات أخرى بقوة النيران والسلطة اللازمين للحفاظ على السلام. وقد صمد هذا النهج إلى الآن.

إن حكومة مركزية قوية لا يمكن أن تنجح بالنسبة للعراق في هذا الوقت بأكثر مما كانت تستطيعه بالنسبة للبوسنة. ذلك أن السلطة المركزية في العراق لن تعني سوى أمر واحد: أنه سيكون للأغلبية الشيعية سلطة مهيمنة، وهو ما لن يقبله العرب السنة والأكراد بسلام مطلقًا. فليست هناك ثقة كافية بين الجماعات الثلاث في هذا الشكل من الحكم، إضافة إلى أن الحكومة المركزية الحالية غير فعّالة في معظمها، وفاسدة، وفي جيوب الشيعة.

إن الشكل الوحيد من الحكم الذي تتوافر له فرصة الإبقاء على العراق بلدًا موحدًا هو النظام الاتحادي. ومن الواضح، أن العراقيين يتعين عليهم أن يقرروا الشكل والتفاصيل المحددين بأنفسهم، ولكن الفيدرالية في العراق تعني في جوهرها حكومة مركزية ضعيفة نسبيًا مسئولة عن الدفاع عن الحدود، والشئون الخارجية، وتوزيع إيرادات النفط حسب شروط متفق عليها دستوريًا، والإشراف على العملة والعمل المصرفي. لكن السلطات التشريعية والإدارية والقضائية والمتعلقة بالأمن القومي ستقع في هذه المناطق، سواء كانت ثلاثًا أو أكثر. وذلك سيكون مدعاة سرور خاص بالنسبة للأكراد، الذين يحتفظون بالفعل بحكمهم الإقليمي الخاص بالفعل وسيستمرون في ذلك. وعلى نحو متزايد، يبدو أن السنة يدركون أنه حتى جزء مختزل من الأرض أو منطقة تحت سيطرتهم أفضل كثيرًا من أن يكونوا أقلية تنتهك حقوقها على نحو دائم في

حكومة بغداد التي تديرها الشيعة. كما يبدو أن الشيعة يدركون على نحو متزايد أنه في حين أن الفيدرالية ستحرمهم من تحقيق رغبتهم في السيطرة الكاملة على العراق، فإنهم لن يحصلوا على هذه السيطرة على أية حال بدون قتال، وأن استمرار الحرب سيعرض إيراداتهم الضخمة من النفط للخطر.

وكما حدث في البوسنة، فإنه في حين أن القرار النهائي يجب أن يعود إلى العراقيين، فإن على الولايات المتحدة أن تكون أكثر من مجرد وسيط، إذ سيتعين عليها الضغط والتزلف وأن تُذكِّر الجميع بأن قوات الولايات المتحدة ستبقى على مستوى ما للمساعدة في حفظ السلام، فقط إذا انتهى القتال على نحو يوثق به نتيجة لتسوية سياسية. يجب أن تكون عملية انسحاب الولايات المتحدة كبيرة بما يكفي لتوليد حوافز للعراقيين للحفاظ على السلام بينهم، ولكن لا تكون أسرع وأكبر مما ينبغي بما يسبب انفجار العراق من الداخل. يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لجعل العراقيين يقلقون على قدرتهم على البقاء بدون أن يستثير هذا إحساسًا بأنه ليس هناك جدوى. كما يجب أن تكون كبيرة وسريعة بما يكفي للحصول على تأييد الكونجرس.

وفيما يتعلق بمعظم جيران العراق، فإن الفيدرالية تثير رعبهم. فهم ينظرون إليها كنموذج لتفتيت دولتهم. ولكن إذا فضلها العراقيون أنفسهم، فإن جيرانهم لن يمانعوا. ومن المهم تذكر أنه إذا كان تحمل الجيران للفيدرالية العراقية يمثل الفارق بين النجاح والفشل بالنسبة للولايات المتحدة في الخليج، فإن معظم الجيران لن يرغبوا في أن تفشل واشنطن. ومن ثم يستطيع الرئيس أوباما الركون لهذا التأييد بجعل التسوية السياسية في العراق مشروعة بعقد مؤتمر إقليمي للسلام.

إن هذه الإستراتيجية الجديدة ستجعل من الأيسر على واشنطن جمع ائتلاف القوى الضروري لطمأنة العراقيين بأنه ستتوافر لهم المعونة التقنية والمساندة الدولية الضروريتان. إن التحالف لن يكون بمثابة برج بابل المزعج. فسيكون المشاركون الأساسيون فيه هم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا عن الاتحاد الأوروبي، والسعودية.

وإذا رفض العراقيون النموذج الاتحادي رغم هذا، وإذا استمرت الحروب الداخلية، يستطيع الرئيس أوباما، ويتعين عليه، أن يمضي قدمًا في سحب القوات الأمريكية، واضعًا المسئولية صراحة على كاهل العراقيين. وسيتعاطف معظم الأمريكيين مع عملية الانسحاب الحريصة

هذه. وسيشعر الجميع أن ست سنوات من الحرب في ظل بوش وأيًا كان العدد الإضافي من السنوات المطلوبة لإكمال الانسحاب كافيين- وأنه آن الأوان لإيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا حاسمة أخرى.

لم يستطع الفيتناميون الجنوبيون أن يقيموا معًا حكومة يريد جيشها الضخم القتال والموت من أجلها ضد الفيتناميين الشماليين الأقل عددًا والأكثر حافزًا. لقد عانى الفيتناميون الجنوبيون من هذه العواقب حتى الآن. وعلى القادة العراقيين أن يدركوا أنهم إذا لم يستطيعوا الاتفاق مع بعضهم البعض وحماية شعبهم، فإن مصيرهم سيكون أسوأ من مصير الفيتناميين الجنوبيين. إن الفيتناميين يعيشون بدون صراع سياسي وبمكاسب اقتصادية في ظل دكتاتورية شيوعية قمعية. ويمكن للعراقيين أن يغرقوا في بحر من الحرب الأهلية وربما الحرب الإقليمية أيضًا. ورغم كل الأسى الذي سيسببه هذا للولايات المتحدة، فإن الأمريكيين سيتعافون من «الهزيمة» في العراق بأسرع مما يتعافى العراقيون منها، مثلما استعاد الأمريكيون عافيتهم بأسرع مما فعل الفيتناميون.

وليبيا هي النموذج الإستراتيجي للتعامل مع إيران. فقد كنا نعتبر قائدها العقيد معمر القذافي أسوأ من الملالي الصقور الإيرانيين ومن الرئيس أحمدي نجاد. فقد كان لدى العقيد أسلحة كيماوية وكان قد اقترب من الأسلحة النووية بأكثر مما وصلت إليه إيران حاليًا. كما كان داعمًا أساسيًا للإرهاب، يقدم النقود، والتدريب، والملاذات الآمنة للهجمات ضد الأمريكيين وغيرهم. وكان يشجع حركات العصيان والحروب في إفريقيا. كما طالب بتدمير إسرائيل. إن كل اتهام نكيله لإيران حاليًا وجهناه من قبل إلى ليبيا. فقد أعلن قادتنا بالإجماع أنهم لا يستطيعون مطلقًا التصالح مع هذه الوحوش الليبية. ومع ذلك، ففي ٢٠٠٣، أبرمت إدارة الرئيس بوش اتفاقًا أهم من أي اتفاق أجرته مع أي زعيم آخر غير العقيد المنبوذ. وبدون أي تعليق تقريبًا، لم تعترض الولايات المتحدة على انضمام ليبيا لمجلس أمن الأمم المتحدة في ٢٠٠٨ وتسلم سدة رئاسته في النهاية.

ولا يُدهِش الدبلوماسيين أن كل جانب قدم تنازلات، وأن الترتيبات حققت أكثر مطالب الجانبين أهمية. فقد أوقف القذافي انخراط طرابلس المسهب في الإرهاب (بقدر ما يمكن أن تتبئ المخابرات الأمريكية)، وقدم معلومات عن الإرهابيين لواشنطن بعد ١١ سبتمبر، وتحمل مسئولية تفجير طائرة بان أميركان في رحلتها رقم ١٠٣ فوق لوكيربي في سكوتلندا، وعوض أسر القتلى، وتخلى عن أسلحة الدمار الشامل ودمر المرافق ذات الصلة بها، وفتح كل شيء للتفتيش الكامل، وقدم معلومات عن الدول الأخرى المتورطة في برامج أسلحة الدمار الشامل غير القانونية هذه، ونطق بكل البيانات المهدئة. وفي المقابل وبعد مزيد من التقدم، أوقفت الولايات المتحدة شتى العقوبات الاقتصادية وتحركت نحو تطبيع العلاقات. لم يقدم بوش أي مطالب بأن يلطف القذافي من دكتاتوريته البغيضة. فقد وافق بوش الذي كان قد أعلن نفسه قائدًا للحملات الصليبية من أجل الديمقراطية في الشرق الأوسط، ببساطة على ترك السلطة السياسية الكلية والقمعية للعقيد سليمة لا تمس.

كانت الصفقة بسيطة: أن يفي القذافي بكل مطالب بوش الأمنية، ويوافق بوش على بقاء القذافي في السلطة والمساعدة في تقوية نظامه اقتصاديًا ودبلوماسيًا. ولا ريب في أن ذلك كان أفضل جزء في دبلوماسية إدارة بوش.

ومن المهم أن يجادل الخبراء حول السبب في قيام القذافي بهذا، لكن هناك أدلة راسخة قليلة عن دوافعه. ربما شعر بالقلق من مهاجمة القوات الأمريكية لبلاده مثلما كانت قد فعلت توًا في العراق. لكن الحقيقة هي أنه بدأ السير على مسار السلام هذا قبل غزو العراق، وأنه حسب مصادر للمخابرات، كان قد أنهى تقديم المعونة للإرهابيين في ١٩٩٣. ربما كان اقتصاد القذافي النفطي يعاني بصورة سيئة من العقوبات الاقتصادية. والواقع أنه لم يكن في حالة طيبة، لكنه لم يكن في حالة سيئة أيضاً؛ فقد كانت إيرادات النفط صامدة في الأساس. ويقول أصدقاء ليبيا في مجال الأعمال إن القذافي غيّر تفكيره ببساطة وأراد مستقبلاً أفضل وسلميًا بدرجة أكبر لليبيا. لكننا لا نعرف الحقيقة، ولن نكون قادرين على أن نزحف في عقول حكام إيران أيضًا.. أو نعرف فحسب مدى شعورهم بالأمن أو بانعدامه.

إننا نعرف أن القذافي بدأ يشير إلى تغيير في المسار قبل إبرام الصفقة بوقت طويل. ويصر

الخبراء على أن مثل هذا الانفتاح ليس وشيكًا في إيران. لكنهم مخطئون. فقد بدأ القادة الإيرانيون بطريقة غير ملحوظة تقريبًا في مساعدة الولايات المتحدة في بداية الحرب في أفغانستان بالسيطرة على الحدود وأمور أخرى. والأكثر إثارة للاهتمام، أنه بعد أسابيع قليلة فحسب من سقوط بغداد، عرض مصدر إيراني على واشنطن ما بدا على السطح مساومة كبرى بعيدة المدى على نحو لا يصدق- تشبه كثيرًا مغامرة انفتاح القذافي. وتعهدت إيران في عرضها الذي تم تقديمه من خلال دبلوماسي سويسري ربما قام بتعديله، بتبديد كل المخاوف الأمريكية الكبرى بما في ذلك «الشفافية الكاملة بالنسبة لضمان أنه لن تكون هناك أي مساع إيرانية لاستحداث أسلحة دمار شامل أو امتلاكها»، واتخاذ «إجراءات حاسمة» ضد الإرهابيين، وتنسيق الجهود في العراق، وإنهاء «الدعم المادي» للميليشيات الفلسطينية، وتأييد الاقتراح السعودي بسلام يقوم على إنشاء دولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي المقابل، دعت الوثيقة الإيرانية الولايات المتحدة إلى الاعتراف «بالمصالح الأمنية المشروعة» لإيران وإنهاء العقوبات الاقتصادية، وتوفير فرص الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية.

وأخبر ريتشارد أرميتاج، وكان الشخصية الثانية في وزارة الخارجية في ذلك الوقت، *النيوزويك* في ٢٠٠٧ أنه يبدو للإدارة أن الإيرانيين «يحاولون وضع الكثير جدًا على المائدة» من أجل إجراء مفاوضات جادة. لكن من الصعب متابعة هذا التفسير. لماذا يكون هذا الانفتاح خدعة وحزمة أكبر من أن يتم التفاوض عليها في حين أن عرض القذافي واسع النطاق بالمثل لم يكن كذلك؟ ربما كان فريق بوش يعتقد أن المذكرة جاءت من فريق مسالم لا سلطة له وغير مخوّل في طهران، وليس من الرؤساء. كانت المشكلة هي أن الفريق لم يبذل أي جهد لاكتشاف الحقيقة.

كان في مقدور بوش أن يفحص المذكرة الإيرانية دون أن يستبعد الخيارات العسكرية. كانت ولا تزال هناك قيمة في الأشخاص المتهورين الإيرانيين الذين يحملقون في المياه القريبة ويرون هذا: حاملة طائرات أمريكية تضرب جماعات بطائرات ومئات من قذائف كروز بعيدة المدى القادرة على تدمير كل هدف عسكري واقتصادي له قيمته في إيران- بدون أن يضع جندي أمريكي واحد أقدامه على الأرض الإيرانية. كما لم تكن هناك حاجة تدفع بوش لرفع العقوبات في هذه المرحلة. كان الوقت ناضجًا حينذاك وهو أكثر نضجًا حاليًا لإعمال الدبلوماسية. والواقع، أن إدارة بوش

أعلنت في منتصف ٢٠٠٨ أنها تدرس فتح قسم للمصالح الأمريكية، أو حد أدنى من الوجود الدبلوماسي في طهران، وهو أول وجود أمريكي مباشر في ذلك البلد منذ أزمة الرهائن في ١٩٧٩.

لا حاجة لأحد للخوف من حلٍ سريع للخلافات الإيرانية الأمريكية. إذ سيتعين على الطرفين الانهماك في رقصة بطيئة رزينة لتهيئة المسرح؛ أي إبداء إيماءات ودية بالقول وعلى أرض الواقع، لمنع المعارضة من التحدث. وسيشعر كل من الطرفين في البداية بالقلق من أن يبدو ضعيفًا. وفي اللحظة الملائمة، يمكن لمجموعة حاملة الطائرات الأمريكية أن تغادر المنطقة. ويمكن للإيرانيين أن يستأنفوا التعاون ضد طالبان العدو المشترك في أفغانستان. وهناك إجراءات يستطيع الطرفان اتخاذها سيبهت المتشددون منها.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الرئيس أوباما، تسوية مسألتين إستراتيجيتين مقدما: إحداهما هي تحديد نطاق المفاوضات- ما إذا كان يتم طرح كل شيء على المائدة أم مجرد مسألة أو اثنتين من كل طرف. والأخرى هي، إذا كان سيتم إبداء أي مرونة فيما يتعلق ببرنامج إيران لتخصيب اليورانيوم. وبالنسبة للسؤال الأول، فإن الإجابة هي أنه كلما كان أكثر كان ذلك أفضل. فإن لم يستطع كل طرف الحديث عما يريده، فإنه سيمضي كل الوقت والهواجس تنتابه بشأن هذا ولن يتفاوض. وإضافة لذلك، فإنه كلما كثرت البنود المطروحة على جدول الأعمال، زادت فرص المفاضلة. وأخيرًا، فالحقيقة أن هناك قدرًا كبيرًا من عوامل الإثارة على كلا الجانبين، ويساعد توفير رد على عوامل الإثارة في تنقية الجو.

والقضية النووية قضية متفجرة. فواشنطن لا تريد أن يكون لدى إيران أي برنامج للتخصيب أيًا كان، خشية من خداع طهران وإخفائها لمواد كافية من الدرجة الصالحة لصناعة الأسلحة لإنتاج قنابل. وإذا كانت التسوية الشاملة جيدة، فربما تلين إيران بشأن هذا- لكن ذلك غير محتمل. ربما شعر القذافي بأنه مهدد من قبل إسرائيل، لكن إيران تشعر بالحرارة من جراء وجود جيران نوويين كثيرين. فهي تشعر بالقلق من باكستان، (بسبب طالبان) ومن أن تكون إسرائيل البادئة، ولا يزال الإيرانيون يشعرون بالحنق تجاه العراقيين لأسباب تاريخية أيضًا. (لقد أخبرني قادة عراقيون كثيرون في العام الماضي أنهم يحبذون أن يكون لدى العراق برنامج لتخصيب اليورانيوم عند الاقتضاء، بغض النظر عما يحدث لإيران في هذا الوضع الحرج).

وستقول إيران، عن حق، إنها باعتبارها موقعة على معاهدة عدم الانتشار، لها الحق في تنفيذ برنامج للتخصيب ما دامت تسمح للأمم المتحدة بالتفتيش. كذلك سوف تحاج طهران بأن واشنطن قد تخلت عن التزامها الصارم بالمعاهدة في صفقات أخيرة مع الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وأن للإيرانيين الحق في ذلك هم أيضًا. ومن غير المرجح بدرجة عالية أن تتخلى طهران في ظل هذه الظروف عن برنامجها النووي في مقابل مجرد مساعدة واشنطن في إعادتها إلى المجتمع الاقتصادي الدولي. كما أنها لن تذعن للمقولة التي تُسمع في واشنطن: «إنكم أيها الإيرانيون أولاد أشرار، في حين أن الهنود والباكستانيين أولاد ديمقراطيون طيبون». ومن ثم، ففي مرحلة ما، سيتعين على الرئيس أوباما أن يختار: إما أن يطالب بعدم تخصيب اليورانيوم أو يسمح به في ظل أكثر الضمانات وعمليات التفتيش صرامة، بما في ذلك إرسال كل الوقود المستنفد إلى روسيا.

ومن الواضح أن الرئيس أوباما ينبغي أن يضغط من أجل فرض حظر وألاّ يبدي مرونة في البداية، لكنه قد يشعر أنه يتعين عليه أن يلين بعض الشيء في مرحلة ما، في ضوء قبول أمريكا للأسلحة النووية الهندية والباكستانية. وربما يرغب أيضًا في أن يساوم على تنازلات بشأن قضايا مهمة أخرى، بما في ذلك ما يلي: وقف تقديم الدعم للمتمردين في العراق ومساندة التوصل لاتفاق سياسي هناك، واستئناف المساعدة لمكافحة طالبان في أفغانستان، ووقف المعونة المقدمة للإرهابيين مثل حماس وحزب الله، وعلى الأقل الحياد بشأن السلام الفلسطيني الإسرائيلي. إنه من المستحيل طرد إيران كلية من العراق، لأن القوة الرئيسية هناك هم حاليًا الشيعة زملاؤها في الدين- وسيستمرون كذلك. أيضا، فإن معظم العراقيين سيريدون مساهمة الإيرانيين في تحقيق الاستقرار لأي تسوية عراقية.

وفي المقابل، يتعين على واشنطن أن ترفع العقوبات الاقتصادية، وتفتح الاقتصاد العالمي أمام إيران، وتتعهد بعدم التدخل في الشئون الداخلية لإيران. وقد ثبت أن ورقة اللعب الاقتصادية بالإضافة إلى القبول الدبلوماسي حاسمان بالنسبة للقذافي. لكنهما لم يكونا كافيين لدفع القذافي نحو التسامح السياسي- وهذه الساحة يرجح أن تكون خارج المسموح به بالنسبة لطهران أيضًا. ويتعين على الأمريكيين أن يناوروا من أجل إحداث تحرك للمدى المتوسط والطويل على

هذه الجبهة.

وتستطيع واشنطن استخدام المساعدة الدبلوماسية في هذه الجهود. وسيكون الشركاء الأساسيون هم بلدان الاتحاد الأوروبي الرئيسية وروسيا، وهي مورد رئيسي للسلاح، والمواد النووية لإيران. وسيكون من المفيد من وقت لآخر، وبشأن قضايا معينة، إشراك الهند والسعودية واليابان والصين، وكلهم تجار مهمون مع إيران.

والمهمة الأساسية لهذا الائتلاف الدبلوماسي هي جعل قادة إيران يعاودون التفكير وفق خطوط المساومة الكبرى التي يبدو أن البعض منهم عرضها في ٢٠٠٣. إن الولايات المتحدة لديها القوة لإجراء مثل هذه المساومة والتصدي بفاعلية لأوجه خيبة الأمل على حد سواء.

ولا تقدم دمشق شيئًا سوى الأحاجي بالنسبة لواضعي الإستراتيجية في الولايات المتحدة. فالقادة السوريون، مثلهم مثل الصينيين، متشبثون بالاحتفاظ بالسلطة الداخلية، لكنهم على خلاف الصينيين، ليسوا متمسكين بالمشاركة في الاقتصاد العالمي أو حفز النمو الاقتصادي المحلي. ومن ثم، لا يشعر القادة السوريون بأنهم مجبرون على إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة لمجرد أنها القائد الاقتصادي للعالم. لقد قدمت سوريا تنازلات قليلة في سياساتها الخارجية أو المحلية بغية اكتساب سمعة طيبة لدى البشرية. وشعبها يعيش حياة متواضعة، ويبدو أن أسرة الأسد الحاكمة قانعة تمامًا بالنمو البطيء والمتواضع. وحتى الآن على الأقل، فإن آل الأسد لم يقدموا شيئًا على الجانب السياسي لتحقيق نمو أسرع، ويبدو أن هذه الإستراتيجية لم تضعف قبضتهم على السياسة السورية. إن آل الأسد والعلويين لا يفكرون مثل الحزب الشيوعي الصيني.

كما لا يتعامل الرؤساء والزعماء السوريون مع الوضع الداخلي لديهم مثلما يتعامل الإيرانيون. ففي إيران، يتعين على آيات الله، والملالي، والحرس الوطني أن يتنمروا لشعبهم طوال الوقت، ومع ذلك يستمر الشعب في تحديهم علانية. بيد أن الرئيس بشار الأسد في سوريا، والقائد السابق، أباه المرحوم حافظ الأسد، لديهم جهاز للتجسس والأمن أُضفي عليه طابع مؤسسي وجرى ترسيخه بحيث لم يعد هناك كثير من الاحتجاج والمقاومة. ويغدو هذا الهدوء النسبي أكثر

بروزًا في ضوء أن آل الأسد جاءوا من أقلية علوية ضئيلة حاكمة. إنها طائفة صغيرة، ليست سنية ولا شيعية تمامًا، كانت قاعدتها التاريخية في جبال شمال غربي سوريا. وقد سيطر العلويون على البلاد في ١٩٧٠ وهيمنوا على الغالبية الضخمة لسكانها من السنّة منذئذ. وقد واجه العلويون تمردًا كبيرًا واحدًا في حماة في ١٩٨٢، وأخمدوه بقتل كل من كان على مرأى البصر تقريبًا، ثم بذروا تربة البلدة بالملح. ولم يواجهوا مشكلة تحتل الصفحات الأولى من الصحف منذئذ. ولا يعني هذا القول أن العلويين ينامون جيدًا في الليل.

ومن الصعب أن تقبض واشنطن على دمشق قبضة القوة. فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تهدد بصورة تحظى بالمصداقية بدعم المعارضة هناك، فآل الأسد يطوقون المكان ويسدون المنافذ فيه. ويستطيع الإسرائيليون، بدون مساعدة أمريكية تدمير الجيش السوري بأسره، وهو العمود الفقري لسلطة العلويين، لكن آل الأسد يعرفون ذلك ولا يفعلون أي شيء يستفز إسرائيل. بل يحرصون نوعًا ما ألا يكونوا جدّ سمجين بحيث يتركون الجيش والرجال ينسلون من حدودهم إلى معسكرات الجهاد في العراق، خشية أن ترد الولايات المتحدة بضرب مواقعهم الحدودية.

وهكذا، فإن مشكلة واشنطن في محاولة ترسيخ قوتها في دمشق هي أنه في سوريا- على خلاف معظم البلدان القابلة للإضعاف- لا تدور الرءوس بفعل معظم إغراءات التجارة والاستثمار. ويبدو في الواقع أن آل الأسد يخشون التنمية الاقتصادية الواسعة والسريعة. ذلك أن مثل هذا النمو سيفيد على نحو غير متناسب الطبقات التجارية المكونة من السنة أساسًا، مما يمنحهم ثروة جديدة تنذر حتمًا بمطالب سياسية جديدة. وكل ذلك يقلل من قيمة عصي وجزر واشنطن في المجال الاقتصادي، التي أثبتت أنها جدّ فعالة مع معظم البلدان الأخرى.

فإذا لم تستطع واشنطن استخدام إستراتيجية اقتصادية باعتبارها إسفينها المحوري، فهناك نهج آخر للعمل مع إسرائيل على إعادة مرتفعات الجولان إلى دمشق في مقابل تطبيع العلاقات والسلام، ومن ثم استغلال هذا لتحسين العلاقات السورية الأمريكية. ربما يرى الإسرائيليون أن الجولان يمكن التضحية بها في عصر القذائف، وسيستمد آل الأسد مكانة كبيرة من استعادتها. وتتمثل الجائزة بالنسبة لإسرائيل في إنهاء سوريا دعمها لحماس، وحزب الله، وغيرهما من المتطرفين المصممين على تدمير إسرائيل.

وإذا استطاعت واشنطن وضع أي كلّابات على دمشق، فستتمثل في تزويد عشيرة الأسد بمزيد من الأمن الداخلي والمنزلة والفخار بالموقف الدولي والاحترام. وفي حين تخشى بلدان الشرق الأوسط الأخرى الارتباط بالولايات المتحدة، فإن الأمريكيين يستطيعون تقوية الأسد عمليًا. فعلى الرغم من أن السوريين يفتقرون إلى أناقة السعوديين وثروتهم وثقافة المصريين ووضعهم، فإن زهوهم بأنفسهم وسعيهم المحموم لأن يحظوا بالاحترام، متقدان. ويوجد شيء هنا يتعين على واشنطن إرسال رسالة بشأنه. إذ تستطيع واشنطن في الوقت نفسه تحمل عبء وضع سوريا في زاوية الإهمال وهي تحرك قطع الشرق الأوسط الأخرى في مكانها.

وليس شرطًا أن يتم حل الكابوس الفلسطيني الإسرائيلي في الأسبوع القادم، لكن لا يمكن تنحية عملية جادة للسلام جانبًا. فالمأزق هناك يسمم كل شيء. كما قلّص الفشل المتكرر على هذه الجبهة قوة الولايات المتحدة في المنطقة بصفة عامة. وهناك مشكلة محورية هي أن واشنطن تبقى مضطرة للضغط على الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مفاوضات رسمية بدون أمل كبير في النجاح. ولقد كانت الديناميكية الدبلوماسية في العقود الأخيرة معرقلة وغير مثمرة باللغة الدبلوماسية. فمن ناحية، ظل القادة العرب والأوروبيون يضغطون على واشنطن لجرّ الخصمين إلى مائدة المفاوضات، وفعلت ذلك في النهاية، وهي مدركة تمامًا أن المفاوضات ستفشل- مثلما حدث المرة تلو الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإنه لتفادي الفشل على المسار الأول، كانت واشنطن عادة ما تتراجع وتفعل القليل أو لا تفعل شيئًا على الإطلاق، مما أضرم النيران في المنطقة ورجح ضعف الأمريكيين.

ويتمثل التحدي في توجيه دبلوماسية الولايات المتحدة نحو توفير الوقت المناسب لتحقيق اختراق، والخطوات الأولى حاسمة. وللأسف فإن التحرك الأول لا يزال يتمثل في سوق الأعداء القدامى إلى مائدة مفاوضات رسمية. لكن ينبغي توجيه الجهود الحقيقية وقوة أمريكا الحقيقية نحو المساعدة في إعادة تشكيل سياسات السلام داخل إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن واشنطن في حاجة إلى إستراتيجية لمساعدة الطرفين كليهما في أمرين: حشد الثقة اللازمة للسلام، ومساعدة القادة العرب بهيكل محدد من الدعم السياسي اللازم لإبرام الحلول الوسط

الضرورية للتوصل للسلام. والفكرة هي القيام في الحلبة السياسية بما لم يتم إنجازه وما لم يمكن إنجازه على مائدة المفاوضات: تعهد التأييد السياسي للقادة من أجل التوصل لحلول وسط.

وربما يلقي الضوء هنا بعض الاختلاف عن كيف توسطت المملكة المتحدة والولايات المتحدة في إبرام ميثاق أيرلندا الشمالية في ٢٠٠٦ بين البروتستانت والكاثوليك. وقد فسر السيناتور السابق جورج ميتشل وخبير السياسة ريتشارد هاس، وهما من مفاوضي الولايات المتحدة في أيرلندا الشمالية، الحل الوسط الذي نتج عن كون الطرفين قادرين على «التمسك بأحلامهما» بترك وضع أيرلندا الشمالية في المستقبل مفتوحًا. ويظل في استطاعة الكاثوليك الحلم بأيرلندا موحدة، ويبقى البروتستانت على حلمهم بالبقاء مع المملكة المتحدة. كما روى ميتشل وهاس فقد كان مفيدًا إشراك الفصائل المتناحرة في المفاوضات، رغم أنهم كانوا يبطئون عملية التفاوض.

بيد أن هذه النهج لا يمكن تطبيقها جملة على الشرق الأوسط. فلا يمكن للإسرائيليين مطلقًا أن يوافقوا على الإبقاء على حلم حماس بإبادة إسرائيل واستعادة السيادة الفلسطينية هناك. وبالمثل ترفض حماس إسرائيل. وحتى الآن، فإن أحلامهما لا تسفر عن شيء سوى كوابيس التفاوض.

وللأسف، فإن ذلك يترك الولايات المتحدة وإسرائيل بشريك فلسطيني واحد فقط في التفاوض: طرف فَتْح الضعيف والفاسد. وتثير هذه الحقيقة المؤسفة معضلة أخرى لأمريكا: هي أن قادة فَتْح لن يوقعوا أو ينفذوا مطلقًا معاهدة مع إسرائيل لا تحظى بمساندة سياسية كبيرة بين الفلسطينيين، ولكن في الوقت نفسه، فإن قادة فَتْح عازفون عن إنفاق رأس المال اللازم لاستحداث هذا التأييد. ليس هناك زعيم فلسطيني مثل أنور السادات في مصر، راغب وقادر على تحمل العبء والمخاطر الشخصية الناجمة عن السلام مع إسرائيل. ربما لأن الآخرين يتذكرون مصيره.

وهناك تجيء صلة تجربة أيرلندا الشمالية المباشرة بالموضوع. فقد جاهدت لندن وواشنطن على نحو جاد لتعزيز الدعم السياسي بين المجموعتين المتحاربتين. وتعهدت الحركات الناهضة الداعية لوقف إطلاق النار بين النساء ورجال الأعمال من الكاثوليك والبروتستانت. وهدأت الاضطرابات نوعًا ما، وعزز ذلك فترة غير مسبوقة من الرفاهية الاقتصادية. وأصبح للكثيرين

في أيرلندا الشمالية للمرة الأولى مصلحة في السلام. ولم تتوقف مطلقًا هذه الجهود الرامية لإقامة ائتلاف سياسي ولبناء الثقة.

ويمكن أن تفعل واشنطن هذا وأكثر منه بالنسبة إلى فتح. وفي هذا ستحتاج إلى تعاون الدول العربية الكبرى مثل السعودية، والأوروبيين، وإسرائيل في المحل الأول. وسينبغي لهم جميعًا أن يركزوا على التنمية الاقتصادية والدوائر السياسية والمساعدة من أجل السلام. ربما ينبغي أن تبدأ هذه العملية ببيان مبادئ متفق عليه: حل الدولتين وعاصمة فلسطينية مرتبطة بالقدس الشرقية.

وقد انصرف ياسر عرفات مغضبًا عن أكبر عرض إسرائيلي كان في المتناول في عام ٢٠٠٠ في كامب ديفيد لأنه لم يكن قد فعل شيئًا لإرساء الأساس بين شعبه لأى نوع من الاتفاق بعيد المدى مع إسرائيل، تقريبًا بغض النظر عن مدى فائدة شروطه بالنسبة للفلسطينيين. فمع بقاء الرأى العام على كراهيته لإسرائيل على هذا النحو، ربما توصل عرفات إلى أنه حتى التوصل إلى اتفاق ممتاز سيبدو خيانة. وقد قال بعض المفاوضين الأمريكيين في السنوات الأخيرة إن الشعب الفلسطيني كان سيقبل العرض لو كان قد علم به. ولكن ما يلي تحديدًا هو النقطة الأساسية: إنه لم يعرف به. لم يكن عرفات قد بدأ يعدّ الرأى العام لديه، وكان في مقدور خصومه أن يشوهوا الاقتراح الإسرائيلي وفعلوا ذلك بسهولة. إن الفلسطينيين لم يدركوا، وما زالوا لا يدركون الصفقة الجديدة التي كانت في متناولهم. إن الاعتراف يعتمد على الثقة، وهذه ينبغي تطويرها من خلال تشكيلة من تدابير بناء الثقة، خاصة فيما يتعلق بالأمن المتبادل. ومن بين أول التحركات أن يخبر القادة على كلا الجانبين شعبيهما بألسنتهما ولغتهما المحلية أن السلام ضروري وجيّد. فإن لم يرغبوا في اتخاذ هذه الخطوة، فليس هناك أمل كبير.

والطريقة لتزويد القادة الفلسطينيين ببعض الشجاعة هي أن تقنع واشنطن إسرائيل بأن تؤكد مجددًا شروط كامب ديفيد وشروط السلام المرتبطة بذلك علانية. فذلك يفي في الواقع بكل شروط الفلسطينيين ومن الواضح أنه يقترب جدًا مما ينبغي أن يبدو عليه الاتفاق النهائي. لكن يتعين أن يتمثل المقابل الذي تحصل عليه إسرائيل في التزام وخطة من قبل فتح ببناء دوائر مناصرة للسلام. كما سيقتضي الأمر أن تشكل واشنطن ائتلاف قوة من الدول الأوروبية الرئيسية بالإضافة إلى مصر والسعودية والأردن. إذ يتعين عليهم جميعًا مساندة الإستراتيجية لكي تنجح.

وعلى أية حال ورغم الخطط المرسومة على خير وجه، فإن فتح قد لا يكون لها حول ولا قوة، وربما يتعين على واشنطن وإسرائيل المضي قدمًا والتعامل مع حماس والإرهابيين بأفضل مما يستطيعان. ولكن للولايات المتحدة تأثيرها على فَتْح، وأمريكا هي خط الحياة الوحيد لهذا الحزب في هذه المرحلة، لذلك فإن قادة فتح قد يدركون أن هذه هي فرصتهم الوحيدة قبل الغرق فيما لا طائل من ورائه.

بيد أنه سيتعين على الرئيس أوباما أن يدبر الوقت اللازم لإرساء الأساس السليم لإبرام اتفاقيات. وقد ساعد بوش في البت في هذا الأمر نهائيًا بتعهد الولايات المتحدة بدعم حلّ الدولتين، دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية. وكان هذا أمرًا حاسمًا بالنسبة للفلسطينيين، ولم يرفضه الإسرائيليون. ومساهمة إسرائيل في توفير الوقت اللازم يجب أن تتمثل في وقف توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستعمرات جديدة. ذلك أن تلك مسألة تثير الألم العصبي بالنسبة للفلسطينيين. والطريق الوحيد لقيام الفلسطينيين بالمساعدة هو بذل جهد شامل لوقف الهجمات الإرهابية. فلا شيء أهم من ذلك بالنسبة للإسرائيليين، وينبغي أن تركز دبلوماسية الولايات المتحدة المبدئية على هذه الخطوات الملموسة.

وها هي خطة اللعب التي أود تقديمها للرئيس أوباما لاستهلال هذا المشروع الجديد للعرب وللإسرائيليين ولإطلاق موجة دبلوماسية عارمة وشاملة في الشرق الأوسط. تبدأ الخطة بخطاب رئاسي يفسر الإستراتيجية الأمريكية الجديدة. ولكن يتعين أن تكون أكبر كثيرًا من مجرد خطبة ذكية. إذ يجب أن تكتب بكلمات يشكلها دخان ينطلق في السماء من طائرة أن أمريكا قد عادت، وأنها تعرف ما تفعله، وأن لديها إستراتيجية مقنعة ومفحمة، إستراتيجية تحظى بدعم في المنطقة وفي الداخل، إستراتيجية تبرر تكريس الوقت والصبر والتوقعات الواقعية. ويمكن تحقيق ذلك ببعض الذكاء والشجاعة السياسيين.

وفي هذا الخطاب، ستذكر الجميع بأن أخطر وأول تهديدين يواجهان أمريكا ينبعان من هذه المنطقة- التهديدات من قبل الإرهابيين الدوليين والتهديدات التي يتعرض لها اقتصادنا بأسره من جراء اعتمادنا على النفط. إننا لا نستطيع إلقاء الأمر وراء ظهورنا والابتعاد عن أي منهما.

كما يتعين عليك ألا تضع أمريكا في ركنها الحرج غير الواقعي المعتاد- إطلاق الوعود بالتوصل لحلول مبكرة الذي يتضح أنه كنسيج العنكبوت أو إطلاق تهديدات كالزئير تتحول إلى حروب حقيقية.

إن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ستدور حول حاجة بلدان المنطقة إلى السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي الموزع بطريقة منصفة- وإدراك هذه البلدان أن الولايات المتحدة هي وحدها التي لديها القوة على مساعدتها، وعلى القيادة، وإقامة الائتلافات اللازمة للتصدي لهذه المشاكل. والتحركات الأساسية ثنائية: فأولاً، يتعين فك الارتباط بحرص وببطء، ولكن بعزيمة، بحرب العراق؛ وثانيًا يتعين معاملة إيران باعتبارها التهديد الإقليمي الرئيسي والشريك المنافس المحتمل على حد سواء.

ويتعين على واشنطن أن تثبت أن الكتلة الأساسية من مواردها وقوتها لن تحبس في العراق إلى ما لا نهاية، رغم الوعد الذي قدمته اتفاقية ٢٠٠٨ بالانسحاب. وفي الوقت نفسه، علينا أن نطمئن كلاً من إسرائيل وحلفائنا العرب بأننا سنردع ونصد أي تهديد متصاعد من قبل إيران، حتى ونحن نشارك إيران في محادثات موسعة لتغيير العلاقة الشاملة. ومثلما فعل نيكسون وكسينجر مع الصين، ينبغي أن تظهر الإستراتيجية كيف أننا نغري الإيرانيين بآفاق تحسين العلاقات، في حين نردعهم.

إنك ستحتاج لإجراء مشاورات موسعة قبل إلقاء الخطاب. ولا يعني هذا أن يتجول أتباعك في كل مكان يسألون الجميع «ما الذي ينبغي لنا عمله؟» ليس هناك طريقة أسرع وأكثر ضمانًا من هذا لفقد الثقة، خاصة بين العرب. فإن لم تقدم لهم جوهر إستراتيجيتك سليمًا لم يمسّ، فسيعتقدون أنه ليس لديك الثقة في إستراتيجيتك الخاصة. قدم لهم نهجك الكامل، ثم استمع إليهم جميعًا- أعضاء مجلس الشيوخ والعرب والإسرائيليين. فسيقولون لك أشياء لم تفكر فيها على نحو كاف. أدرج مقترحاتهم، ما دامت لا تشوه إستراتيجيتك الأساسية. كن واثقًا، وليس مغرورًا.

ستحتاج إلى تحديد توقعات واقعية. وينبغي تفادي تحديد تواريخ محددة، لكنك ستحتاج إلى إبلاغ أنك تسعى لتحقيق نتائج في مدة ولايتك الأولى. وعلى أساس خلفية الصورة، يمكنك

أن تشرح للصحافة والكونجرس أنك تتوقع أن يستغرق تحويل مسئولية خوض الحرب كاملة إلى العراق من سنتين إلى ثلاث سنوات، وأن تستغرق المحادثات غير المتعجلة مع إيران من ثلاث إلى أربع سنوات، وأن الوضع الفلسطيني الإسرائيلي ربما ينحل في القدر نفسه من الوقت. (بالطبع، ستتوافر لك بعض النجاحات السرية التي يمكنك إخراجها من جيبك الخلفي وأنت تمضي قدما).

ثم ستحتاج إلى إظهار أنك ببساطة لا تنتظر حدوث معجزات في الشرق الأوسط. وستتعهد بأن تمضي بسرعة كاملة للأمام في الداخل لاستحداث أنواع بديلة من الوقود وبرامج حفظ الطاقة لتقليل الاعتماد على نفط الخليج. وستكشف عن خطة عمل لجعل أمر الوطن واقعًا وليس مبعث سخرية سياسية. إن أمريكا لا يمكن أن تكون بلدًا جادًا بدون السلامة الشخصية والمرونة الاقتصادية في مواجهة هجمات الإرهابيين.

ولكمتك الأخيرة يجب أن توجه إلى تأكيد أن الولايات المتحدة لن تتعثر في جبّانة دبلوماسية أخرى أو في بالوعة عسكرية في الشرق الأوسط في فترة ولايتك. ويجب ألا تخشى التفاوض والتوصل لحلول وسط تحقيقًا للمصالح المتبادلة. إنك ستضع القوة الأمريكية على سلك رفيع من أجل تحقيق أفضل النتائج في المنطقة. لكن في أي من الحالتين، فإنه مع التوصل لسلام في المنطقة أو بدون ذلك، ستكون مستعدًا للأسوأ في الداخل وضمان الأمن الأمريكي.

الفصل الثالث عشر

الضرورة، والاختيار، والتفكير البديهي

إن السياسة الخارجية هي التفكير البديهي، وليست علم الصواريخ. لكن لا تزال المبادئ المتطرفة تغلب عليها، هي والسياسات البغيضة وغطرسة القوة. إن هذه الشياطين الثلاثة تحرمنا من الاختيار، وهو جوهر السياسة الخارجية البديهية.

إن الولايات المتحدة في مرحلة الانهيار كأمة وكقوة عالمية، وهو ما يقابل أساسًا بتنهدات ولا مبالاة يسمان هذا الحدث المزلزل. والمدهش أن البعض لا يصدق أن الوضع بهذه الخطورة. وتقول قلة إنه خطير ولا أمل فيه، ومع ذلك يقول آخرون إنه خطير لكن يمكن عكس اتجاهه. وأعتبر نفسي من بين من يعتقدون أن الوضع هو الأشد خطورة ولكن في مقدورنا أن نعكس اتجاهه- إذا كان بصرنا حادًا بشأن الأسباب وكنا شجعانًا بشأن تقديم العلاج.

وحاليًا، فإنه في رأي الكثيرين فقد طفقت الولايات المتحدة تصبح مجرد قوة أولى بين قوى كبرى، وأنها تتجه نحو مستوى معين من القوة يقع بين الصين حاليًا وموقفنا المعلّى الراهن. ويمثل هذا أنباءً سيئة بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة للعالم. وإذا كان هذا سيحدث على مرّ الزمن، فإنه سيترك العالم بدون قائد للحفاظ على النظام العالمي والمساعدة في حل المشاكل العالمية. ولا يمكن تصور حلول لأى بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان، ولا أي مؤسسات دولية محل أمريكا في القيام بهذا الدور، ويدرك زعماء العالم كله هذا جيدًا.

إن الانهيار يبدأ من الأسس الضعيفة في أمريكا. ومن أولها أن سمحنا بتدهور اقتصادنا وبنيتنا التحتية ومدارسنا العامة ونظامنا السياسي. والنتيجة هي ضياع القدرة الاقتصادية، وتناقص حيوية الديمقراطية، وتواضع الروح. وليس من السهل التغلب على هذه الأحوال وعكس اتجاهها. والسبب الثاني في انهيارنا هو عدم الكفاءة في استخدام قوتنا الدولية، مما يسمح بنمو مشاكلنا الأخرى واحتقانها.

ينبغي أن تتصدى أمتنا لكلتا المشكلتين، للأولى أكثر من الأخيرة. ولكنني أسعى هنا أساسًا إلى إصلاح الطريقة التي نفكر بها في القوة الأمريكية وصنع سياستنا الخارجية. إن التدريب على صنع القرارات، وإن كان معقدًا في جوهره، عملية مباشرة نسبيًا. ومعظم محترفي السياسة الخارجية يستوعبونها جيدًا: توصل إلى ما يحدث فعلاً في البلدان الأخرى؛ ضع تصورًا عن مشاكلنا والفرص المتاحة لنا، وتفاعل القوى المحتمل، وما نستطيع إنجازه وما لا نستطيعه لتحقيق الاحتياجات الجوهرية. بالطبع إن المحترفين سيتجادلون فيما بينهم ويرتكبون أخطاء. لكن كلاً من المجادلات والأخطاء ستكون في حدود معقولة، وسيتم تصحيح السياسات مع تطور الأحداث. إن سقوطنا المفاجئ نجم عن أننا حولنا هذه العملية الرشيدة إلى مسرحية هزلية وحولنا المسرحية الهزلية إلى سياسة خارجية تراجيدية.

بالطبع، إننا نحن أنفسنا مذنبون في ذلك، أو على وجه أكثر تحديدًا، الكثيرين من بيننا الذين استخدموا ما أسميه الشياطين الثلاثة- الأيديولوجية، والسياسة المحلية، وغطرسة القوة. ومرة تلو الأخرى أصبحت هذه الشياطين مسيطرة أو مارست على الأقل تأثيرًا غير متناسب على المناقشة الحكومية والعامة بشأن السياسة الخارجية. وقد أسميتها شياطين لأنها قوى تعذيب مستمرة، لا تخضع للأخذ والعطاء العادي. ولدى المؤمنين أو المتشككين الحقيقيين الذين يستخدمون هذه الشياطين ولع تصعب مقاومته بالحجج المستندة للعقل أو الحقيقة.

وبمجرد أن تحكم الشياطين قبضتها على سياسة ما، يقفز الزعماء الأمريكيون عاليًا نحو السماء، بأوصاف ضارية للتهديدات وتأكيد أهداف جريئة لا يمكن بلوغها. وفي هذه اللحظات، وعندما تتفاقم التصدعات بين البيانات المنمقة والواقع، يرتكب زعماؤنا أكثر أخطائهم مأساوية وتكلفة. لم تعد الولايات المتحدة قوية بما يكفي لتحمل هذه الأخطاء.

وتوقع الشياطين في شباكها زعماءنا بالتفكير فيما «يتعين» عليهم عمله بدلاً من التفكير فيما يستطيعون عمله. إنهم يخلقون ضرورات أو حتميات ظاهرية تحرمنا من الاختيار ومن ثم من جوهر الإحساس البديهي. ويجب أن يكون التفكير البديهي هو الأساس لسياستنا الخارجية. فهو، في نهاية المطاف، ما يعود زعماؤنا إلى اللجوء إليه بعد سنوات من الفشل.

إن التفكير البديهي هو ما أنقذنا في الفترات الحرجة من تاريخنا. إنه هو ما أنقذ قيمنا من أن تشرد في أحلام فارغة أو ما جعلها تتركز بدلاً من ذلك على خطط ملموسة ومحددة لإعادة تعمير أوروبا الغربية واليابان. إنه الأسلوب الذي كسبنا به الحرب الباردة بدون حرب. ومن الصعب تخيل أى نهج آخر يمكن أن يناسب هذا العالم الجديد والمحيّر. إن التفكير البديهي يجب أن يكون هو الحل الذي نلجأ إليه تحديدًا لأنه يتعلق بالإجابات أقل مما يتعلق بالأسئلة، وهي تلك الأسئلة التي نهرب منها عادة. إنه لا يخبرنا عن كيف نفكر بشأن المشاكل بل كيف نفكر فيها بشكل منتظم.

إن العودة لحل المشكلات بالتفكير البديهي- البراجماتية لن تكون بالأمر الهين. إن من تلبستهم الشياطين هم المقاتلون المتشددون أكثر منهم المعتدلون الذين تقيدهم معقولية الفكر البديهي. لكن الفكر البديهي جدير بالقتال من أجله لأنه يقدم أفضل أمل لاستخدام قوة أمريكا الكبيرة بفاعلية، ولأن القوة لا تزال هي الوسيلة الضرورية لحل المشكلات في الشئون الدولية في القرن الحادي والعشرين.

والخطوة الأولى للعودة إلى الإمساك بالقوة بصورة واقعية هي مواجهة حقيقة أن الولايات المتحدة بدأت تنهار في الداخل والخارج.

إن أساسي القوة الدولية لأمريكا هما قدرة الولايات المتحدة على المنافسة الاقتصادية والتلاحم السياسي، ويجب ألا يساورنا الشك عند هذا الحد في أن كلا الأساسين آخذ في الانهيار. ويعترف كثيرون بتهاوي الأجزاء هنا وهناك وينعون ذلك، لكنهم يتحاشون التحديق المواجه للكل الآخذ في التدهور. إن القيام بذلك مبعث كآبة كبيرة، أكثر من قدرة معظم الناس على التحمل. فالعجز الفيدرالي قدر بمبلغ ١,٢ تريليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩، بزيادة

ثلاثة أمثال عن ٢٠٠٨، ومع تصاعد تكاليف الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي لعنان السماء، من المرجح أن يزيد حتى على ذلك. والدين الفيدرالي مذهل بالفعل، إذ يربو على ١٠ تريليونات دولار. إننا حاليًا أكبر مدين في التاريخ، ولم تستمر أي دولة كانت عليها ديون جمة كقوة كبرى على الإطلاق. وقد توارت صناعتنا الثقيلة لحد كبير أمام منافسينا الأجانب، مما يقوض بصورة عميقة استقلالنا في زمن الخطر. ويتراجع طلابنا في المدارس العامة وراء نظرائهم في البلدان الصناعية الأخرى في مجالي الرياضيات والعلوم. ولا يستطيعون المنافسة في الاقتصاد العالمي. ومما يبعث على الصدمة، أن أجيالاً من الأمريكيين حاليًا لا يقرأون سوى ما تعلموه في مستوى المدارس، ولا يعرفون أي شيء عن التاريخ تقريبًا، ناهيك عن الجغرافيا. إنهم ببساطة لم يتم تعليمهم ليصبحوا حراسًا للديمقراطية.

كما لم تحفز علامات الانهيار هذه السياسيين على وضع الصالح الوطني فوق المصالح الحزبية، أو وضع حل المشاكل فوق تسجيل النقاط. إن الجمهوريين يتصرفون مثل كلاب الهجوم الضارية وهم داخل السلطة وخارجها، ويعاملون الحقائق على أنها هراء. ويبدو الديمقراطيون مفتقرين إلى الحسم، ووضوح الرؤية، والحزم في الحكم. وتستجدي لوحة المأزق السياسي المحلي هذه وجود قيادة جديدة.

إن الأمة التي فاقت العالم منذ زمن ليس بعيد من إنتاج الأسلحة والسلع الاستهلاكية، الأمة التي كان لها نصيب الأسد والتي حسدها العالم على ابتكاراتها، وقدرتها على الإلهام وطاقتها على تحقيق المعجزات الاقتصادية، أصبحت في وضع متضائل وتفوق احتمالاتها المهام التى كانت تؤديها من قبل بكفاءة وسهولة نسبية. وفي كثير من المساعي العالمية نتسم حاليًا بعدم الكفاءة.

لقد تحسنت الأحوال في كثير من البلدان في شتى أنحاء العالم بصورة كبيرة، ولكن كثيرًا منها لا يزال في حالة مريعة ويغدو أسوأ حالاً. وهناك حاليًا تيار مطرد من الصراعات الداخلية وإراقة الدماء في عمليات الإبادة، وشلال متدفق من الدول الفاشلة والآخذة في الفشل، وهبات من التنافس البغيض المتجدد بين القوى الكبرى، وحريق هائل من الجريمة الدولية، ومصادر قلق بشأن الجائحات الصحية على النطاق العالمي، ونقص الأغذية، والكوارث البيئية، والتطرف الديني الكاسح، والتهديد الإرهابي الدولي المهلك الذي لا يتوقف.

إن العالم صورة مركبة يتعذر فهمها من البدائية في خضم وفرة عالمية غير مسبوقة، من الثورات الجديدة في بلدان ظلت فقيرة قرونًا طويلة، ومن الهاوية الكبيرة بين الأمم الغنية والفقيرة- وبين الأغنياء والفقراء في داخلها. إن الأمر يبدو كما لو أن نصف العالم قد ارتد إلى حالة الطبيعة التي قال بها هوبز، حيث الحياة «كريهة وبهيمية وقصيرة»، وهي ظروف ما قبل الدولة حيث كانت القبائل تلتهم بعضها البعض في منافسات كالشعائر. وفي الوقت نفسه، فإن معظم النصف الآخر، بما في ذلك الأمم الناضجة والناهضة، يتعين عليها أن تنفق المزيد من وقتها ومواردها لاستعادة اقتصاداتها المهتزة وهي ملتزمة بأن تفعل القليل لمساعدة الدول الآخذة في الغرق على التصدي للفقر وانعدام الأمن.

ولا يتمثل الخطر الحقيقي في هذا العالم من البدائية والوفرة في الحروب أو الانفجارات الجديدة بين الدول الكبرى، أو في نشوب حرب عالمية، أو حتى حرب نووية، وإنما يتمثل في شبح الأمم الآخذة في الغرق- الغرق المستمر في وجه تزايد مطرد في الإرهاب من الصومال إلى الهند، والحروب الأهلية، والكراهية القبلية والدينية، وانعدام سيادة القانون، والفقر في خضم التبذير، والمرض، والكوارث الطبيعية، وعدم كفاءة الحكومات، والقيادة الضعيفة والحكومات الضعيفة، والقسوة، واللامبالاة. وتتجه الأوضاع في بلدان كثيرة للتدهور لأنها ببساطة عاجزة عن التصدي للمشاكل، وتجر الآخرين معها للهاوية.

ويخرج تدبر هذه المشاكل عن نطاق قدرة الدول الضعيفة والحكومات الفقيرة. وهي لا تحصل على كثير من العون من جيرانها ومن المنظمات الإقليمية. وتساعد الأمم المتحدة في مجال اللاجئين والصحة وما إلى ذلك، على الرغم من أن أعضاءها لا يبدون تواقين لتحمل مسئوليات إضافية. وعلى نحو تاريخي جعلت المنظمات غير الحكومية الحياة محتملة بدرجة أكبر بالنسبة للناس العاديين في أوضاع لا تحتمل في ظل حكومات غير قابلة للتغيير. والقوى الكبرى مثل الصين وروسيا ليست مستعدة لمد يد العون للآخرين، سواء لأنها لا تزال تتطور أو لأنها تفتقر إلى تقاليد مساعدة الأقل حظًا منها. وتساعد أوروبا واليابان بطرق شتى، بما يلائم الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة فيها. ومرة ثانية، فإن المفرطين في الخيال يتوقعون المزيد من هذه البلدان.

وما هو غير متوقع ومأساوي هو أن الفرق العالمي يتضاعف في نفس اللحظة التي تنهار فيها

أمريكا- عندما لا تستطيع الدولة الوحيدة الأرجح أن تساعد والأقدر على المساعدة، أن تفعل الكثير كما كانت تفعل في الماضي. وتجري هذه المآسي في الوقت الذي لا تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تمنعها بمشروع مارشال جديد وبحلف أطلسي جديد. كما لم تزود السياسات الخارجية لآخر رئيسين لنا العالم والأمم المتحدة بكثير مما يصفق له.

وبعد مواجهة حقيقة انهيار قوة أمريكا فإن الخطوة التالية نحو استعادتها هي الاعتراف بالقوة التدميرية للشياطين ومواجهتها. إن السياسات، والمبادئ، وغطرسة القوة قد ألحقت- وستستمر في أن تلحق- ضررًا كبيرًا بمصالحنا.

إن الجميع يريدون الوقوف إلى جانب تعزيز الحرية والديمقراطية ومكافحة الشيوعية والإرهاب. وهذه الرغبة بدورها تفتح أبواب الفيضان لتحديد أهداف لا يمكن تحقيقها. لا يريد أي أحد ممن يعينهم الرئيس أن يهم بتقديم اقتراحات ينظر إليها على أنها ضعيفة بحيث «تقتلنا في الكونجرس» أو تجعلنا «نفقد الانتخابات التالية» بالنسبة للرئيس أو للحزب. ولا يشعر أي مدني بالراحة إزاء الموقف المتخاذل أن يخبر المؤسسة العسكرية أنها لا تستطيع القيام بالمهمة (عندما تكره هذه المؤسسة الاعتراف بأي أوجه للقصور). وحتى عندما لا تكسب الشياطين في الجدل بصورة مباشرة، فإنها تنتصر على الدوام في تثبيت اتجاه السياسة أو القضاء على السياسات البديلة القادرة على البقاء.

إن كل من خدم في الحكومة مرّ بهذه التجارب المألوفة. كما أن الجميع يدركون أن الطريقة التي يتصرف بها الناس في هذه الأوضاع التي تحركها تلك الشياطين، تحدد سمعتهم وصورتهم- باعتبارهم ليبراليين، متخاذلين، لاعبين من خارج الفريق، مدافعين لهم حرية الحركة، وأن هذا التوصيف يستمر للأبد عادة. وقد عوقبت قلة في سوق الوظائف الحكومية لكونهم محافظين أو صقور. والناس لا يحبون الحديث عن هذا، ولكن هذا هو العويل المستمر الذي يدور في المجالس الخاصة للمحترفين في واشنطن.

وللإنصاف، فإن الشياطين نعمة ونقمة على حد سواء. ذلك أنهم بطريقة غريبة، يستمدون القوة من هذه الثنائية بشكل أكبر. إن المبادئ والمثل تستخدم على حد سواء لإضفاء طابع نبيل

على القضايا الأمريكية ولإنتاج تجاوزات ومبالغات. هناك خط دقيق بين الأسباب الجيدة للنهوض بالديمقراطية في مصر مثلاً، ودفع الزعماء في ذلك البلد صوب تقديم تنازلات سياسية غير واقعية وغير حكيمة للمتطرفين. إن المناورات السياسية جزء من العملية الديمقراطية في الداخل، وكذلك السبب في تصرف السياسيين بما يناقض المصالح الوطنية بغية الفوز أو البقاء في المنصب العام. وفي حين أن التصرف بثقة أمر جيد، فإنه ينبغي ألا يبلغ حدّ الاعتقاد المتعجرف بأنك تستطيع عمل أي شيء بغض النظر عن الحقائق.

إن الأمر يقتضي شجاعة للتساؤل عما إذا كان بلد ما جاهزًا للديمقراطية والتساؤل عما إذا كانت واشنطن تضغط بأكثر مما يجب. ذلك أن القيام بهذا يعرض السائل للاتهام بعدم المبالاة متحجر المشاعر بالمثل الأمريكية وعدم احترام الثقافات الأجنبية. ومثل هذا الشخص يتم تلطيخه ووصفه بأن كافر بأمريكا أو أنه له أحكامًا مسبقة ضد العرب أو الأفارقة.

والمشكلة بالنسبة للمبادئ ليست مقصورة على مُثل الحرية والديمقراطية. إنها تنطبق على أي مجموعة من المبادئ التي ترتفع إلى مصاف العقيدة الجامدة. وتشمل هذه المبادئ العداء للشيوعية، والعداء للإرهاب، والواقعية، والعولمة كمذهب. وتؤدي جميعها إلى أهداف مغالى فيها ووسائل بتراء. إنها جميعها تقسم العالم إلى أبيض وأسود، ومن ثم تعرقل التمييز الجاد والأريب للفروق وهو عنصر جوهري في السياسة السليمة.

وإذا جرى التلويح بالمبادئ علانية وعلى نحو صارخ، فالأرجح أن تبدو المناورات السياسية في السياسة الخارجية مثل الفيل في الحجرة الذي يضرب به المثل- الوجود الطاغي الذي يدعي الجميع أنهم لا يلاحظونه. إنه موجود، والجميع يقيسون آثاره. لكن ذكره مُحرّم. فلا أحد يريد أن يجيء بالمناورات السياسية الدنسة إلى الحلبة المقدسة للأمن القومي. بل إن كبار المسئولين المتقاعدين نادرًا ما لمسوا الموضوع في مذكراتهم. ولا تعلن المناورات السياسية على الملأ إلا بشأن الأمور غير الأمنية مثل التجارة، والهجرة، التي يُعترف بصفة عامة بأنها «سياسية». وفي غير هذا، فإنه موضوع لا يتحدث عنه المرء إلا مع أصدقائه وخلصائه النازحين إلى أوكلاهوما.

ويقتضي هذا الصمت دفع ثمن باهظ- فنادرًا ما تمت بصورة جادة دراسة الحسابات السياسية الحاسمة عن قدرة سياسة ما على البقاء سياسيًا. وبصفة عامة فإن المشتركين في

المناقشة يجرون تقييماتهم الخاصة بهم للسياسات، ويكتبونها فيما يقدمونه من توصيات بشأن السياسة. ولا يتم فحص أي من هذه الأحكام، وتوافق الرأي يشير على نحو دائم تقريبًا إلى التشدد في السياسة، رغم أن ذلك عادة يتم بدون أسباب مقنعة للقيام به. إن قلة هي التي ترغب في الظهور «بعدم التشدد بما يكفي» ويخاطرون بعدم دعوتهم إلى الاجتماع التالي. كذلك فإن الصمت يفتح الباب أمام المبالغة في التهديدات لتبرير التهديدات المضادة الأشد جرأة.

ورغم أن القصة التالية ليست في الموضوع تمامًا، فإنها تقدم لمحة كاشفة عما تفعله المناورات السياسية للأشخاص العاقلين ظاهريًا في واشنطن. أذكر أنه في أحد الأيام انتزعني السيناتور جاكوب جافيتس من مقعدي في مكتبه، وهو يعلن بصوت كالنباح «هناك قضية مهمة على أن أتصدى لها. فقد أصدرت إدارة البريد طابعًا للاحتفاء بإنشاء أول سيرك في أمريكا، وأصدروه بطريقة خاطئة. فلم يكن ذلك في كليرووتر في فلوريدا، بل كان في ساراتوجا سبرنجز في نيويورك». وعندما وصلنا إلى قاعة مجلس الشيوخ، لم يكن المشهد يقل عن أن يكون مشهدًا معجزًا. كنا لا نزال في الصباح، عندما لم يظهر أعضاء مجلس الشيوخ إلا لكي يلقوا كلمات شكلية مثل الإشارة إلى عيد الاستقلال في أستونيا. وللمرة الوحيدة في سنتين أمضيتهما مع هذا السيناتور العظيم في نيويورك، كان هناك ما يصل إلى خمسة عشر سيناتورًا حاضرين ويتجادلون بشيء من العنف حول أين بالدقة أدى أول سيرك عروضه في أمريكا: «كلا، لقد كان كليرووتر في ميتشجان». «كلا لقد كان في أوشكوش في ويسكونسن». وهكذا دواليك. واستمع السيناتور القديم جون ويليامز من ديلاوير إلى الجَلَبة الفارغة، وتجوّل في القاعة، وجلس على مكتب ووجهه تعلوه ابتسامة من يتسلى. وأخيرًا، طلب أن يعتلي المنصة وقال مترنما: «إنكم جميعًا على خطأ. لم يكن أول سيرك أمريكي في كليرووتر، في فلوريدا، أو في ساراتوجا سبرنجز، أو- كان في فيلادلفيا في ١٧٧٦ عندما أعلن كونجرس القارة نفسه كونجرس للولايات المتحدة». فإذا كان الكونجرس يشبه عادة سيركًا، وهو يشبهه بالفعل، فإن الاجتماعات عالية المستوى في الفرع التنفيذي المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية تبدو أحيانًا منبتة الصلة بالواقع، تحلق مثل طائرة ورقية لا يربطها بأرض الواقع سوى خيط من العقل.

وإضافة للمناورات السياسية والمبادئ، تكون غطرسة القوة- الثقة الحاسمة في أن أمريكا

والأمريكيين يستطيعون عمل أي شيء يضعونه في ذهنهم- حاضرًا في هذه الاجتماعات. إنها روح القدرة على الإنجاز لدينا، أو الإرادة الوطنية الضارية، الطبيعية الأمريكية، وهي تستطيع أن تقهر حتى قوانين الجاذبية.

إن الثقة في النفس في مواجهة التحديات هبة. ولكن الإيمان بالأرجحيات دون توافر الوسائل الضرورية لها خيلاء زائفة. لا يريد أي من المسئولين القول إن الولايات المتحدة لا تستطيع عمل شيء ما- أو أي شيء. ويخاطر الضابط العسكري بمستقبله المهني إذا أعلن أن القوات التي اعتمدها وزير الدفاع والرئيس للعراق غير كافية لأداء المهمة. إنه يعرض نفسه لاتهامات بالافتقار إلى «روح الإنجاز». ويتردد السفراء في معارضة مطالبة واشنطن لهم بأن يقوموا بنوع من الدق على المنضدة في الخارج. فذلك يثير الشكوك حول ما إذا كان لديهم الجَلَد اللازم لأداء المهمة. وفيما عدا استثناءات، فإن المثمر هو الاعتقاد بأننا نستطيع أن نفعل أي شيء إذا كنا حازمين وعاقدين العزم على نحو كافٍ. إن كون المرء ضعيفًا يجعله عرضة للعقاب، لكن كونه حازمًا ويفشل لا يعرضه لذلك.

وبمعنى ما، فإن الأمريكيين تحركهم المبالغة بحكم نفس الخصائص التي جعلتهم استثنائيين لهذا الحدّ- ثقتهم بأنفسهم وباعثهم على مساعدة الآخرين للوصول لحياة أفضل وأكثر حرية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الغرائز القوية تتيح للمتطرفين بيننا أن يشردوا بنا بعيدًا عن طريقنا، والمبالغة في التهديدات الموجهة إلينا، وانتهاك الحدود المعقولة، وتضييق نطاق المناقشة. إن قوة الشياطين تسمح للمتطرفين بأن يتجاهلوا التعقيدات ويختزلوا المبررات إلى تبسيطات قوية.

وتفعل هذه التبسيطات- الخير مقابل الشر والحزم مقابل الضعف- فعلها في الحلبة السياسية الأوسع، في ولع الإعلام بدراما الأبيض والأسود، واندفاع الكونجرس نحو تسجيل النقاط. وقد ساد الشياطين في المعارك الداخلية، معظم النصف الثاني من القرن في مجال السياسة الخارجية.

انظر إلى تاريخ الحرب الباردة لتتبين مدى الدمار الذي أحدثته الشياطين. لا ريب في أنه تحققت نجاحات مثيرة للإعجاب مثل مجموعة الرئيس هاري ترومان من المؤسسات الدولية، وانتصارات الرئيس ريتشارد نيكسون في شتى أنحاء العالم، وانهاء الرئيس جورج إتش دبليو بوش

الأريب للحرب الباردة. لكن أخطاء كثيرة مكلفة، حجبت كل هذا. فقد تخلى الزعماء المرة تلو الأخرى عن أحكامهم الأفضل، واستسلموا للشياطين.

كان وزير الخارجية جون فوستر دلاس مصرًّا على تكرار موضوعه العام المفضل «لدحر» الإمبراطورية السوفيتية في شرقي أوروبا «ودفعها للوراء»، وإثارة الشعوب الأسيرة ودفعها نحو ثورة لا أمل فيها، حتى وهو يدرك أن الرئيس أيزنهاور لن يخاطر مطلقًا بحرب عالمية من أجل أي من قضاياها. كان مدفوعًا بعدائه الراسخ للشيوعية، الذي كان يسوغ له تحمل أي تكلفة.

وألقى الرئيس كينيدي بضعة آلاف من المغتربين الكوبيين في الجحيم في خليج الخنازير، رغم أنه لم يستطع أحد أن يشرح له مقدمًا أن المهمة لن تنجح بدون غطاء جوي أمريكي رفض أن يوفره. لكنه كان يخشى أنه إذا أوقف العمليات، فإن الجمهوريين سيتهمونه بأنه متخاذل. والخلاصة، أنه كان مستعدًا للتضحية بأرواح الغزاة الكوبيين في سبيل سمعته السياسية.

لقد حارب الرئيسان كينيدي وليندون جونسون في فيتنام بمبرر أنهما كان يمنعان العملاق الشيوعي السوفيتي الصيني من غزو آسيا أولاً، ثم العالم. ولكن منذ أواخر الخمسينيات فصاعدًا، توافرت للمخابرات الأمريكية أدلة راسخة على أن مثل هذا العملاق غير موجود. فالواقع أن وكالة المخابرات المركزية كانت تعلم بوجود انقسام صيني سوفيتي يمكن استغلاله لأقصى حد. فقد كان العداء للشيوعية يحرك الرئيسين الديمقراطيين والرئيس نيكسون، وكذلك الخوف من عواقب خسران الحرب، والخيلاء الزائفة بشأن قوة أمريكا.

وبعد حظر العرب تصدير النفط في ١٩٧٣ وكشفه الواضح لاعتماد أمريكا على سلعة حاسمة في أكثر مناطق العالم تقلبًا، كان نيكسون وهنري كسينجر منزعجين بما يكفي من خلق «قيصر للطاقة»، وعقدا مؤتمرًا حول إمدادات الطاقة. ولكن لم يفعلا أي شيء هما أو خلفاؤهما بشأن هذا فيما بعد. وكان الثمن حربين، وميزانيات دفاع مكلفة، وتدفق ضخم للثروة الأمريكية إلى الخارج. وكان الجميع يخشون فرض ضرائب على المواطنين لمنع هذا.

وارتكب الرئيس كارتر خطأ فادحا بأن فكر وأكد منذ بداية إدارته أن الحرب على «النظم والمذاهب» قد انتهت، رغم تزايد الأدلة على أن الاتحاد السوفيتي كان قد طفق يصبح أكثر تهجمًا وليس أقل تهجمًا. كان كارتر جدّ مقتنع بأن أيديولوجيتنا المعادية للشيوعية كانت سببًا أساسيًا في

أخطاء الولايات المتحدة السياسية الحاسمة، ومن ثم اعتنق أيديولوجية مضادة ساذجة، أضعفت قوة الولايات المتحدة وسياستها في كل مكان، مثلما فعلت سلبيته التي لا تصدق عندما احتجزت إيران اثنتين وخمسين رهينة أمريكية لمدة ٤٤٤ يومًا. كان كارتر حالة غير عادية، إن لم تكن فريدة كرئيس تحركه أيديولوجية سلامية.

وقد ساعد الرئيس ريجان، وكان محقًا، المجاهدين في طرد القوات السوفيتية من أفغانستان، لكنه كان جد مهووس بالعداء للشيوعية لحد أنه أغفل كلية التهديد الإرهابي هناك، مثلما فعل لاحقًا في لبنان بعد وقوع هجوم إرهابي أدى إلى مقتل ٢٤١ من العسكريين. ولا ريب في أن الإرهابيين تلقوا رسالة مفادها أنه لا يريد أن يشتبك معهم. كان ريجان يواجه رياحًا سياسية صعبة وأراد تجنب رد فعل سلبي شعبي ناجم عن زيادة الخسائر في أرواح الأمريكيين. ولكن مَن إلا مخبول معادٍ للشيوعية كان يمكن أن يقود البلاد إلى مسألة إيران- كونترا: مبادلة تقديم الأسلحة لإيران مقابل الرهائن الأمريكيين بغية الحصول على أموال غير قانونية لتمويل الكونترا المعادية للشيوعية في نيكاراجوا. وقد أخبره مستشاره الخاص أن كل هذا كان «جريمة لا تغتفر».

ورغم كل براعة الرئيس جورج إتش دبليو بوش في تنظيم عملية إزالة الاتحاد السوفيتي، وفي مغامرات أخرى، فقد ارتكب أخطاءً خطيرة خاصة به باسم السياسة الخارجية الواقعية. فهو أولاً، اتخذ بوضوح جانب صدام حسين ضد إيران بتزويده بالأسلحة ومعلومات المخابرات، تمامًا مثلما فعل ريجان. ثم اتجه بوش الوجهة المعاكسة عندما بدأ صدام يهدد الكويت. وقد ذهبت أبريل جلاسبي السفيرة الأمريكية في العراق في ذلك الوقت بعيدًا إلى حد أنها أخبرت صدام: أنه «ليس لدينا رأي في الصراعات فيما بين العرب». ولا ريب أن صدام اعتبر هذا ضوءًا أخضر لغزو الكويت. ولا ريب أنه لو كان بوش قد اتخذ موقفًا متشددًا قبل الغزو لأوقف صدام عن السير في طريقه.

وتبدو كل هذه القرارات من جانب بوش أخطاء ناجمة عن تفانيه المفرط لأيديولوجيته الواقعية التي بخست تقدير القيم وغالت في تقدير أهمية صدام بالنسبة للولايات المتحدة في احتواء إيران. كذلك أعطى بوش الضوء الأخضر في الأساس لعملية التطهير العرقي التي قام بها الصرب في البوسنة وكرواتيا عندما ساير رأي جيمس بيكر وزير الخارجية بأن الأمريكيين «ليس لهم في هذه الحرب ناقة ولا جمل». لم يكن وقف الإبادة منسجمًا مع أيديولوجية بوش الواقعية عن المصالح القومية.

وتشمل قائمة أخطاء الرئيس كلينتون تردده، ورجوعه من حيث أتى، وتقاعسه عن العمل- وهي الآثام النموذجية للسياسات الليبرالية. كان يعمل على ما يبدو انطلاقًا من فرضية خاطئة بأنه ليس في حاجة لسياسة خارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن السياسة المحلية والاقتصادية تكفيان. فقد وعد خلال حملته الانتخابية بإنهاء الإبادة في البوسنة، فقط لكي يتوانى ثلاث سنوات قبل أن يتخذ إجراء. وتلكأ مرة ثانية قبل أن يتخذ إجراءً عسكريًا في كوسوفو. لكن الأسوأ كما يعترف كلينتون، كان تقاعسه في مواجهة الإبادة في رواندا. فلم يرفض خطة البنتاجون المتواضعة بإقامة منطقة آمنة على حدود رواندا فحسب، بل عارض هو وفريقه إرسال قوات إضافية من الأمم المتحدة. وكان يبحث صراحة عن عفو سياسي محلي في محاولته المغرقة في التلهف على نحو فظ على إبرام اتفاقيات كبرى مع ياسر عرفات وكيم يونج إيل في الأيام الأخيرة لإدارته. وطوال سنوات توليه منصبه، لم يهتم كلينتون كثيرًا بما يجري في الخارج ما دام يشعر بأن الشعب لا يهتم بذلك هو أيضًا. فذلك سيعرضه للمواجهة ويفضحه سياسيًا.

وهذا هو ما يقودنا إلى إخفاقات الرئيس جورج دبليو بوش التامة. فقد اندفع بصورة عمياء للحرب في العراق بدون توافر أدلة راسخة وقاتل فيها سنوات طويلة بدون بارقة أمل- وبدون معلومات، ولا خطط، وإنما لمجرد التفاخر والتباهي والغرور. وتجاهل فيضا من النصائح بشأن هذه المشاكل. وحدث كل ذلك وهو يرفض الدبلوماسية. وبدلاً من ذلك، كرر تهديداته لإيران وكوريا الشمالية لكي يوقفا برامجهما النووية فقط ليتراجع عند كل منعطف. وتجاهل نصائح الخبراء بأن تهديداته ستلقى آذانًا صماء. وحاليًا، ربما كان لدى بيونج يانج أسلحة نووية وربما لا تكون إيران أبعد عنها كثيرًا. لقد كان بوش أسيرًا لصيغته الخاصة من أيديولوجية جديدة للعداء للإرهاب، وتفانيه المطلق لهوس الجناح اليميني المتطرف بالقوة العسكرية، والغطرسة الوطنية التي أصبح يجسدها.

ويبدو أن الشياطين تستعد للانطلاق في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويمكن للمرء أن يشعر بتأهبها المتهور وهي تستمع إلى ما قاله الزعماء الأمريكيون، الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء، عن أفغانستان، والتحركات العسكرية الروسية في جورجيا وغيرها من الأمور مع انتهاء عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من كل رطانة الخبط على الصدور، فإنه يمكن التنبؤ بعدة حقائق تعيسة بشأن أفغانستان: إذ سيواصل كل من الجمهوريين والديمقراطيين تأييد زيادة مستويات القوات الأمريكية وغير ذلك من الالتزامات هناك، لأنها يمكن أن تصبح مرة ثانية موطنًا للقاعدة الخطيرة، وكسبب آخر لسحب القوات من العراق. ورغم هذه الجهود المبذولة في أفغانستان، فالأرجح أن الوضع سيتدهور في النهاية. وفي مقدور الجيشان السوفيتي والبريطاني أن يخبرانا بأمرٍ أو أمرين عن القتال في ذلك البلد- والهزيمة فيه. ففي نهاية المطاف، فإن الأفغان هم الذين سيحددون مصيرهم الخاص بهم.

لا تزال محاربة طالبان والقاعدة، أوغاد ١١ سبتمبر، تحظى بالشعبية في أمريكا، وهذه الشعبية تحرك التفكير الإستراتيجي الأمريكي بقوة جعلتها تصبح عقيدة. وتُغَنِّي الجوقة المرتلة حاليًا هذا السطر الذي لا يُنْسَى: ليس لدينا بديل سوى النصر في أفغانستان ويتعين علينا أن نحول دون عودة هؤلاء الإرهابيين إلى السلطة. وفي حين أن هذا سيكون أمرًا حسنًا، فإن الواقع الأساسي هو أن الحكومة التي يساندها الغرب في كابول فاسدة ولا تستطيع أن تدير بلدًا، ناهيك عن حرب، وأن طالبان لا يزال لها أتباع كثيرون وهم يحسنون القتال.

ولا يبشر تكدس الالتزامات الأمريكية في هذا البلد، إلا بفرص ضئيلة للنجاح لأسباب تاريخية وعملية. وينبغي أن يدفع هذا الزعماء الأمريكيين إلى البحث بنشاط عن سياسات بديلة. ويدور حديث عن إستراتيجية تسمى «تفوق وتفاوض»، بما يعني زيادة قوة لكمتنا العسكرية وبعد ذلك نعرض حلاً وسطًا على العدو. ويتعين توضيح هذا النهج لإتاحة فرصة نجاح لائقة لواشنطن في التوصل لتسوية سياسية مع الخصوم ومسار للعمل للتصدي للإرهابيين ينتهي إليه هذا الحل الوسط. لقد استخدم البريطانيون تقنية فرّق تسد لمحاولة الفصل بين شتى أنواع الخصوم والإرهابيين، وتأليب بعضهم على بعض ولهذه التقنية تاريخ جيد لأنه لا توجد مجموعة، بما في ذلك طالبان والقاعدة موحدة. ذلك أن كل جماعة قابلة للتقسيم بدرجة ما، خاصة إذا تم دعم ذلك بحوافز اقتصادية قوية تقدم إلى من يسلكون سلوكًا حسنًا. لكن هذه الإستراتيجية تحتاج إلى شيء ما أكثر من ذلك، شيء ما على الجانب العسكري في حالة إذا ما بدأ الإرهابيون الدوليون مرة ثانية في استخدام أرض أفغانستان. وفي هذه الحالة، يجب عدم استبعاد عملية

الردع. إن للولايات المتحدة القدرة العسكرية على إلحاق دمار كبير بأي شخص في أفغانستان يعتزم الإضرار بنا وبحلفائنا. إننا نستطيع تدمير حقول الخشخاش الأفغانية وشن عمليات ضد زعماء الإرهابيين بدون إعادة احتلال البلاد. وحسنًا يفعل الرئيس أوباما بإظهار تلك القدرة الكبيرة على العقاب في بداية إدارته. وقد أدرك روبرت جيتس وزير الدفاع هذه السيكولوجية تمامًا. وقال في خطاب له في أواخر ٢٠٠٨: «لقد أوضحنا حاليًا أن الولايات المتحدة، ستعتبر أي دولة، أو مجموعة إرهابية أو أي قوة فاعلة غير حكومية، أو أفراد، مسئولين بالكامل عن دعم أو تمكين أي جهود إرهابية ترمي للحصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها- سواء بالتسهيل، أو التمويل، أو تقديم الخبرة أو الملاذ الآمن لهذه الجهود».

ومن ثم يتعين ألا يتسلط على الزعماء الأمريكيين هاجس أنه لا بد لهم من أن يفوزوا، ولكن يتعين أن يركزوا على ما إذا كانوا يستطيعون الفوز أصلاً، فإذا كان الأمر كذلك، فبأي تكلفة. وهم في حاجة إلى البحث عن سياسات بديلة معقولة.

وهناك مثال آخر في هذا الصدد هو رد فعل واشنطن في صيف ٢٠٠٨ على إستراتيجية موسكو لإرهاق جورجيا أولاً ثم تلطيخها بالدم بشأن أوسيتيا الجنوبية وأنجازيا، وهما إقليمان جورجيان لهما روابط وثيقة بروسيا. فبعد أن احتل الروس الإقليمين وأجزاء من جورجيا أيضًا، أرهق الزعماء الأمريكيون والأوروبيون أنفسهم في تحذيرات وتهديدات غامضة لموسكو بأن تتراجع- رغم أنهم لم يهددوا بعمل عسكري أو بمقاطعة النفط والغاز الروسيين. لم تكن التحذيرات أكثر من ربتة على المعصم مثل الإبقاء على موسكو خارج منظمة التجارة العالمية، واستبعاد روسيا من مجموعة الثمانية، وتعليق عضويتها في مختلف جماعات الناتو الاستعراضية. وفي النهاية، سحب الزعماء الروس قواتهم من جورجيا نفسها، لكن الرطانة من قبل الجانبين كانت تشير إلى تجاوز الحدود والمتاعب.

وهناك فرص إضافية كثيرة للشياطين. فأصدقاؤنا السنة في السعودية يمكن أن يصحوا ذات يوم على ثورة بين الشيعة لديهم، وعندئذ انظر إلى ما سيحدث لأسعار النفط. وعلى الرئيس أوباما أيضًا أن يفكر في احتمال نشوب حرب أهلية في كوبا ما بعد كاسترو ونشوب ثورة إسلامية ضد آل مبارك في مصر. كما يستطيع الرئيس أوباما أن يكون أول من يستجيب لسلسلة

من الكوارث البيئية الناجمة عن الاحترار العالمي. ولا يمكن للمرء إلا أن يتخيل ما سيطالب به الشياطين في حالة وقوع هجوم إرهابي جديد على الأرض الأمريكية.

إن الشياطين تخلق حتميات أو ضرورات أيديولوجية وسياسية. والضرورة لا تسمح بأي مناقشة جادة، فهي ببساطة ما يجب أن يكون. إن الضرورة تجعل النصر في العراق يبدو في مثل سهولة غزو بنما وتحول قرونًا من الثقافة والتاريخ الفيتناميين إلى مربع على لوحة الشطرنج الإستراتيجية يسهل التحكم فيه. والضرورة تجعل الرؤساء والمستشارين يحددون أهدافًا لا يمكن تحقيقها على نحو خطير تفوق قوتنا كثيرًا، ويمكن أو لا يمكن أن تمثل رغبات الشعب التي قصد بها مساعدته، وتبرر غرقنا في مستنقع لا تَعِد سوى الغطرسة بإخراجنا منه.

لقد كانت هزيمة هتلر وهيروهيتو في الحرب العالمية الثانية ضرورة حقيقية، لكن كيف كان يمكننا تحقيق ذلك على خير وجه كان موضع خلاف. كذلك كان احتواء الشيوعية السوفيتية ضرورة حقيقية، إلا أنه كان يتعين النقاش حول الأماكن والأساليب ولكن ذلك لم يتم عادة. وهزيمة الإرهابيين ضرورة حقيقية جديدة، لكن الأمر يقتضي حرية في بحث كيفية التمييز بينهم ومقاتلتهم، وهذا أمر يصعب تحقيقه بالفعل. إن الضرورة تلغي الاختيار.

والمشكلة الأساسية هنا لا تتمثل في ديمقراطيتنا أو مُثُلنَا أو قُوَتنَا. إنها تتمثل فينا نحن أنفسنا. فجزئيًا، يسيء الديمقراطيون والجمهوريون القياديون معالجة مناورات السياسة الخارجية. فيلتزم معظم الديمقراطيين بالمعتقدات الليبرالية الأساسية عن قيمة المفاوضات والتعاون مع الدول الأخرى. بيد أنهم في الوقت نفسه يظنون أن هذا سيبدو رخوًا أكثر من اللازم بالنسبة للأمريكيين العاديين. لذلك، فإنهم يبدون دائمًا كما لو أنهم ممزقون بين معتقداتهم وآرائهم السياسية، مما يخلق انطباعًا بأنهم كانوا ينادون بشيء ما قبل أن يصبحوا من المعارضين له، وأنهم كانوا معارضين له قبل أن ينادوا به. وهم يوحون بأنهم ليسوا على يقين مما سيفعلونه، ويحس الرأي العام بهذا ومن ثم يفقد الثقة في كيفية تدبر الديمقراطيين للأمن القومي. وعلى النقيض من ذلك، لا يفرز الجمهوريون شيئًا سوى الإيمان بأنهم يجب أن يكونوا عدوانيين ومتأهبين لأي خصم محتمل، ويرسمون العالم باللونين الأبيض والأسود ببساطة. إنهم يعلنون دومًا أنهم لن يسمحوا مطلقًا بدفع أمريكا للوراء في العالم. ورغم أنهم يولون اعتبارًا قليلاً

للصياغات الحريصة للمشاكل والصعوبات، ورغم أن الرأي العام يشعر بهذا أيضًا، فإن الناس العاديين في أمريكا يحبون على ما يبدو القناعات الجمهورية. ومن ثم، فإن لديهم ثقة أكبر بالحزب الجمهوري أكثر من ثقتهم بالحزب الديمقراطي فيما يتعلق بمعالجة الشئون الدولية.

وجزئيًا، فإن المعتدلين يعزفون عن القتال من أجل التوصل لتوصيفات معقولة للمشاكل وما نستطيع عمله بشأنها، أو للاختيار، وهو ما يعرفون أنه جوهر السياسة الخارجية الجيدة. إن المعتدلين يدركون أن السياسة الجيدة تقتضي استعراضًا مفتوحًا وأمينا للحقائق. وهم يدركون أن الاستخدام الفعال للقوة يقتضي القدرة على الضغط على طائفة من الأزرار حتى يتبين أن بعضها يعمل. ومع ذلك فإن المعتدلين لا يحاربون في سبيل الاختيار. وبدلاً من ذلك، يسمحون للمتطرفين بليّ ما هو طيب ومميز بالنسبة لنا- مثلنا وأفكارنا السياسية الديمقراطية- إلى إنكار للاختيار. إننا لا نستطيع أن نطبق سياسة خارجية فعّالة إن سمحنا للضرورة أن تسحق قدرتنا على الاختيار.

ويبدو أن مجتمع السياسة الخارجية من الخبراء والمسئولين منزعجين بقدر انزعاجي من الشياطين والضرورات التي تخلقها. فهذا المجتمع أقل اهتمامًا بما أخرج السياسات الجيدة عن جادة الصواب في الماضي وإمكان حدوث ذلك مرة ثانية في المستقبل، وهو أكثر تركيزًا على ما يتعين أن تكون عليه سياسة جيدة حاليًا. هذا حسن- ما دامت السياسة الجديدة تستغل القوة الأمريكية بطريقة رشيدة وتستطيع خوض المعارك لمواجهة الشياطين على حد سواء.

إن معظم خبراء السياسة الخارجية يضغطون من أجل وضع إستراتيجية كبرى تحل محل إستراتيجية الاحتواء القديمة. وهم ميالون للأفكار الكبرى وجمع كل القطع بإحكام معًا في نظرية كبيرة متقنة واحدة. إنهم ليسوا مغرمين بالنهايات الفضفاضة أو العواقب غير المقصودة، التي تضع خبرتهم موضع التشكك. ويرجع إليهم الفضل، في أنهم أسهموا كثيرًا في تحديد القيم والمنظورات والرؤى الثاقبة، وإن لم يكن بدون عوائق.

إن المحافظين الجدد يذكرون الأمريكيين، وهم على صواب، بالشر اللدود الذي لا علاج له الكامن هناك. لكنهم يرسمون كل الخصوم الأجانب (وكذلك بعضا من خصومهم في الداخل)

بفرشاة مماثلة. فيما يتعلق بأعداء مثل روسيا والصين، فإن المحافظين الجدد يصنفونهم كأعداء في المستقبل أيضًا. أما بالنسبة لحلفاء أمريكا، خاصة الأوروبيين منهم، فإن المحافظين الجدد يصورونهم بأنهم عديمو الجدوى في معظمهم لأنهم يفتقرون إلى القوة العسكرية النافعة ويكرهون استخدام القوة. وقائمة الأعداء والحلفاء عديمي الجدوى مسهبة بحيث لا تترك سوى مجال قليل للحلفاء ولممارسة القوة بغير التهديد باستخدام القسر العسكري. وبالنسبة للشياطين، فلا بد أنهم يبدون مثل خيرة الأصدقاء.

والواقع أن المحافظين الجدد لن يسعدوا أبدًا بدون الترويج لنوع ما من الحرب الأيديولوجية. فيحاج روبرت كيجان مثلاً بأنه بدلاً من النزاع القديم بين الشيوعية والديمقراطية، هناك نزاع جديد: الديمقراطية في مواجهة الحكم المستبد- الولايات المتحدة في مواجهة الحكم المستبد الجديد في الصين وروسيا.

ولكن روسيا والصين لا يخدعان العالم ويدعوان للإيمان بأشكال الحكم فيهما بالطريقة التي سلكها أسلافهما الشيوعيون. إن روسيا تلعب مباراتها القديمة للقوة بمحاولة شق طريقها بالقوة لدى جيرانها، لكن ذلك يتم هذه المرة بالقوة الاقتصادية وليس العسكرية. وفي هذه المرحلة، فإن الصين مهتمة أساسًا بحماية نفسها داخليًا. والتبشير الوحيد الذي يقوم به هذان النظامان الاستبداديان هو ضد «العمل من جانب واحد» من قبل أمريكا، وهما يفعلان ذلك لإعطاء أنفسهما متكأ لتحقيق اهتماماتهما المحدودة.

وإذا كان هناك أي شيء يقترب من أن يكون معركة أيديولوجية في عالم اليوم، فإنه يدور بين ما يتصوره الآخرون عملاً أمريكيًا من جانب واحد وإحساسهم الجديد بالاستحقاق.

وعن حق، يذكرنا دعاة الواقعية، وهم مستريحون للقوة، بأن نركز على مصالحنا الحيوية، وليس على كل مشاكل العالم. لكنهم في الغالب الأعم مفتونون بالقوة في حدّ ذاتها. كان كثيرون منهم ميّالين لاحتواء صدام، رغم كل آثامه واستحالة التنبؤ بأفعاله، باعتباره ثقلاً موازنًا لإيران. وكثيرون منهم يميلون حاليًا للصفح عن السلوك الفظ لروسيا والصين باعتبار أن ذلك هو ما تفعله الدول الدكتاتورية مع الدول الفاشلة أو الآخذة في الفشل أو مع القضايا عبر القومية مثل البيئة. ويواصل دعاة الواقعية إعلاء قيمة القيم والرئيس في حاجة إلى استمالتهم لتأييد سياسته

الخارجية في الداخل. وهذه الواقعية تكون أحيانًا «غير واقعية» بالقدر الكافي وفي تلك اللحظات تتجاهل كل من الخيارات السياسية والمجالات التي تتطلب استخدام القوة.

ولا يزال الليبراليون المؤمنون بالتعاون الدولي موجودين إلى اليوم باعتبارهم عنصرًا مهما داخل الحزب الديمقراطي. وكان إسهامهم الأكثر مدعاة للإعجاب هو الاستمرار في تذكير واشنطن بضرورة إجراء المفاوضات مع الخصوم والتعاون مع الحلفاء في كل المواقف تقريبًا. وهم يدعون منذ حرب فيتنام إلى إقامة مؤسسات دولية جديدة بدون أن تكون هذه الدعوة خاصة أو قاصرة عليهم وطفقوا ينجرفون صوب تعريفات للقوة أكثر نعومة وأكثر اتسامًا بعدم الواقعية. وصياغة إستراتيجيتهم صعبة لأنها في الأساس دعوة لإجراء مزيد من التفاوض، ومزيد من الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتقليل الاعتماد على القوة والقسر العسكريين. ومما يزيد الأمور تعقيدًا، أنهم عندما يتعرضون لضغط سياسي كبير يهجر كثيرون منهم على ما يبدو هذه المبادئ ويصبحون صقور حرب هم أنفسهم، مثلما حدث في العراق.

وقد انضم بعض الديمقراطيين الليبراليين، وهو أمر مثير للاهتمام، للمحافظين الجدد لتشكيل مجموعة جديدة تدعو للتنسيق بين الديمقراطيات أو لنوع ما من التحالف المؤسسي لدعم الديمقراطيات متماثلة العقلية. ويبدو هذا مفيدًا، بل يمكن أن يكون مفيدًا، إذا بيّن دعاته كيف يقترحون الربط بين هذا العدد الكبير من الديمقراطيات (يربو على ١٠٠)، بما في ذلك بوتسوانا، وكوستاريكا، وبيرو، والهند، وإسرائيل، وموريشيوس، وجنوب إفريقيا، وكذلك معظم أوروبا. وإضافة لذلك، فإنهم يتركون مجالاً قليلاً في حفلهم الموسيقي لروسيا والصين، وهما ليستا ديمقراطيتين لكنهما أهم من معظم تلك الديمقراطيات الأخرى مأخوذة معًا عندما يتعلق الأمر بالائتلافات الدبلوماسية والقوة.

وبالطبع، هناك بعد ذلك دعاة العولمة الذين لهم الفضل في أنهم حملوا الشهادة عن محورية الاقتصاد، الذي تجاهلته الجماعة السياسية الخارجية المتجه نحو الأمن القومي- بدافع من العجرفة. لكن دعاة العولمة ما زالوا يميلون إلى المبالغة في تأكيد سطوتهم بالقول بأن الاقتصاد سيأتي بالسلام والديمقراطية. ومن المشهور أنهم يستخفون بالخيارات الدبلوماسية والعسكرية.

ربما كان جورج كينان، الذي ابتدع سياسة الاحتواء التي يسعى معظم الخبراء حاليًا إلى

محاكاتها صراحة، هو أول من يعارض (إلى جانب دين أتشيسون العظيم) نظرية المجال الموحد الجديدة أو الكأس المقدسة الوحيدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وهو سيفعل ذلك جزئيًا لأنه لم يؤمن أبدًا بالكأس المقدسة. لكنني أعتقد أنه سيوضح أيضًا أنه ليست هناك صراعات باعثة على الانقسام بين الدول الكبرى من النوع الذي ثبّت ونظم الإستراتيجيات الشاملة طوال التاريخ. وأعتقد أيضًا أنه سيقول إنه لا توجد أي سياسة شاملة يمكن أن تشمل على نحو مرضٍ كل تنوع المصالح، والنطاق غير المسبوق من المشاكل، والقوة الجديدة للضعيف على مقاومة القوى حاليًا.

إن سياسة خارجية بديهية ربما تكون هي النهج الوحيد الذي يمكن أن يبدد مخاوف كينان. إنها ليست كأسًا مقدسة فحسب، ولا تدور حول صراعات القوى الكبرى التي لم تعد قائمة بالمستويات السابقة. وهي تتيح التنوع في عالم القرن الحادي والعشرين.

بيد أن سياسة بديهية لا تعني سياسة عشوائية أو سياسة موضوعة لغرض خاص. إنها تعني نهجًا يسمح لزعمائنا بدراسة كل وضع على أساس جدارته الخاصة وربطه بالأوضاع الأخرى عندما تبرر الأدلة والعقل هذا الربط. كما أنها ليست بلا رابط أو ضابط؛ فالواقع أن الفكر البديهي يؤكد ضرورة أن تتجسد السياسة في إستراتيجية، وأولويات، واتجاه واضح. كما يتيح التفكير البديهي لنا معاملة الإستراتيجية والأولويات، والاتجاه باعتبارها مبادئ توجيهية، وليس كسترة للمجانين تقيّدنا.

وعلى النقيض من كل السياسات العامة الأخرى، فإن السياسة البديهية هي في الواقع سياسة غير مرتبة، لكن مزاياها الإيجابية لا نزاع فيها إنها تتسق مع عالم غير مرتب ولا تتنبأ سلفًا بالحقائق التي لا تتفق مع النظرية. إنها تتيح لكل خيارات السياسة فرصة عادلة للاستماع إليها. كما أنها توفق بين مُثُلِنا، وتؤكد دومًا إمكانية الإنجاز وليس على اتخاذ مواقف مظهرية وإطلاق تهديدات. ولا ريب في أن التفكير البديهي لا يستبعد استعراض عضلاتنا العسكرية أو استخدام القسر العسكري كذلك، ويظل الردع العسكري، والاحتواء، والعقاب أمورًا حاسمة. ولكن قبل أن ترعد المدافع، يتطلب الفكر البديهي دراسة دقيقة للبدائل والعواقب المحتملة. ويعتمد الفكر البديهي القوة الدبلوماسية والاقتصادية كوسيلتين للضغط على الأمم الأخرى ولحل المشاكل.

وتختزل السياسة البديهية في خمسة إرشادات لاختيار الغايات والوسائل.

أولاً، اجعل أمريكا قوية مرة ثانية باستعادة ديناميكيتنا الاقتصادية وروحنا البراجماتية القادرة على الإنجاز.

إن مواردنا ورغبتنا في مساعدة العالم هما الأساسان النهائيان لقوتنا الدولية. فإن تدهورا، فستتقلص قوتنا في الخارج؛ الأمر بهذه البساطة. ويقتضي منع هذا التقلص إعطاء أولوية أعلى كثيرًا للاستقلال في مجال الطاقة، والبنية الأساسية المادية والبشرية، وأمن الوطن.

والقضية هي ما إذا كان الزعماء الشجعان الجدد سيظهرون ليقللوا التحزب المدمر للذات لأدنى حد وليعملوا معًا للصالح الوطني.

ثانيًا، أدرك بوضوح أن عدم الاستغناء المتبادل هو المبدأ العملي الأساسي لتفعيل القوة في القرن الحادي والعشرين، وأنه يعني أن الولايات المتحدة قائد لا غنى عنه لكنه يحتاج إلى شركاء لا غنى عنهم بالمثل لكي ينجح. بعبارة أخرى، إما أن ننجح معًا أو نفشل متفرقين.

وهناك ثلاث نقاط ترتكن إليها هذه المسألة: (١) إن الولايات المتحدة هي قائد لا غنى عنه في العالم ولا يمكن استبداله؛ (٢) إن قوة أمريكا وقدرتها على القيادة ليستا قدرة على الإملاء، ولكن قدرة على حل المشاكل الدولية الكبرى؛ (٣) إن أمريكا في حاجة إلى تشكيل ائتلافات مع شركاء لا يمكن الاستغناء عنهم بالفعل، لتضيف قوتهم إلى قوتها.

والسؤال هو ما إذا كانت واشنطن وشركاؤها الأساسيون- الدول الكبرى العالمية والإقليمية- سيبدون الحكمة والمهارة المطلوبين للوصول لحلول وسط بغية تشكيل مثل هذه الائتلافات.

ثالثًا، ركّز سياسة الولايات المتحدة وتحالفات القوة على ما يمكن أن يضرنا أعظم الضرر- الإرهاب، والتهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، والانتشار النووي، والبيئة، وجائحات الأوبئة العالمية- ثم اهتم بالتهديدات الأخرى قدر استطاعتك. إن السياسة والقوة لا يمكن أن تفلحا بدون تحديد واضح للأولويات.

والأنباء الطيبة هي أن الولايات المتحدة والدول الرئيسية الأخرى لديها مصالح مشتركة ضخمة في هذه المجالات، مما ينبغي أن ييسّر التوصل لحلول وسط والتعاون.

وهناك مشكلة ستواجهنا دومًا: عنصر تشكيل العمل المشترك عندما نواجه أحداثًا غير متوقعة وأحداثًا يبدو أنها تؤثر على بلدان معينة أكثر مما تؤثر على غيرها.

رابعًا، تذكر أن القوة العالمية تجدي على خير وجه ضد المشاكل قبل نضجها وليس بعده. وتعني هذه الحقيقة ضمنًا ضرورة استحداث التحالفات مبكرًا لمحاربة التهديدات المتفق عليها والمتوقعة.

ومن الشائع المحاجة بأن القوة تجدي جيدًا في الأزمات. قد يصدق هذا في الشئون المحلية، لكن في الشئون الدولية، تغدو الأمم متخندقة في مواقفها خلال الأزمـة، بحيث كانت الحرب تاريخيًا أكثر احتمالاً من السلام.

ومن الواضح أن القضية الأساسية هي حفز العمل المشترك لحد بعيد مقدمًا، ووضع العبء على أمة قائدة لتوفير الحوافز والخطط المقترحة للتصدي للتهديدات الدولية.

خامسًا، عليك أن تدرك أنه في حين أن جوهر القوة لا يزال يتمثل في الضغط والقسر استنادًا إلى الوضع الدولي النسبي، فإن القوة في مجالات أخرى ليست هي ما اعتادت أن تكون عليه.

إن القوي لا يمكنه توقع أن يأمر الضعيف بمثلما كان يفعل في الماضي، فالضعيف يستطيع حاليًا المقاومة، وهو يفعل ذلك.

إن القوة التقليدية لا تجدي كثيرًا في مواجهة المشاكل الحالية- الإرهاب، والفقر، والصراعات القبلية والدينية، وتغيّر المناخ- لأن هذه المشاكل تندرج داخل الأمم وليس فيما بينها. ووصول القوة إليها أكثر صعوبة.

إن القوة حاليًا يجب أن تكون مسألة تتعلق بركوب موجات المد الاقتصادي والدبلوماسي أكثر مما تتعلق بمواجهة عواصف عسكرية، ويعني هذا أن القوة ستعمل ببطء أكبر حاليًا مما كان عليه الحال من قبل. فالاقتصاد والدبلوماسية عمليتان أبطأ من الضربة العسكرية.

وكل هذا يضفي ثقلاً إضافيًا على ما إذا كانت الأمم الرئيسية سترى الأطر الخارجية للقوة بطريقة صحيحة وسيتوافر لها الصبر اللازم لمنح هذه القوة الوقت الذي تحتاجه لتعمل. ومثل هذا الصبر جوهري بشكل مطلق في القرن الحادي والعشرين، لأن الأمم حاليًا جدّ قوية بحيث تستطيع رفض مطالب القوى الكبرى وجدّ ضعيفة بحيث يتعين عليها تقديم تنازلات بدون استعدادات تستهلك الوقت على حد سواء.

وهناك تجمع طبيعي في الآراء السياسية الأمريكية يدعم مثل هذا النهج البديهي- اتحاد لدعاة

الواقعية التقليديين في الحزب الجمهوري مثل هنري كيسنجر وجيمس بيكر، مع الديمقراطيين من أنصار ترومان وأتشيسون مثل جوزيف بايدن وسام نان. وما يجمع بين هاتين المجموعتين من دعاة الواقعية ببعضهما البعض أكثر مما يجمعهما بمعظم أعضاء حزبي كل منهما. ففي حين ينزع حلفاؤهم الحزبيون إلى التركيز على إبداء مثل معينة تعلن عن نفسها بنفسها، فإن هاتين المجموعتين من دعاة الواقعية تركزان على حل المشكلات مع الخصوم والحلفاء على حدّ سواء بوسائل الدبلوماسية والقوة العسكرية كلتيهما. وقد تجسد اتحاد هاتين المجموعتين من دعاة الواقعية في كتاب أخير لزبجنيو برجنسكي، وهو ديمقراطي، وبرنت سكاوكروفت، وهو جمهوري. وقد أوضحا بصفة خاصة أنه كان هناك خلط مريح بين المخاوف المتعلقة بالقوة وبالمصالح من ناحية، وبين التنفيذ طويل الأجل للقيم الأمريكية من ناحية أخرى. وهاتان المجموعاتان حليفان طبيعيان في التفكير، وإن لم يكن في العمل السياسي- وقد كانت هذه هي المشكلة. فهما لا تزالان تتشبثان بنوعهما السياسي الخاص.

وهذه المبادئ الواقعية والبديهية التي يمكن بلا ريب للعقول الجيدة أن تصححها، لا تنفذ نفسها بنفسها. إذ يتعين القتال في سبيلها في السياسة وفي الساحة السياسية، حيث تسيطر الشياطين ومن يسوسونها. لكن الزعماء السياسيين المعتدلين وخبراء السياسة المعتدلين يستطيعون أن يلتقطوا هرّاوة التفكير البديهي ويفوزون.

لقد كسب المعتدلون معارك سياسية حاسمة في الحرب الباردة. وأنتم أيها المعتدلون تستطيعون استغلال التفكير البديهي في قاعة مجلس الشيوخ، وفي عروض الحوار في التلفزيون، وفي اجتماعات البيت الأبيض. إن لديكم الكثير تكتسبونه من التفكير البديهي: بساطته، أنه جزء لا يتجزأ من الشخصية الأمريكية مثلما أن الشياطين جزء من الآراء السياسية الأمريكية، وسجل المآسي الناجمة عن إهمالها، والوضع المتدهور للأمور في أمريكا حاليًا.

لقد كان الفكر البديهي على الدوام جزءًا لا يتجزأ من الثقافة الأمريكية، ويمكن استعادتها للثقافة السياسية كذلك، إذا واصلت الضغط من أجلها والدعوة لها. وفي حين أن بعض الأمريكيين أصبحوا مدمنين للتطرف، فإن معظمهم يمكن فطامه عن هذا بتأكيد الطابع العملي للتفكير

البديهي. إنك في حاجة للاستمرار في توجيه هذه الأسئلة، ثم توجيهها مرة ثانية: «ما الذي يجعلك تعتقد أن القيام بالمزيد سيجدي؟ وماذا إن لم يجدِ؟» «لقد اتخذت الموقف نفسه لسنوات كثيرة، فما الذي أوصلنا إليه؟»، «ما الذي تعنيه بالعواقب الوخيمة؟» اجعل أنصار الشياطين يحددون موقفهم. فذلك سيبين مدى ضآلتهم فيما وراء تبجحهم.

لا تترك مجال القيم للمتطرفين: هَبْ نفسك بالكامل للحرية، والديمقراطية، والأسلوب الأمريكي، الأسلوب العملي، الأسلوب الذي اتبعناه في ألمانيا واليابان وكوريا الشمالية. أخبر الناس أنك تريد سياسة قائمة على القيم- لكن سياسة مجدية، ولا تنفث فحسب سحبًا من الدخان الأزرق الخانق. اجعلهم يجيبون عن أسئلة بشأن قدرة مناهجهم على البقاء. وفي المناقشة، فإن من يتعين عليه أن يرد على معظم الأسئلة أيًا كان يخسر. كن على ثقة من أن الأمريكيين لا يريدون قيادتهم إلى دهاليز معتمة حيث ستخسر الكنز الوطني. أعدّ أرضيتك السياسية جيدًا.

ولو كان قادتنا قد جعلوا حججهم تتجذر في الأمور البديهية وحاربوا من أجل ذلك، لوفّر ذلك علينا فظائع سياسية في السنوات الخمسين المنصرمة. إن معظم الأمور ليس لها معنى من البداية، أو بعدها بقليل جدًا. أين كانت الأصوات التي تسأل: «هل تقصد إخباري إننا يجب أن نبدأ حربًا كبرى في العراق بدون أي فكرة عما سنفعله عندما سيذهب صدام، وقبل أن ننهي المهمة في أفغانستان، موطن أسامة بن لادن؟» و: «هل تقصد إخباري بأنه لمجرد أننا ارتكبنا خطأ إلزام قوتنا بقضية خاسرة وليس لها ما يبررها، يتعين علينا أن نفاقم الخطأ بالتشبث به عقدًا آخر؟» أين كان خبراء السياسة عندما طُرح السؤال التالي: «إذا كنت تقول إننا لا يمكن أن نقبل إيران دولة نووية، فهل سنمضي إلى إيقافها، وإن كان الأمر كذلك، فكيف نوفق بين هذا وبين قبول مجانين نوويين مثل باكستان وكوريا الشمالية؟» أو هذا: «اشرح لي مرة ثانية كيف ندفع ثمن مناخ أفضل هنا بدون أن تفعل البلدان الأخرى الشيء نفسه، ونظل قادرين على المنافسة اقتصاديا؟» أو: «هل نستطيع التصدي للخصوم بالطريقة التي فعلناها مع الصين، روسيا، أو ليبيا، ونفرق بين الخصوم والأشرار؟» أو «هل تعتقد حقًا أن الإرهابيين سيحسنون التصرف إذ شفينا العالم من الفقر؟». أو: «ماذا إن لم يجد ما تقترحه قبولاً، ما الذي سنفعله تاليًا، وبعد ذلك- وكيف سيجدي كل ذلك؟».

نعم إن الأسئلة المتجذرة في الأمور البديهية يتم إخمادها خوفًا من العقاب السياسي ولأن مناقشاتنا العامة أصبحت تغلب عليها التصريحات عن المبادئ الأمريكية وتأكيدات القدرة العسكرية الأمريكية. لكنها تنسحق أساسًا لأن المعتدلين لا يقاتلون.

قد تعتقد أن كل هذا لا بد أن يكون واضحًا الآن، وإننا فعلنا شيئًا بديهيًا بشأن أمور كثيرة جدًا تحولت إلى أسوأ مغامراتنا الخاطئة في السياسة الخارجية.

وقد تعتقد الآن أن الرؤساء أكثر من أي شخص آخر لا بد أن يقاتلوا من أجل الأمور البديهية، حتى وإن كان لمجرد حماية أنفسهم من فشل يمكن توقعه.

وقد تعتقد أن أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس سيخجلون وسيشعرون بالخزي من فشلهم في الإشراف بصورة جادة على القرارات الأساسية بشأن الحرب واقتصادنا، وأرواحنا وثروتنا، أو بفشلهم المطبق في التحرك نحو تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة منذ عقد مضى.

وقد تعتقد أن جنرالاتنا سيتحدثون بقوة ويعارضون عندما يأمرهم رؤساؤهم المدنيون بالذهاب للمعركة بدون موارد وقوة بشرية كافية، في مهام لن تؤدي إلا إلى إهدار أرواح الشجعان الذين يعملون تحت قيادتهم.

وقد تعتقد أن الصحفيين الجادين سيثورون عندما تكرس شبكاتهم وصحفهم وقتًا ومساحة للطقس، ومباريات الصياح والصراخ فيما بين الأحزاب، وفقد متسلقي الجبال، وخطف الأطفال، وأو.جي سمبسون، وأعمال بريتني سبيرز أكبر كثيرًا مما تكرسه للقضايا الأساسية الكبرى. وقد تعتقد أن رؤساء تحريرها لا بد أنهم يدركون أن ديمقراطيتنا لا يمكن أن تعمل ما لم تساعد الأمريكيين على فرز الحقيقة عن الخيال.

وقد تعتقد أن قادة المجتمع في كل أنحاء الأمة، جمهوريين وديمقراطيين على حد سواء، سيمرضهم عدم وجود مناقشة عامة جادة وذكية بشأن قضايا الأمن القومي. وقد تعتقد أن نفس هؤلاء الأشخاص سيفزعهم تدهور المدارس العامة- وتغير الطلب.

وقد تعتقد أن قادتنا سيلاحظون أن أمتنا- منارة العالم بالنسبة لأحلام المهاجرين قرونًا طويلة والبلد الوحيد الذي يحمل شبهًا بالنظام العالمي- تتجه نحو شتاء قارس.

هل يقتضي الأمر كارثة لا يمكن التخفيف منها لجعلنا نستيقظ؟ أو حتى عندئذ، هل سيواصل الليبراليون والمحافظون اتهام بعضهم البعض فحسب؟

إن أي أمة أو إمبراطورية كبرى تتعفن وتفسد من الداخل. ويمكننا أن نرى بالفعل الولايات المتحدة، ضامننا العزيز للحرية والأمن، وهي تبدأ في الانهيار في قيادتها، ومؤسساتها، وبنيتها التحتية المادية والبشرية، وإنها في الطريق إلى أن تصبح مجرد قوة كبرى أخرى، أمة جديرة بالكاد بأن تخشى وتحتذى.

لقد ناقشت أخيرًا هذا التمزق الباعث على الاكتئاب مع مجموعة من الطلاب العسكريين في كلية وست بوينت- وبعدئذ توقفت في مسار الكلام المنمق. قلت لهم: إن هذه الرسالة من الإحباط والغمّ هي فقط نصف ما كنت أود قوله حقًا. نعم، لقد أردت أن أوقد نارًا تشير إلى أننا نضل طريقنا ونفقد قوتنا، وأننا نواجه مشكلة. لكن الأهم حتى من ذلك، هو أنني أردت أن أتركهم مع ما يدفعني ويضغط عليَّ، بأقوى اقتناع بأننا، نحن الأمريكيين، جديرون بالقتال في سبيلنا- عبر المحيطات، وهنا في الداخل بشكل أخص. لاشك في أننا وحدنا نستطيع أن نقدم القيادة اللازمة لحل المشاكل الدولية التي ستبتلعنا جميعنا في غير هذا. ورغم كل نقائص أمريكا، لاشك في أننا لا نزال نمثل آخر أفضل إمكانية لخلق الفرص المتكافئة، والأمل، والحرية. ولكن استعادة كل ما هو طيب وخاص بشأن بلدنا الحبيب ولإنقاذ قدرتنا على حل المشاكل، ستتطلب شيئًا لم يحدث منذ زمن طويل: أن يتحد البراجماتيون ودعاة الواقعية والمعتدلون ويحاربوا من أجل أمريكا الخاصة بهم.

شكر وتقدير

أعرب بالطبع عن إعزازي وشكري للذين أحبوني وتعهدوني طوال حياتي وخلال المحن التي مررت بها خلال تأليف هذا الكتاب. لقد ألهموني الشجاعة لكنني أشكر بالمثل أولئك الذين اختلفوا وتجادلوا معي. فقد جعلوني أكثر ذكاء.

وتقف وحدها على القمة لكلا السببين جودي جلب حب حياتي وناقدتي الرئيسية، وهي كل حياتي. كما أنها استحضرت عنوان هذا الكتاب.

وبعد ذلك يأتي بلا ريب أبنائي المدهشون والمحبوبون- آدم، وكارولين، وأليسون وأبناؤهم. إنهم نعمة من السماء.

وقد ألهمتني وواستني ويلي، وتيجي، وأوليفيا. إنني مجنون بحب هذه الهريرات الصغيرة.

وقد أسعدني الحظ على نحو استثنائي بأصدقائي، وكثيرون منهم يجمعون بين صفتي الدبلوماسي اللامع والمفكر الأريب في السياسة الخارجية: أكتب هنا عن فؤاد عجمي، ومورتون أبراموفيتز، وريجنالد بارثولوميو، وريتشارد هولبروك، ووينستون لورد، وستروب تالبوت، وفرانك ويزنر إنهم جميعًا خير ما قدمت أمتنا. ومثلما يفعل الأصدقاء، فقد حاولوا إنقاذي من نفسي- بدون جدوى للأسف. ولا بد أن أشيد بصفة خاصة بلورد، وبارثولوميو، وعجمي، وهولبروك، فقد خاضوا غمار كل مسودة بعناية وحكمة كبيرتين. وأدين بصفة خاصة بدين هائل لذكاء وين لورد وعمله التحريري.

كما أضفى صديقي الحميم إليوت (سكيب) ستاين ذكاءً على الكتاب في كل مسودة.

لم يسهم بيتر بيترسون، زميل روحي والأمريكي العظيم بفكرة واحدة في هذا الكتاب، لكنه وفر السعادة التي تكفلها الصداقة، والإزعاج المستمر ودون مبرر. إذ جمعتنا شراكة استثنائية خلال السنوات العشر التي أمضيتها رئيسًا لمجلس العلاقات الخارجية وخمس سنوات تالية كعضو في المجلس. والشكر أيضًا خلال هذه السنوات جميعها التي أمضيتها في المجلس لموريس (هانك) جرينبرج.

وتستحق مزيدًا من التقدير على قراءة المسودات المختلفة دفعة أخرى من الأصدقاء الحميمين واللامعين: جيمس هوج رئيس التحرير الاسطوري لمجلة «الشئون خارجية»، وتيودور كروس، وماري كروس، ومايكل كريمر، وروبن ماكنيل، وبيتر أوسنوس، وريتشارد بليبلر، وريتشارد ستيدمان، وجوليا سونج، وبيتر تارنوف.

وأشكر على الاهتمام الطيب بالفصل المعني بالقوة الاقتصادية، صمويل بيرجر، وبنجامين فريدمان، وجيفري جارتن، وتيموثي غيثنر، وسباستان مالابي، وفريد برجستن.

وأشكر على الاهتمام بالفصل المعني بالقوة العسكرية، برنارد ترينور، وويليام ناش، وروبرت فيريل، وبول جرينوود، وجيفري هارلي، وجيفري كيندال.

وقد جعل زملائي الرائعون في مجلس العلاقات الخارجية الحياة أفضل والكتابة أيسر بصورة دائمة تقريبًا. وكان من بينهم رئيس المجلس ريتشارد هاس، ومايكل بيترز، وجان موراي، وإيرينا فاسكيانوس، وآن لوزاتو، ونانسي بودورثا، وليزا شيلدز، واليز كارلسون لويس، وجان ماودر هيوز، وفاليري بوست، ولاي جستس، وديفيد كيلوج، وباترتشيا دورف (وهي أيضًا محررة ممتازة)، ومارك هدسون، وجلين جولدمان، ونيدي سينها، وفرانك الفاريز، وفيل فالكون، وتشارلز داي، وديباك تريفيدي، وروبرت الليندي، وروبرتو أوزوريا.

ويستحق تقديري آل ماندلباوم، مايكل وآن. مايكل لأنه أضفى معرفته وأحكامه العظيمة. وآن على إحساسها بالتاريخ ومهارتها الكبيرة في اللغة الإنجليزية.

وقد رعى مورتون جانكلو- وهو وكيل أدبي استثنائي، ورفيق مثقف، وزميل سلاح- المشروع من البداية إلى النهاية.

لم يكن أحد يستطيع الحصول على محرر خيرًا من تيم دوجان. فهو ذكي، وواسع الاطلاع، ومصدر توكيد عند الاقتضاء، وبجوار ذلك، فإنه مالك لزمام نفسه. فقد جعل الكتاب أفضل

فأفضل. كذلك يستحق الشكر كل الفريق العامل في دار نشر هاربر كولينز، خاصة أليسون لورنتزن، وسوزان جامر، وتينا أندريدس، وكيت بلوم.

ولم يكن صدور هذا الكتاب ممكنًا بدون الدعم الكريم من مؤسسة فورد، ومؤسسة آنا- ماريا وستيفن كالين، وصندوق بيتر بيترسون التابع لصندوق مجتمع نيويورك الائتماني، ومؤسسة ستار.

وأبقيت للنهاية زملائي الباحثين في المجلس المعني بالعلاقات الخارجية: توم سوليفان، ودارين جست، وجين- بالوما زيلماتي. كانوا هم الأفضل في الرعاية والذكاء. وإنني أوصي بهم العالم أجمع. وتستحق جين ذكرًا خاصًا لعملها معي خلال الخطوات النهائية الصعبة في الكتاب. كذلك تستحق الشكر مساعدتي الأخرى في المجلس، كيت هاول، للمساعدة في جعل كل شيء يسير في الاتجاه الصحيح. ويستحق الشكر كذلك الباحث الذي عمل معي ثلاثين عامًا مضت، ماثيو موراي، الذي لحسن الحظ لم يستطع أن يبقي يديه بعيدتين عن الصيغة النهائية لهذا الكتاب. وأدين بشكر خاص لإيلفا ميرفي، سكرتيرتي لوقت طويل والمنظم الرئيسي في المجلس.

إنني أرى وجهي أمي وأبي وأسمع صوتهما، المهاجرين من منطقة الكاربات في الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وأتذكر ذلك اليوم منذ عقود خلت الذي زارا فيه مكتبي مفرط الضخامة في البنتاجون، وشاهدا العلم الأمريكي وراء مكتبي، وبكيا. إنني أبكي لذكراهما وأبكي لبلدي.

المراجـــع

رسالة إلى أميرنا المحبوب

Ix «حدق لأسفل من علياء ... قدري القاسي» Niccolò Macchiavelli, *The Prince and the Discourses* (New York Random House, Inc., 1950), 4.

مقدمة

xiii «ألقى القدر على كاهل أغسطس» وحتى «أكثر البرابرة إثارة للرعب» Edward Gibbon *The Decline and Fall of Roman Empire,* Vol. 1 (New York: Modern Library, 2005), 1-2.

الفصل الأول: الثورة في مجال القوة العالمية

٧ «إن الدبلوماسية بغير سلاح مثل حفلة موسيقية بغير معزوفات» Garrett Mattingly, *Renaissance .Diplomacy* (London: Jonathan Cape, 1955), 155

٧ «لقد فُرض الدهاء والتقلب ... لكل دولة ضد الكافة» Ibid., 15 .

٧ «لم يكن لفرنسا حتى في العقد ... شغل الملوك» .Ibid., 134

١٤ «عملاقا مثيرا للشفقة لا حول له ولا قوة» Richard Nixon, "Address to the Nation on the situation in Southeast Asia," Richard Nixon Library and Birthplace Foundation (April 30, 1970).

١٨ «محور الشر» العراق وإيران وكوريا الشمالية George W. Bush, "The President's State of the Union Address: 2002," Office of the White House Press Secretary (January 29, 2002).

٢٢ «ستانلي هوفمان ... والقانون والأعراف الدوليين» Stanley Hoffmann, "International Organization and International System," *International Organization, 24:3* (Summer 1970).

٢٢ «جوزيف ناي وروبرت كيوهان ... هذه القيود» Robert Keohane and Joseph Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little Brown, 1977).

الفصل الثاني: ما يعتبر، وما لا يعتبر قوة؟

٢٦ «أستطيع أن أدعو الأرواح» ... «عندما تدعوهم» William Shakespeare, *Henry IV: Oxford School Shakespeare* (Oxford: Oxford University Press, 2002), 63.

٣٠ *(poetre)*. «أي يكون قادرا على» J. A. Simpson and E. S. C. Weiner (eds.). *The Oxford English Dictionary,* 2nd ed., Vol. 12 (Oxford: Clarendon, 1989), 259.

٣٠ «وحسبما ... إنجليزية العصور الوسطى في ١٢٩٧ باعتبارها *(Poer)*" .Ibid

٣١ «إن الأمير ... المهم بالنسبة لمن يتولى القيادة» .Machiavelli, 53

٣٢ «الرجال العظماء الذين يتغذون على لحم البقر، أصحاب الوجوه الحمراء والمعاطف الحمراء» George Orwell, *Burmese Days* (New York: Harcourt, Brace, and World, 1950), 5.

٣٢ «أن (أ) يفوق (ب) قوة ... (ب) لن يفعله في غير هذه الظروف» Robert Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science, 2:3* (July 1957), 202-3.

الفصل الثالث: القوة في القرن الأمريكي

٤٧ «منح كينان سياسة الاحتواء الأمريكية الأساسية ... ما نشر مكان اسم كاتبها» X, «The Source of Soviet Conduct,» *Foreign* Affairs (July 1947).

٤٨ «تستعصي على منطق العقل» Telegram, George Kennan to George Marshall ["Long Telegram"], February 22, 1946. Harry S. Truman Administration File, Elsey Papers, http://www.trumanlibrary.org.

٤٨ «ليس هناك سبب ... بقوة أسمى في كل منعطف» Walter Isaacson and Evan Thomas, *The Wise Men: Six Friends and the World They Made* (New York: Simon and Schuster, 1997), 374.

٤٨ «للمناورة بقواتنا السياسية ... قوة عسكرية» Ibid., 375.

٤٩ «الكلب» ... لعلاقتنا المتبادلة» Ibid., 447.

٤٩ «يتعين علينا الإحجام ... تحقيق النجاح على مدى سنين» Ibid., 470

٤٩ «لا يمكنك الجلوس مع [السوفيت]» Robert L. Biesner, *Dean Acheson: A Life in the Cold War* (New York: Oxford University Press, 2006), 62.

٤٩ «أوضاع للقوة» Ibid., 149-50.

٤٩ «إذ يمكنك أن تضبط سلوك [الأيديولوجية] ... لا يمكنك الجدال معها» Ibid., 153.

٤٩ «تعترف [موسكو] بالحقائق» Ibid., 156.

٥٢ «تتحرك ثانية» "John Kennedy," The White House, http://www.whitehouse.gov/history/presidents/jk35.html.

٥٧ «أداة كبرى» Leslie H. Gelb and Paul C. Warnke, "Security or Confrontation: The Case for a Defense Policy," *Foreign Policy* (1970).

٥٩ «إمبراطورية الشر» Ronald Regan, "Speech to House of Commons" (June 8, 1982) http://www.fordham.edu/halsall/mod/1982regan1.html.

٦٠-٦١ «حيوية للمصالح الأمريكية» Terry L. Deibl, "Why Regan Is Strong," *Foreign Policy, 62* (Spring 1986).

٦٢ «نظام عالمي جديد» Gorge H. W. Bush, "Address to Joint Session of Congress and the Nation" (September 11,1990) http://www.sweetliberty.org/issues/war/bushsr.htm.

٦٧ كان بوش قد حذر العراق ... خطاب حالة الاتحاد George W. Bush, "The President's State of the Union Address: 2002."

٦٨ «أحدهما هو تهديدهم بالعصي ... العصي والجزر» Joseph S. Nye, "Soft Power: The Means To Success in World Politics," speech at the Carnegie Council (April 13, 2004) http://www.cceia.org/resources/transcripts/4466.html.

٦٨ القوة الناعمة ... «تحقيق تلك القيم» Joseph S. Nye, "Soft Power and Leadership," *Compass: A Journal of Leadership* (Spring 2004).

٦٨ «استمالة الناس بدلا من إكراههم» Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics,* (New York: PublicAffairs, 2004),5.

٦٨ «القوة الناعمة تقوم على القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين» Ibid.

٦٨ «تكون المصداقية والمشروعية هما كل ما يتعلق بالقوة الناعمة» Joseph S. Nye, "The Velvet Hegemon," *Foreign Policy* (May/June 2003).

٦٩ «إن البراعة والكفاءة العسكريتين ... بأكثر مما ينجذبون إلى حصان ضعيف» Joseph S. Nye, "Think Again: Soft Power" *Foreign Policy* (March 1,2006).

٦٩ «المشروعية محورية ... الجـزر والعصي» Richard Armitage and Joseph S. Nye, "CSIS Commission on Smart Power" (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, November 6, 2007), 6.

٧٠ «القوة المسيطرة ... الإرادة التي لا تعرف الاعتذار ولا التغيير» Charles Krauthammer, "In America Foreign Policy, a New Motto: Don't Ask. Tell," *Time* (February 26, 2001).

٧٠ «طوباويين لا رجاء فيهم» Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited-United State World Dominance," *The National Interest* (Winter 2002).

٧٠ «إن أي استقرار ننعم به ... للولايات المتحدة وتهديدها الرادع» Charles Krauthammer, "Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World," Speech at the American Enterprise Institute (February 10, 2004) http://www.aei.org/publications/pubID.19912,filter.all/pub_detail.asp.

٧٠ «معظم الأمريكيين ... أدهشا العالم بصورة عميقة حقا» Charles Krauthammer, "The Hundred days," *Time* (December 12, 2001).

٧٠ «من حب أمريكا ... احترام تكشف أخيرا» Ibid.

٧٠ «سندعهم يمسكون معاطفنا، لكنهم لن يغلوا أيدينا» Charles Krauthammer, "The Axis of Petulance," *The Washington Post* (March 1, 2002).

٧٠ «لن يُنزع سلاحكم فقط، بل ستتم الإطاحة بعروشكم» Charles Krauthammer, "Obsolescence of Deterrence," *The Weekly Standard,* 8:13 (December 9, 2002).

٧٠ «الردع التقليدي» Krauthammer, "Democratic Realism".

٧٠-٧١ «إن العمل الجديد من جانب واحد ... كعنصر موازنة للملاذ الأخير" Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited".

٧١ «ستتعاون معنا ... ثالثا بعد مسافة كبيرة» Ibid.

٧١ «لذلك شهد القرن العشرون ... القيم والمصالح الديمقراطية» Ivo Daalder and Robert Kagan, "The Next Intervention," *The Washington Post* (August 6, 2007), A17.

الفصل الرابع: هرم القوة العالمية الجديد

٧٤ «حتى الخبراء ... هناك» Personal Conversation.

٧٦ دراسة للمخابرات في أواخر 2008 National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (November 2008), http://www.dni.gov/nic/PDF_2025/2025_Global_Trends_Final_Report.pdf

الفصل الخامس: الإستراتيجية والقوة: عدم استغناء متبادل

٩٤ «إننا سندفنكم» We Will Burry You!» *Time* (November 26, 1956).

٩٦ «التاريخ يبين ... أسرع من الخصم» Henry Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (New York: Harper, 1957), 21-22.

١٠٤ «عملاق يستحق الرثاء لا حول له ولا قوة» Nixon, "Address to the Nation on the Situation in Southeast Asia."

١٠٥ «نجاح رائع جلي» Henry Kissinger, "Kissinger Visits to Beijing and the Establishment of the Liaison Offices, January 1973-May 1973," Memorandum of Conversation (January 3, 1973), http://www.state.gov/documents/organization/100320.pdf.

١١٣ «كما يشهد تاريخ هذا القرن ... وفي القرن التالي» "Excerpts from the Announcement on the Cabinet," *The New York Times* (December 6, 1996).

١١٣ «إذا كان علينا استخدام القوة ... لمدى أبعد في المستقبل» Bob Herbert, "in America; War Games," *The New York Times* (February 22,1998).

١١٤ «مهمتنا المشتركة، بمساعدة أصدقاء من شتى أنحاء العالم» "Excerpts from the Announcement on the Cabinet."

١١٤ «لم تبد.. أي قوة أو كتلة أخرى ... لا يمكن تحقيق الكثير» Brent Scowcroft, "The Dispensable Nation?" *International Herald Tribune* (August 7, 2007) http://www.nationalinterest.org/Article.aspx?id=14778.

١١٥ «إن النجاح سيقل اعتباره ... الناس فيما بينهم» "Remarks as Delivered by Secretary of Defense Robert M. Gates," Washington, D.C. (October 10, 2007) http://www.defenselink.mil/speeches/speech.aspx?speechid=1199.

١١٦ «يتعين علينا أن نكون مستعدين لكي يقنعنا الآخرون» John McCain's Foreign Policy Speech," *The New York Times* (March 26, 2008).

١١٨ «أن جبهة متحدة من الأمم هي وحدها ... طموحاتها النووية» "Defense Secretary Gates Says International Effort Needed to Curb Iran's Ambitions," *Associated Press*, (October 16, 2007).

الفصل السادس: الاستخبارات والقوة

١٢٣ «في مقابل معرفة الكثير جدا ... التوصل إلى أي علاج» Machiavelli, 11.

١٢٥ «لقد نظرت إلى الرجل ... أستشف روحه» George W. Bush, "Press Conference by President Bush and Russian Federation President Putin" (June 16, 2001) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/06/20010618.html.

١٢٥ «أنتما الاثنان زرتما ... أليس كذلك؟» L. Fletcher Prouty and Oliver Stone, *JFK: The CIA, Vietnam, and the Plot to Assassinate John Kennedy* (New York: Citadel, 1996), 262.

١٢٩ «تقدير المخابرات القومية في ٢٠٠٧» "National Intelligence Estimate, Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead," Office of the Director of National "Intelligence (January 2007).

١٣٠ «إن أكبر التهديدات ... التوزيع الدولي للقوة» Condoleezza Rice, "Transformational Diplomacy," speech at Georgetown University (January 18, 2006).

الفصل السابع: الشئون السياسية المحلية والقوة في الولايات المتحدة

١٣٨ «إطارا زمنيا للانسحاب ... بأسرع ما يمكن» Interview with Iraqi Leader Nouri Al-Maliki, *Spiegel* (July 19, 2003).

١٣٩ «أفق زمني» Dan Eggen and Michael Abramowitz, "U.S., Iraq Agree to Time 'Horizon,' " *Washington Post* (July 19, 2008),A1.

١٤٨ والتر كرونكيت ... لا يمكن كسبها Milton J. Bates, Lawrence Lichty, Paul Miles, Ronald H. Spector, and Marilyn Young (eds.) *Reporting Vietnam, Part One: American Journalism 1959-1969* (New York: Library of America, 1998), pp. 581-82.

الفصل الثامن: القوة العسكرية

١٦١ «ينبغي ألا يكون للأمير ... لمن يتولى القيادة» Machiavelli, 53.

١٦٢ ومع ذلك، ففي أقل من عقدين ... من الحرب الباردة Richard F. Grimmett, "Instances of Use of United States Armed Forces Abroad 1798-2007," Congressional Research Service Report for Congress (January 14, 2008).

١٦٥ «علاقات تعاون وتعاضد» Josh White, "Gates Sees Terrorism Remaining Enemy No. 1," *The Washington Post* (July 31, 2008), A1.

١٦٦ وكانت بطاقة السعر ... حربي أفغانستان والعراق Christopher Hellman and Travis Sharp, "Fiscal Year 2009 Pentagon Spending Request Briefing Book," Center for Arms Control and Non-Proliferation, February 2008.

١٧٧ رونالد ريجان ... وصف انتشارها هناك بأنه «حيوي» :Deibel.

الفصل التاسع: القوة الاقتصادية

١٨٨ فقد بدأ المستثمرون ... قيمة الروبل Andrew E. Kramer, «Russia Stock Market Fall Is Said to Imperil Oil Boom,» *The New York Times* (September 13, 2008), A10.

١٩١ ففي ديسمبر ٢٠٠٧ ... احتياطيات من النقد الأجنبي "China forex reserves at 1.53trln usd at end of 2007," Forbes .com (January 11, 2008).

١٩٢ ولا ريب أن حكماء مثل ثوسيديس ... خاصة للإبقاء على الجيوش T. E. Wick (ed.), *The Peloponnesian War, Thucydides* (New York: Random House, 1982)

١٩٥ «وضع برامج ... المصلحة الأمنية القومية رقم واحد بالنسبة للبلاد» "Department 'Gets Down to Business' by Assisting U.S. Firms, Promoting American Exports," *Department of State Dispatch,* 29 April 1991, 306-9, http://www.disam.dsca.mil/pubs/INDEXES/Vol%2013_4/Dept%20Gets%20Down%20to%20Business%20by%Asst%20U%20S%20Firms%20Promoting%200American%20Exports.pdf.

١٩٦ وفي معظم أنحاء العالم ... مكيافيللي وكلاوزفيتز Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New

York: Bantam Classics, 2003); David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (New York: Cosimo Classics, 2006).

١٩٦ إن القادة الروس حاليا ... في أوروبا وفي أماكن أخرى "Russia: Background," Energy Information Administration, http://www.eia.doe.gov.

١٩٩ إن إجمالي الناتج المحلي للصين ... لعقد آخر على الأقل "Clipping the Dragon's Wings," *The Economist* (December 19, 2007).

١٩٩ فالولايات المتحدة هي أكبر زبون للصين ... تريليون دولار منذ 1995 "U.S.-China Trade Statistics and China's World Trade Statistics," U.S.-China Business Council, http://www.uschina.org; "Facts and Figure about China-EU Trade," People's Daily Online (April 2008), http:www.english.peopledaily.com; "China Trade: Deficit, Jobs, Investment and Exploitation," AFL-CIO, http://www.aflcio.org.

٢٠٠ «حطمت اليابان المحظورات الكبرى ... حرب الخليج الأولى» Philip Shenon,"Actions of Japan Peacekeepers in Cambodia Raise Questions and criticism," *The New York Times* (October 24,1993); Andrew Bennet, Joseph Lepgold, and Danny Unger, «Burden-Sharing in the Persian Gulf War," *International Organization*, 48:1 (Winter 1994),pp. 39-75.

٢٠٣ «ورغم أن الاقتصاديين يجادلون ... ٧٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٧» "U.S. International Transactions, 1960-present," Bureau of Economic Analysis, http://www.bea.gov.

٢٠٨ «ففي السنة المالية ٢٠٠٦ ... نحو ١٥٠ بلدا» Foreign Military Financing Account Summaries," Department of state, http://www.state.gov/t/pm/ppa/sat/c14560.htm. http://www.state.gov/t/pm/ppa/sat/c14560.htm. "International Military Education and Training Account Summaries," Department of State, http://www.state.gov/t/pm/ppa/sat/c14562.htm.

٢١٠ «ففي ٢٠٠٦، وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة ... اليابان في المرتبة الثالثة بمبلغ ١١,٢ مليار دولار» "Final ODA Flows in 2006," Organization for Economic Co-Operation and Development (December 10,2007).

٢١٠ «فقد فرضت واشنطن عقوبات ... تحت ضغط من الولايات المتحدة» Gray Hufbauer, "Sanctions-Happy USA," Peterson Institute, Policy Brief 98-4 (July 1998), http://www.iie.com/Publications/pb/pb.cfm?ResearchID=83.

٢١٤ وقد بلغ متوسط المساعدات الإنمائية ... في السنوات الخمس الأخيرة "Net Official Development Assistance," Organization for Economic Co-Operation and Development, http://www.oecd.org/dataoecd/27/55/40381862.pdf.

٢١٤ وعلى النقيض من ذلك... ١٦٠ مليار دولار سنويا "U.S. International Transactions," Bureau of Economic Analysis, http://www.bea.gov/international/xls/table1.xls.

٢١٦ «ليست الثروة وحدها ... بازدهار أصحاب المصانع» Henry Cabot Lodge (ed.), *The Works of Alexander Hamilton* (Federal Edition), 12 vols. (new York: Putnam, 1904).

الفصل العاشر: قوة تهيئة المسرح

٢٢٢ لم ينطو أي منها على حكم واضح ... ويهدد بعمل عسكري «Saddam Husein›s Defiance of UNSCRs,» U.S. Department of state, March 20 ,2003, http://www.state.gov/p/io/rls/fs/2003/18850.htm.
٢٢٢ والواقع أن بوش ... ويوم الهجوم يقترب "Interview on NBC's Meet the Press with Tim Russert," U.S. Department of State (October 20,2002), http://www.state.gov/secretary/former/powell/remarks/2002/14495.htm.
٢٢٧ «يتصدى لتأثير ... الاتصال فيما بين الثقافات "What Is Public Diplomacy?" Fletcher School, Tufts University, http://fletcher.tufts.edu/murrow/public-diplomacy.html.
٢٢٧ «إن الأمر يقتضي أن تتحلى التقاليد الأمريكية ... بهذه البساطة» Philipp S. Muller, *Unearthing the politics of Globalization* (Berlin: Lit Verlag, 2004), 64.

الفصل الحادي عشر: قوة السياسة الخارجية

٢٣٨ وتوقع تقريرهما ... للتصدي لها Rachel Bronson, Edward p. Djerejian, Andrew Scott Weiss, and Frank G. Wisner, «Guiding Principles for U.S Post-Conflict Policy in Iraq (Report of an Independent Working Group),» Council on Foreign Relations (January 1, 2003).
٢٤٢ على الأقل ... التكافؤ الاقتصادي معنا "Clipping the Dragon's Wings."
٢٤٤-٢٤٥ حسب تقدير المخابرات الأمريكية ... للأسلحة حتى فترة تمتد من ٢٠١٠ إلى 2015"National Intelligence Estimate, Prospects for Iraq's Stability."
٢٤٧ فقد أخبرا موسكو تحديدا ... وأمريكا الوسطى Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), 716-17.
٢٥٠ تتحمل الولايات المتحدة «المسئولية كاملة» "China Demands U.S. Apology, Allows Access to Crew," *Asian Political News* (April 9, 2001).
٢٥٠ ليس لديها شيء تعتذر عنه "Powell: we regret Chinese Pilot's loss," *CNN on line* (April 4, 2001).
٢٥٠ وبعد ذلك كتب بوش ... أجبرت على الهبوط "Diary of the Dispute, *BBC News* (May 24, 2001), http:// news.bbc.co.uk/2/low/asia-pacific/1270365.stm.
٢٥١ «عدوانا صارخا» Alan Cowell, "Iran Cites Aggression in Case of Captured British Personnel," *The New York Times* (March 25, 2007).
٢٥١ «مرحلة مختلفة» Alan Cowell, "Blair Pushes Iran for Release of Captives," *The New York Times* (March 28, 2007).
٢٥١ «لن يتكرر مرة ثانية» Peter Walker and Mark Oliver, "Iran to Release British Sailors Tomorrow," *The Guardian* (April 4, 2007).

الفصل الثاني عشر: سياسة الولايات المتحدة وقوتها في الشرق الأوسط

٢٦٧ والأكثر إثارة للاهتمام ... التكنولوجيا النووية السلمية Nicholas D. Kristof, «Iran's Proposal for

a Grand Bargain,» *The New York Times* on line, "On the Ground" blog (April 28, 2007)http://kristof.blogs.nytimes.com/2007/04/28/irans-proposal-for-a-grand-bargain/.

٢٦٧ «يحاولون وضع الكثير جدا على المائدة» Glenn Kessler, "2003 Memo Says Iranian Leaders Backed Talks," *The Washington Post* (February 14, 2007), A14.

٢٧٢ «التمسك بأحلامهما» Richard N. Haass and George J.Mitchell, "Learning from Success," *International Herald Tribune* (May 7,2007).

الفصل الثالث عشر: الضرورة، والاختيار، والتفكير البديهي

٢٨٠ فالعجز الفيدرالي ... ٢٠٠٩ David Goldman, "U.S. deficit soars to $485.2 billion," CNN Money on line (January 13, 2009).

٢٨٢ «كريهة وبهيمية وقصيرة» Thomas Hobbes, Leviathan: *Or, The Matter, forme &power of a commonwealth, Ecclesiasticall and civil* (Lanham, MD: University Press,1904),84.

٢٨٨ «جريمة لا تغتفر» The Iran-Contra Affairs 20 Years On: Documents Spotlight Role of"" Reagan, Top Aides," National Security Archive, Electronic Briefing Book No. 210, http://gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB210 /index.htm.

٢٨٨ «ليس لدينا رأي ... في الصراعات فيما بين العرب» Gray Donaldson, *America at War Since 1945: Politics and Diplomacy in Korea, Vietnam, and the Gulf War* (Westport, CT: Greenwood, 1996), 149.

٢٨٨ «ليس لهم في هذه الحرب ناقة ولا جمل» R.W. Apple Jr., "Clinton's Positive Thinking: The NATO Alliance Is Alive and Kicking," *The New York Times* (April 26, 1999). Thom Shanker, "Gates Gives Rationale for Expanded Deterrence," *The Washington Post* (October 29, 2008),A12.

٢٩٤ فيحاج روبرت كيجان ... الصين وروسيا Robert Kagan ... China and Russia: Robert Kagan, "Why Should Democracy Be Shy?" *Newsweek* (June 9, 2008).

٢٩٥ وقد انضم بعض الديمقراطيين الليبراليين ... الديمقراطيات متماثلة العقلية G. John Ikenberry and Anne-Marrie Slaughter, "Forging a World of Liberty under Law: Final Report of the Princeton Project on National Security," Princeton Project on National Security (September 27, 2006).

٢٩٩ كتاب أخير ... وهو جمهوري Zbigniew Brzezinski and Brent Scowcroft, *America and the world: Conversations on the future of American Foreign Policy* (New York: Basic Books, 2008).

ببليوغرافيا مختارة

Books

Acheson, Dean. *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York: Norton, 1987).

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

———. *Dream Palace of the Arabs: A Generation's Odyssey* (New York: Pantheon, 1998).

Albright, Madeleine. *Memo to the President Elect: How We Can Restore America's Reputation and Leadership* (New York: HarperCollins, 2008).

Bacevich, Andrew J. *The Limits of Power: The End of American Exceptionalism* (New York: Metropolitan, 2008).

Baker, James, III. *Work Hard, Study . . . and Keep Out of Politics! Adventures and Lessons from an Unexpected Public Life* (New York: Putnam Adult, 2006).

Barber, Benjamin R. *Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy* (New York: Norton, 2003).

Beisner, Robert L. *Dean Acheson: A Life in the Cold War* (New York: Oxford University Press, 2006).

Bergsten, C. Fred, and Lawrence B. Krause (eds.). *World Politics and International Economics* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1975).

Blechman, Barry M., and Stephen S. Kaplan. *Force without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1978).

Bobbitt, Philip. *Terror and Consent : The Wars for the Twenty-First Century* (New York: Knopf, 2008).

Brzezinski, Zbigniew. *Power and Principle: Memoirs of the National Security Advisor, 1977–1981* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1983).

Brzezinski, Zbigniew, and Brent Scowcroft. *America and the World: Conversations on the Future of American Foreign Policy* (New York: Basic Books, 2008).

Clifford, Clark M., with Richard Holbrooke. *Counsel to the President: A Memoir* (New York: Random House, 1991).

Chollet, Derek, and James Goldgeier. *America between the Wars: From 11/9 to 9/11* (New York: PublicAffairs, 2008).

De Grazia, Sebastian. *Machiavelli in Hell* (New York: Vintage, 1989).

Destler, I. M., Leslie H. Gelb, and Anthony Lake. *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1984).

Dilenschneider, Robert L. *Power and Influence: The Rules Have Changed* (New York: McGraw-Hill, 2007).
Ferguson, Niall. *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power* (New York: Basic Books, 2004).
Flanagan, Stephen J., and James A. Schear (eds.). *Strategic Challenges: America's Global Security Agenda* (Washington, D.C.: National Defense University Press, 2008).
Friedman, Thomas L. *Hot, Flat, and Crowded: Why We Need a Green Revolution—and How It Can Renew America* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2008).
Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Holt, 1989).
Fukuyama, Francis. *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006).
———. *The End of History and the Last Man* (New York: Avon, 1992).
Gibbon, Edward. *The Decline and Fall of the Roman Empire*, Vol.1 (New York: Modern Library, 2003).
Haig, Alexander M., Jr. *Caveat: Realism, Reagan, and Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1984).
Harper, John Lamberton. *American Machiavelli: Alexander Hamilton and the Origins of U.S. Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
Holbrooke, Richard. *To End a War* (New York: Random House, 1998).
Hoffmann, Stanley. *Gulliver's Troubles; Or, the Setting of American Foreign Policy* (New York: McGraw-Hill, 1968).
———. *Primacy or World Order: American Foreign Policy since the Cold War* (New York: McGraw-Hill, 1978).
Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).
———. *Who Are We: The Challenges to America's National Identity* (New York: Simon and Schuster, 2004).
Irons, Peter H. *War Powers: How the Imperial Presidency Hijacked the Constitution* (New York: Holt, 2005).
Kagan, Robert. *Dangerous Nation: America's Place in the World from Its Earliest Days to the Dawn of the 20th Century* (New York: Knopf, 2006).
———. *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York: Knopf, 2003).
———. *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Knopf, 2008).
Kechichian, Joseph A., and R. Hrair Dekmejian. *The Just Prince: A Manual of Leadership* (London: Saqi, 2003).
Keegan, John. *A History of Warfare* (New York: Vintage, 1993).
Kennedy, Paul. *Grand Strategies in War and Peace* (New Haven, CT: Yale University Press, 1991).
———. *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Vintage, 1987).
Keohane, Robert, and Joseph Nye. *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little Brown, 1977).
Khanna, Parag. *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order* (New York: Random House, 2008).
Kindleberger, Charles P. *World Economic Primacy: 1500–1990* (Oxford: Oxford University Press, 1996).
Kissinger, Henry. *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994).
———. *Necessity for Choice: Prospects of American Foreign Policy* (Westport, CT: Greenwood, 1984).

———. *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (New York: Harper, 1957).
———. *A World Restored* (New York: Grosset and Dunlap, 1964).
Leffler, Melvyn P. *For the Soul of Mankind: The United States, the Soviet Union, and the Cold War* (New York: Hill and Wang, 2007).
Leffler, Melvyn P., and Jeffrey W. Legro. *To Lead the World: American Strategy after the Bush Doctrine* (Oxford: Oxford University Press, 2008).
Lord, Carnes. *The Modern Prince: What Leaders Need to Know Now* (New Haven, CT: Yale University Press, 2003).
Machiavelli, Niccolò. *The Prince and the Discourses* (New York: Random House, 1950).
Mandelbaum, Michael. *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the 21st Century* (New York: PublicAffairs, 2005).
Masters, Roger D. *Fortune Is a River: Leonardo da Vinci and Niccolò Machiavelli's Magnificent Dream to Change the Course of Florentine History* (New York: Plume, 1998).
Mattingly, Garrett. *Renaissance Diplomacy* (Baltimore, MD: Penguin, 1955).
Meltzer, Allan H. *Keynes's Monetary Theory: A Different Interpretation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).
———. *Money, Credit, and Policy (Economists of the Twentieth Century)* (Northampton, MA: Edward Elgar, 1995).
Morgenthau, Hans J. and Kenneth W. Thompson. *Politics among Nations* (New York: McGraw-Hill, 1985).
Neustadt, Richard E. *Presidential Power: The Politics of Leadership, with Reflections on Johnson and Nixon* (New York: Wiley, 1976).
Nicolson, Harold. *Diplomacy*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1969).
Nye, Joseph S. Jr., *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone* (Oxford: Oxford University Press, 2002).
———. *The Powers to Lead* (Oxford: Oxford University Press, 2008).
———. *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004).
———. *Understanding International Conflicts, 6th ed.* (Essex, UK: Longman, 2006).
Schlesinger, Arthur M., Jr. *War and the American Presidency* (New York: Norton, 2004).
Shultz, George. *Turmoil and Triumph: Diplomacy, Power, and the Victory of the American Ideal* (New York: Scribner, 1995).
Sloan, Stanley R., Robert G. Sutter, and Casimir A. Yost. *The Use of U.S. Power: Implications for U.S. Interests* (Washington, D.C.: Institute for the Study of Diplomacy, 2004).
Sorensen, Theodore C. *Kennedy* (New York: Harper, 1965).
Strauss, Leo. *Thoughts on Machiavelli* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1958).
Sutphen, Mona, and Nina Hachigian. *The Next American Century: How the U.S. Can Thrive as Other Powers Rise* (New York: Simon and Schuster, 2008).
Talbott, Strobe. *The Great Experiment: The Story of Ancient Empires, Modern States, and the Quest for a Global Nation* (New York: Simon and Schuster, 2008).
Vance, Cyrus R. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1983).
Zakaria, Fareed. *The Post-American World* (New York: Norton, 2008).

Articles

Bergsten, C. Fred. "Foreign Economic Policy for the Next President," *Foreign Affairs* (March/April 2004).

———. "A Partnership of Equals: How Washington Should Respond to China's Economic Challenge," *Foreign Affairs* (July/August 2008).

Buruma, Ian. "After America: Is the West Being Overtaken by the Rest?" *The New Yorker* (April 21, 2008).

Daalder, Ivo, and Robert Kagan. "The Next Intervention," *The Washington Post* (August 6, 2007), A17.

Dahl, Robert. "The Concept of Power," *Behavioral Science*, 2:3 (July 1957).

Haass, Richard N. "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," *Foreign Affairs* (May/June 2008).

Hoffmann, Stanley. "International Organization and the International System," *International Organization*, 24:3 (Summer 1970).

Ikenberry, G. John. "America's Imperial Ambition," *Foreign Affairs* (September/October 2002).

———. "Illusions of Empire: Defining the New American Order," *Foreign Affairs* (March/April 2004).

Kagan, Robert. "The End of the End of History: Why the Twenty-First Century Will Look Like the Nineteenth," *The New Republic* (April 23, 2008).

———. "The September 12 Paradigm: America, the World, and George W. Bush," *Foreign Affairs* (September/October 2008).

Krauthammer, Charles. "The Unipolar Moment Revisited," *The National Interest* (Winter 2002).

Scowcroft, Brent. "The Dispensable Nation?" *International Herald Tribune* (August 7, 2007).

Walt, Stephen M. "Taming American Power," *Foreign Affairs* (September/October 2005).

X. "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* (July 1947).

Zakaria, Fareed. "The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest," *Foreign Affairs* (May/June 2008).

Reports

Armitage, Richard, and Joseph S. Nye, Jr. "CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America," Center for Strategic and International Studies (November 6, 2007).

Ikenberry, G. John, and Anne-Marie Slaughter. "Forging a World of Liberty under Law: U.S. National Security in the 21st Century," Final Report of the Princeton Project on National Security (September 27, 2006).

Office of the Director of National Intelligence. "National Intelligence Estimate: Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead" (January 2007).

Speeches and Interviews

Kagan, Robert. "Why Should Democracy Be Shy?" interview, *Newsweek* (June 9, 2008).

Krauthammer, Charles. "Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World," speech at the American Enterprise Institute (February 10, 2004).